دراسات فى

علم الاجتماع السياسى

دكتور

عبد الهادى الجوهرى

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
عميد كلية الآداب - جامعة المنيا

دكتور

فاروق يوسف

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

دكتور

إبراهيم أبو الغار

كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٩٧

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبى - ت ٥٩٧٣١٤٦

إهـــــــــداء٢٠٠٧

اسرة المرحوم الدكتور / السيد عبد الحليم الزيات

جمهورية مصر العربية

دراسات في
علم الاجتماع السياسي

دكتور
عبد الهادي الجوهري
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
عميد كلية الآداب - جامعة المنيا

دكتور
فاروق يوسف
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

دكتور
إبراهيم أبو الغار
كلية الآداب - جامعة القاهرة

١٩٩٧

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - الأزاريطة - ت ٤٨٣٠١٦٣
٣٨٧ ش قنال السويس - الشاطبي - ت ٥٩٧٣١٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وأعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ﴾

صدق الله العظيم

تقـديم المؤلـف

يعتبر علم الاجتماع السياسى من العلوم البينية Interdsciplinary التى تقف على أكثر من أرضية لكن بينية العلم لا تعنى عدم تحديد هويته أو مجالاته، وعلم الإجتماع السياسى قديم حديث، قديم فى بعض معالجاته حديث فى مسمياته ومنهاجيته وقد كثر الاهتمام بدراسته وتدريسه فى أكثر من قسم من أقسام الكليات المختلفة فلم يعد الأمر يقتصر فى تدريسه على أقسام علم الاجتماع أو علم السياسة وأنما امتد ليشمل أقساما أخرى كالتاريخ والاقتصاد وكليات الحقوق والخدمة الاجتماعية والكليات العسكرية.

والكتاب الذى بين يد القارئ يتكون من ثلاثة أجزاء، الجزء الأول يطرح فيه المؤلف موضوعات محددة مثل علم الاجتماع السياسى مجاله وتطوره وقد سبق نشر هذا الفصل فى كتاب دراسات فى علم الاجتماع القانونى والسياسى مع زميلين فاضلين وكتاب دراسات فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا دار المعارف بمصر ١٩٧٥ وكان هذا على حد علمى أول ما نشر بالعربية تحت مسمى علم الاجتماع السياسى باللغة العربية فى ذلك الوقت كمايشتمل هذا الجزء على فصول أخرى هى التنشئة السياسية والمشاركة الشعبية والمشاركة والتنمية والتجمعات اليهودية فى العالم وأثرها على المجتمع الاسرائيلى.

أما الجزء الثانى من الكتاب فهو ترجمة لكتاب :

Modern Politics An Introduction To Behaviour and Institutions

لمؤلفه Eric Rowe أستاذ علم اجتماع بجامعة نوتنجهام ونشر هذا الكتاب فى لندن. ويحتو على عدة أجزاء تدخل فى صميم دراسات علم الاجتماع السياسى مثل الثقافة السياسية، والنفوذ السياسى، والحكومات والانتخابات والأحزاب السياسية

والجماعات السياسية والرأى العام والاتصالات السياسية والتغيير السياسى والتنمية والاستقرار.

وقد تضمن الكتاب قضايا المنهج ومشكلات البحث فى علم الاجتماع السياسى للدكتور فاروق يوسف، كما عرض الدكتور ابراهيم أبو الغار لموضوعات الأحزاب السياسية والنظام الديمقراطى وتطور النظام السياسى فى مصر من منظور علم الاجتماع السياسى.

والله الموفق

المؤلفــون

القاهرة أول سبتمبر ١٩٩٦.

الجزء الأول

الفصل الأول

علم الاجتماع السياسي

مجاله وتطوره

الفصل الأول

علم الاجتماع السياسى

مجاله وتطوره

من الصعب تحديد آباء مؤسسين لعلم من العلوم خاصة وأن المعرفة الانسانية متشابكة ومتداخلة وكالسلسلة المتصلة الحلقات ومع هذا فهناك شخصيات بارزة تركت بصمات قوية وكان لها تأثير ودور واضح فى نشوء فرع من فروع المعرفة ونموه.

وينطبق هذا القول على علم الاجتماع السياسى والدليل على ذلك اختلاف الباحثين فى هذا المجال فى تحديد مؤسسية فبعضهم يرجع نشأته إلى أفلاطون وأرسطو[1] اذ يقول غاستون بوتول "Gaston Bouthoul" «يعتبر كل من أفلاطون وأرسطو من الرواد الأول لهذا الفرع وأن اختلف كل منهما عن الآخر فى اتجاهه الفكرى ومن ناحية المفهوم العام لعلم الاجتماع السياسى فيمثل أفلاطون وأرسطو النزعتين الرئيسيتين اللتين ستقتسمان فيما بعد العمل السياسى والمذاهب السياسية على السواء. وفكرة أفلاطون معيارية صرفة. أما علم الاجتماع عند أرسطو فهو بالعكس مبنى على الملاحظة والمقارنة».

ويرجع آخرون نشأة العلم إلى كل من كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وماكس فيبر (١٨٦٤ - ١٩٢٠)[2].

على أن هناك خلافاً آخر حول تسمية العلم فهل هو علم اجتماع السياسة

---

(١) غاستون بوتول • علم الاجتماع السياسى، ترجمة الدكتور خليل الجر - المنشورات العربية ب. د. ص ١٤.

(2) Michael Rush and Philip Althoff, An Introduction To Political Sociology, London, 1971, .3.

"Sociology of Politics" أم علم الاجتماع السياسى "Political Sociology" وهل الكلمتان مترادفتان ويعنيان نفس الشئ ... أم غير ذلك؟

أن الاتجاة فى أوروبا هو وجود باحثين كثيرين يشاركون موريس دوفيرجر "Maurice Duverger" فى وجهة نظره حين يقول أن "Sociology of Politics" مرادفة لـ "Political Sociology" وأن الكلمتين أو على حد قوله اليافتتين تعنيان نفس الشئ.

ومع هذا يرى سارتورى "Sartori" أن "Political Sociology" ليست مرادفة تماما لـ "Sociology of Politics" فى رأيه أنه عندما يقال "Sociology of Politics" فإن الأمر يكون واضحاً اذ يكون الاطار العام "Frame Work" والمدخل "Approach" أو تركيز البحث وبؤرة الاهتمام سسيولوجيا والأكثر من ذلك فإن كلمة "Political Sociology" من وجهة نظرة غير ناضجة[1].

وتأسيسا على ذلك نجد أن علم الاجتماع السياسى قديم حديث فهو قديم اذ يرجع بجذوره إل كتابات أفلاطون وأرسطو. فدراساتهم القديمة فى هذا المجال كانت بمثابة اللبنات الأولى وأن كانت لم تكن تحت هذا الاسم «اليافتة» الذى صك فى القرن العشرين.

على أننا لا نجد لقرون عدة مصنفات لها أهمية مصنفات أفلاطون وأرسطو وقيمتها حتى جاءت بعد ذلك أول محاولة ذات شأن فى علم الاجتماع السياسى بعنوان «مدينة الله» للقديس أوغسطين ولهذا المصنف أهمية فهو التعبير الأخير نوعاً، عن الفكر السياسى فى العصور القديمة التى كانت فيه المدينة وآلهتها كل شئ والمواطن بكليته ملكا لها.

---

(1) From The Sociology of Politics To Political Sociology, in Seymour Martin Lipset (Ed.), Politics and The Social Sciences, London, 1969, Oxford University Press, P. 65.

وبعد القديس أوغسطين مرت ألف سنة تقريباً قبل أن تظهر مصنفات رئيسية في علم الاجتماع السياسي حتى ألف ابن خلدون «مقدمته»[1].

ويعتبر ميكافيللي في رأى غاستون بوتول المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع السياسي الحديث وقد جدد سبينوزا في مؤلفه «بحث لاهوتي سياسي» ولايبنتز ومونتسكيو وفيكو ولوك وبنتام وفولتير وروسو وكانت وجفرسن وكوندرسيه المفاهيم السياسية[2].

وهذا الرأى لا يتفق مع ما ذكره كل من ميخائيل روش وفيليب ألتوف[3] في كتابهما "An introduction to Political Sociology" من أن الفضل في انشاء علم الاجتماع السياسي يرجع كما ذكر سابقاً إلى كل من كارل ماركس وماكس فيبر.

على أن أسهامات ماركس لم تكن محدودة بعلم الاجتماع السياسي وانما كانت أوسع من ذلك بكثير. وقد تمثل ذلك في ثلاثة مجالات :

النظرية العامة - نظرية خاصة - مناهج البحث.

اذ نجد ماركس بعد هيجل يطور نظرية الحتمية التاريخية على أساس ديالكتيكي ولكنه على خلاف هيجل أسس ماركس نظريته على أساس الصراع المادى للقوى الاقتصادية والذى نتيجته في رأيه الزوال المؤكد للرأسمالية وخلق مجتمع لا طبقي. كما طور نظرية دافيد هيوم الخاصة بقيم العمل إلى نظريات فائض القيمة واستقلال العمل وهذا كله شكل أساس نظريته الاجتماعية (النضال الطبقى) والوعى الطبقى.

---

(١) هناك رأى يقول باعتبار العلامة العربى ابن خلدون المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع السياسى.

(٢) غاستون بونول - المرجع السابق - ص ١٦.

(3) Michael Rush and Philip Althoff, Op. Cit., PP. 2 - 10.

ولقد وجه نقد كثير لنظرية ماركس ولكن هذا النقد لا يقلل من الدور والاسهام الذى قدمه فى مجال علم الاجتماع السياسى.

أما بالنسبة لماكس فيبر فهو أحد الذين تزعموا حركة نقد ماركس ونظرياته ويظهر ذلك فى مؤلفه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية
The Protestant Ethic and The Spirit Of Capitalism.

الذى نشر أصلاً سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥ وترجم إلى الانجليزية سنة ١٩٣٠ اذ أوضح فيه أن تطور الرأسمالية الحديثة قد تطلب - بالاضافة إلى التغيرات الاقتصادية وتشكيل الطبقة الجديدة التى أشار اليها ماركس نفسه - تغيراً عنيفاً فى اتجاهات الناس نحو العمل وتراكم الثروة وهما من أهم العناصر المتضمنة فى التعاليم البروتستانتية[١] كما أن نظرة على دراساته عن الهند والصين والشعب اليهودى توحى بأن فيبر حاول أن يثبت أن العوامل غير الاقتصادية وخاصة الأفكار والمثل انما تعتبر عوامل سسيولوجية هامة.

ولقد حاول فى دراساته عن التدرج الطبقى فى مجتمعات مختلفة اثبات أن الطبقة الاجتماعية يمكن أن تقوم لا فقط على أساس وضع الفرد الاقتصادى فى المجتمع أو على وضعه فى بناء القوة فى المجتمع وانما يمكن أن تقوم على أسس أخرى.

وساهم فيبر فى تحديد مفاهيم فى علم الاجتماع السياسى وكذلك فى الأفكار المنهجية اذ عرف مثلاً السياسة "Politics" بأنها محاولة اقتسام القوة أو محاولة التأثير فى توزيع القوة سواء بين الدول أو بين الجماعات داخل الدولة[٢].

---

(١) أنظر بوتومور، الصفوة والمجتمع - دراسة فى علم الاجتماع السياسى - ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وزملائه، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢، ص ٢٧ - ٢٨.

(2) Max Weber, Politics as a vocation, in From Max Weber : Essays in Sociology, Translated and Edited by H. H. Gerth and C. Wright Mills, London, 1948, P. 78.

ويعنى هذا أن فيبر كان مهتما كثيراً بممارسة القوة وتبرير شرعية استعمالها. ومفهوم الشرعية "Legitimacy" عنده يعنى القواعد التى على أساسها تمارس القوة وتكون مقبولة وهو من المفاهيم التى ساهم بها فى علم الاجتماع السياسى وفى تصوره هناك ثلاثة نماذج رئيسية للشرعية :

١- **سيادة أو سيطرة تقليدية** "Traditional Domination" وذلك بحكم التقاليد والعادات والأعراف.

٢- **سيادة أو سيطرة كاريز ماتيه** "Charismatic Domination" وذلك بحكم عوامل شخصية وبطولات وصفات خاصة بالقيادة الفردية.

٣- **سيطرة تحكم القانون** والاعتقاد فى صلاحية أوضاع قانونية على أساس القواعد الموضوعية فى المجتمع.

وفى رأية أن هذه الأنماط الثلاثة كانت خالصة "Pure" أو نماذج مثالية "Ideal Types" (١).

ومازال بناء النماذج المثالية وسيلة مثمرة فى يد عالم الاجتماع السياسى. ولقد نقدت أعمال فيبر أيضاً ولكن ذلك لا يقلل من اسهامة فى علم الاجتماع السياسى.

---

(١) بالنسبة لمفهوم النموذج المثالى «يحاول ضم علاقات الحياة السياسية وحوادثهما فى كل مركب يمكن أن يوصف بأنه نسق متسق داخلياً ... والنموذج أشبه بيوتوبيا أمكن التوصل إليها من خلال تحليل عناصر معينة من الواقع ... هو أذن ليس فرضا، ولكنه بمثابة موجه فى عملية صياغة الفرض. وهو أيضاً ليس وصفاً للواقع، ولكنه يسعى إلى تقديم وسائل واضحة للتعبير عن هذا الوصف ويتشكل النموذج المثالى بابراز جانب واحد لوجهة (أو وجهات) نظر، وبالتأليف بين عدد من الظواهر الفردية الملموسة المتناثره غير المتصلة التى تنتظم طبقات لوجهة نظر الذين يؤكدون جانباً واحداً معيناً - فى شكل نموذج تحليلى موحد» بوتومور، الصفوة والمجتمع - دراسة فى علم الاجتماع السياسى -المرجع السابق ص ٥٠.

على أن هناك من الفلاسفة والعلماء من أسهم فى تطوير علم الاجتماع السياسى وعلى سبيل المثال اليكس دى توكفيل "Alexis de Tocqueville (1805 - 59)" خاصة فى كتابة "L'Ancien Régime La Révolution (1856)" كذلك فان والتربجهت "Walter Bagehat 1827 - 77" رئيس تحرير الأيكو نوميست The Economist من ١٨٦٠ حتى ١٨٧٧. يستحق الذكر والاشارة إليه. فلقد درس العلاقة بين الثقافة والشخصية وبين المؤسسات السياسية والسلوك.

ولقد أكد أن المؤسسات السياسية الانجليزية مشتقة من الطبيعة المتباينة للشعب الانجليزى كما أنه ميز بين النظرية الدستورية والتطبيق.

وله كتاب قيم فى علم الاجتماع السياسى هو «الطبيعة والسياسة» Physics and Politics 1872 وفيه طبق. مفهوم التطور "Evolution" على أصول وتطور المجتمعات مركزاً على الدور الذى لعبته المحاكاة (التقليد) "Imitation" فى هذه العملية. ولقد كانت المحاكاة أو التقليد كظاهرة اجتماعية هى التى شخصت وميزت أعمال عالم الاجتماع الفرنسى تارد "Gabriel Tarde" (١٨٤٣ – ١٩٠٤) والذى يمكنه أن يدعى حق المساهمة فى تطوير علم الاجتماع السياسى. خاصة وأنه ركز على أن النظام السياسى لأى مجتمع مرتبط بالأبنية الاجتماعية لذلك المجتمع كما أكد على الأثر الاجتماعى لوسائل الاتصال الحديثة مثل التلغراف، التليفون، والكتب الكثيرة والصحف وفكر فى خلق صلات. بين وسائل الاتصال والفرد.

كما ركز على دور الصفوات "Elites" خاصة كوسيلة لنشر الأفكار فى المجتمع.

وبعد ذلك نجد من أصحاب نظريات الصفوة "The élite Theorists" باريتو "Pareto" (١٨٤٨ – ١٩٢٣) فى كتابه العقل والمجتمع "The Mind and

"Society" الذى نشر أصلاً سنة ١٩١٦ وترجم إلى الانجليزية فيما بعد سنة ١٩٣٥ . وأن كان له تصور عن الصفوة ومستوياتها فى مؤلفاته «محاضرات فى الاقتصاد السياسى "Cours d'Economie Politique"، النظم الاشتراكية "Les Systemes Socialistes" يختلف عن تصوره الذى عرض له فيما بعد فى «العقل والمجتمع» والذى يهتم فيه بالتعارض القائم بين أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة أى «الصفوة الحاكمة» وأولئك الذين لا يملكون شيئاً، أى الجماهير. كما نجد أيضاً موسكا "Mosca" (١٨٥٨ - ١٩٤١) فى كتابة "The Ruling Class" «الطبقة الحاكمة» الذى نشر سنة ١٨٩٦ وروجع سنة ١٩٢٣ وترجم إلى الانجليزية سنة ١٩٣٩ وفيه نقد وفند الماركسية بقوله : «أن هذه الصفوة لا تصل إلى وضعها نتيجة إلى سيادة اقتصادية وأن التغير السياسى والاجتماعى كان نتيجة لتغير ودروان الصفوة بمعنى أنه لم يكن نتيجة عوامل اقتصادية».

على أن موسكا يعد على حد تعبير بوتومور[١] أول من قدم تفرقة نظرية بين (الصفوة) والجماهير (برغم استعانته بمصطلحات أخرى) وأول من حاول اقامة علم للسياسة جديد مستنداً فى ذلك إلى تفرقته هذه.

ولقد عبر موسكا عن فكرته الأساسية فى العبارات التالية «من بين الحقائق الثابته التى يمكن أن نلحظها فى الكائنات العضوية السياسية، هناك دائماً حقيقة واضحة إلى أبعد حد حتى بالنسبة للعين العارضة، ففى كل المجتمعات - ابتداء من تلك التى حققت بالفعل شوطاً كبيراً من التقدم ثم شهدت أفولاً بعد ذلك حتى تلك التى لا تزال فى قمة تقدمها وقوتها - طبقتان متميزتان من الناس. طبقة تحكم وأخرى تحكم. والطبقة الأولى عادة ما تكون أقل عدداً وأقوى سيطرة على الوظائف السياسية وأشد احتكاراً للقوة فضلاً عن تمتعها بالمزايا المصاحبة للقوة. أما الطبقة الثانية فهى الأكثر عدداً والخاضعة لتوجيه وتحكم الطبقة الأولى ومثل هذا

(١) بوتومور - الصفوة والمجتمع - دراسة فى علم الاجتماع السياسى - المرجع السابق، ص ٣ - ٤.

التوجيه والتحكم يتخذ طابعاً قانونياً بشكل أو بآخر، كما يتخذ طابعاً تعسفياً أو عنيفاً على نحو معين ...». وكان تفسيره لذلك هو أن الفئة الأولى منظمة أما الثانية فهى حتما أغلبية غير منظمة.

أن مفهوم الصفوة هام جداً فى علم الاجتماع السياسى لا فقط لأن ذلك نبة أصحاب نظريات الصفوة فيما بعد مثل برنهام "Burnham" ورايت ميلز "C. Wright Mills" بل لأنه قد أثار أيضاً انتباه علماء الاجتماع والسياسة إلى مثل تلك الظواهر مثل الأحزاب السياسية "Polititical Parties" وجماعات المصلحة Interest Groups.

ومن بين الدارسين لموضوع الأحزاب السياسية باستفاضة نجد أوسترو جورسكى (١٨٥٤ - ١٩١٩) "Interest Groups" وروبرتو ميشليز (١٨٧٦ - ١٩٣٦) "Roberto Michels" الأول فى كتابة : : Political Parties Asociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy". (الأحزاب السياسية) : دراسة سسيولوجية للاتجاهات الأوليجاركية فى الديمقراطية الحديثة (الذى نشر أولاً سنة ١٩١١ وترجمته الانجليزية سنة ١٩١٥ كما أن لميشيلز محاضرات قيمة فى علم الاجتماع السياسى نشرت تحت عنوان "First Lectures in Political Sociology" ترجمها الفردى جرازيا سنة ١٩٤٩.

ولقد درس كل من الباحثين التطور التنظيمى للأحزاب السياسية ووصلاً لنفس النتائج ومضمونها أن مثل هذه التنظيمات تسيطر عليها جماعات صغيرة نشطة كما أن القول بسيطرة الجماهير هو نوع من الخداع واللاممكن.

على أن البعض حاول أن يدرس دور الشخصية فى السياسة ومن أبرز هؤلاء هارولد لازويل "Harold Lasswell" ومن مؤلفاته فى هذا المجال Politics : Who gets what, when and how Psychopathology and politics نشر الأول فى شيكاغو ١٩٣٠ والثانى فى نيويورك سنة ١٩٣٦. على أن هذا التركيز على الفرد

كوحدة للتحليل أدى إلى تركيز الانتباه والاهتمام إلى الروابط بين الثقافة والسياسة وبين التطور الاقتصادى والنظم السياسية.

ومن أبرز الأعمال فى هذه الميادين كتاب ألموند وفربا Gabriel Almond "and sidney Verba" بعنوان "The Civic Culture" الذى نشر فى برنستون ١٩٦٣.

كما قام كل من الموند وكوليمان بتحرير كتاب "politics in the develompent areds" المنشور فى برنستون سنة ١٩٦٠ وكذلك كتابى ليست "Seymour Martin Lipset" بعنوان "Political Man" نشر فى نيويورك سنة ١٩٦٠ وكذلك "The FirstNation" المنشور فى لندن سنة ١٩٦٣.

وبعد ذلك نجد كتابات لويس كوزر ومن أبرزها الكتاب الذى قام بتحريره «علم الاجتماع السياسى» المنشور فى لندن سنة ١٩٦٧. Lewis A. Coser, (Ed.) Political Sociology, London, 1967.

وذلك من الكتابات المعاصرة التى تناولت بشئ من التحليل السياسى الاجتماعى ظواهر معينة ودرستها دراسة مقارنة ومن ذلك نجد كتاب تيرى كلاى أيكن : Terry Clay Eakin, Students and Politics : A comparitive Study, Bombay 1972. وغيره من الكتاب. إلى أن أصبح علم الاجتماع السياسى والاهتمام به اليوم (موضة) فى مناهج أقسام الاجتماع والسياسة بل والتاريخ بالجامعات واذا كان ميخائيل روش وفيليب التوف[1] بتفسير وشرح كلية السلوك السياسى "Totality of Politicat behaviour" داخل المحتوى أو المضمون المجتمعى "Societal Context" وهو ما نسميه الآن ماكرو "Macro" ثم جاءت فترة نقد فيها هذا الاتجاه وبدأ الاهتمام بما يسمى مايكرو "Micro" أى التركيز

(1) Michael Rush and Philip Althoff, Op. Cit., P. 9.

على تفاصيل السلوك السياسى داخل مضمونها ومحتواها واليوم هناك محاولات لربط نتائج هذه المجهودات بعضها مع البعض الآخر.

مجالات الدراسة فى علم الاجتماع السياسى :

السؤال المطروح هو : ما هى مجالات الدراسة وطبيعتها فى علم الاجتماع السياسى ؟ Nautne and Scope of Political Sociology

هناك تعريفات مختلفة لعلم الاجتماع السياسى كما أن هناك وجهات نظر متباينة خاصة بحدود هذا العلم ومجالاته وهل هو فرع من علم الاجتماع .. أم علم مستقل.

والمعروف أن أى نظام سياسى أو تنظيم أو رجل سياسة لا يعمل فى فراغ، وقد أعطت الدراسات السسيولوجية مدارك ومعارف قيمة على البيئة المجتمعية التى من خلالها يمارس العمل السياسى. ولقد زاد الاهتمام بهذا اللون من الدراسة خاصة عندما ظهرت الدراسات المقارنة بصفة عامة وفى الدول النامية بصفة خاصة وأصبح هذا اللون من المعرفة يشكل منطقة دراسة لعلم الاجتماع السياسى. (فحص ودراسة الصلات والعلاقات بين السياسة والمجتمع بين البناء السياسى والبناء الاجتماعى وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى».

وفى نفس الوقت اعترف علماء السياسة بأهمية علم الاجتماع فى دراسة السياسة وكيف أن لنظريات فلاسفة وعلماء أمثال ماركس، فيبر، موسكا، باريتو، وميشيل تأثيراً كبيراً على الدراسات السياسية. بالاضافة إلى ذلك فإن تداخل العلوم الاجتماعية وتكاملها وتعاونها فى دراسة الظواهر المجتمعية عن طريق ما يسمى "Inter-disciplinary Approach" آدى إلى ظهور فروع جديدة من بينها علم الاجتماع السياسى. حتى أن سارتورى "Sartori" عرف علم الاجتماع السياسى بأنه «هجين متداخل من المعرفة» "An inter-disciplinary hybrid" وهو فى رأيه الفرع الذى يدرس الروابط بين السياسة والمجتمع، بين الأبنية

الاجتماعية والأبنية السياسية وبين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى فهو قنطرة نظرية ومنهجية بين علم الاجتماع وعلم السياسة(١).

وفى رأى ليبست "Lipset" اذا كان استقرار المجتمع نقطة محورية وأساسية لعلم الاجتماع ككل فإن استقرار بناء مؤسسات محددة أو قل الحكم السياسى (الظروف الاجتماعية للديمقراطية) هو أول اهتمام لعلم الاجتماع السياسى(٢).

وفى موضع آخر أكد ليبست وبندكس "Lipset and Bandix".

أن علم الاجتماع السياسى يدرس :

١- السلوك الانتخابى فى المجتمعات المحلية والأمة (دراسة الاتجاهات والآراء).

٢- القوة الاقتصادية وصنع القرار السياسى.

٣- أيدلوجيات الحركات السياسية "Political Movements" وجماعات المصلحة "Interest Groups".

٣- الأحزاب السياسية، الهيئات التطوعية، مشاكل الأوليجاركية، والارتباطات السيكولوجية للسلوك السياسى.

٥- الحكومة ومشكله البيروقراطية(٣).

وفى رأى لويس كوزر(٤). "Lews A. Coser" أن علم الاجتماع السياسى هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بدراسة الأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة داخل المجتمعات أو بينهما بعضها والبعض الآخر، وكذلك دراسة

(1) Sartori, From the Sociology of politics to Political Sociology, Op. Cit., PP. 65 - 69.
(2) Political Sociology in Roberl K. Merton,etal, (Eds), Sociology Today, New York : Basic Books, inc., 1959, PP. 91 - 92.
(3) (The field of political Sociology), in Lewis A. Coser (Ed), Political Sociology, New York : Harper L, Raw 1966. P.10.
(4) Lews A. Coser, (Ed), Political Sociology, London, 1967, P. 4.

الصراعات السياسية والاجتماعية التى تؤدى إلى تغيرات فى توزيع القوة.

كما أنه فى رأية فرع حديث ومع هذا يرجع بجذوره إلى مفكرى القرن التاسع عشر أمثال كارل ماركس وتوكفيل وبدأ يأخذ خطوطه العريضة ويهتدى بآراء علماء اجتماع القرن العشرين أمثال ماكس فيبر وروبرت ميتشل وأميل دوركايم. وبظهور علم الاجتماع السياسى نجد أن محددات العملية السياسية أصبحت أوسع بكثير عن ذى قبل. ولغاستون بوتول[1] رأى فى مجال دراسة علم الاجتماع السياسى يقول أن علم الاجتماع السياسى غصن تفرع عن جذع علم الاجتماع العام وهو يحلل الأنظمة كما يحلل سائر الظاهرات السياسية فى علاقاتها مع الظاهرات الاجتماعية الأخرى وهو يدرسها أيضاً بوصفها انجازات وتصرفات نوعية للمجتمعات البشرية وبالتالى يمكن ملاحظاتها والأحداث السياسية هى أحدى المجالات التى تسهل فيها اكبر مما تسهل فى سواها دراسة نشوء تيارات الآراء وظاهرات العدوى الفكرية والاندفاعات الجماعية وتقلبات المعتقدات والأنماط الأيديولوجية.

ويقول أيضاً أن علم اجتماع السياسة يدرس :

- نشأة النظم وسيرها.
- تماثل الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الحضارات.
- نشأة الرأى العام وتكونه.
- السياقات التى بموجبها يشعر بالاختلالات الاجتماعية وبمختلف أنواع الظروف.
- كيفية تفسير المجتمعات لحاجاتها واختياراتها وتشوشاتها على الصعيد السياسى.
- العلاقات بين البنيات المادية والبنيات الفكرية والطبقات والأنظمة.

---

(١) غاستون بوتول – علم الاجتماع السياسى – المرجع السابق، ص ٧ – ١٠.

- مختلف أنواع الأحداث السياسية.

- أشكال العمل السياسى.

وفى رأى بوتول أن لعلم اللاجتماع السياسى مصادره وطوائقه وأنه يحاول أن يصل إلى نظرات شاملة وأن يتدارك تقسيم الوقائع الذى لا مفر منه عن طريق عرض تركيبى ولبلوغ هذه الغاية يستقى من الينبوع الغزير الذى هو التاريخ، تاريخ الأنظمة العامة كما أنه يبحث عن تشابهات تمكنه من وضع نموذجية للأحداث والأنظمة والبنيات وفى الآن ذاته نموذجية للتصرفات والحوافز والدوافع. ويجد علم الاجتماع السياسى إلى جانب التاريخ مصادره فى الدراسة المقارنة للقوانين الخاصة والعامة ودراسة تطورها ويستطيع أن يكتشف معلومات مفيده فى فلسفة التاريخ والمذاهب السياسية بوصفها تفسيرا لأحداث عصر ما.

وفى فصل آخر من نفس كتابة يقول بوتول[1] «فى بعض الحالات تصبح بعض الأحداث التاريخية اجتماعية لما لها من بالغ أهمية، فخلل كبير فى الأوضاع يؤدى إلى القضاء على البنيات واحلال بنيات أخرى محلها. لذلك على علم الاجتماع السياسى أن يركز انتباهه على دراسة الظروف التى تنشأ فيها أنماط جديدة من الدول وطبقات جديدة وأنماط جديدة مع العلاقات الدولية».

ثم يستطرد قائلاً : ومهمة علم الاجتماع السياسى أن يحاول ابراز النماذج الرئيسية والتماثل الوظيفى للأجهزة السياسية فى النظم المختلفة ومهمته أيضاً المظهر العقائدى للدساتير وحرفيتها ووراء النصوص القانونية، حقيقتها الحية وكيف تطبق وتعاش. ويضاف أخيراً إلى هذه المقارنات البحث عن النماذج المختلفة للانسان السياسى وعن الطريقة التى يفهم فيها كل نوع من أنواع الحضارات اختيار القادة ودورهم وصفاتهم.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٨ - ٥٤.

من هذا العرض لآراء بعض العلماء والفلاسفة نرى أن بعضهم يوسع من مجال دراسة علم الاجتماع السياسى ليشمل موضوعات تدخل فى نطاق فروع أخرى من المعرفة مثل السياسة أو الاجتماع العام أو الفلسفة أو حتى بعض أفرع القانون ومن هؤلاء غاستون بوتول بينما يرى آخرون أنه مع التسليم بوجود أرضية مشتركة بين هذه المعارف والعلوم وبين علم الاجتماع السياسى الا أن هناك محددات لمناطق دراسة علم الاجتماع السياسى.

أن فكرة توسيع نطاق العلم التى يتزعمها غاستون بوتول دعته إلى أعتبار أوجيست كونت من رواد علم الاجتماع السياسى وأنه على ضوء دراسات كونت أمكن وضع معايير تمكن من تصنيف أنواع الحكومة[1] فقانون الحالات الثلاث الذى جاء به كونت يقيم علاقة مباشرة بين عقليات الشعوب وتنظيمها السياسى وهو يرى أن طغيان المعتقدات السياسية يوافق الدولة الثيوقراطية التى يحكمها الكهنه وفى الحالة الميتافيزيقية تعود السيادة إلى أصحاب المذاهب العقائدية فتهيمن فيها روح الأسلوب على الواقع وتضحى فيها بالناس وبلوغها الرشد ففيها تجرى محاولة تطبيق الأفكار والقوانين على الأحداث ويصبح فيها الاختيار وحده معيار الحقيقة القابلة دوما لاعادة النظر.

ومع الايمان بوجود التداخل بين فروع المعرفة الانسانية ووجود الأرضيات العلمية المشتركة الا أن علم الاجتماع السياسى كفرع من علم الاجتماع نما وترعرع فى أحضان فلاسفته وعلمائه وغذته النظريات والمذاهب والفلسفة السياسية – **له موضوعاته المحددة مثل دراسة** : الأصول الاجتماعية للعمليات السياسية، البناء السياسى والبناء الاجتماعى، المشاركة السياسية، التنشئة السياسية، القوة السياسية، الصفوة، الاتصال السياسى، الاختيار والانتقاء السياسى، العقيدة السياسية، الثقافة السياسية، التنمية السياسية، ... الخ مثل هذه المسائل السياسية ذات الجذور والأصول الاجتماعية.

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٦.

هذا ويجدر بنا أن نتناول بشئ من التفصيل عرض بعض هذه الموضوعات.

أولاً : المشاركة السياسية "Political Participation" :

تعتبر المشاركة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسى اذ أنها عملية اجتماعية سياسية. ويعرفها البعض(١) بأنها العملية التى من خلالها يلعب الفرد دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف.

Political Participation is the Process through which the individnal plays a role in the political life of his society and has the opportunity to take part in deciding what the common goals of that Society are, and the best ways of achieving these goals.

أنها تشمل النشاطات السياسية المباشرة (أو قل الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة فى النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسى، عضوية الحزب، الترشيح فى الانتخابات، التصويت، مناقشة الأمور العامة، الاشتراك فى المظاهرات العامة .... الخ أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهى مثل المعرفة والوقوف على المسائل العامة، العضوية فى هيئات التطوع وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأولية.

ويتمثل تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية للمشاركة السياسية بأنها(٢) تلك الأنشطة الادارية التى يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع فى اختيار حكامه، وفى

---

(1) Tery clay Eakin, Students and Politics - AComparitive Study, Bombaoy 1972, P. 96.

(2) Mc closky Herbert, Political Participation, International Encyclopedia of the social sciences, Vol. 12, P. 253.

صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى.

ويتناول علماء الاجتماع السياسى موضوع المشاركة السياسية من نواح مختلفة منها :

١- ما هى نماذج أو أشكال المشاركة السياسية؟

Types of froms of political participation.

٢- ما هو مدى المشاركة السياسية؟

Extent of political participation.

٣- من الذى يشارك ؟ Who participates;

٤- لماذا يشاركون ؟ Why do they participate;

على أن ثمة اجابة مستفيضة على تلك التساؤلات نجدها فى كتاب «مقدمة فى علم الاجتماع السياسى» لكل من ميخائيل روش وفيليب ألتوف(١) وأن كانوا يعترفون منذ البداية بوجود صعوبة فى تحديد الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية ويقولون أنه بصرف النظر عن النظام السياسى فإنه يتبادر للذهن لأول وهلة كل من الرائد السياسى المحترف "Professional Politician" الناخب "The Voter" كوادر الحزب. والمدرس السياسى، على أنه يمكن **وضع شكل هرمى يغطى كل أشكال المشاركة السياسية ويكون قابلاً** فى نفس الوقت للتطبيق فى كل النظم السياسية.

هذا الشكل الهرمى يمثل فى رأيهما درجات المشاركة السياسية التى تعدد على النحو الآتى :

(1) Michael Rush and Philip Althoff, An introduction to political sociology, Op. Cit., PP. 75 - 76.

١ – تقلد منصب سياسى أو أدارى.

٢ – السعى نحو منصب سياسى أو أدارى.

٣ – العضوية النشطة فى التنظيم السياسى.

٤ – العضوية السلبية فى التنظيم السياسى.

٥ – العضوية النشطة فى التنظيم شبة السياسى.

٦ – العضوية السلبية فى التنظيم شبه السياسى.

٧ – المشاركة فى الاجتماعات السياسية العامة. فى المظاهرات ... الخ.

٨ – الاهتمام العام بالسياسة.

٩ – التصويت.

ويلاحظ أن تقلد منصب سياسى أو أدارى يقع على رأس الهرم بمعنى أنه يمثل أقصى درجات المشاركة ويأخذ مستوى المشاركة فى الهبوط والتناقص إلى أن يصل إلى أسفل القاعدة وهو التصويت باعتباره أدني مستوى من صور وأشكال التعبير عن المشاركة السياسية.

واذا كانت هناك درجات وأشكال للمشاركة السياسية فثمة صور للوجه الآخر من العملة وهو السلبية السياسية. هذه الصور هى[1] :

١ – اللامبالاة "Apathy" :

ويتمثل هذا فى عدم الاهتمام بالأفراد أو المواقف أو الظواهر بصفة عامة أو خاصة واللامبالاة ازاء كل ما يحدث فى المجتمع بصفة عامة أو بعض قطاعاته بصفة خاصة ومن صفات اللامبالى:

---

(1) Ibid, PP. 90 - 92.

١- عدم القدرة على تقبل أو الاعتراف بالمسئوليات الشخصية، الانصياع الكامل والطاعة العمياء لكل ما يأتى من قبل السلطة وفقدان الشعور والحساسية فيما يتعلق بعواطف الغير[١].

٢- الشك السياسى "Cynicism" : ويتمثل ذلك فى الشك فى أعمال وأقوال الآخرين والنظر والشعور بأن العمل السياسى عمل رزئ وأن الثقة فى رجال الحركة السياسية أمر مستحيل. هذا وتنخفض درجة ومستوى المشاركة السياسية فى وجود الشك السياسى.

٣- العزلة "Alienation" : ويقصد بذلك شعور الفرد بالغربة عن العمل السياسى وحكومة مجتمعه والاتجاه نحو الاعتقاد بأن السياسة والحكومة فى مجتمعه يسيرها آخرون لصالح آخرين وطبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة وهذا على حد قول روبرت لين "Robert Lane"[٢] :

"political alienation as a person's Sense of estrangement from the politics and government of his society (and) the tendency to think of the government and politics of the nation as run by others for others according to an unfair set of rules".

٤- الاغتراب "Anomie"، ويقصد بذلك شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة لا يحسان به ولا يعنيهما أمره وبأنه لا قيمة له فى ذلك المجتمع ويؤدى ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع والباعث على المشاركة الفعالة فى عالم السياسة وهناك طرق لقياس درجة الاغتراب السياسى عند الأفراد منها

---

(١) لمزيد من التفصيل عن شخصية اللامبالى (غير المهتم) أنظر :

Paul H. Mussen and Anne B. Wyszynski, Personality and political participation, Human Relations, 5, 1952, PP. 78 - 9.

(2) Michael Rush and Philip Althoff, Op. Cit., P. 93.

ولمزيد من التفاصيل أنظر :

Gould L. Kobb. (Eds). A Dictionary of The social sciences London, 1964, P. 19.

ما وضعه ليوو سرول "Leo Srole"[١] وقد وجد سرول ثمة عـلاقة وثيقـة بـين الـ "Anomie" (الذى يعتـبرها مـرادفه لـ Alienation) والشخصية المتسـلطة.

ثانياً : القوة السياسية "Political Power" :

يمثل موضوع القوة السياسية أحد موضوعات البحث فى علم الاجتماع السياسى ويمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا منها : تعريف القوة السياسية، وطبيعتها ووجهيها والمداخل المختلفة لدراستها ثم ما هى مصادرها وتوزيعها فى المجتمع والعلاقة بين القوة السياسية والتنظيم السياسى وصنع القرار وغير ذلك من الجوانب التى تتعلق بمثل هذا الموضوع.

وقد اختلف علماء الاجتماع السياسى بالنسبة لطبيعة القوة السياسية أذ يعتبرها البعض خيراً ويعتبرها آخرون شراً ويرى فريق ثالث بأنها لا خير ولا شر فى حد ذاتها وانما الأمر يتوقف على طريقة استخدامها والغاية من ذلك واذا كان البعض يعتبرها وسيلة فآخرون يعتبرونها غاية وفريق ثالث يرى أنه يمكن اعتبارها وسيلة بل وغاية والأمر يختلف من موقف إلى آخر.

ما هية القوة السياسية ؟.

هناك أكثر من تعريف للقوة السياسية فيعرفها بسكاران[٢] Bhaskaran أستاذ علم الاجتماع السياسى بالهند بأنها القدرة على عمل شئ وأن تؤثر فى أى شئ ومعنى هذا أنه لا يمكن عمل شئ بدون قوة بينما يعرفها لازويل وكابلان[٣] بأنها المشاركة فى صنع القرار.

---

(1) Leo srole, social Integration and certain corrollaries : An Exploratory study, American sociological Review, 21, 1956, PP. 709 - 16.
(2) R. Bhaskaran sociology of politics, Asia publishing House, Bombay, 1967, PP. 233 - 35.
(3) H. D. Lasswell, and A. Kaplan Power and Society, A framework for political inquiry, London, 1952.

ويعرفها روبرت دال "R. Dhal" [1] بأنها المقدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن ليقوم به بغير ذلك. أما ماكس فيبر فيرى أنها احتمال قيام شخص ما فى العلاقات الاجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذى يقوم عليه ذلك الاحتمال.

وجها القوة السياسية ومصادرها :

هناك أكثر من شكل للقوة السياسية فى المجتمع. على أن شكليهما الرئيسيين هما السلطة والنفوذ. ويخلط البعض خطأ بين كل من السلطة والنفوذ الا أن هناك فارقاً بينهما اذ أن السلطة تمثل حقوقاً وصلاحيات ممنوحه لفرد أو جماعة لادارة نشاطات فى شكل معين ولاستخدام موارد معينة لتحقيق أهداف اجتماعية وتظهر عادة فى التنظيمات الرسمية حيث ترتبط بمنصب أو مركز أو وظيفة معينة تعطى لشاغله الحق فى اصدار قرارات لها صفة الالزام وتطبيق الجزاءات على المخالف ويحدد هذه السلطة وحدودها القوانين واللوائح. على أن ذلك لا يعنى بالضرورة قدره صاحب ذلك الحق على تنفيذ تلك الأوامر وفرض ارادته. أما النفوذ فهو العمل على تحقيق أهداف يستخدم فيه وسائل مختلفة منها الاكراه أو الأرغام ومنها التراضى أو الاغراء وقد يكون بالاثنين معاً أى الترهيب والترغيب وذلك دون استناد إلى حق مخول لذلك من قواعد أو قوانين. بمعنى آخر اذا كانت السلطة تستند وترتبط بالقانون فإن النفوذ مرجعه الشخص نفسه ومدى قدرته على فرض ارادته دون الاستناد إلى المنصب أى هناك كما نقول قوة القانون وهناك أيضاً قانون القوة ... وقد يجمع فرد ما بين الاثنين أى بين السلطة التى أساسها المنصب والنفوذ المستمد من شخصيته وفى تلك الحالة يكون ذلك الشخص ذا القوة السياسية المتكاملة.

ويوجد وجهان للقوة السياسية فى المجتمعات ومنظماتها سياسية كانت أو

---

(1) R. A. Dahl, The concept of power, Behavioral science, No. 2, 1957.

اجتماعية اذا يكون هناك الكيان الرسمى للقوة قائماً على القانون واللوائح ثم الكيان غير الرسمى القائم على الأشخاص وطبيعتهم وكذلك على نوع العلاقات والبناء الاجتماعى للمجتمع.

وهناك العديد من الدراسات الخاصة ببناء القوة وتوزيعها فى المجتمع والطرق الرسمية وغير الرسمية لممارسة القوة(١).

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما هى مصادر أو مقومات تلك القوة؟

هناك أكثر من رأى فى هذه القضية ولكن المتفق عليه هو ضرورة توافر مصادر أو ركائز حتى يتمكن الشخص أو الجماعة من ممارسة القوة فى المجتمع. فيرى كارل ماركس مثلاً أن العامل الاقتصادى هو ركيزة القوة السياسية. ويقول(٢) «يوجد فئتان من الناس فى كل مجتمع» :

أ - طبقة حاكمة.

ب- وطبقة أو أكثر خاضعة أو محكومة.

وفى تصوره أنه يمكن تفسير الوضع المسيطر الذى تحتله الطبقة الحاكمة اذا ما فسرنا ملكيتها للوسائل الأساسية للانتاج الاقتصادى وأن كانت سيطرتها تمتد أيضاً لتشمل القوة العسكرية والنشاط الفكرى.

---

(١) لمزيد من التفاصيل. أنظر : دكتور فاروق يوسف، دراسات فى الاجتماع السياسى، القوة والقيادة مذكرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - القاهرة ١٩٧٣ وأنظر كذلك :

- P. Bachrach and Baratz. S. Mertion, Two faces of power, American Political Science Reviwe, Vol. 56, 1962.
- T. Parsons. (On the concept of political power reptinted from proceedings of the American Philosophical Society, Vol. 107, No. 3, June 1963. '

(٢) أنظر بوتومور، الصفوة والمجتمع - دراسة فى علم الاجتماع السياسى - ترجمة دكتور محمد الجوهرى وزملائه (مرجع سابق) ص ٢٣.

ولقد وجه إليه نقد فى هذا المضمار اذ مع تسليم منتقديه بأهمية العوامل الاقتصادية الا أنه لا يمكن اعتبارها العوامل الوحيدة والرئيسية لتوافر القوة الاجتماعية والسياسية. ومع الايمان بالتأثير المتبادل والربط بين الاقتصاد والسياسة الا أن المجتمع لا يتكون فقط من اقتصاد أو لا تحكمه فقط عوامل اقتصادية وانما هناك عوامل أخرى تلعب دورها فى بناء القوة جنباً إلى جنب مع العوامل الاقتصادية. لدرجة أن القوة السياسة تعتبر فى بعض الأحيان وسيلة للحصول على قوة اقتصادية ولعل بعض ما نلحظه من ثراء بعض الأفراد أو الفئات فى بعض المجتمعات النامية بل وغير النامية أنما يكون مصدره أحيانا تقلدهم لمناصب سياسية يستمدون منها قوتهم ويعتبرونها وسيلة يستغلونها فى دعم مركزهم ووضعهم الاقتصادى.

أن وجهة نظر موسكا تتمثل فى أن الطبقة الحاكمة تمارس السلطة لأنها قادرة على التحكم فى القوى الاجتماعية ومصدر قواتها أنها منظمة.

ويقدم بيرستيدت فيرى "Bierstedt" تفسيراً لمصادرالقوة فى المجتمع ويرى أنها تتمثل فى ثلاثة مصادر هى :

١ – عدد من الناس.

٢ – تنظيم اجتماعى.

٣ – موارد وفى رأيه أن الموارد تشتمل على :

أ – سيطرة على القيم الاقتصادية.

ب – سيطرة على السلطة السياسية أى شرعية اتخاذ القرارات.

جـ – سيطرة على وسائل العنف مثل البوليس والقوات المسلحة.

د – السيطرة على وسائل الاتصال ومصادر المعلومات.

هـ – السيطرة على الفكر والعقل.

و- السيطرة على المعرفة والمهارة اللازمة لاستخدام الموارد.

وعلى أية حال فإن مقدار القوة التى يمارسها الشخص فى موقف معين يتحدد بثلاثة عوامل :

أولهما : ما تم تحويله أو تخصيصه من موارد.

وثانيها : الكفاية والمهارة فى استخدام تلك الموارد.

وثالثها : مدى المقاومة من جانب الخصم المنافس(١).

---

(١) لمزيد من التفاصيل. أنظر :

دكتور فاروق يوسف، مذكرات - دراسات فى الاجتماع السياسى - مرجع سابق.

- R. V. Presthus, Man at the top, A study in communily power, oxford university, press, 1064.
- F. Hunter Eommunily power struclure, North Carolina University, press, 1953.

الفصل الثانى

مناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى

الفصل الثانى

مناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى(*)

مقدمة:

يبدو أن القدر من النجاح الذى استطاع علم الاجتماع السياسى أن يحققه يرجع بصفة أساسية إلى اتجاهه إلى استخدام الطرق العلمية فى دراسة الظواهر السياسية وقد ساعد الميل الجارف فى هذه الأيام الخاص بتقدير كل مايتصف بخصائص العلم إلى وضع علم الاجتماع فى هذه المكانة الممتازة التى يتبؤها. وهذا مما يفرض علينا دراسة مناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى.

يستخدم إصطلاح مناهج البحث فى معناه الواسع ليشير إلى دراسة القواعد التى يسترشد بها الباحث فى القيام بالبحث العلمى. ويتضمن ذلك بالطبع دراسة وتقييم طرق وأدوات وإجراءآت البحث العلمى وماقد يؤثر على القيام به. ولذلك سوف ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسين. فى المبحث الأول سوف نناقش بعض مناهج البحث التقليدية. وفى المبحث الثانى سوف نناقش بعض الأدوات الحديثة المستخدمة فى علم الاجتماع السياسى. وسوف نناقش المشاكل الخاصة بدراسة الظاهرة السياسية فى موضع لاحق.

المبحث الأول

بعض مناهج البحث التقليدية

يشير اصطلاح منهج بمعناه الضيق إلى الطريقة التى يتبعها الباحث لدراسة مشكلة من المشاكل. أو بمعنى آخر فانه يشير إلى أسلوب التفكير المنظم والكيفية التى يصل بها الباحث إلى هدفه، أى دراسة الظاهرة المعينة.

---

(١) كتب هذا الفصل دكتور فاروق يوسف أحمد.

وليس هناك اتفاق كامل فيما يتعلق باضفاء صفة منهج على بعض أساليب البحث مثل دراسة الحالة والمسح الاجتماعي وتحليل المضمون. وبالرغم من ذلك فاننا سوف نعطي فكرة مبسطة عن بعض هذه المناهج دون مناقشة موضوع هذا الخلاف. وذلك مع ملاحظة أنه في أي بحث علمي لايمكن الاكتفاء بمنهج واحد دائماً، بل عادة يتطلب البحث استخدام منهجين أو أكثر، وأن كانت الغلبة قد تكون لأحد تلك المناهج. وهذا مايطلق عليه البعض اصطلاح التكامل المنهجي.

أولا – المنهج التاريخي:

ترجع أهمية المنهج التاريخي إلى أنه يعتبر بديلا للمنهج التجريبي بالنسبة لعلم الاجتماع السياسي. فإذا كان من الصعب دراسة الظاهرة السياسية عن طريق إجراء التجارب فإنه في الإمكان النظر إلى التاريخ على أنه مجموعة من التجارب الطبيعية وإن كانت تجارب ينقصها عنصر الضبط والتحكم ولايمكن إعادتها مرة ثانية. كما أن الظاهرة السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية هي محصلة لمجموعة متعددة من العوامل التي تفاعلت مع مرور الزمن لتعطيها صورتها التي تظهر بها في وضعها الراهن، أي أنه توجد هناك علاقة بين الماضي والحاضر وبالتالي فإن دراسة الماضي تساعد على التعرف على الحاضر(١).

والمنهج التاريخي قديم قدم الكتابات السياسية الرئيسية وإن كان الاستخدام المنظم له يرجع إلى العالم العربي الكبير ابن خلدون الذي يعتبر من رواد ذلك المنهج. فقد استخدمه ابن خلدون في القرن الرابع عشر الميلادي للوصول إلى قواعد عامة تحكم الظواهر السياسية والقوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شكلت تلك الظواهر في الماضي. ولقد طالب ابن خلدون بتعقب الظاهرة

---

(١) محمد عارف، المنهج في علم الاجتماع، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٢ ، ص ٢٥.

الواحدة فى تاريخ الشعب الواحد فى مختلف الفترات التاريخية مع تحرى صدق الروايات التاريخية وقياس الأخبار على أصول العادة وطبائع العمران ومحاولة استخلاص القوانين العلمية التى تخضع لها تلك الظواهر(١). وجاء بعد ابن خلدون كثيرون من الرواد من أهمهم فيكو وسان سيمون وأوجست كونت وفوستل دى كولانج الذين وضعوا الأسس العلمية لذلك المنهج(٢).

ويمر البحث الذى يستخدم المنهج التاريخى بعدد من الخطوات الرئيسية. **أولا** تحديد المشكلة. وهنا يجب أن تكون المشكلة ممتدة عبر التاريخ ولها صفة الاستمرار النسبى بحيث يمكن تتبعها. **وثانيا** جمع البيانات عن المشكلة وهنا يجب أن نفرق بين نوعين من مصادر البيانات، مصادر أولية مثل الوثائق الرسمية والمخطوطات والمذكرات... إلخ، ومصادر ثانوية وهى المنقولة عن المصادر الأولية. وتفضل المصادر الأولية على المصادر الثانوية (إلا فى حالات نادرة) لما قد تحويه الأخيرة من أخطاء نتيجة للنقل عن المصادر الأولية أو تحريف سواء مقصود أو غير مقصود. **وثالثا** تحليل الحقائق وتصنيفها والربط بينها. وهناك نوعان من التحليل: تحليل خارجى يقصد به التأكد من صدق الوثيقة ومن مصدرها، وتحليل داخلى يقصد به فهم المعنى الحقيقى للوثيقة والمعلومات التى تضمنتها وأنه لم يكن المقصود بالوثيقة الدعاية أو التضليل أو أى أسباب أخرى. ومن هذا التحليل الداخلى يصل البحث إلى مجموعة من الحقائق الجزئية يقوم بتصنيفها بقصد الكشف عن الاتجاهات العامة للظاهرة التى يدرسها وربطها بالظواهر الأخرى المتصلة بها. **ورابعا** وأخيراً يقوم الباحث

---

(١) أنظر: ابن خلدون، المقدمة، تمهيد وشرح وتعليق د/ على عبد الواحد وافى، القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٥٨.

(٢) انظر مساهمات كل من فيكووسان سيمون وكونت وفوستل دى كولانج فى تطوير المنهج التاريخى فى كتاب محمد طلعت عيسى، البحث الاجتماعى، مبادئه ومناهجه، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٣: ص ٢٠٢- ٢١٦.

بعرض نتائج دراسته فى شكل اتجاهات عامة تحكم الظاهرة التى يقوم بدراستها[١].

وهناك بعض الانتقادات التى توجه إلى المنهج التاريخى، وأهم تلك الانتقادات انتقاد جوشالك الذى يقول: لم يتذكر أولئك الذين شهدوا الماضى سوى جزء منه، ولم يسجلوا سوى جزء مما تذكروه، ولم يبق مع الزمن سوى جزء مما سجلوه، ولم يسترع نظر المؤرخين سوى جزء مما تبقى مع الزمن وجزء فقط مما يسترعى نظر المؤرخين يكون صادقاً، وما يمكن فهمه هو جزء فقط مما هو صادق، وجزء فقط مما يمكن فهمه يمكن تفسيره[٢]. وهذا النقد وإن كان قاسياً ومبالغاً فيه بدرجة كبيرة، فانه يمثل جزءاً من الحقيقة فهناك صعوبات ومشاكل متعددة فى جمع المادة التاريخية. كما تلعب العوامل الذاتية دوراً رئيسياً فى ذلك. وإن كان ذلك فى الحقيقة هو حال كل البحوث الاجتماعية مع اختلاف الدرجة.

ولقد استخدم المنهج التاريخى معظم الرواد الأوائل لعلم الاجتماع السياسى مثل ابن خلدون ودى توكفيل وكارل ماركس وماكس فيبر وروبرت مشيلز وقد قل استخدامه بشكل ملموس فى العصر الحاضر للإتجاه نحو استخدام أساليب أخرى تتمشى مع التطور التكنولوجى مثل المسح الاجتماعى والمنهج الأحصائى. ولكن لايزال البعض يستعين بذلك المنهج أو يستخدمه كمنهج أساسى فى تحليل الظواهر السياسية، ومن مستخدمى هذا المنهج فى العصر الحديث من علماء الاجتماع السياسى كل من س. رايت ملز وسيمور مارتن لبست.

---

(١) د. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعى ، القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٦٣ ، ص ٣٧٠ - ٣٨٢.

(2) Louis Gouschalk, Understanding History. New York Alfred A. Knopf Inc., 1956. p. 45.

ثانيا : المنهج المقارن:

يعتبر المنهج المقارن أيضاً من الأساليب التى عرفت منذ زمن طويل واستخدمت للوصول إلى المعرفة المنظمة. ويعتبر أرسطو من الرواد الأوائل لذلك المنهج إلا أن الفضل فى تطوير استخدام هذا المنهج فى العلوم الاجتماعية يرجع بصفة رئيسية إلى إميل دوركايم فى كتابه قواعد المنهج فى علم الاجتماع[1] فقد قال أن التفسير الاجتماعى يقوم على إيجاد ارتباطات علية أو سببية، ونادى بأن السبيل الوحيد لبيان أن ظاهرة معينة هى سبب ظاهرة أخرى أن ندرس حالات تكون الظاهرتان موجودتين فيها أو غائبتين معاً، وبذلك نحدد ما إذا كانت إحداهما تعتمد على الأخرى أم لا. وتيسر التجارب ذلك فى العلوم الطبيعية، ولكن طالما أن التجارب مستحيلة فى العلوم الاجتماعية فإننا مضطرون – فى رأى دوركايم – لاستخدام التجربة غير المباشرة، أى المنهج المقارن[2].

وترجع أهمية المقارنة إلى أنها ضرورية لاستكمال أى نوع من الدراسة لأنها تساعد على التعرف على العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة فى الظاهرة. ولذلك نجد أن المنهج المقارن يستخدم فى كل العلوم سواء الطبيعية منها أم الاجتماعية. كما نجد أنه فى معظم حقول المعرفة أو فى معظم العلوم تقريبا هناك مادة مقارنة مثل السياسة المقارنة والإدارة المقارنة وعلم الاجتماع السياسى المقارن.... إلخ وهذا دليل كاف على أهمية هذا المنهج المقارن.

وهناك طرق مختلفة لإجراء المقارنات. فهى قد تكون عبر الزمان كما قد

---

(١) ترجم هذا الكتاب إلى الغة العربية، أنظر إميل دوركايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمود قاسم ومراجعة الدكتور السيد محمد بدوى، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٨.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٩.

تكون عبر المكان. كما قد تكون المقارنة بين وحدتين مختلفتين سواء فى فترة زمنية واحدة أو فى فترتين زمنيتين مختلفتين. وهناك نوع من المقارنة يطلق عليه إسم المقارنة الإثنوجرافية ويتم هذا النوع عن طريق مقارنة الظاهرة فى شكلها المبسط بالظاهرة بعد أن تطورت وتعقدت على أساس ذلك يوضح لنا العناصر الثابتة فى الظاهرة[1]. ويطلق إميل دوركايم على هذا النوع من المقارنة إسم المقارنة التكوينية. ويرى أنه تيسر لنا عملية تحليل الظاهرة وتركيبها فى نفس الوقت ذلك لأنها تظهر العناصر التى تتألف منها، لأنها تسمح لنا بأن ترى عملية التراكم التى تتجمع بمقتضاها هذه العناصر وأن نرى الظروف التى تخضع لها هذه العناصر فى تكوينها وتشكيلها.

وهناك صعوبات كثيره لإجراء المقارنات وأول تلك الصعوبات أنه لابد أن تكون للوحدات المستخدمة نظائر ممكن مقارنتها «Comparable» وأن تكون المقارنة بين وحدات متكافئة "Fquivlant" أو كما يقول جون ستيورات ميل أن المنهج المقارن الحقيقى يعنى بمقارنة نظامين متماثلين فى كل الظروف ولكنهما مختلفان فى عنصر واحد حتى يمكن تتبع نتائج هذا الخلاف. كما يشترط فى الوحدات المستخدمة فى المقارنة الحضارية أن تكون وحدات متوازنة[2]. ومن المشاكل الرئيسية للدراسة المقارنة الحضارية تماثل **العينات المستخدمة** بالنسبة للوحدات المدروسة وتمثيلها لخصائص تلك الوحدات. كما أن هناك **مشكلة اللغة**. فالكلمات فى اللغات المختلفة لاتعطى نفس المعنى فى الثقافات المختلفة. وتظهر هذه المشكلة بدرجة أكبر فى حالة جمع

---

(١) الدكتور زيدان عبد الباقى قواعد البحث الاجتماعى، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ص ٢٥٤ - ٢٥٧.

(٢) للتعرف على العديد من مشاكل المقارنة وكيفية التغلب عليها أنظر:

-Richard L. Merit and Stien Rokkan, Comparing Nations, New Haven: Yale University Press 1966.

- وبصفة خاصة الصفحات من ١٣١ - ١٦٨، ١٦٧ - ٣٢٠، ٣٣٧ - ٣٤٨.

البيانات عن طريق توجيه الأسئلة إلى عينة من السكان، وفى حالة تحليل المضمون أيضا. يضاف إلى ذلك **تعقد وتعدد العوامل** والظروف التى تؤثر فى الظواهر السياسية. كما أن استخدم المنهج المقارن يتطلب تطوير المفاهيم التى يتم على أساسها إجراء المقارنات[١].

ولقد استخدام المنهج المقارن كثيرون من رواد علم الاجتماع السياسى، منهم أرسطو ودى توكفيل وكارل ماركس وماكس فيبر وروبرت مشيلز. ويلاحظ أنهم استخدموه جنباً إلى جنب مع المنهج التاريخى. وفى العصر الحديث زاد استخدام المنهج المقارن بدرجة كبيرة وظهر ماسمى بالمقارنة الإحصائية والتى يعتبر إميل دوركايم فى الحقيقة أيضاً أول من استخدمها، وترجح أهمية هذا النوع من المقارنة إلى أنها تمكن من الاستفادة من التقدم التكنولوجى من ناحية، والاستفادة من المزايا التى تنتج من استخدام الإحصاء فى البحث العلمى من ناحية أخرى. وأهم مزايا استخدام الإحصاء فى البحث العلمى الموضوعية والدقة وتحييد المتغيرات الأخرى. واستخدام الأرقام يقلل من تأثير الأهواء والعواطف ويساعد على تقرير الحقائق بدقة دون أن يترك مجالا للتأويل. أما مايتعلق بالضبط أو تحييد تأثيرات المتغيرات الأخرى، فإنه عندما لانكون قادرين على تثبيت المتغيرات المختلفة المؤثرة فى الظاهرة فاننا نتركها تتغير ثم نحاول تحييد الدور المنفصل لكل منها فى التأثير على النتيجة باستخدام الارتباط الجزئى مثلا دون أى تعديل مصطنع للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة.

---

(١) للتعرف على مثل هذه المشاكل وغيرها من مشاكل المقارنة أنظر: الدكتور محمد عثمان نجاتى، البحوث الحضارية المقارنة، ومشكلاتها المنهجية فى كتاب الدكتور لويس كامل مليكه (معدل ومنسق ومقدم)، قراءآت فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر: ١٩٦٥ ، ص ٦٠ - ٧٥.

ثالثا: المسح الاجتماعى:

يعتبر المسح الاجتماعى من أساليب البحث العلمى الحديثة نسبياً وذلك بعكس الحال بالنسبة للمنهج التاريخى والمنهج المقارن. ويمكن تعريف المسح الاجتماعى بأنه محاولة منظمة لتقرير وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام سياسى أو اجتماعى أو لجماعة معينة، وهو ينصب أساساً على الوقت الحاضر وإن كان قد يهدف للوصول إلى معلومات يمكن الاستفادة بها بالنسبة للمستقبل(١).

واصطلاح المسح فى حقيقته مستعار من ميادين الدراسات الطبيعية، فكما تمسح الأرض لمعرفة مساحتها أو خصائصها الجيولوجية تمسح الظواهر السياسية والاجتماعية أو الجماعات المعينة لمعرفة خصائصها أو اتجاهاتها. والمسح الاجتماعى فى حقيقته هو تعريف بجماعة أو ظاهرة معينة أو قياس لها أو توضيح عميق لمشكلة أو تحليل لعلاقات معينة(٢).

وهناك تقسيمات عديدة للمسوح حسب الزاوية التى ينظر منها إلى المسح. فقد تقسم المسوح طبقاً لنطاق موضوعها إلى **المسوح العامة** وهى التى تعالج كل أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، **والمسوح المحدودة** هى التى تهتم بنواحى معينة. ومن حيث نطاق وحدات الدراسة يمكن تقسيمها إلى **المسوح الشاملة** حيث تجمع البيانات عن جميع الوحدات والمسوح **بطريقة العينه** حيث يكتفى فيها بدراسة عينة من الوحدات(٣).

ولقد كان المصلحون الاجتماعيون هم أول من استخدم المسوح

---

(1) F. Whitney . The Elements of Research, New York Printice - Hall, 1952. p. 155.

(٢) محمد طلعت عيسى، مرجع سابق ص ١٩١.

(٣) أنظر د. عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٣٠٦ - ٣٠٧، الدكتور زيدان عبد الباقى، ص ٢١٨ - ٢٣٢.

الاجتماعية فى القرنين الثامن والتاسع عشر. ومن هؤلاء المصلحين جون هوارد وفردريك لوبلاى وتشارلز بوث ... الخ[1]. ولكن هذا الأسلوب أخذ فى الانتشار بشكل ملحوظ خلال هذا القرن وأصبح يستخدم فى كافة فروع العلوم الاجتماعية لتحقيق أغراض متعددة مثل التخطيط القومى من أجل التنمية وفى التعرف على المشاكل الاجتماعية للعمل على القضاء عليها وفى دراسات الرأى العام[2].

وأهم الأغراض التى تستخدم فيها المسوح الاجتماعية فى هذه الأيام.

أولا: دراسه البيئة الاجتماعية والاقتصاديه والسياسيه للجماعات سواء المحلية أو القومية مثل معرفة متوسط دخول الأفراد وطبقاتهم الاجتماعية، والجماعات المؤثرة فى العملية السياسية.

ثانياً: دراسة أوجه النشاط المختلفة لأفراد الجماعة مثل قضاء أوقات فراغهم وأنواع الجرائد والمجلات التى يقرأونها والأندية والأحزاب التى ينتمون إليها ... إلخ.

ثالثاً: دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم كما هو فى حالة دراسات الرأى العام والتصويت فى الانتخابات وآخراً وليس أخيرا دراسة الخصائص السكانية للمجتمع والتى تتضمن العديد من البيانات عن الناحية السكانية مثل حجم الأسرة وتوزيع فئات العمر[3].

ويمر المسح الاجتماعى فى عدد من الخطوات يمكن إيجازها فى أربعة خطوات رئيسية وإن كان هذا لايمنع من إضافة خطوات أخرى حسب طبيعة

---

(1) Pouline Young, Scientific Social Survey and Research, New York: Printice - Hall pp. 1 - 18.

(٢) د. زيدان عبد الباقى، مرجع سابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١، د. عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ٣١٩ - ٣٢٢.

(٣) محمد طلعت عيسى، مرجع سابق ص ١٧٤ - ١٩٠.

المسح. وأول هذه الخطوات رسم الخطة ويتضمن ذلك تحديد الغرض من المسح وتحديد النقط الرئيسية والفرعية التى يشتمل عليها، وتحديد مجالات المسح البشرية والمكانية والزمنية، واختبار الوسائل اللازمة لجمع البيانات وتقدير الميزانية للصرف على القيام بالمسح وتحديد البرنامج الزمنى له وتدريب الباحثين الميدانين. وثانياً جمع البيانات ويتضمن الاتصال بالمبحوثين أو جمع البيانات من المصادر المحددة والإشراف على الباحثين الميدانين. وثالثاً تحليل البيانات ويبدأ ذلك بمراجعة البيانات التى جمعت للتأكد من أنها صحيحة وكاملة ومسجلة بطريقة منظمة ثم يتم بعد ذلك تصنيف البيانات وتقسيمها إلى مجموعات متجانسة. ثم رابعاً وأخيراً عرض البيانات وكتابة التقرير[1].

ويستعين أسلوب المسح الاجتماعى بمعظم وسائل جمع البيانات المستخدمة فى البحث الاجتماعى. ولكن قد تفضل وسيلة على أخرى فى مسح معين نتيجة لخطة المسح أو مداه أو نوع المعلومات المطلوبة. وأكثر الوسائل المستخدمة فى المسح شيوعاً الملاحظة والمقابلة (الاستبار) والاستبيان وتحليل المضمون. وتستخدم الأنواع الثلاثة الأولى منها فى البحث الميدانى. أما الأخير فيستخدم فى المسح المكتبى.

وحتى يكون المسح علمياً يجب اتباع مبادىء معينة فى القيام به. فأولا يجب جمع بيانات كمية عن الموضوع المطلوب دراسته والاستعانة بالبيانات الإحصائية التى قد تساعد فى ذلك. وثانياً يجب وصف الأشياء كما هى لا كما يجب أن تكون والبعد عن محاولة وضع النظريات أو استنباط القوانين. ثالثاً الاهتمام بالوقت الحاضر واستخدام باحثين ميدانيين يتسمون بالدقة. رابعاً إستخدام الملاحظة الموضوعية المنظمة والمقابلة الشخصية كوسيلة من وسائل

---

(١) دكتور عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٣٢٢ - ٣٢٣ الدكتور زيدان عبد الباقى، مرجع سابق، ص ٢٢٨ - ٢٣٢ محمد طلعت عيسى. مرجع سابق، ص ١٩٨ - ٢٠٠.

جمع البيانات التى تم الحصول عليها: وخامساً الاستعانة بصحائف الاستبيان فى جمع البيانات لضمان الحصول على بيانات موحدة لكافة وحدات الدراسة[١].

ومن أجل تحقيق الموضوعية فى المسح الاجتماعى أوصى جون أسبلى وفان هوتن القائمين عليه باتباع قواعد معينة. أولا التخلص من كافة الأفكار والمعلومات السابقة قبل البدء فى المسح. ثانيا توجيه البحث من أجل الحصول على المعرفة والمعلومات وليس لإثبات أو تبرير أى معين. وثالثاً تجنب محاولة التنبؤ بنتائج المسح. ورابعاً بذل كل الجهد للوصول إلى الدقة المتناهية. خامساً التأكد من سلامة النتائج التى يأتى بها المسح بأقصى وسائل الاختبار سواء بالنسبة للنتائج المرغوب فيها أم غير المرغوب فيها. سادساً عرض جميع النتائج وعدم إخفاء النتائج غير المرغوب فيها. سابعاً الاختيار العلمى للعينة. ثامناً استخدام الأسئلة الإختبارية فى الاستبيان لإختبار درجة الثقة فى العينة المختارة. تاسعاً عدم التردد فى ذكر نقط الضعف أو القصور المنهجية. عاشراً تحديد مصدر المعلومات بالتقرير بدقة وتبيان المعلومات المستخدمة من خارج المسح حادى عشر عدم محاولة تعميم النتائج التى تم التوصل إليها دون توضيح دقيق لحجم العينة المستخدمة[٢].

وهناك حدود كثيرة لاستخدام أسلوب المسح. فأولا قد يتطلب إجراء المسح نفقات كبيرة غير ممكن توفيرها. وثانياً فإنه لنجاح المسح لابد أن تسبقه دراسة استطلاعية للموضوع المراد استخدام المسح فى دراسته. وثالثاً: يحتاج المسح الميدانى إلى تدريب خاص للباحثين الميدانين. وآخراً وليس أخيراً صعوبة

---

(١) دكتور زيدان عبد الباقى، مرجع سابق، ص ٢٢٤ - ٢٢٤، دكتور محمد طلعت مرجع سابق، ص ١٩٢.

(2) John Aspley and Van Houten. Public Relation Handbook Chicago: The University of Chicago. Press 2 ed., 1958, p. 101 - 102.

استخدام وسيلة الاستبيان فى القيام بالمسح فى الدول المتخلفة لانخفاض الوعى الاجتماعى خصوصاً إذا كان ذلك خاصاً بدراسة الرأى العام فيما يتعلق بالمسائل السياسية(١).

المبحث الثانى

أدوات البحث فى علم الاجتماع السياسى

يحاول الباحث فى علم الاجتماع السياسى أن يصل إلى الأهداف المثاليه للعلم. وأحد تلك الأهداف هو تحقيق الدقة فى المفاهيم والأحكام. وهذه المحاولة تتطلب استخدام أدوات منهجية دقيقة للوصول إلى ذلك الهدف. والأدوات المنهجية هى وسائل منهجية يسترشد بها الباحث فى قيامه بدراسة ا الظاهرة السياسية أو الاجتماعية بصفة عامة أو يستخدمها فى عملية القياس أو المقارنة. ومن أمثلة الأدوات المنهجية المستخدمة فى علم الاجتماع السياسى القياس الاجتماعى والأنماط المثالية والنماذج وفيما يلى كلمة موجزة عن كل واحد منها.

أولا - القياس الاجتماعى:

يمكن القول بأن أدولف كوستا هو أول من استخدم اصطلاح القياس الاجتماعى "Sociometry" وذلك خلال المحاولات التى كان يبذلها لقياس القوة النسبية لمختلف المجتمعات، وكان ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر(٢). ولكن يرجع الفضل فى تطوير ذلك كأداة منهجية إلى مورينو (وهلين جينجز) الذى بدأ فى إستخدام ذلك المصطلح وتطويره منذ العقد الرابع من هذا القرن من أجل تحديد الأنساق الاجتماعية على أساس التجاذب والتنافر وعدم

---

(١) دكتور عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٢) الدكتور محمد عارف، المنهج فى علم الاجتماع، الجزء الأول، القاهرة: دار المعرفة للطباعة والنشر، ١٩٧٢، ص ١٨٣.

الاهتمام فى علاقات الأفراد(١).

ويجدر بنا من الآن إلى القول بأن القياس الاجتماعى ليس أداة لقياس الظواهر الاجتماعية عموماً وإنما هو أداة لقياس موضوعات بعينها وهى الخاصة بالعلاقات الاجتماعية والسياسية بين الأشخاص التى ترتكز على قوى الجذب والنفور عدم الاهتمام، أى أنها ليست وسيلة لقياس الظواهر الاجتماعية والسياسية بصفة عامة.

وتقوم العناصر النظرية التى يستند إليها القياس الاجتماعى على أن البناء الدينامى للجماعة يظهر بمقتضى عملية من الانتقاءات الايجابية والسلبية التى يقوم بها الأفراد وأن هذه العلاقات الانتقائية بين الأفراد هى التى تسبغ على الجماعات وجودها الواقعى. أى أنها تقوم على دراسة الصورة غير الرسمية للجماعة. ومن هنا فإنها توضح لنا كيف يوجد تنظيم غير رسمى بجانب التنظيم الرسمى للقوة السياسية وهى تدرس الجماعة كوحدة كلية كما تأخذ فى الاعتبار كل جزء (أو ذرة إجتماعية) فى علاقاته بهذا الكل. وهى تنظر إلى الجماعات كحقيقة لها خواصها الذاتية المتميزة غير القابلة للتخفيض إلى العناصر التى تتألف منها هذه الجماعة(٢).

وينظر فى هذه الأداة إلى الفرد على أنه ذرة اجتماعية وأنه نواه علاقات اجتماعية وأنه الوحدة الأساسية للدراسة. وهى فى ذلك تتبع طرق الدراسة فى العلوم الطبيعية من هذه الناحية. كماتحاول أيضاً التشبه بها عن طريق إستخدام الطرق الكمية والمعالجات الرياضية. سواء كان المستخدم فى ذلك السوسيوجرام أو المصفوفة الاجتماعية. والسوسيوجرام أو المخطوطة الاجتماعية هو عبارة عن خريطة اجتماعية تصور الانتقاءات السالبة والموجبة للعلاقات بين أعضاء

(1) J. Moreno, Who Shall Survive, Becaon: Beacon House, 1953' H. Jennings, Sociometry in Group Relation . Washington 1946.
(2) N. Timashaff, Sociologecal Theory, Its Nature and Growth, New York: Random House, 1963 . pp. 215 - 216.

الجماعة باستخدام الرموز. أما المصفوفة الاجتماعية فهى طريقة لجدولة نتائج تلك الانتقاءات حتى يمكن بعد ذلك تحليلها رياضياً وخصوصاً إذا كان عدد أفراد الجماعة المراد دراستها كبيرا.(١)

وسواء استخدمنا السوسيوجرام أو المصفوفة الاجتماعية فإننا نصل إلى نفس النتيجة وهى اكتشاف خصائص الجماعة والظواهر المرتبطة بها كظاهرة القيادة والتبعية والتقارب والعداء والتماسك والتفكك... إلخ. فيظهر لنا من ذلك الشخص الذى يطلق عليه علماء الاجتماع النجم ونطلق عليه القائد والأشخاص الذين يلونه فى القوة وأولئك الذين لاحول لهم ولاقوة ثم المنبوذ من الجماعة كما يوضح لنا مايطلق عليهم علماء الاجتماع الزمر الاجتماعية ونطلق عليهم الشلل السياسية.

بالنسبة لمكانة الفرد فى الجماعة فإنه كلما زاد تفضيل أفراد الجماعة للشخص واختيارهم له أى كلما زادت علاقاتهم الموجبة الموجهة إليه كلما إرتفعت مكانته، وكلما قلت تلك العلاقات كلما قلت مكانته. وفى حالة ماتكون سالبة يكون الفرد معزولا. وتحسب مكانة الفرد بقسمة عدد الاختيارات الموجهة للفرد وليكن (م) على عدد أعضاء الجماعة وليكن (ن) بعد إستبعاد الشخص نفسه (ن-١) ويمكن وضع ذلك فى المعادلة الآتية(٢):

$$\text{مكانة الفرد فى الجماعة} = \frac{\text{م}}{\text{ن} - ١} \times ١٠٠$$

وبالنسبة لمدى التفاعل الاجتماعى للجماعة وتجانسها، فان ذلك يرجع أساساً إلى كمية العلاقات الموجبة بين أعضائها، إذ أن كثرة وجود العلاقات الموجبة بين الأعضاء دليل على تفاعل الجماعة وتجانسها وتفضيلهم للعمل

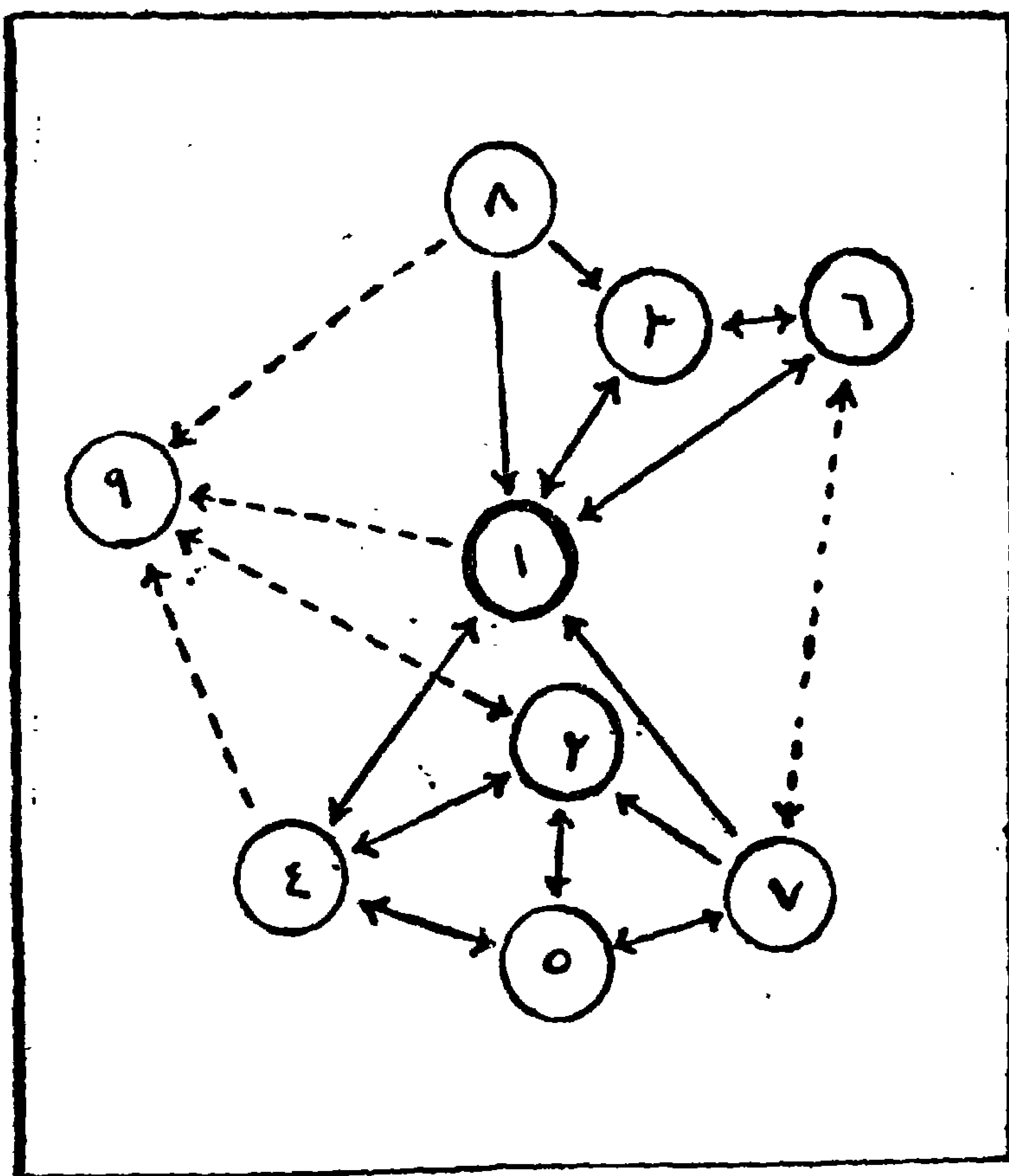
---

(١) الدكتور محمد عارف، مرجع سابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧.

(2) D.Zeleny Measurement of Social Status, The American Journal of Sociology, 1940, N. 3, pp. 575 - 582.

شكل رقم (١)

سوسيوجرام



يشير الخط المستمر إلى علاقة موجبة والخط المنقطع
إلى علاقة سالبة والسهم إلى اتجاه العلاقة

جدول رقم (١)

مصفوفة اجتماعية

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١	=	+١	+١	+١	-٠	+١	٠	٠	-١
٢	+١	=	٠	+١	+١	٠	٠	٠	-١
٣	+١	٠	=	٠	٠	+١	٠	٠	٠
٤	+١	+١	٠	=	+١	٠	٠	٠	-١
٥	٠	+١	٠	+١	=	٠	+١	٠	٠
٦	+١	٠	+	٠	٠	=	-١	٠	٠
٧	+١	+١	٠	٠	+١	-١	=	٠	٠
٨	+١	٠	+١	٠	٠	٠	٠	=	-١
٩	٠	-١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	=

يشير الصفر إلى عدم وجود علاقة ويشير +١ إلى وجود علاقة موجبة بينما يشير - ١ إلى علاقة سالبة

مع بعضهم البعض. ويمكن حساب ذلك المدى بالنظر إلى عدد الاختيارات المتبادلة الموجبة بين أفراد الجماعة وليكن (س) وقسمتها على عدد الاختيارات المتبادلة الممكنة والتى تساوى ن (ن-١) حيث أن ن تساوى عدد أعضاء الجماعة. ويمكننا أن نضع ذلك فى شكل المعادلة الآتية:

$$\text{درجة التفاعل والتجانس} = \frac{\text{س}}{\text{ن (ن - ١)}} \times ١٠٠$$

ويمكننا دراسة الشللية أو الزمر داخل الجماعة باعتبار الجماعة الكبرى جماعة خارجية والشلة أو الزمرة جماعة داخلية. وكلما زادت علاقات الأفراد الموجبة الموجهة إلى أعضاء داخل الشلة أو الزمرة كلما زاد تماسك الشلة أو الزمرة وكلما قلت هذه العلاقات كلما قل تماسك الشلة أو الزمرة، وكلما زادت العلاقات الموجبة الموجهة من داخل الشلة أو الزمرة إلى أفراد خارج الشلة أو الزمرة كلما قل تماسك الشلة أو الزمرة وضعفت، وكلما زادت العلاقات الموجبة الآتية من خارج الشلة أو الزمرة إلى أفراد داخل الشلة أو الزمرة كلما قويت الشلة أو الزمرة[1]. فإذا رمزنا للعلاقات الداخلية بالرمز (د) وللعلاقات بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية بالرمز (ح) والعلاقة بين الجماعة الخارجية والجماعة الداخلية بالرمز (ل) ولعدد أفراد الجماعات الداخلية بالرمز (ن) ولأفراد الجماعة الخارجية الذين يستقبلون الاختيارات بالرمز (م) يكون:

$$\text{معامل تماسك الزمرة} = \frac{\text{م (د + ل)}}{\text{ن خ}}$$

ويمكننا أن نحسب مدى ثبات الجماعة واستقرارها داخلياً بالنظر إلى التغيرات فى عضويتها إذ أن كثرة التغيرات يعنى عدم الاستقرار، فإذا كان لدينا جماعة ولتكن مجلس وزراء معين عدد أعضائه (س)، ثم حدثت تغيرات دخولا وخروجاً مقدارها (هـ) فأصبح عدد أعضائه بعد التغيرات هى (ص)،

(١) الدكتور زيدان عبد الباقى، مرجع سابق، ص ٣٦٧ - ٣٦٨.

فإن معامل الثبات أو الاستقرار يحسب طبقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{معامل الاستقرار} = \frac{\text{٢ هـ}}{\text{س + س}}$$

كما أن وضع الجماعة يتأثر بمدى تكيف كل عضو من أعضائها مع باقى الأعضاء ويمكن حساب ذلك على أساس القيمة العددية لمجموع استجابات العضو لباقى الأعضاء وليكن (ج) ومدى استجابات باقى الأعضاء للعضو وليكن (د) منسوباً إلى ضعف عدد الأعضاء بعد استبعاد العضو نفسه (ن-١) ويمكن حساب ذلك بالمعادلة الآتية:

$$\text{مدى تكيف العضو} = \frac{\text{جـ + د}}{\text{٢ (ن-١)}}$$

أما عن مدى تماسك الجماعة وقوتها ككل فيمكن حسابه بالنظر إلى عدة أمور. أولها علاقة الجماعة بشخص معين فيها وهو القائد. ثانياً علاقة ذلك القائد بكل عضو عن أعضاء الجماعة. ثالثاً مدى تكيف كل عضو مع باقى الأعضاء. ورابعاً قوة الشلل أو الزمر داخل الجماعة. وخامساً مدى ثبات أو استقرار الجماعة. وسادساً مدى التفاعل الاجتماعى والتجانس الاجتماعى للجماعة الكلية.

ثانياً: الأنماط المثالية:

يرجع الفضل فى تطوير هذه الأداة المنهجية كما سبق أن ذكرنا إلى ماكس فيبر. ومن أهم العوامل التى دعت ماكس فيبر إلى بناء الأنماط المثالية Ideal Types أنه أدرك أن الحياة الاجتماعية والسياسية معقدة إلى درجة كبيرة وأن القيام بالبحث العلمى يستلزم نوعاً من وضوح الرؤية غير متوفر فى الظواهر الاجتماعية والسياسية فى واقع الحياة. وليصل إلى ذلك الوضوح الذى ينشده ببناء الأنماط المثالية التى يبرز فيها عناصر معينة مختارة فى الظواهر الاجتماعية بدرجة تفوق كثيراً تلك الصورة التى يدركها من يلاحظ تلك

الظواهر. ثم يضع هذه العناصر فى كل متناسق هو النمط المثالى[١].

فلبناء النمط المثالى يقوم الباحث بدراسة الظواهر المعنية ثم عزل العناصر الجوهرية فى الحالات الفردية المتعددة. وقد يستبعد بعض هذه العناصر أو يبالغ فى إظهار بعضها لينتهى إلى إقامة صورة عقلية كلية مجردة منسجمة تحل محل ذلك الواقع الاجتماعى وتستخدم كمقياس وكمعيار للمقارنة فى البحث العلمى وعلى ذلك فالنمط المثالى لايتم الحصول عليه بواسطة القسمات العادية المشتركة بين الحالات ولاهو بالمتوسط الحسابى لذلك وإنما هو نوع من التصور العقلى المثالى للظواهر الاجتماعية[٢].

والأنماط المثالية هى بناءات تصورية تماماً مثل المفاهيم، إلا أنها ليست مفاهيم عادية وإنما هى تكوينات تحليلية Construct. فمعظم الأنماط المثالية مثل نمط البيروقراطية أو أنماط الشرعية أو أنماط القيادة أو أنماط النظم، تشير إلى نوع أو آخر من البناءات الاجتماعية أو السياسية المعقدة، وهى تقوم على أساس مجموعة من العناصر الأساسية التى ترتبط ببعضها برباط على أو وظيفى ولها صفة كلية متناسقة، والهدف الأساسى منها هو التحليل السياسى والاجتماعى[٣]. وفى الحقيقة فقد كان أحد أهداف ماكس فيبر من بناء الأنماط المثالية هو خلق عدد من المفاهيم المعرفة تعريفاً دقيقاً يمكن إستخدامها فى البحث العلمى فى شكل مقاييس كيفية.

فمن الوظائف المنهجية للنمط المثالى أنه ينظم معطيات الواقع السياسى والاجتماعى ويضعها فى صورة يمكن إستخدامها كأداة لعمل المقارنات بين الوحدات الاجتماعية الواقعية. ومن هنا فإنها تعتبر مقاييس كيفية للظواهر

---

(١) الدكتور محمد عارف، مرجع سابق، ص ٦٠ – ٦٢.

(2) Julin Freund, op. cit., pp. 62 - 63 H.H. Garth and C. Wright Mills, From Max Weber, op. cit., pp. 56 - 60.

(3) Don Matindale, The Nature and Type of Sociological Theory, Cambridge: Mass., The Riverside Press, 1990, p;382.

فالمقارنة هى قياس ضمنى والقياس هو مظهر ضمنى للمقارنة[١].

أما عن كيف تتم المقارنة باستخدام النمط المثالى، فيمكن القول بأن النمط المثالى يضع حدود مثالية للظاهرة الاجتماعية. وحيث أن هذه الحدود تكون ثابتة فى النمط المثالى لذلك فإن مقارنات الحالات الواقعية على ضوء النمط المثالى يكشف عن انحرافات هذه الحالات الواقعية عن النمط المثالى وبالتالى عن بعضها البعض وبذلك يصبح النمط المثالى أداة للمقارنة والقياس بالنسبة للحالات الواقعية.

وحيث أن الأنماط المثالية هى أداة تحليليةوأنها لايقصد بها تصوير الحياة السياسية والاجتماعية الواقعية وأن الهدف الأساسى من بنائها هو تمكين الباحث من عقد مقارنات بين الحالات الواقعية وقياسها قياساً كيفياً، لذلك فإن تقييم الأنماط المثالية لايكون باختبار مدى صحتها كما هو الحال بالنسبة للفروض العلمية وإنما بالنظر إلى مدى مقدرتها على تحقيق الهدف منها أى فائدتها كأداة تحليلية تساعد على مقارنة الظواهر الاجتماعية وتوضيح الرؤية أمام الباحث بمساعدته على التعرف على الأبعاد الرئيسية للظاهرة موضع الدراسة[٢].

ولقد طبق ماكس فيبر فكرة الأنماط المثالية واستخدمها فى كثير من أبحاثه. فقام ببناء أنماط مثالية لكثير من الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية. مثل أنماط السلطة السياسية والبيروقراطية والرأسمالية والبروتستانتية إلخ. ولقد سبق أن أشرنا إلى بعض تلك الأنماط المثالية وخصوصاً أنماط السلطة السياسية التى قسمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى أولا

---

(١) الدكتور محمد عارف، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(2) Julien Freund, op. cit., pp. 66 - 68 ; Don Martin Dale, Sociological Theory and The Ideal Type, in L. Gposs, Symposium on Sociological Theory, Evanston, III. Row & Peterson, 1950 , pp. 57 - 91.

السلطة التقليدية المبنية على قداسة التقاليد المعمول بها وشرعية من يصلون إلى السلطة طبقاً لها. وثانيا سلطة المزايا الشخصية الاستثنائية حيث يعتمد القادة في شرعية سلطتهم على الصورة التى يرسمها لهم أتباعهم بأنهم أناس ذو صفات خارقة للعادة وفضائل غير متوفرة في غيرهم. وثالثاً السلطة القانونية الرشيدة حيث تعتمد الشرعية على منطقية القانون القائم والحكمة من وجوده وشرعية القادة الذين يحصلون على مناصبهم طبقاً له[1].

وقد تبع ماكس فيبر كثيرون من العلماء والكتاب الذين استخدموا فكرة النمط المثالى وحاولوا بناء أنماط مثالية فى علم الاجتماع السياسى. وحتى يمكننا توضيح ذلك فسوف نناقش نمطين منها. النمط الأول وقد ساهم فى بنائه كثيرون من العلماء والكتاب الأوروبيين والأمريكين وهو المسمى بالشمولية Tutaliterianism. والنمط الثانى بناه لينز Linz وهو المسمى بالسلطوية Authoritarianism وفيما يلى فكرة مبسطة عن كل نمط من هذين النمطين.

بالنسبة للشمولية فيمكن إيجاز خصائصها كنمط مثالى فى الآتى: أولا: وجود عقيدة سياسية رسمية متطورة واحدة فى المجتمع. ثانياً وجود حزب سياسى واحد حاكم ومحتكر للقوة السياسية فى المجتمع ينتمى إليه كل قادة النظام السياسى الذين يتم إختيارهم بدقة على أسس عقائديه ويوضعون فى وضع ممتاز بالنسبة لباقى المجتمع مع مسئوليتهم تجاه الحزب عن كل تصرف يقومون به حتى فيما يتعلق بالمسائل الشخصية. ثالثاً يعمل الحزب جاهداً على تطبيق العقيدة السياسية سالفة الذكر وتنشئة المجتمع على أساسها وتربية كوادره طبقاً لها وهو فى ذلك يسيطر سيطرة تامة على كل وسائل الإعلام الجماهيرية والمؤسسات الرئيسية التى تستخدم فى عملية التنشئة الاجتماعية مثل المدارس

(١) أنظر هذا الكتاب، ص ٥٤- ٥٦.

والأندية والتنظيمات الاجتماعية. رابعاً وجود خط سياسى فاصل بين القادة وغير القادة ولكن عبور ذلك الخط يكون بشروط عقائدية وليست ميراثية أو اقتصادية والعلاقة بين القادة وغير القادة هى علاقة شمول وتحكم حيث يتسع مجال تدخل القادة فى شئون غير القادة ويأخذ ذلك شكل القرارات التى لاتقبل المراجعة، كما أن الجماعات الوسيطة التى تتوسط العلاقة بين القادة وغير القادة مثل النقابات والتنظيمات الشبابية والنسائية... إلخ، ليس لها أى استقلال عن النظام السياسى أو قوة ذاتية وإنما تكون تحت سيطرة الحزب الواحد. خامساً قيام النظام السياسى على أساس التعبئة السياسية الدائمة من أجل تحقيق أهداف تحددها العقيدة السياسية تعتبر سامية بالنسبة للمجتمع، وتشارك الجماهير طوعاً وحتى قسراً فى العمل السياسى بشكل أو بآخر. سادساً: الصراع السياسى غير شرعى وغير مشروع ولكنه يدور فى الخفاء بين الشلل السياسية وعندما تحسم يكتفى بإعلان نتائجه للشعب وهى خروج المهزوم إلى الأبد من السياسة وحصول المنتصر على كل شيء. سابعاً الإرهاب وليس الدفاع، والاستهواء الشعبى والتطهير المستمر للمعارضين هم وسيلة النظام للمحافظة على وجوده(١).

أما بالنسبة للنمط المثالى للسلطوية أو النظم السلطوية الذى طوره لنز فإنه يمكن إيجاز خصائصه فى الآتى: أولا عدم وجود عقيدة سياسة متطورة وإنما توجد عقلية سياسية Mentality نتيجة لسيطرة العسكريين وغير العقائدين على النظام السياسى. ثانياً وجود تعدد محدود فى كيان السلطة حيث أنه بالرغم من وجود حزب سياسى واحد رئيسى محتكر للسلطة هو حزب الحكومة (الذى

---

(1) William Kornhauser, op. cit., G., J. Friedrich and Z. K. Brzezinski, op. cit., hannah Arendt; Origins of Totalitarianism, Cleveland: Meridian Book, 3 rd ed., 1966.

- وأنظر أيضا بارنجتون مور، مرجع سابق، ونمط القياده السياسية بالكتاب الثانى للمؤلف من سلسلة دراسات فى الاجتماع السياسى.

أقامه قادة النظام عادة بعد وصولهم للحكم عن طريق الجيش) فإنه توجد بجوار الحزب تنظيمات سياسية أخرى مستقلة عنه (وإن كان النظام قد يتدخل ضدها أحياناً لمنعها من التعبير عن رأيها)، كما أن الحزب لايحتكر مسالك الوصول إلى السلطة وإنما توجد منافذ أخرى مثل الجيش والبيروقراطية والعمل الفنى والصداقة... إلخ، ويرجع ذلك لعدم وجود أسس عقائدية فى إختبار القادة. وثالثاً الحزب السلطوى غير منظم عقائدياً وليس هناك شروط لها قيمة لعضويته بل أنه حزب مفتوح كما أنه عضويته لاتعطى للعضو مزايا تذكر حتى أن بعض قادة النظام لاينتمون للحزب. كما قد لاتفرض العضوية على العضو أية واجبات بالمرة ولذلك تجد معارضة للنظام السياسى من داخل الحزب. ولاتوجد تربية عقائدية وكيان الحزب عقائدياً واجتماعياً متناقض. رابعاً لاتوجد تعبئة سياسية فى النظام السياسى إلا فى بداية قيامه وبعد استقراره لايميل النظام للتعبئة الجماهيرية لأنه قد يخشاها، كما أن سيطرة النظام على وسائل الإعلام الجماهيرية غير كاملة حتى فى حالة وجود رقابة منه عليها فإن توجيهه لها غير كامل وغير منظم. خامساً لايستخدم النظام وسيلة الارهاب وإنما الدفاع، وفى معاقبة معارضيه لايكون قاسياً ويتم ذلك بشكل إجرائى له الصفة القانونية، والمهزوم عادة لايقضى عليه نهائياً وإنما قد يعود إلى السياسة مرة ثانية، والعقوبة المفضلة هى الإنسحاب أو الطرد من المنصب. سادساً يهتم النظام بصفة رئيسية بالسيطرة على الحكومة والجيش. ويعتبر الجيش فى ذلك بديلا للحزب العقائدى الموجود فى النظم الشمولية من حيث المحافظة على النظام. ويحتل قادة الجيش وضعاً ممتازاً فى النظام السياسى وهم يختارون للمناصب السياسية الرئيسية حيث يتحولون بسرعة إلى سياسين يشتركون مع الفنيين والبيروقراطيين فى إتخاذ القرارات الرئيسية. ولكن كلما استقر النظام كلما قلت نسبة العسكريين الذين يعينون فى المناصب السياسية بل ويتجه النظام إلى إبعاد الجيش عن السياسة والتأكيد على صفة الاحترام العسكرى،

ولكن هذا مع احتفاظ قادة النظام بصلات وثيقة مع هيئة أركان حرب الجيش لضمان إستمرار ولاء الجيش للنظام السياسى. سابعاً فى النظام السلطوى تنتهى التقاليد كاسأس للشرعية لإعلان النظام معايير الكفاءة والترشيد والقدرة على الإنجاز. واستقرار النظام لايعتمد أساساً على صيغة معينة للشرعية وإنما على خليط منها. فالمواطنون يطيعون النظام الخليط بسبب التعود على الطاعة أو المصلحة الشخصية أو السلبية(١).

ثالثا: النماذج:

يمكن تعريف النموذج بأنه بنية أو هيكل Structure يحتوى على مجموعة من المتغيرات، بينها مجموعة من العلاقات المحددة المتبادلة، لها تماثل مع المتغيرات والعلاقات القائمة فى الحياة الواقعية التى يشير إليها النموذج. وأن الهدف من النموذج هو الاسترشاد به فى الدراسة أو استخدامه فى عملية التفسير أو التنبؤ بالنسبة للظواهر السياسية أو العلاقات بينها(٢).

ومن هنا يمكن أن نقول أن أول أوجه الخلاف بين الأنماط المثالية والنماذج هو فيما يتعلق بوظيفة كل منهما. فوظيفة الأنماط المثالية هى القياس والمقارنة أما وظيفة النموذج فهى الاسترشاد فى دراسة الظواهر أو التفسير والتنبؤ.

ومن هنا تأتى نقطة الخلاف الثانية بخصوص تقييم كل من النماذج والأدوات المنهجية فبينما تقيم النماذج على أساس قدرتها على تمثيل الواقع

---

(1) Jaun J. Link, An Authoritarin Regime : Spain, in Frank Lindenfeld , (ed;) Reader in Political Sociology, New York: Funk & Wagnalls, 1968, pp. 129 - 148.

- ويلاحظ أنه بالرغم من أن عنوان مقالة لنز تشير إلى أنه يدرس نظام أسبانيا فانه فى الحقيقة كما أشار فى بداية المقالة ص ١٢٩ حاول بناء نمط مثالى على أساس النظام الأسبانى ونظم أخرى سبق دراستها مثل النظام الأيوانى.

(2) Robert, T. Golembwshi et al, op. cit., p. 443.

والاسترشاد بها فى الدراسة وفى التفسير والتنبؤ تقيم الأنماط المثالية على أساس قدرتها فى عمل المقارنات وقياس الواقع وليس تمثيله.

أما نقطة الخلاف الثالثة بين الأنماط المثالية والنماذج فهى خاصة بفكرة التماثل بين النموذج والواقع الذى يمثله. ففى النماذج يوجد نوع من التناظر بين كل عنصر فى النموذج والعنصر الواقعى الذى يماثله. أما الأنماط المنهجية فهى بناءات تصورية ومن ثم لاتشترط التماثل[١].

ولكن مشكلة تماثل النموذج مع الواقع ليست مسألة بسيطة كما يعتقد البعض، فإدراك الواقع ليس عملية آلية. وإنما كل فرد يرى الواقع برؤيته الخاصة. ومن هنا قد يتفق النموذج مع الواقع فى نظر البعض بينما يختلف عنه فى نظر البعض الآخر. والمشكلة هى أن إدراك الإنسان للواقع يعتبر عامل وسط مؤثر بين الواقع والنموذج الذى يقوم الباحث ببنائه لتمثيل ذلك الواقع[٢].

فادراك الإنسان على أنه كائن اجتماعى يختلف عن إدراكه على أنه كائن إقتصادى رشيد فى تصرفاته. ومن هنا يختلف النموذج الذى نبنيه لسلوك الإنسان حسب ذلك الإدراك. ففى الحالة الأولى تؤثر فى الإنسان عواطفه واتجاهاته والقيم الاجتماعية السائدة. أما فى الحالة الثانية فإن المبدأ الأساسى الذى يتحكم فيه هو مصالحه ومحاولته الحصول على أكبر قدر من المنافع بأقل قدر من التكلفة[٣].

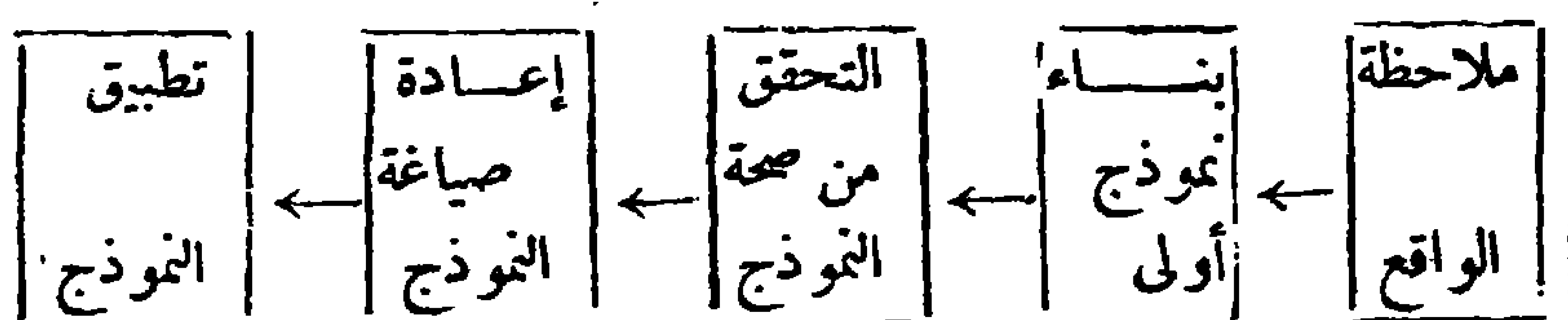
ويتم بناء النماذج عادة فى خمس مراحل الأولى تحدد الظاهرة التى يراد بناء نموذج لها عن طريق دراسة تلك الظاهرة بجمع البيانات عنها. وثانياً يتم

(1) J. M. Beshers, Models and Theory Contruction , The American Sociological Review, 22. Feb. 1957, p. 43.
(3) Karl W. Dentsch Mechanism, Organism and Society: Model in Natural and Social Science, Philosophy of Science, 28. July 1961 , p. 230.
(2) Robert T. Golembwski op. cit., p. 435.

عمل نموذج أولى لهذه الظاهرة على ضوء المعلومات التى تم جمعها. وثالثاً يتم التحقق من النموذج بتطبيقه لمعرفة إمكان الاستفادة منه وتمثيله للواقع. ورابعاً إعادة صياغة النموذج على ضوء ذلك التطبيق. وخامساً إعادة تطبيق النموذج.

شكل رقم (٢)

مراحل بناء النموذج



ومن أمثلة النماذج الشهيرة فى العلوم الاجتماعية نموذج تالكوت بارسونز الخاص بالنظام الاجتماعى، ونموذج ديفيد إستون الخاص بتحليل النظم، ونموذج كارل دوتش الخاص بالاتصال السياسى، ونموذج حامد ربيع للطبقة الحاكمة(١).

بالنسبة لنموذج أو إقتراب تحليل النظم فهو مقتبس من علم الاجتماع. ففى علم السياسة التقليدى كان ينظر إلى النظام السياسى على أنه مرادف لنظام الحكم كما يوضحه القانون الأساسى للدولة. ومن هنا كان ينصرف الإهتمام إلى شكل الدولة وسلطاتها العامة وعلاقة تلك السلطات ببعضها البعض. أما فى علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة فى شكله الحديث فإنه ينظر إلى النظام السياسى على أنه شبكة من العلاقات والتفاعلات والأدوار

---

(١) بعض هذه النماذج يطلق عليها اصطلاح اقتراب، والاقتراب: هو إطار تحليلى يؤخذ كأساس عند دراسة الظواهر مثل اقتراب تحليل النظم واقتراب الاتصال والاقتراب البنائى الوظيفى.

السياسية التى يتم من خلالها عملية التخصيص السلطوى للقيم داخل المجتمع السياسى والذى يضطلع بوظائف التكامل عن طريق إستخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المادى المشروع.

ومن هنا أصبح النظام السياسى لايقتصر على الهياكل الدستورية، وإنما يشمل أيضاً الأبنية السياسية غير الرسمية وعمليات الإتصال. كما أصبح ينظر إلى النظام السياسى كجزء من النظام الاجتماعى الكلى. وهو بذلك يتأثر بالنظم الفرعية الأخرى كالنظام الإقتصادى ونظام القيم... إلخ وفى نفس الوقت فإنه يؤثر فى هذه النظم الأخرى عن طريق مايمارسه من رقابة سلطوية على النظام الاجتماعى الكلى من خلال الإكراه المادى المشروع والتخصيص السلطوى للقيم. ومن هنا ظهرت مجموعة من النماذج الجديدة التى تحاول تحليل النظام السياسى طبقاً لهذه النظرة الجديدة والتى من أهمها اقتراب تحليل النظم واقتراب صنع القرار واقتراب الاتصال السياسى.

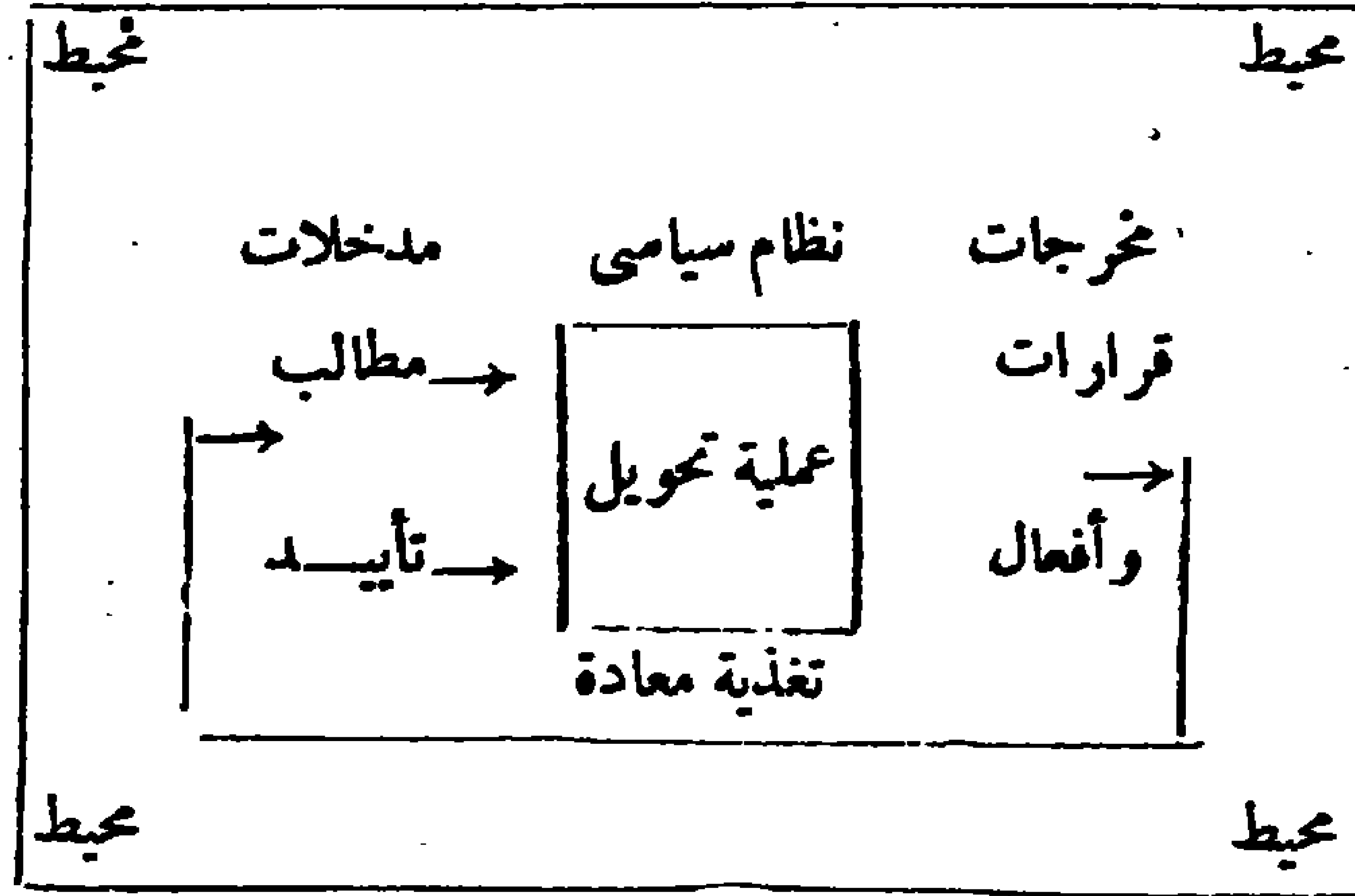
بالنسبة لنموذج تحليل النظم فيرجع الفضل فى نقله من علم الاجتماع إلى عالم السياسة الأمريكى دافيد إستون. ويقوم نموذج إستون لتحليل النظم على أساس أنه من المفيد النظر إلى الحياة السياسية على أنها نظام سياسى يتكون من شبكة من التفاعلات الموجهة أساساً نحو التخصيص السلطوى للقيم، وأن هذا النظام السياسى يتميز عن بيئته أو محيطه Environment والمكون أساساً من الأنظمة الأخرى مثل النظام الاجتماعى والنظام الاقتصادى ونظام القيم وله حدوده الخاصة المفتوحة على هذه البيئة المعرض للتأثير عليه منها. وهو يستقبل مدخلاته Inputs من هذه البيئة، ويقوم بعملية تحويل Con-version لها لتصبح مخرجات Output يكون لها ردود فعل من البيئة فتعود إلى النظام السياسى. مرة ثانية كجزء من مدخلاته فى شكل تغذية معادة Feedback[١] ويمكن توضيح ذلك بالرسم الآتى[٢]:

(1) David Easton, A Framework For Political Analysis, Englewood, Cliffs N. J. Prentice - Hall , 1965.

(2) Ibid, p. 112.

شكل رقم (٣)

النظام السياسى : نموذج آستون



يشير اصطلاح البيئة أو المحيط إلى ذلك الجزء من المحيط الاجتماعى والثقافى والمادى الموجود خارج حدود النظام السياسى المعين. أما بالنسبة للمدخلات فانها تتكون من جزئين رئيسين وهما المطالب والتأييد أما عن المطالب فهى قد تكون عامة وقد تكون محددة كما قد يعبر عنها بطريقة صريحة أو بطريقة مستترة. أما التأييد فإنه قد يوجه إلى النظام ككل أو إلى جزء منه أو لأبنية معينة داخلة أو لشخص أو أشخاص بعينهم أو قرارات معينة. وعن عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات فتتم داخل النظام السياسى عن طريق أبنيته المختلفة. وبالنسبة للمخرجات فهى مجموعة القرارات والأعمال التى يقوم بها النظام السياسى والتى تتميز بطبيعتها السلطوية. ويرى وليم متشيل أن هذه المخرجات يترتب عليها ثلاث نتائج رئيسية وهى أولا تحقيق الأهداف، وثانيا توزيع القيم، وثالثا الضبط الاجتماعى(١). وبالنسبة للتغذية

(1) W. C. Mitchell, The American Policy, New York: The Free Press, 1962.

المعادة فهى .مجموعة ردود الأفعال لمخرجات النظام إذ يجب على النظام أن يجمع معلومات بصفة مستمرة عن محيطه أو بيئته وعن مدى التأييد له وعن ردود الفعل لمخرجاته. وتصبح هذه التغذية المعاده جزءاً من مدخلات النظام.

والعملية السياسية هنا عملية ديناميكية. فالمطالب تفرض على النظام السياسى ضغوطاً. وعدم إشباع تلك المطالب يزيد من عدم الرضا على النظام السياسى وبالتالى بنقص التأييد له. هذا مع ملاحظة أن أى نظام لايمكنه الإستجابة لكل المطالب الموجودة فى المجتمع وبنفس الدرجة، وإنما عليه أن يقوم أولا بتحديد أولويات، وثانيا بالتأليف والتنسيق بين هذه المطالب بما يؤدى إلى عدم الشعور بالاستياء العام. وإذا قل التأييد للنظام السياسى عن حد معين فإنه على النظام أن يعمل على توليد التأييد لنفسه ورفع ذلك المستوى وإلا تعرض للإنهيار. وهناك طرق عديدة لتوليد التأييد. من هذه الطرق إحداث تعديل فى أبنيته، أو إثارة التأييد العام وهو ذلك التأييد الذى يغرسه النظام فى نفوس أعضائه عن طريق عمليات التنشئة السياسية أو زيادة رصيد التأييد الخاص وهو الذى ينتج من مزايا خاصة يقدمها النظام لأعضائه. ومقدرة النظام على مواجهة الضغوط والمحافظة على بقائه يتوقف على قدرته على الاستجابة لتلك الضغوط الناتجة عادة من المطالب أو التغيرات المحيطة، وثانياً الاحتفاظ بمستوى معين من التأييد والتكيف المستمر مع المحيط، ويساعده على تحقيق ذلك الهدف الجمع المستمر للمعلومات الدقيقة التى يتخذ على أساسها النظام قراراته(١).

(١) للرجوع إلى التفاصيل بخصوص نموذج أستون الخاص بتحليل النظم أنظر بالإضافة إلى المؤلف السابق ذكره لإستون كتاباته الآتية:

- D. Easton, The Political System, New York: Alfred A. Knopf, 1953; and D. Easton , An Approach to The Analysis of Political Systems, World Politics, 1957 , pp. 3838 - 400.

الفصل الثالث

بعض مشاكل البحث فى علم الاجتماع السياسى

الفصل الثالث

بعض مشاكل البحث فى علم الاجتماع السياسى (*)

يرى البعض أنه ليس فى الإمكان استخدام المنهج العلمى فى دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية بنفس الطرق والأساليب التى تدرس بها العلوم الطبيعية للإختلاف الكبير بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الطبيعية. ويمكن إيجاز أهم الحجج التى يرددونها لتأييد رأيهم فى حجتين رئيستين.

فأولا إنهم يقولون بتعقد المواقف السياسية والاجتماعية وتشابكها واستحالة إجراء التجارب فى العلوم الاجتماعية. فالسلوك الإنسانى ليس آلياً أو تلقائياً وإنماهو محصلة لمجموعة من التفاعلات بين عديد من العوامل السيكلوجية الإنسانية للذات التى تقوم به والمحيط الاجتماعى والثقافى الذى توجد فيه هذه الذات. والحياة السياسية والاجتماعية هى عبارة عن عملية تفاعل مستمر يكون فيه كل من الطرفين المتفاعلين هدفاً للآخر يؤثر فيه ويتأثر به فى ظل خلفية مكونة من شخصية معينة وخبرات ماضية وموقف سياسى أو اجتماعى وقيم ثقافية وغيرها من العوامل المؤثرة فى عملية التفاعل. وهذا يجعل من غير الممكن التسليم بمبدأ الحتمية وعلاقات السببية. كما أنه من المتعذر إجراء التجارب فى العلوم الاجتماعية. لأن التجارب تقوم على مبادىء معينة أهمها التحديد والضبط والتحكم من جانب الباحث، أى أن الباحث يمكنه التحكم فى المتغيرات التى يدرسها ويحدد ما يستخدمه منها ويقيد أو يستبعد ما لايريده ويغير الظروف حسب إرادته ويعزل العناصر التى يقوم بدراستها عن بعضها البعض إذا تطلب الأمر ذلك. وهذا غير ممكن فى العلوم الاجتماعية ولكنه ممكن فى العلوم الطبيعية[1].

(*) كتب هذا الفصل دكتور فاروق يوسف أحمد.

(1) د. عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٠٤ - ١١١.

ولقد سبق أن أشرنا إلى أن التاريخ يعتبر مجموعة من التجارب الطبيعية (وإن كانت تجارب ينقصها التحكم) يمكن إستخدامها فى دراسة الظاهرة السياسية وأشرنا إلى أن الدراسة المقارنة باستخدام المعطيات التاريخية يمكن أن تحل محل التجارب. وأن الضبط الإحصائى يمكن أن يستخدم فى تحييد المتغيرات المتداخلة أو قياس تأثير كل منها دون حاجة إلى محاولة التدخل فى سير الأمور فى الحياة الواقعية. وبالإضافة إلى ذلك يوجد بعض التجارب الممكنة فى مجال علم الاجتماع السياسى مثل التجارب التى تجرى على القيادة والقوة والسلوك السياسى.

وثانياً عدم دقة المفاهيم السياسية والاجتماعية وصعوبة وجود مقاييس لدراستها وبعد الظواهر السياسية والاجتماعية عن الموضوعية لارتباطها بالجانب الذاتى للإنسان وتأثر الباحثين بقيمهم ثم تأثيرهم فى غيرهم بما يقدمونه من دراسات. فالدوافع الخاصة وتأثير القيم والمعتقدات وتأثير الموقف السياسى والاجتماعى كثيراً مايكون لهم تأثير سواء على نظرة الباحث للأمور أو إدراكه للواقع مما قد يبعده عن الموضوعية. ويزيد من هذه المشكلة عدم دقة المفاهيم وعدم وجود مقاييس متطورة لقياس الظواهر السياسية والاجتماعية(١). ولقد سبق أن ناقشنا موضوع القياس الكيفى فى علم الاجتماع السياسى عندما تحدثنا عن الأنماط المثالية كما تحدثنا عن قياس العلاقات الاجتماعية باستخدام فن القياس الاجتماعى. وفيما يلى سوف نناقش أولا مشكلة دقة المفاهيم وكيفية قياسها، وارتباط ذلك بمشكلة الموضوعية، ثم ثانياً ندرس بحثاً تطبيقياً لتوضيح كيفية القيام بذلك.

---

(١) المرجع السابق ،ص ١١١ - ١١٦.

المبحث الأول

مشكلة الدقة والموضوعية والقياس

من الأهداف المثالية للعلم هو تحقيق الدقة فى المفاهيم والأحكام. وللوصول إلى هذه الدقة المطلوبة وحتى يمكن التعبير عن هذه الظواهر تعبيراً موضوعياً متحرراً من ذاتية الباحث يجب العمل على قياس الظواهر السياسية والاجتماعية. واصطلاح علم يتضمن فى معناه مايدخل فى نطاق المعرفة كمقابل لما يدخل فى نطاق الاعتقاد والمعرفة العلمية تقوم على الموضوعية بمعنى أن الباحث يجب أن يسترشد أساساً بالموضوع المدروس، لا أن تقوده إعتقاداته أو أهواؤه أو أية عوامل أخرى خارجية. ولكن الدارس للظاهرة السياسية هو عادة جزء من الموقف الذى يحاول دراسته وتفسيره. ومن ثم فإنه يتأثر بقيمه وتفضيلاته وظروفه الخاصة الذاتية. ولتطوير نظرة موضوعية للظاهرة فإنه من الواجب تطوير مقاييس لها بحيث لايكون التقدير لها ذاتياً.

والقياس يعنى بصفة عامة تحديد خصائص الشيء المراد قياسه وتقديرها. وحتى يمكننا أن نقوم بالقياس لابد أن يكون الشيء المراد قياسه قابلا للملاحظة والقياس وأن يكون هناك وسيلة محددة لقياسه. وحيث أن المفاهيم السياسية والاجتماعية مفاهيم عامة غير محددة تحديداً دقيقاً، لذلك فإن أول خطوة فى هذا الطريق هو تحديدها بطريقة تجعلها ممكنة الملاحظة وخاضعة للقياس أى تحويل المفاهيم إلى متغيرات أو مؤشرات(١).

---

(١) العلم لايبدأ مباشرة بمرحلة القياس الكمى الكامل ولكنه يسير فى خط متصل من التقدم يبدأ بالتصنيفات الكيفية إلى الترتيب المنظم وتحديد الرتب والتصنيفات المتعددة الأبعاد والأنماط التصورية والدلائل الكمية البسيطة إلى أن يصل إلى المقاييس الكميه الدقيقة والمضبوطة أنظر:

- P. F . Lazarsfeld and A. Barton, Quantitative Measurement in Social Sciences: Classification , Typologies, and Indices, in D. Lerner and H. Lasswell (eds.) The Policy Sciences Stanford, Calf.: Stanford University Press, 1951 , pp. 155 - 192.

فالعلماء فى العلوم الاجتماعية يعملون عادة فى مستويين مختلفين هما مستوى التفكير النظرى ومستوى البحث العلمى لذلك فانهم يستخدمون لغتين مختلفتين لغة نظرية ولغة إجرائية. فهم يفكرون فى الظواهر ويقومون بالتدريس باستخدام اللغة النظرية، ويجرون أبحاثهم بلغة إجرائية. وتتكون اللغة النظرية من مجموعة من المفاهيم. والمفهوم هو فكرة مجردة تشير إلى ظاهرة معينة أو طبقة من الظواهر أو خصائص مشتركة بين عدد من تلك الظواهر. وهو يعتبر دائماً من الصفات المجردة التى تشترك فيها الأشياء والوقائع دون أن يعنى شيئاً أو واقعة بعينها. ووظيفة المفهوم الأساسية هى تبسيط عملية التفكير وهو الوسيلة للتعبير عن المعانى والأفكار. أما اللغة الإجرائية فهى تتكون من مجموعة من المتغيرات، والمتغير هو أى عنصر فى البحث العلمى يمكن ملاحظته، ومن ثم فإن استخدامه الأساسى فى البحث العلمى.

فإذا أراد الباحث أن يدرس ظاهرة معينة فإن عليه أن يحول مفاهيمها إلى متغيرات. ولكن هذه المفاهيم تختلف فى درجة تعقيدها. فبعض هذه المفاهيم بسيطة أى قريبة من الحقيقة التى تشير إليها ويمكن بسهولة قياسها عن طريق تعريفها إجرائياً، أى ترجمتها إلى مجموعة من القواعد التى توضح له أى المتغيرات يمكن أن ينظر إليها كأساس للحكم، بينما بعضها الآخر معقد وصعب القياس ولايمكن تعريفه إجرائياً. وهذا النوع الأخير هو مايطلق عليه البعض إسم التكوينات Constructs ونحن نفضل أن نطلق عليه اسم المفاهيم المركبة لأنه يتكون من مفاهيم على درجة أقل من التعقيد والتجريد. وفى حالة المفاهيم المركبة فانه لايمكن تعريفها إجرائياً وإنما يمكن اختيار مؤشرات أو مدلولات لقياسها مع عدم الإدعاء بأن تلك المؤشرات أو المدلولات هى تعريف إجرائى لها وهذا ماسوف نناقشه فيما يلى:

(1) H. Blalook , Making Causal Inferences For Unmeasured Variabels from Correlation Among Indicators, The American Journal of Sociology , 1963, pp. 53 - 62.

أولا: اختيار المؤشرات أو المدلولات:

هناك ثلاثة خطوات رئيسية لاختيار المؤشرات، الخطوة الأولى هي تعريف المفهوم المركب تعريفاً نظرياً بحيث يعطي المعنى الأساسي الذي يحتويه هذا المفهوم. ويصل الباحث إلى هذا التعريف عن طريق اختيار أكبر قدر من التعريفات والإستخدامات المختلفة للمفهوم المركب حتى يمكن أن يقف على المعنى الأساسي الذي يدل عليه المفهوم عند استخدامه. أما الخطوة الثانية فهي تقسيم المفهوم إلى أبعاد حتى يمكن تقليل درجة تعقيده. وهذه الأبعاد هي مشتقات منطقية للمفهوم المركب يصل إليها الباحث عن طريق الإختبار الواعي للتركيبة المعقدة التي نشأ منها ذلك المفهوم. مع ملاحظة أن تقسيم المفهوم إلى - سب يمكن أن يستمر إلى أكثر من مستوى، وأن ذلك يتوقف على درجة تعقيد المفهوم. والأمر المهم هو اكتشاف الأبعاد الرئيسية للمفهوم المركب وبالطبع كلما زاد عدد الأبعاد كلما بعدنا عن عيب التنقيص Re-duction Fallacy في قياس المفهوم المركب عن طريق المؤشرات أو المدلولات الاجتماعية. أما الخطوة الثالثة والأخيرة فهي اختيار متغير أو أكثر لتمثيل كل بعد من هذه الأبعاد[١].

وهناك أربع خصائص رئيسية على الأقل يجب أن يتأكد الباحث من توافرها في مؤشراته أو مدلولاته عند اختياره لها. أولها أنه يمكن التعرف على وجودها من عدمه في حالة المتغيرات ذات الحالتين وترتيبها في حالة المتغيرات متعددة الدرجات[٢]. وثانيا يجب أن يكون المدلول أو المؤشر حساساً بمعنى أنه يسمح بتفرقة دقيقة للدرجات بالنسبة للحالات موضوع الدراسة أي أنه يميز

(1) P.F. Lazarsfeld, Evidence and Inference in Social Researcha. vol. 87, 1958, pp. 99 - 150 Referrence to pp. 101 - 102, p.F. Lazarsfeld and A.H. Barton, op. cit, p. 166.

(2) Ibid. p. 108.

بين الدرجات المختلفة لموضوع الدراسة[1]. وثالثاً يجب أن تكون هناك بيانات صحيحة نسبياً يمكن الحصول عليها بالنسبة لتلك المدلولات، أو على الأقل أن مثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها في وقت معقول وبتكلفة معقولة ورابعاً يجب أن يتوافق المدلول مع مايدور في خلد الباحث عندما يستخدم المفهوم[2].

ثانيا: كفاية المؤشرات أو المدلولات

يقصد بكفاية المدلولات تغطية تلك المدلولات للجوانب الرئيسية للمفهوم المركب ويرتبط ذلك أساسا بتعدد المؤشرات أو المدلولات التى تستخدم فى تمثيل المفهوم. فعند قياس مفهوم مركب مثل الديمقراطية أو الإستقرار السياسى فإنه من الضرورى أن يعتمد الباحث على أكثر من مدلول واحد. وهذه الضرورة ناتجه أساساً من طبيعة وخصائص المفهوم المركب. ولكن الأمر ليس مجرد العدد المطلق من المؤشرات أو المدلولات وإنما المهم هو تمثيل الأبعاد المختلفة الأساسية للمفهوم المركب[3].

ومن ناحية ثانية فإن كل مدلول أو مؤشر له علاقة احتمالية وليست مطلقة بالمفهوم المركب الذى يدل عليه أو يمثله. وهذا ماتتضمنه فكرة تمثيل المفهوم باستخدام المدلولات الاجتماعية. يضاف إلى ذلك أن كل مؤشر أو مدلول يحتوى على نوع من الصدق (أى يدل على المفهوم الذى يمثله) ونوع من الخطأ (أى يمثل شيئاً آخر) ونتيجة لذلك فإنه قد يوجد هناك عامل أو أكثر له تأثير على المدلول المستخدم فى قياس المفهوم المركب قد يترتب عليه أن يصبح القياس خاطئاً. ولذلك فكلما زاد عدد المؤشرات أو المدلولات

(1) M. Haas, Aggregate Analysis, World Politics, vol. 19, 1966, pp. 106 - 121, Reference to p. 106.
(2) R. J. Rumme., Indicators of Gross - Nationa and International Patterns, The American Pol. So Review, vol. LXIII, 1969, pp. 127 - 147, Reference to p. 130.
(3) P.F. Lazarsfeld, op. cit., p. 102 - 104.

التى يستخدمها الباحث كلما زادت قدرته على تقليل التأثير الكلى للعوامل الخارجية التى تؤثر على المؤشرات أو المدلولات لأن هناك احتمالاً أكبر أن يلغى بعضها تأثير البعض الآخر(١).

وأخيراً فان إضافة عدد من المؤشرات الاجتماعية قد يؤدى إلى زيادة حساسية مقياس المفهوم. لأن هذه المؤشرات الإضافية تؤدى إلى معلومات إضافية بالنسبة للمفهوم، مما قد يساعد على زيادة الاختلافات العملية بين الأشياء التى يراد قياس خصائصها. مؤدية بذلك إلى إمكان زيادة درجات القياس وسماحة بتفرقة أكثر دقة بينها.(٢)

إلا أن هناك كثيراً من المشاكل التى قد تترتب على تعدد المدلولات وأول هذه المشاكل أنه قد يتطلب ذلك جمع هذه المدلولات فى مقياس عام واحد وعمل هذا ليس بالأمر السهل. ففى مثل هذه الحالة لابد للباحث أن يتخذ قراراً بخصوص الأهمية النسبية لكل مدلول وكيفية تمثيل تلك الأهمية بالإضافة إلى ذلك فإنه فى بعض الأحيان قد لاتسير المؤشرات فى إتجاه واحد فالعلاقة بين مؤشرين منها قد تكون سالبة أو قد تكون علاقة خط منحنى(٣)، وفى مثل هذا الوضع على الباحث أن يدرس بعناية طبيعة العلاقة بين المؤشرات التى يستخدمها وأن يضع بعد ذلك القواعد اللازمة لجمعها فى مقياس واحد. وحتى تجميع المدلولات فى مقياس واحد له درجات موحدة له أيضاً عيوبه التى من أهمها التغاضى عن الإختلافات الداخلية الخاصة بالأبعاد المختلفة للمفهوم.

---

(1) H. Teune, Measurement in Comparative Research, Comparative Political Studies, vol. I, 1968, pp. 123 - 132, Reference to p. 126.
(2) R. F. Curtis and E.F. Jackson, Multiple Indicators in Survey Research, The American Journal of Sociology , vol 68, 1962, pp. 195 - 294, Reference to p. 196.
(3) P.F. Lazarsfeld, op. cit., pp. 104 - 105.

على كل حال فإنه على الباحث أن يختار عدداً من المدلولات للمفهوم المركب بحيث تعطى الأبعاد الرئيسية للمفهوم ويكون لتلك المؤشرات علاقة إحتمالية أكبر بالنسبة للمفهوم. وإنه عند اختيار المؤشرات بل وأيضاً عند تعريف المفهوم يجب على الباحث أن يأخذ فى الاعتبار الإطارات المرجعية المختلفة[١]، حتى تكون نظرته للمفهوم شاملة. وإذا أراد أن يجمع المؤشرات فى مقياس واحد فيجب عليه أن يراعى الأهمية النسبية لكل منها.

ثالثا: صدق المؤشرات أو المدلولات:

والمقصود بالصدق هنا هو مقدار التطابق أو التوافق بين المفهوم المركب ومجموعة المؤشرات التى تمثله أو بمعنى آخر أن المؤشرات تعبر تعبيراً صادقاً عن المفهوم المركب[٢]. وهنا يجب أن نفرق بين نوعين من الصدق: الصدق الداخلى والصدق الخارجي.

يعنى الصدق الداخلى أو المنطقى بالكيان الداخلى لمجموعة المؤشرات أو المقياس الذى يجمعها، والطريقة المثلى للتأكد من ذلك الصدق الداخلى هو أن يسأل الباحث نفسه ما إذا كانت المدلولات التى توصل إليها تعتبر مؤشرات منطقية وكافية للمفهوم. أى أنه يوجه نظره إلى منطق استنباط الأبعاد من المفهوم المركب وإلى مدى تمثيل الأبعاد للمفهوم وتغطية المدلولات للأبعاد الرئيسية له.

ولكن فى الحياة العملية اعتاد علماء الاجتماع السياسى على التحقق من الصدق الداخلى بقياس العلاقة بين المقياس والمدلولات وبين المدلولات وبعضها البعض. ومنطقهم فيما يتعلق بقياس العلاقة بين المقياس والمؤشرات

(١) الإطار المرجعى هو عبارة عن إطار نظرى يصف علاقات المفاهيم المختلفة ويحدد معناها يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية. ومن ذلك نظرية الصراع ونظرية التبادل ونظرية القيم.

(2) R. F. Curtis and E. F. Jackson , op. cit., p. 193.

أنهم يرون أنه إلى القدر الذى يقيس فيه المدلول نفس الشيء الذى يقيسه المقياس العام للمفهوم المركب فإن المقياس يكون صادقاً إلى ذلك الحد. أما عن حجتهم بخصوص قياس العلاقة بين المؤشرات وبعضها البعض فهى أنهم يرون أنه إذا كان متغيراً معيناً يعتبر مدلولا لظاهرة معينة فإن متغيراً آخر يعتبر مدلولا لنفس الظاهرة يجب أن يكون له علاقة قوية موجبة مع المدلول الأول. وعلى ذلك فوجود علاقة قوية موجبة بين المؤشرات إنما هو دليل على أنهم جميعاً مؤشرات لنفس المفهوم المركب[١].

ولكن هذه الطريقة طريقة معيبة. فأولا فانه ليس منطقياً التحقق من صدق المدلولات بالنظر إلى مقياس هو نفسه فى حاجة إلى التحقق من صدقه[٢] وأيضاً فإنه ليس من الضرورى أو حتى من المتوقع أن تكون العلاقة بين المقياس العام والمدلول قوية وموجبة لأن كل مدلول هو بطبيعته أقل استقراراً من المفهوم المركب الذى يمثله القياس العام. ومن ناحية أخرى فإنه ليس ضرورياً أن يكون هناك علاقة ارتباطية قوية وموجبة بين المؤشرات التى تمثل نفس المفهوم. فالمؤشرات التى تمثل نفس المفهوم المركب قد يكون بينها إرتباط قوى موجب أو قدلايكون بينها أى ارتباط على الإطلاق أو حتى قد يكون الإرتباط بينها سالباً ذلك لأن كل مدلول هو تمثيل جزئى للمفهوم المركب كما أن هذه المدلولات قد تكون وظائف بديلة أو أشكالا مختلفة لنفس المفهوم المركب[٣].

أما عن الصدق الخارجى أو التنبؤى فهو يقوم على أساس نجاح المقياس أو

---

(1) Kahl and J.A. Davis, A. Comparison of Indiccs of Socio - Economic Status, The American Socilogical Review, vol. 20, 1955, pp. 317 - 325, H. Teune op. cit , p. 130 , R. J. Rummel, op. cit., p. 130.

(2) F.N. Kerlinger , Foundation of Behavioral Researehe, New York; Holt, Rinhart and Winston, 1967 , p. 453.

(3) R. F. Curtis and E. F. Jackson , op. cit., p. 199.

مجموعة المؤشرات فى عمل التنبؤات فيما يتعلق بالمفهوم المركب. وبسبب انخفاض درجة تقدم العلوم الاجتماعية فإن البعض يرى أنه يكفى لإعتبار المقياس صادقاً أنه يكون قادراً على التمييز بين الدرجات المختلفة للظاهرة موضوع الدراسة. وهناك طرق مختلفة لذلك. أولها طريقة المجموعة ذات الصفات المعروفة جيدا Well Known Group Method حيث تستخدم المؤشرات أو المقياس فى التفرقة بين مجموعات معروفة بصفة قاطعة خصائصها مقدماً فيما يتعلق بالظاهرة موضوع القياس. ونجاح المقياس أو مجموعة المؤشرات فى ذلك يرجع توافر الصدق لهم[1]. وثانيها: استخدام الخبراء المتخصصين فى عمل الترسيب الأصلى لوحدات الدراسة ثم استخدام المقياس أو مجموعة المؤشرات فى عمل هذا الترتيب والنظر إلى مدى التوافق بينهما[2]. وثالثها: مقارنة نتائج المقياس الجديد أو مجموعة المؤشرات بنتائج مقياس قديم معترف بصدقه. على كل حال فإننا يجب أن نذهب إلى أبعد من مجرد معرفة مدى صدق القياس أو مجموعة المؤشرات من الناحية العملية ونحاول التعرف على الأسباب العلمية التى تكمن وراء ذلك.

ولكن بعض العلماء يعارضون هذا القياس للصدق الخارجى ويرون أن مقدار الصدق يكمن فى قدرة المقياس فى التنبوء بمتغيرات لها علاقة بالمفهوم المركب الذى يراد قياسه[3]. والتنبؤ هنا يقوم فى داخل إطار نظرى يكون فيه المفهوم المركب على علاقة بمتغيرات علامية Criterian Variables. فاذا ماكانت العلاقة بين المفهوم المركب كما هو مقاس بالمقياس أو بمجموعة

---

(1) M. Rokeach, The Open and Closed Mind, New York: Basic Books, Chapter 5.

(2) R. H. Fitzgibbon and K. Gohnson, Measurement of Latin American Political Change, The American Political Science Review, vol LV, 1961, pp. 515 - 523.

(3) J.I. Haar, Predicitive Utility of Five Indices of Social Stratification, The American Sociological Review, Vol. 22, 1657, pp. 451 - 546, Reference to p. 543.

المؤشرات والمتغيرات العلامية في الإطار النظرى هي نفسها تقريباً العلاقة بين المفهوم المركب في معناه النظرى وتلك المتغيرات تزيد الثقة في المقياس ومدلولاته وقد يعتبر صادقاً. وإلا فانه يكون من الصعب قبول المقياس ومدلولاته. وبالرغم من أن هذه الحجة مقنعة من الناحية النظرية فإنها قد لاتكون مفيدة في البحث العلمى لتأخر نمو العلوم الاجتماعية. ففى حالة وجود علاقات بين المفهوم المركب والمتغيرات العلامية غير تلك المتوقعة بالإطار النظرى فإنه يكون، من الصعب أن نقرر أيهما غير صحيح الإطار النظرى أم المؤشرات فبسبب عدم وجود علاقات علية سببية واضحة بين المتغيرات الاجتماعية فان المتغيرات العلامية لايمكن أن تقرر بصفة نهائية صدق أو صحة المقياس أو المدلول(1).

المبحث الثانى

دراسة تطبيقية: المنافسة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية

الهدف الأساسى من هذا البحث كما هو واضح هو تبيان كيف يمكن تحويل المفاهيم إلى متغيرات وكيف يمكن عن طريق القياس تحقيق نوع من الدقة والموضوعية فى الحكم على الظواهر. بجانب هذا الهدف الرئيسى هناك هدف آخر وهو إعطاء نموذج مبسط للغاية للبحث العلمى الأمبريقى فى مجال علم الاجتماع السياسى والتى يمكن إيجاز خطواته فى خمس خطوات رئيسية هى:

أولا اختيار المشكلة وبلورتها،. وثانيا فرض الفروض، وثالثا تحديد المفاهيم وتحويلها إلى متغيرات، ورابعا اختيار المنهج ووسيلة جمع البيانات ومستوى الدراسة ووحداتها وفترتها الزمنية، وخامسا جمع البيانات وتحليلها واختبار الفروض للوصول إلى النتائج.

---

(1) R. F. Curtis and H. F. Jackson, op. cit ., p. 199.

أولا: اختيار المشكلة وبلورتها:

المشكلة التى نعالجها هنا هى كيف تؤثر العقيدة السياسية فى بناء النظريات السياسية. فالنظريات السياسية يقوم ببنائها أفراد من البشر طبقاً لملاحظاتهم للحقيقة السياسية. ولكن الحقيقة السياسية شأنها شأن الحقيقة الاجتماعية ليست حقيقة مطلقة وإنما هى نسبية طبقاً لناظرها Relative to its Observer [1] والعقيدة السياسية قد تؤثر على إدراك الملاحظ للحقيقة السياسية وبالتالى قد تؤثر فى بناء النظرية السياسية.

فالعالم السياسى هو أيضا إنسان، وبالتالى فانه لايدرك العالم الخارجى المحيط به إدراكاً آلياً موضوعياً. وإنما يتأثر فى ذلك بمجموعة من العوامل الذاتية مثل قيمه وإتجاهاته ومصالحه التى قد توثر على إدراكه لذلك العالم الخارجى الموضوعى، وتخلق له عالماً ثانيا ذاتياً داخلياً يتكون من مجموعة تصوراته للعالم الخارجى الموضوعى. بل أن الإنسان لايدرك من العالم الخارجى الموضوعى إلا مايريد أن يدركه ويعزف عما لايهتم به. وهو فى ذلك يختار من المدركات مايساير فكره أو عالمه الباطنى الذاتى. ولتوضيح ذلك فسوف ندرس رؤية علماء السياسة الأمريكيين لظاهرة المنافسة السياسية فى أمريكا وكيف أثرت العقيدة الرأسمالية فى ذلك.

ثانياً: فرض الفروض:

الفرض الرئيسى لهذا البحث هو أن العقيدة السياسية السائدة فى المجتمع المعين تؤثر على إدراك الكتاب السياسين فى ذلك الواقع السياسى لمحيطهم بما يتمشى مع محتوى تلك العقيدة السياسية. وإن العقيدة الرأسمالية قد أثرت فى إدراك الأمريكيين لنظامهم السياسى فاعتبروه قائما على المنافسة السياسية.

---

(1) Peter L. Berger and Thomas Luckman The Soeial Construction of Reality, New York: Doubleday . 1967.

ثالثا: تحديد المفاهيم وتحويلها إلى متغيرات:

المنافسة السياسية تظهر فى المجتمع المنظم الحديث فى شكل منافسة بين الجماعات السياسية بتقديم بدائل المرشحين للمناصب السياسية فى محاولة للحصول على تأييد المواطنين فى الانتخابات العامة. ويرى البعض أنه إذا توفرت المنافسة السياسية فإنه يكون للبدائل فرصة متساوية فى النجاح وإلا اعتبر أن المواطنين لم يقدم لهم البدائل المناسبة. وبذلك يمكن القول أن المنافسة السياسية تشير أساساً إلى الدرجة التى تملك فيها الجماعات السياسية المختلفة فرصة الحصول على المنصب السياسى الذى يدور عليه التنافس(١).

ولقد اقترح شلزنجر نموذجاً للمنافسة السياسية، مكوناً من بعدين، مبنياً على السيطرة الحزبية وتغير السيطرة على المنصب المعين. البعد الأول شامل لدرجة اقتسام السيطرة الحزبية على المنصب المعين خلال فترة معينة. أما البعد الثانى فهو بعد زمنى يقيس سرعة تبادل الأحزاب السيطرة على ذلك المنصب(٢) وسوف نضيف بعداً ثالثاً لهذين البعدين خاصاً بالمنافسة داخل الأحزاب السياسية وبين الأفراد(٣).

رابعا: اختيار المنهج الوسيلة ومستوى الدراسة ووحداتها وفترتها الزمنية.

بالنسبة للمنهج إستخدمنا هنا خليطاً من المنهج التاريخى والمنهج الإحصائى أما عن وسيلة جمع البيانات فهى السجلات الرسمية وشبه الرسمية التى تصدر بصفة منتظمة. وقد تم الاعتماد بصفة أساسية على الكتاب الدورى السنوى The Information Please Almanic Of U.S.A والذى بدأ إصداره

(1) Julius Turner, Primary Election As Alternative to Party Competition in Safe Districts, Journal of Politics, 1953, pp. 197 - 210 Reference to p. 198.

(2) Joseph A. Schelsinger, A Two Dimensional Scheme For Glassifying The States According to Degree of Interparty Competition, A.P. R., 1955, 1120 - 1128.

(3) Julius Turner. p. 199.

من عام ١٩٤٧ محتوياً على البيانات عن الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للسنة السابقة أى سنة ١٩٤٦ بما فى ذلك الإنتخابات التى أجريت فى تلك السنة.

أما عن مستوى الدراسة ووحداتها فقد اختير مستوى الدولة أساسا للدراسة، واختيرت الولايات المتحدة الأمريكية (كنموذج لدولة تسود فيها العقيدة الرأسمالية) كوحدة للدراسة. وبالنسبة للمنصب الذى تدور عليه المنافسة فقد اختيرت عضوية مجلس الشيوخ الإتحادى. وقد فضل هذا المنصب على غيره من المناصب لعدد من الأسباب، فأولا: أنه يحتوى على عدد كاف من الحالات (مائة عضو) إذا ماقورن بمنصب الرئاسة (حالة واحدة)، أو منصب حكام الولايات (خمسون حالة) بالإضافة إلى أنه من غير المجدى استخدام المنصبين الأخيرين فى دراسة المنافسة السياسية بسبب الحدود الموضوعة على إعادة إنتخاب كل من الرئيس والحاكم. وثانياً فان عدد أعضاء مجلس الشيوخ الإتحادى ليس كبيراً مثل عدد أعضاء مجلس النواب الأتحادى أو عدد أعضاء المجالس التشريعية بالولايات ممايجعل من الصعب إتمام هذه الدراسة فى وقت محدد، وقد تمت الدراسة بالنسبة للولايات الثمانى والأربعين القديمة فقط واستبعدت كل من ألاسكا وهوانى لدخولها إلى الإتحاد فى منتصف فترة الدراسة تقريباً. فعدم وجودها منذ بداية فترة الدراسة وقصر الفترة بالنسبة لها خصوصاً فى دراسة المنافسة السياسية جعل من الأفضل استبعادها.

وبالنسبة لفترة الدراسة فقد روعى ألا تكون طويلة أو قصيرة بدرجة كبيرة. فالفترة الطويلة قد يتخللها تحول رئيسى أو أكثر فى التصويت فى الإنتخابات أو فى الإنتماء الحزبى Party Identification مما يؤثر فى البيانات مما يجعل الرقم التجميعى Aggregate Figure للبيانات مضللا كما روعى ألا تكون تلك الفترة قصيرة حتى لايكون هناك احتمال أن تكون فترة انحراف عن النمط العادى للحياة السياسية نتيجة لظروف طارئة. كما أن مثل هذه الفترة القصيرة

لاتفى بالغرض بسبب طبيعه دراسة المنافسة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك هناك اعتبار توفر البيانات. ولذلك فقد اختيرت الفترة التى تبدأ بالكونجرس الثمانين الذى تم انتخابه سنة ١٩٤٦ وتنتهى بالكونجرس التسعين الذى انتهى بانتخابات سنة ١٩٦٨ ويلاحظ أن هذه الفترة التى تساوى جيلا كاملا معقولة فى طولها ولم يتخللها فترة تحول رئيسية فى التصويت أو الانتماء الحزبى، كما حدث فى أعقاب الكساد العالمى، كما أن البيانات متوفرة عنها.

خامسا: جمع البيانات واختبار الفرض:

جمعت المادة عن المنافسة السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة الدراسة لتغطية أبعاد المنافسة السياسية بين الأحزاب وبين الأفراد باستخدام ثلاث موشرات رئيسية. **الأول خاص بمدى سيطرة الحزب الواحد على مقعدى الولاية المعنية. والثانى خاص بتبادل المقعد المعين بين الحزبين والثالث خاص** بالفترة الزمنية التى استمر فيها العضو شاغلا لمقعده. مع ملاحظة أن المؤشرين الأول والثانى يعطيان بعدى المنافسة بين الحزبين، والمؤشر الثالث يغطى بعد المنافسة داخل الأحزاب وبين الأشخاص.

فسيطرة حزب واحد على مقعدى الولايات المعينة اعتبر منافياً للمنافسة السياسية بين الأحزاب خصوصاً إذا استمر ذلك لفترة طويلة من الزمن، بينما تبادل المقاعد بين الحزبين عبر الزمان اعتبر مؤشرا لوجود المنافسة السياسية واستمرار شخص معين محتفظاً بعضويته لمجلس الشيوخ لفترة طويلة من الزمن اعتبر منافياً لوجود المنافسة السياسية، بينما تغير الشخص بأخر ولو من نفس الحزب اعتبر مؤشرا على وجود المنافسة السياسية. وذلك مع ملاحظة أنه فى بعض الأحيان كان العضو لايكمل الفترة التى انتخب من أجلها أما بسبب الوفاة أو لإختياره لمنصب آخر أعلى. وفى هذه الحالات اعتبر كأنه أكمل الفترة التى انتخب لها. وفيما يلى نتائج استخدام هذه المؤشرات.

أولا: بالنسبة لسيطرة حزب واحد على مقعدى الولاية المعينة. فحيث لم يحصل أى من الحزبين على كلا المقعدين معاً أو حصل عليهما أكثر من الآخر لمدة لاتزيد عن ٣٠ ٪ من الفترة الزمنية، اعتبر ذلك وضعاً تنافسياً أو منافسة قوية. ولكن إذا زادت عن هذه النسبة ولكن لم تزد عن ٧٠ ٪ اعتبرت المنافسة ضعيفة. أما إذا زادت عن هذه النسبة الأخيرة اعتبر ذلك انعدام المنافسة السياسية أو احتكاراً سياسياً . وبتطبيق هذه القواعد وجد الآتى:

جدول (٢)

المؤشر الأول: حصول حزب واحد على مقعدى الولاية

درجة المنافسة	عدد الولايات	النسبة
منافسة قوية	١٢	٢٥٪
منافسة ضعيفة	١٢	٢٥٪
احتكار (إنعدام المنافسة)	٢٤	٥٠٪
المجمـــــوع	٤٨	١٠٠

ومن هذا الجدول يتضح أنه فى ٥٠ ٪ من الحالات تنعدم المنافسة، وفى ٢٥ ٪ منها توجد منافسة ضعيفة، بينما فى ٢٥ ٪ فقط توجد منافسة سياسية قوية. وبذلك لايمكن بأى حال من الأحوال اعتبار الوضع فى الولايات الأمريكية طبقاً لهذا المؤشر وفيما يتعلق بالمنافسة على عضوية مجلس الشيوخ على الأقل وضعاً تنافساً.

وثانيا فيما يتعلق بالمنافسة بين الحزبين (بالنظر) إلى تبادل المقاعد فيما بينهما عبر الزمان خلال فترة الدراسة. فقد اعتبر أنه كلما زادت (انخفضت) سرعة تبادل المقعد المعين بين الحزبين عبر الزمان كلما كان ذلك مؤشراً على

ارتفاع «انخفاض» درجة المنافسة . ولقياس ذلك نظرنا إلى عدد مرات تبادل المقعد المعين بين الحزبين والفترة بين كل تبادل وآخر، بحيث إذا كانت هناك ثلاثة أو أربعة تبادلات للمقعد الواحد بين الحزبين أو متتاليتين دون أن يبقى أى حزب فى المقعد المعين لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين (١٢ سنة حد أقصى) اعتبر ذلك وضعاً تنافسياً أو منافسة قو.. [١]. أما إذا كان هناك تبادل واحد طوال فترة الدراسة مع بقاء أحد الحزبين مسيطراً على المقعد لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين اعتبر ذلك منافسة ضعيفة. أما إذا لم يحدث تبادل للمقعد المعين بين الحزبين بالمرة خلال الدراسة اعتبر ذلك وضعاً احتكارياً أو انعدام وجود المنافسة بتطبيق هذه القواعد وهو الآتى:

جدول (٣)

المؤشر الثانى: تبادل المقاعد بين الحزبين

درجة المنافسة	عدد المقاعد	النسبة
منافسة قوية	١٢	١٢,٥٪
منافسة ضعيفة	٣٩	٤٠,٥٪
احتكار أو انعدام المنافسة	٤٥	٤٧٪
المجموع	٩٦	١٠٠

(١) يجب ملاحظة أن مجلس الشيوخ الأمريكى لا يتجدد كله مرة واحدة وإنما يتجدد ثلثة كل سنتين وبذلك يتجدد المجلس بكاملة كل ست سنوات وفترة الدراسة هى ٢٤ عاماً أى أربع فترات والحد الأعلى المتوقع للتبادل هو ثلاث أو أربع مرات حسب البعد بين تجديد المقعد المعين والتاريخ الذى تبدأ عنده فترة الدراسة.

وهذا الجدول يوضح أنه فى ١٢,٥ ٪ فقط من الحالات توجد منافسة قوية وفى ٤٠,٥ ٪ من الحالات توجد منافسة ضعيفة وفى ٤٧ ٪ تنعدم المنافسة.

ومن هذه النتائج لا يمكن بأى حال من الأحوال وصف النظام السياسى الأمريكى بالمنافسة السياسية ولو على الأقل فيما يتعلق بالمنافسة على عضوية مجلس الشيوخ الأمريكى خلال فترة الدراسة.

وثالثاً بالنسبة للمنافسة السياسية داخل الأحزاب وبين الاشخاص فقد يرى البعض أن المنافسة السياسية بين الأحزاب على المقاعد غير كافية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لأن هناك نوعاً آخر من المنافسة داخل الأحزاب وبين الأشخاص بعضهم البعض داخل كل حزب وذلك فى شكل الإنتخابات الأولية بين الأشخاص المتنافسين على ترشيح الحزب للمقعد المعين، وحيث أنه لا توجد بيانات عن نتائج الإنتخابات الأولية فقد رأينا الاستعاضة عن ذلك بالنظر الى الفترة التى بقاها العضو محتفظاً بمقعده لأن عضوية مجلس الشيوخ تعنى بالضرورة النجاح فى الانتخابات الأولية فى داخل الحزب وقد اعتبرنا أنه إذا لم يزد احتفاظ العضو بمقعده لمدة تزيد عن فترتين متتاليتين (١٢ سنة حد أقصى) اعتبر الوضع منافسة قوية . أما إذا استمر العضو محتفظاً بعضويته إلى ثلاثة فترات متتالية (١٨ سنة حد أقصى) اعتبر ذلك الوضع منافسة ضعيفة. أما اذا استمر فى مقعده أربعة فترات زمنية متتالية أو طوال فترة الدراسة اعتبر ذلك احتكاراً أو انعداماً للمنافسة.

جدول (٤)

المؤشر الثالث: مدى احتفاظ العضو بمقعده

درجة المنافسة	عددالحا لات	النسبةالمئوية
منافسة قوية	٣٧	٣٨,٥٪
منافسة ضعيفة	٣٤	٣٥,٥٪
احتكار أو انعدام المنافسة	٢٥	٢٦٪
المجموع	٩٦	١٠٠٪

وقد يظهر من هذا الجدول لأول وهله وجود وضع شبه تنافسي على الأقل لكون أن نسبة حالات انعدام المنافسة انخفضت إلى ٢٦٪ فقط، بينما ارتفعت نسبة حالات المنافسة القوية إلى ٣٨,٥٪ والباقي وهو حالات المنافسة الضعيفة ٣٥,٥٪ إلا أننا إذا ألغينا حالات التنافس غير الطبيعية وهي التي نتجت من وفاة العضو أو اختياره لمنصب أعلى أو انسحابه من الحياة السياسية لكبر سنه وبالتالي إفساح المجال لغيره في كل هذه المجالات للحصول على المقعد فإن الصورة تتغير كاملاً ويصبح الوضع شبيهاً تقريباً بالوضع الذي اظهره المؤشران الأول والثاني.

أكثر من ذلك فإن الحدود التي يفرضها عمل الدراسة عن فترة معينة بينما عضو المجلس قد يكون قد انتخب لعضويته قبل ذلك لفترة طويلة أو أنه يأتي عند نهاية هذه الفترة لأسباب تتعلق بتاريخ دخوله الى الحياة السياسية يجعل رقم الحالات المتنافسة مبالغاً فيه بدرجة كبيرة، بل أكثر من ذلك إذا عرفنا أنه في فترة الدراسة كان هناك أكثر من ٦ حالات كان فيها عضوان وأحياناً ثلاثة أعضاء من نفس الأسرة فأنه يصبح من الصعب أن نصف النظام

السياسى الأمريكى (فيما يتعلق بانتخابات مجلس الشيوخ على الأقل) بأنه نظام سياسى تنافسى.

الخاتمة :

ربما يكون من الممكن أن نصل إلى نتجة مؤداها أن العقيدة الرأسمالية بما تضفيه على المنافسة من صورة تجعلها جزءاً من قيم المجتمع تؤثر على إدراك الكتاب الأمريكيين لنظامهم السياسى فيصفونه بأنه نظام قائم على التنافس لإضفاء هذه القيمة.

الفصل الرابع

التنشئةالسياسية

الفصل الرابع

التنشئة السياسية

مما لا شك فيه أن كلمة تنشئة سياسية كلمة حديثة فى تراث علم الإجتماع السياسى، استخدمها لأول مرة هربرت هايمان حينما عنون بها كتابة (التنشئة السياسية) المنشور ١٩٥٩ . ولقد حاول علماء الإجتماع السياسى بناء نظرية عامة للتنشئة السياسسية. إلا أنهم ما زالوا فى بداية الطريق. والسؤال الذى يفرض نفسه بالحاح هو: لماذا الاهتمام المفاجئ من جانب علماء الإجتماع السياسى بموضوع التنشئة السياسية؟ يرجع هذا الاهتمام لأربعة عوامل هى:

أولاً: يواجه المجتمع الأمريكى فى السنوات الأخيرة مشكلة الاندماج الاجتماعى والتكامل الايديولوجى، فالشباب الأمريكى الذى تربى فى مرحلة الطفولة على احترام السلطة انطلق دون ما انذار معلنا الرفض على تصرفات تلك السلطة، ومن ناحية أخرى فإن العنصر الزنجى لم يندمج بعد أندماجا كاملا فى المجتمع. بيد أن المجتمع الأمريكى ليس وحده الذى يعانى من أزمة الاندماج الإجتماعى. فعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية شهد مولد ظاهرة الدول الجديدة التى تضم جماعات عديدة متباينة، عنصرية وثقافية واجتماعية ولغوية. ويستدعى استقرار هذه الدول انصهار تلك الجماعات فى بوتقة واحدة، ولذا تصير التنشئة السياسية ضرورية لخلق احساس عام بالهوية القومية والتزام بالولاء والامتثال لسلطة قومية واحدة.

ثانياً: يتميز عالم اليوم بالصراع الايديولوجى بين الشرق والغرب. فنجد مثلا الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فى صراع حضارى مميت تبغى كل منهما من ورائه تحقيق النصر لايديولوجيتها على ايديولجية الخصم . وهذا يستدعى عملية مستمرة غير منقطعة بهدف تلقين المواطن الثقافة السياسية التى يعيش فى ظلها.

ثالثاً: يوصف القرن العشرون بأنه قرن الديقراطية. حيث تعلن كافة المجتمعات انها تتخذ من المثل الديمقراطية أسس قيامها واستمرارها. فالمجتمع المعاصر مجتمع جماهيرى لا يقبل الحواجز بين الطبقات السياسية المختارة وجماهير الشعب بل لابد من قيام نوع من التفاعل بين من يمارس السلطة ومن يخضع لتلك السلطة. أن النظم السياسية الحديثة، وقد أضفت على نفسها الصفة الديمقراطية، لا يمكن أن تضمن ولاء الجماهير إلا إذا ضمنت رضاها وهذا يفسر اهتمام تلك النظم بدراسات التنشئة السياسية.

رابعاً: يتميز القرن العشرون بتغير تكنولوجي واجتماعى رهيب، وإذا كان التقدم التكنولوجي قد زاد من مقدرة السلطة السياسية على قمع حركات العصيان والرفض من جانب الطبقات المحكومة، فأنه فى نفس الوقت قد زاد من الأعباء الملقاه على عاتق النظام السياسى حيث تعددت بشكل ملحوظ مطالب المستفيدين من النظام. ولابد وأن يؤثر ذلك بشكل أو بآخر على ظاهرة الاستقرار السياسى فالشعب أن لم تتحقق مطالبه وأن لم يتوافر ولاؤه الارادى، كان على النظام السياسى أن يواجه مصيره المؤلم. وهنا تتجلى أهمية عملية التنشئة السياسية.

ما هى التنشئة السياسية

هناك تعريفات متعددة للتنشئة السياسيه، فعلى سبيل المثال:

- يرى هربت هايمان أن التنشئة السياسية تعنى تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع(١).

ويقول العالمان الموند وبول أن التنشئة السياسية هى اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التى يحملها معه حينما يجند فى مختلف الأدوار الإجتماعية(٢).

(1) Hyan, Herbert, Political Socializtion, A Study in he Psychology of Political Behavior, Glencoe, 1959, P. 25.
(2) Almond, G. and Powell B., Comparative Politics, A Developental Approach, Boston, Mars, 1966, p. 24.

ويعرف ليفين التنشئة السياسية بأنها إكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها[١].

- ثم يأتي جرنستين في دائرة المعارف الدولية للعلوم الإجتماعية ويعرف التنشئة السياسية بأنها «التلقين الرسمي وغير الرسمي»، المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والممارسات السياسية خصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع[٢] وانطلاقا من هذه التعريفات الأربعة على سبيل المثال لا الحصر لمفهوم التنشئة السياسية، يمكن تحديد عناصر ذلك المفهوم فيما يلي[٣].

١- التنشئة السياسية هي أساسا عملية تعلم.

٢- ينصرف هذا التعلم إلى القيم والاتجاهات السياسية، وإلى القيم والأنماط الإجتماعية ذات الدلالة السياسية.

٣- التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد في مختلف مراحل حياته.

٤- التنشئة السياسية شرط ضروري لنشاط الفرد في داخل المجتمع السياسي.

ومرد ذلك أن خبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية في خضم الحياة السياسية: المشاركة السياسية أو عدم الاهتمام السياسي، تأييد أو رفض النظام السياسي، الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي أو بالتخلي عنه.

---

(1) Levine Robert, Political Socialization and Cultural Change In: Greetz Ciifford, ed., old Socites and New States, London, Free Press of Glencoe, 1963, P. 230.

(2) Greenstein, F., Political Secialization, In International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol. 114. P. 551.

(3) Rush Michael and Althoff Phillip, An Introduction to Political Sociology, London, Nelson and Sons Ltd., 1971. P. 18.

التنشئة والثقافة السياسية

يوجد فى كل نظام سياسى إطار من القيم السياسية يفرض نوعا من الملائمة الإجتماعية على تصرفات الأفراد، حكاما و محكومين، وتعطى للعملية السياسية شكلا ومضمونا معينا(1).

هذه القيم السياسية تنتج من التفاعل بين الخبرة الإجتماعية (خبرات الجماعة كحقيقة مكروكزمية) وبين الخبرة الفردية (تجارب الأفراد كحقائق ميكروكزمية) وتنتقل من جيل إلى آخر عن طريق عملية التنشئة السياسية، أى أن التنشئة تتضمن الثقافة السياسية على أساس أن هذه الزخيرة تمثل مضمون وجوهر عملية التعليم التى تعد الفرد ليصبح عضوا فى المجتمع السياسى.

ويقصد بالثقافة السياسية مجموعة القيم والمعتقدات السياسية الأساسية السائدة فى أى مجتمع والتى تميزه عن غيره من المجتمعات.

ويمكن تحديد القيم الأساسية التى تشكل مضون الثقافة السياسية، والتى تكتسب عن طريق عملية التنسشئة، فيما يلى:

١- **الشعور بالهوية القومية**: ويعتبر ذلك أهم المعتقدات السياسية على وجه الاطلاق، هذا المتغير لا يقف عند حد البعد المادى (الاقامة فى منطقة جغرافية محددة) وانما يتعدى ذلك إلى البعد المعنوى والعاطفى.

.... وهذا الالتزام القومى يساعدالنظام فى أن يجتاز الكثير من الأزمات التى تواجهه أثناء عمليات التغير السياسى السريع، كذلك فإن خلق احساس بالهوية القومية هو العنصر الحاسم فى بناء الأمة، أى أن بناء المجموعات والمؤسسات

(1) Pye Lucian, Political Culture and Political Devolopment, In. Jucian Pye and Sidtney Verba, eds., Political Culture and Political Development, New Jersey, Princeton Univ. Preess, 1995 P. 7.

السياسية المسماه بالدولة القومية يجب أن يسبقه خلق شعور لدى أفراد الأمة بالالتزام برموز سياسة عامة[1].

ب- المنطلقات الحكومية (Outputs): هنا تنصرف المعتقدات السياسية إلى كيفية عمل الجسد السياسى، أى إلى توقعات الأفراد بخصوص القرارات أو المخرجات الحكومية.

ولا ريب فى أن للمعتقدات المتعلقة بالنشاط الحكومى دلالات معينة بخصوص فعالية واستقرار النظام السياسى فهى التى تحدد أهداف وغايات النظام السياسى. كما تحدد العبء الذى يتحمله هذا النظام ويتوقف مدى هذا العبء على طبيعة الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع فالثقافة التى تركز على الاتجاهات السياسية الايجابية تفرض عبئا ثقيلا من المطالب على العملية السياسية، وذلك على خلاف الثقافة التى تتضمن اتجاهات سلبية. بيد أن المنطلقات الحكومية ليست كلها سلعا وخدمات تفيد أعضاء المجتمع السياسى، فالشطر الأكبر من الأداء الحكومى يدور حول تنظيم سلك هولاء الأعضاء واستخراج الموارد المادية منهم (الضرائب مثلا)، ويربط بذلك مدى الاعتقاد فى شرعية الحكومة كجهاز سلطوى فى صنع القرار. فكلما اتسع هذا المدى، كلما سادت فى المجتمع قيم سياسية توكد على الأمتثال للقرارات المنبعثة من السلطة، وعلى العكس إذا ضاق المدى فعندئذ ينظر إلى السلطة على أنها قوة عدوانية.

جـ- عملية صنع القرار: تمثل المعتقدات المتعلقة بمسلك الحكومة فى إعداد القرار وجها آخر من وجوه الثقافة السياسية، ففى بعض المجتمعات قد لا يهتم الأفراد بمعرفة قواعد وأساليب اعداد القرار، وفى هذه الحالة يعتبر الأفراد أنفسهم مجرد رعية فى المجتمع أكثر من كونهم مشاركين ايجابيين فى العملية

(1) Verba Sidney, Comparative Political Culture, In Lucian Pys and Sidney Verda, eds., PP. 529 - 533.

السياسية ..... ولكن فى حالات أخرى تؤكد المعتقدات السياسية على ضرورة مشاركة الفرد ايجابيا فى عملية اعداد المخرجات الحكومية وليس على مجرد الاذعان لتلك المخرجات عقب صدورها.

مصادر تعلم الثقافة السياسية:

يرى قرباً أن هناك مصدرين لاكتساب الثقافة السياسية: فمن ناحية يمر الفرد فى مختلف مراحل حياته داخل الأسرة والمدرسة والتنظيمات السياسية المختلفة بخبرات غير سياسية تؤثر على سلوكه السياسى. ومن ناحية أخرى تتجمع لديه خبرات سياسية من تعامله مع رجال الحركة السياسية ومن العرض لوسائل الاتصال السياسى(1).

هذا ويكتسب الفرد القيم السياسية الأساسية من خلال تجارب تنشئته المبكرة فى الأسرة والمدرسة أو جماعات الرفاق. وقد لا يكون لهذه الخبرات أى مضمون سياسى واضح على وجه الاطلاق، ففى المواقف الإجتماعية المبكرة يتعلم الطفل قيما أساسية معينة تدور حول طبيعة السلطة، وتأييد الآخرين ونماذج التقسيم الطبقى فى المجتمع، وبمقدور الأفراد أن يخرجوا من هذه القيم العامة قيما ذات دلالة سياسية معينة.

ولا شك أن نموذج التنشئة الذى يؤكد على التنافس بين القوى السياسية، والتكافؤ النسبى فى السلطة بين مراكز اتخاذ القرار ثم الثقة المتبادلة بين الأفراد، يلعب دورا هاما فى تشكيل المعتقدات السياسية الديمقراطية بخلاف نماذج التنشئة التى تركز على الأنماط السلمية للسلطة فيما بين الأفراد.

بين التنشئة والتجنيد السياسى:

يقصد بالتجنيد السياسى عملية اسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد سواء سعوا

---

(1) Ibid., PP. 551 - 553.

إلى ذلك بأنفسهم أو وجههم آخرون إلى تقلد هذه المناصب(١).

ولما كان المجندون فى الأدوار السياسية ينحدرون من ثقافات فرعية مختلفة، فأن التنشئة السياسية تصبح عملية حيوية لتدريبهم على مهارات مناسبة، وتزويدهم بآفاق سياسية. ومع ذلك تظل القيم والاتجاهات التى أكتسبها الفرد فى مراحل الحياة الأولى تزاول تأثيرها عليه عند تجنيده فى أى منصب سياسى وحتى بعد ذلك، فحياة الفرد داخل الهياكل الأساسية للمجموعات الأولية تزوده بمهارات واتجاهات معينة وحينما تكون هذه الهياكل الأساسية ضعيفة، كما هو شأن الدول المختلفة، فأن التنشئة السياسية المبكرة لن تفيد كثيرا فى اصفاء الحيوية على النظام السياسى. وهنا تتجلى أهمية التجنيد الانتقائى Selective recruitment الذى يمكن أن يقلل إلى أدنى حد ممكن آثار التنشئة المبكرة السليمة.

ويمكن أن تصبح الأحزاب السياسية والنقابات أو مجموعات الرفاق فى المدرسة أو فى العمل أدوات تجنيد لبعض الأشخاص وحتى الأسرة تستطيع أن تضطلع بهذا الدور إذا كان باستطاعة الوالدين أن يحفزوا الأطفال على الانضمام لنفس الحزب الذى يريدانه أو على القيام بدور سياسى فى المجتمع. وتعكس نماذج التجنيد قيم المجتمع المتعلقة بالأدوار السياسية العليا. وقد تلعب التنشئة السياسية التى تقوم بها الأجهزة التشريعية والتنفيذية دوراً هاما فى خلق وشائج قومية من التناسق الداخلى بين أفراد الصفوة السياسية إذا كانت لهم نفس الخلفية الثقافية والإجتماعية وتعلموا فى نفس المدارس كما هو الحال فى انجلترا وفرنسا(٢).

ويختلف الأمر فى البلاد المتخلفة حيث يصعب أن يتحقق الاندماج بين أفراد الصفوة السياسية فغالبا ما تكون التنشئة السياسية لهذه الصفوة غير متجانسة ومنقسمة على نفسها من جراء الانقسامات الكبيرة – وتتسم الاختلافات بين أفراد الطبقات

(1) Marvick, D., Political Rccruitment and Gareers. Internationl Encyclopedia of the Social Sciencec, Vol. 12, P. 227.
(2) Merkil, Peter, Modern Comparative Politics, New York, Holt, Rinehart and Winston, Inc., 1670, PP. 131, - 168.

السياسية المختارة بطابع مذهبى وأيديولوجى وينظر إلى قوى المعارضة على أنها غير موالية. وعلى ذلك يكتسب قادة حركات التحرير الوطنى شرعيتهم، كزعماء الدول الجديدة على أساس أنهم يمثلون قيم النظام ويرتفعون عن مستوى الخلافات والانقسامات التقليدية باعتبارهم أبطال الكفاح الوطنى ضد الاستعمار، ورموز أمم موحدة[1].

التنشئة والتغير السياسى:

ترتبط عملية التنشئة السياسية بطبيعة المجتمع السياسى. ففى المجتمع المتجانس والمستقر تكون عملية التنشئة واضحة ومحددة، ولكنها فى المجتمع غير المتجانس والمتغير باستمرار تتسم بالتجزئة.

ومن ناحية أخرى يمكن أن تؤكد التنشئة السياسية على شرعية النظام السياسى أو على رفض تلك الشرعية وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغير النظام السياسى. فرذا اقترن فقدان الشرعية بشعور ايجابى تجاه النظام، أصبح التغير محتملا، ولكن إذا اقترن بمشاعر عدم الاهتمام، فإن النتيجة هى الجمود والثبات.

ومن ناحية ثانية قد لا يهتم الجيل القائم بغرس قيمة واتجاهاته فى الجيل الذى يليه حيث يكون الآباء على دراية تامة بظهور عالم جديد ومختلف عن عالمهم، ومن ثم قد ينشئوا أبناءهم عمدا على قبول الأهداف والقيم والهياكل السياسية الجديدة. كما أن خبرات الجيل الجديد يمكن أن تقوده إلى رفض ما يسعى الكبار إلى غرسه فيه من قيم واتجاهات. ومن ثم بزعم ما قد يتعلمه الفرد فى الأسرة والمدرسة والمنظمات الإدارية المختلفة، فإن خبراته الخاصة ربما تدفعه إلى تفضيل سبل معينة فى معالجة الأمور السياسية حينما يدخل مرحلة البلوغ السياسى وذلك بسبب ظاهرة التغير المستمرة. وهكذا فالتحديد فى السلوك السياسى مشروع ومتوقع من التنشئة السياسية كما هو شأن الاستقرار.

(1) Almond G. and Goleman J., eds., Politics of the Developing Areas. New Jersey, Princeton Univ., Press, 1960, PP. 31 - 32.

تبدأ التنشئة السياسية – باعتبارها عملية نقل وزرع قيم واتجاهات سياسية – فى سن مبكرة من الطفولة وتستمر طول الحياة.

والسلوك السياسى للفرد فى مرحلة النضج يتحدد جزئيا بجرعات التنشئة التى يتلقاها فى مراحل الطفولة والمراهقة. فالانسان فى مختلف مراحل حياته يعايش مؤسسات عديدة بعضها مفروض عليه – كالأسرة مثلا – وبعضها الآخر ارادى ينضم إليه طوعا دون ما ضغط. وفى كل هذه المؤسسات يتلقى خبرات يختزنها فى ذاكرته لتساهم بطريق مباشر أو غير مباشر فى تحديد موقفه السياسى.

أولاً: مرحلة الطفولة:

يشكل الأطفال جزءا من المجتمع السياسى. ويكتسبون نظم القيم والاتجاهات السياسية السائدة فى المجتمع والتى من شأنها أن تؤثر على سلوكهم السياسى حينما يدخلون مرحلة البلوغ السياسى، وهى مرحلة تدعو المواطنين إلى القيام بأدوار معينة فى العملية السياسية وإذا كان على النظام السياسى أن يحفظ نفسه فلابد أن ينشأ المواطنون على قبول القيم السياسية والتصرف وفقاً لها، أى أن التنشئة السياسية للصغار ترتفع لتصبح احدى وظائف المجتمع السياسى.

ولقد أثبتت الدراسات[1] أن التعليم السياسى للطفل الأمريكى يبدأ فى سن الثالثة أى قبل أن يدخل المدرسة فالطفل يرتبط عاطفيا برموز بلده وهيكل وصور نظامها السياسى قبل اداركه للعالم السياسى بوقت طويل، فهو فى مستهل حياته يعبر عن اعجابه بتلك الأشياء المحلية وتلك التى تشكل جزءا من خبرته الشخصية ويعقب ذلك تعلق الطفل برموز للسلطة العامة مثل رجل البوليس والعلم القومى، وببلوغ الطفل سن الثانية عشرة، تزداد معرفته بمفاهيم أكثر تجريدا كالتصويت. والديمقراطية والحكومة.

وفى مراحل الطفولة الأولى تكون صورة الطفل عن الرئيس أنه شخص السلطة

(1) Robita Cigel, The Learning of Political behaviour, U. S. A. Scott, Paresman and Company, 1970. PP. 21, 22.

وغالبا ما تكون هذه الصورة متشابهة لصورة عن والده ونظراً لأنه يرى فى السلطة الأبوية تعبيرا عن حقيقة مثالية بحكم الحاجة إلى الحماية والأمن، فأنه يجنح بالمثل إلى خلع المثالية عل شخص الرئيس، ومع تقدم السن يزداد إدراك الطفل للرئيس كجزء من نظام حكومى أشد تعقيدا بحيث أن الصورة المثالية لا تصير متعلقة بشخص الرئيس وإنما بالمؤسسة ذاتها أى بالرئاسة.

ثانياً : مرحلة المراهقة:

حظيت هذه المرحلة بقدر كبير من اهتمام علماء الإجتماع السياسى لأن معظم الأفراد يبدأون فى تلك المرحلة تحمل بعض واجبات المواطنة مثل الخدمة فى القوات المسلحة والتصويت، كما أنه خلال هذه الفترة يصل الناس أفكار سياسية جديدة يمكن أن تتناقض مع القيم التقليدية وقيم الأسرة أنها المرحلة التى يبحث فيها الشباب عن اجابات جديدة عما يدور فى داخله من تساؤلات.

والواقع أنه خلال هذه المرحلة تبدأ أساليب التقييم والإدراك السياسى تكشف عن نفسها بصورة واضحة، أى أن الفرد ينشأ على التعامل مع أساليب تفكير مجردة معقدة. ولهذه الأساليب أوجه تأثير مختلفة فهى من ناحية يمكن أن تقوى أو تضعف من مقدرة النظام على معالجة القضايا الإجتماعية الهامة، ومثال ذلك أنه كلما كانت أساليب التفكير السياسى لدى المحكمين قريبة من أساليب التفكير السياسى لدى الحكام، كلما ازدادت كفاءة النظام السياسى فى أداء وظائفه .... وهى من ناحية أخرى تؤثر على نوعية المشاركة السياسية. فشعور الشخص بالاقتدار السياسى (أى الشعور بالقدرة على قسط من التأثير على النظام السياسى) مرهون بقدرته على الإدراك السياسى.

وتشهد هذه المرحلة:

١- نمو فى القدرات الإدراكية:

تشهد هذه المرحلة قدرة على إدراك أسباب ونتائج المشكلات (فكرة السبب -

والنتيجة) وقدرة على تبرير التفصيلات السياسية بالرجوع إلى قيم عامة أو إلى مبادئ خلقية فردية (التفكير الأخلاقى)، قدرة على إدراك آثار محو مشكلة اجتماعية معينة.

٢- ظهور فكرة التمركز الإجتماعى: Socio-Centrism

أن الأنتقال من دائرة «الأنا» الضيقة إلى الدائرة الإجتماعية الأوسع يعنى زيادة فى استيعاب الأفراد لهيكل وعمل النظام الإجتماعى ككل وعلاقته بالمؤسسات الإجتماعية المكونة له، والتسليم بأن التصرف الجماعى سبيل لحل المشكلات السياسية. والجدير بالذكر أن ظهور هذه النزعة الإجتماعية لدى المواطنين أمر حيوى فى تخطيط السياسة.

٣- ميلاد الايديولوجية:

تتحول المشاعر مع مضى الوقت إلى أيديولوجيات أو بالأحرى إلى استعدادات أيديولوجية وأن كانت تظل منقطعة كما تميل إلى أن تكون متناقصة ذاتيا، وهذا فضلا عن سهولة رفضها.

ثالثا : مرحلة النضج:

تولى دراسات التنشئة السياسية هذه المرحلة قدرا معقولا من التحليل ظنا بأن تنشئة الناضج تتوقف على ما تلقنه من قيم واتجاهات ومعرفة سياسية فى مرحلة الطفولة والمراهقة بيد أن هذا الاتجاه يتناسى حقيقة جوهرية وهى أن الأسرة ليست دائما فى موقف يمكنها من اعداد العضو لمواجهة كل ما تقضتيه حياته الناضجة من مطالب، أى أن الأسرة لا تستطيع أن تتوقع كل الأدوار التى سوف يتعين على المواطن أن يلعبها استجابة لحاجاته وللتغيرات، فى المجتمع المحيط به. ويتحدد سلوك الفرد خلال هذه المرحلة بالقيم والمعرفة والتى يكون الفرد قد اكتسبها فى المرحلتين السابقتين ثم بالقيم والمعرفة التى يكتسبها فى المرحلة المذكورة. فعضو البرلمان مثلا يخضع لعملية تنشئة بعد انتخابه وسلوكه التشريعى يتحدد جزئيا

بمعرفته واتجاهاته السابقة على انتخابه، وجزئيا بخبراته داخل السلطة التشريعية. وقد تكون التنشئة فى مرحلة النضج استمرار للتنشئة فى مرحلتى الطفول والمراهقة، ويترتب على ذلك تقوية للقيم والاتجاهات المبكرة ...، وقد يعايش المرء مؤسسات جديدة تنشئة على قيم واتجاهات تتنافر وتتعاض مع التنشئة المبكرة بشكل يترتب عليه حدوث تغييرات جوهرية فى السلوك السياسى.

وتلعب المهنة دورا كبيرا فى التنشئة السياسية للفرد. ففى المجتمعات التى يمثل العمل فيها أبرز مكان فى سلم القيم الإجتماعى تتحدد هوية المرء بالعمل الذى يؤديه. وكلما أحس أن هويته تتحدد بعمله كلما كان أكثر ميلا إلى القيام بتصرفات سلوكية ملائمة لهذا الدور. وكلما ازدادت الهوة خاصة فى ظل ظروف التغير السياسى السريع - بين قيم الأسرة القديمة والحقائق السياسية الجديدة وكلما تعددت الأدوار السياسية للشخص البالغ سياسيا كلما كان أكثر احتمالا أن يكتسب هذا الأخير قيما واتجاهات سياسية لا تلقنها له الأسرة.

الفصل الخامس

المشاركةوالتنمية

الفصل الخامس

المشاركة والتنمية

يعتبر موضوع المشاركة الشعبية والتنمية من أهم الموضوعات التى تشغل بال علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والادارة كما تشغل بال السياسيين والتنفيذيين سواء أكان ذلك فى الدول النامية أو الدول المتقدمة.. ولقد أخذت لفظة «المشاركة الشعبية» Peoples Participation فى الانتشار بكثرة بين المخططين ورجال الادارة خلال العقد الماضى وذلك على المستويين القومى والعالمى(١).

أولا : ماهية المشاركة:

يقصد بالمشاركة الشعبية العملية التى من خلالها يلعب الفرد دورا فى الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك فى وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف(٢).

والحديث هنا عن المشاركة الشعبية يعنى المشاركة سواء فى النواحى السياسية أو الاجتماعية ويتمثل تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية فى انهاء تلك الأنشطة الادارية التى يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع فى اختيار حكامه وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى(٣).

فالمشاركة السياسية الشعبية تشمل النشاطات السياسية المباشرة (الأولية) والنشاطات غير المباشرة (الثانوية) ومن أمثلة المشاركة فى النشاطات السياسية

---

(1) See Batten, t. R,. Communities and their Development (New York: Oxford University press, 1957.
(2) Bakin, Terry cliay, students and politices: Acomparative study, Bombay 1972, p. 96.
(3) Me Closk Herbert, political participation, International Encyclopedia of social sciences vol. 12, p. 253.

المباشـرة – تقلد منصب سياسى – عضوية الحزب – الترشيح فى الانتخابات – التصويـت – مناقشة الأمور العامة.

أما أمثلة النشاطات غير المباشرة فهى تمثل المعرفة والوقوف على المسائـل العامـة – العضوية فى هيئات التطوع وبعض أشكال العمل فى الجماعات الأولية.

والمعروف أنه بنهاية القرن التاسع عشر بدأ كتاب الفكر السياسى يشككون فى حقيقة النظرية الديمقراطية التقليدية وفى امكانية تطبيقها فى ظروف العصر الحديث ويرون حاجة هذه النظرية الى مراجعة جذرية حتى تتمشى مع ظروف الحياة فى المجتمعات الحديثة التى أوجدتها الثورة الصناعية وقد حدث ذلك نتيجة حدثين هامين.[1]:

١ – حدث فكرى هو نمو علم الاجتمـاع السياسى الذى كان للحقائق التى كشفها بعد الحرب العالمية أثر كبير فى اقناع كتاب الفكر السياسى بأن شكوكهم فى امكانية تطبيق النظرية الديمقراطية التقليدية لها ما يبررها وخاصة بعد أن أكدت نتائج الاستطلاعات التطبيقية التى أجريت فى نطاق واسع فى معظم دول غرب أوربا فى الأربعينات أن غالبية المواطنين – وخاصة الفقراء منهم – لا يهتمون بالسياسة ولايشاركون فى النشاط السياسى.

٢ – حدث تاريخى ويتمثل فى ظهور النظم الكلية «البروليتارية» وقيامها على أساس تكثيف المشاركة الشعبية فى الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومع اتسام المشاركة فى ظل هذه النظم بالخوف والانقياد فقد ارتبطت بهذه النظم أكثر من ارتباطها بالنظم الديمقراطية بمفهومها فى دول غرب أوربا.

ومن أهم الكتاب الذين تناولوا نظرية الديمقراطية التقليدية بالنقد والتحليل شومبيتر Schumpeter وبرلسون Berleson و داهل Dahl وسارتورى Sartory

---

(١) دكتور ظريف بطرس، المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية، بحث القى فى المؤتمر العربى الرابع للادارة المحلية، المملكة المغربية، طنجة ١٩٧٨.

واكستين Eckstein.

ويتلخص نقدهم للنظرية الديمقراطية فى كون المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرارات خرافة لاتقوم على أسس حقيقية من الناحية التطبيقية فالمشاركة تقتصر – فى الواقع – على انتخاب القادة للاضطلاع بعملية اتخاذ القرارات وعلى ذلك يكون الأسلوب الديمقراطى هو الاجراءات التى تتبعها المؤسسات للوصول الى القرارات التى يملك فيها بعض الأفراد صلاحية التقرير عن طريق التنافس على الحصول على أصوات الناخبين(١).

وبالتالى تكون المنافسة على الحصول على أصوات الناخبين هى أبرز مظاهر الديمقراطية التى تميزها عن الصور السياسية الأخرى ، وتكون حرية التقرير مقصورة على من يتنافسون على القيادة فى انتخابات حرة وركز برلسون على الصفات الواجب توافرها فى المواطنين بمقتضى النظرية الديمقراطية التقليدية والتى أهمها الاهتمام بالشئون السياسية والمشاركة فيها ، وأكد أن هذه الصفات لاتتوافر فى المواطن العادى لأن أغلب المواطنين يدلون بأصواتهم دون الاهتمام بالأمور السياسية(٢).

وانتهى هؤلا الكتاب إلى أنه لاتوجد مشاركة من جانب المواطنين فى الأمور السياسية بالمعنى الواسع لمفهوم النظرية الديموقراطية التقليدية، فالطبقات الفقيرة لا تتمتع بالمساواة الاقتصادية بالقدر الذى يمكنها من المشاركة على قدم المساواة مع الطبقات الأخرى، وبالتالى لا تكون المشاركة مشاركة جميع المواطنين بل مشاركة الصفوة(٣).

---

(1) J.A. Schumpeter, Capitalism, socialism and Democracy, London. 1943, p. 269.
(2) Berleson p. F. Le Zarfeld and W. N. Mephe Voting, University of Chicago Press, Chicago., 1954, p. 3 07.
(3) R.A. Dahe, preface to Democratic theory, University of Chicago Prees, Chicago, 1956, p. 361.

ويعتبر روسو رائد المنظرين لفكرة المشاركة الشعبية ويقوم فكره فى هذا الخصوص على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن فى اتخاذ القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحه، ويرى أن فاعلية المشاركة الشعبية تتطلب تحقيق قدر من المساواة الاجتماعية بين المواطنين بحيث لاتظهر الفوارق التى تشوب تحقيق المساواة السياسية(١).

ويهتم روسو بالوظيفة التعليمية للمشاركة ودورها فى تنمية التصرفات المسئولة للفرد، فمن خلال عملية المشاركة يدرك الفرد أن الصالح العام والمصالح الخاصة جميعها مصالح متكاملة وليست متعارضة وأن عليه أن يأخذ فى الاعتبار المسائل الأكثر اتساعا من مصالحة الخاصة وعالمه الخاص.

ومقتضى الوظيفة التعليمية للمشاركة التعليمية أنها تنمى فى الأفراد ذات الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلا على الأثر التراكمى لهذه الوظيفة فكلما شارك الفرد أكثر كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة والأثر التكاملى الذى ينعكس فى زيادة شعور المواطنين بالانتماء الى مجتمع يسهمون فى تنميته وتطويره وينجم هذا الأثر التكاملى من جميع العوامل السابقة (المساواة السياسية وتذويب الفوارقالاجتماعية..).

ويتفق «ميل» مع «روسو» فى القيمة التعليمية للمشاركة الشعبية و يرى أن النظام الديمقراطى المركز الذى تسانده مؤسسات ديمقراطية تفصيلية على المستوى المحلى غالبا ما يخلق نقيض الحرية السياسية فلا فائدة من المشاركة فى الحكومة القومية ما لم يعد الأفراد لهذه المشاركة على المستوى المحلى(٢).

ولم يكتف «ميل» بتوسيع الوظيفة التعليمية للمشاركة لتشمل السياسة على

---

(1) J.J. Rousseau, The Social contract, M. Cronston (Trens) Penguin Books, 1968, p. 96.
(2) J.S. Mill, Essays on Politics and Culture, G. Himmelfarb. (ed) New York, 1963, p. 229.

المستوى المحلى فقط بل مدها أيضا الى مجال الصناعة حتى يتمكن الفرد من اكتساب الخبرات فى مجال ادارة الشئون الجماعية وحتى يجد مجالات بديلة يشارك فيها فى اتخاذ القرارات[١].

ولأهمية المشاركة الشعبية يجب الا يقتصر تطبيقها على السياسة فقط بل ايضاً فى كل صوره من صور العمل الجماعى.

ونظراً لأهيمة المشاركة فى مجال العمل اتجه كتاب الفكر السياسى لدراسة أثر المشاركة فى مجال الصناعة عن طريق التجارب وحصلوا على نتائج كثيرة تؤيد فروض نظرية ديمقراطية المشاركة وتؤيد هذه النتاج امكانية احداث تغييرات هامة فى السلوك الانسانى وزيادة فاعلية الجماعة ورفع انتاجيتها عن طريق المشاركة، ويعلق «فربا» على هذه النتائج بقوله: «يمكن احداث تغييرات سريعة فى السلوك الأنسانى اذا شارك الأفراد المطلوب تغيير سلوكهم فى تقرير ماهية التغيير ومداه وكيفية احداثه»[٢].

وتدعم المشاركة الشعبية وتنمى الشخصية الديمقراطية وبالتالى تسهم فى نجاح النظام الديمقراطى كما أن المشاركة فى اتخاذ القرارات وتقرير السياسات تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات والمشروعات التى يشتركون فى تخطيطها وتقريرها فضلا عن تنمية احساسهم بذاتيتهم مما ينعكس أثره فى علاقاتهم الاجتماعية فى نطاق البيئة التى يعيشون فيها .كما أن هذا الشعور يساعد على اندفاع المواطنين للتعاون مع الادارة[٣].

وتقوم عملية المشاركة حديثا على أربعة مبادئ[٤]:

---

(1) J. S. Mill, Collected Warks, J. M. Robson (ed). University of Toranto Press, 1965, p. 205.
(2) G. A. Almond and S. Verba, The Civic Culture, Little Brown and Co., Bostn, 1965, p. 206.
(3) A. S. Tannenbaum, Personality change as a of An Experimental crage of Inviranmental conditions, Journal of Abnormal and Social Psychology , Vol. 55, 1957, p. 109.
(4) Sec Lasgupta, participation in Development, published by Columbia University Press, 1975, pp. 48 - 50.

١ – لا تعنى المشاركة مشاركة أفقية أى بين أناس من طبيعة واحدة وانما مشاركة أفقية ورأسية بين مختلف المستويات والهيئات.

٢ – اتخاذ القرار من أجل التخطيط وأولوياته لايجب أن تزاوله مجموعة فقط تعتبر نفسها صفوة المجتمع وهى الجديرة والأحق بتحديد الأولويات واتخاذ القرارات وانما لابد أن تكون المشاركة شعبية واسعة النطاق لامشاركة الصفوة فقط.

٣ – يجب أن يعكس التخطيط احتياجات الناس بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة كما أن نماذج خطط التنمية لايجب أن تضعها الصفوة فقط وانما تشارك فى وضعها الجماهير.

٤ – يجب أن تتضمن عملية المشاركة عملية الضبط والرقابة والمشاركة فى اتخاذ القرار بجانب تبادل الآراء بين القاعدة والقمة والعكس.

ماهية التنمية:

يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات شيوعا فى الكتابات الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية المعاصرة وخاصة تلك الكتابات التى تهدف الى وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع الانسانى فى عمومه أو بعض المجتمعات المتخلفة.. ومما لاشك فيه أن موضوع التنمية أصبح يمثل مكان الصدراه والاهتمام فى العلوم الاجتماعية وتزداد أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمجتمعات النامية التى أصبحت تعتمد على التنمية كأساس لدفع مجتمعاتها نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث.

والتنمية مفهوم لاينتهى الى علم واحد بل لابد من تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة سواء كانت عامة أو جزئية خوفا من الانطواء فى حيز ضيق من النظريات الاجتماعية أو الاقتصادية، ويقع الباحثون أسرى للتمييز الأكاديمى الضيق. ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم فى تحديدهم لمفهوم التنمية وأبعادها ومعوقاتها فركز البعض على الجوانب الاقتصادية وانصب معنى

التنمية عندهم على العمليات التى يمكن عن طريقها الوصول بمتوسط دخل الفرد فى دولة ما إلى مستوى معين. كما تضمن معنى التخلف عند هؤلاء الباحثين مقارنة أية دولة من الوجهة الاقتصادية بدولة معينة اصطلح على أنها تمثل المستوى المتقدم فى هذه الناحية وبذلك تمثلت التنمية عندهم فى قدرة الانسان والدولة على استخدام الأساليب التكنولوجية للسيطرة على موارد الطبيعة بهدف رفع متوسط دخل الفرد.

أما المهتمون بالتربية فيرون أن الجهل هو العامل الرئيسى فى التخلف وأن الكثير من أسباب أمراض المجتمع وتخلفه مرجعه الى الجهل.

وكانت نظرة المهتمين بالصحة الى التنمية من زاوية اهتمامهم واعتبروا برامج الصحة العامة أول منطلق نحو التنمية[١] .

ويرجع كثير من الديموجرافيين صعوبات المجتمع وما يواجهه من تحديات الى عدم التناسب بين الزيادة السكانية والزيادة فى الموارد.

ولقد ثبت عقم تفسير الظواهر بالعامل الواحد وأصبح اتجاه الدراسات المعاصرة يقوم على مبدأ التكامل فاتجه المفكرون الى اتخاذ معايير متعددة الأبعاد للتمييز بين الدول المتخلفة والمتقدمة.

هذا ويهتم مفهوم «التنمية الاجتماعية» بتنمية العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة فى المجتمع ورفع مستوى الخدمات التى تحقق تأمين الفرد على يومه ورفع مستوياته الاجتماعية والثقافية والصحية وزيادة قدراته على تفهم مشاكله وحثه على التعاون مع أعضاء المجتمع للوصول الى حياة أفضل.. بينما يهتم مفهوم «التنمية الاقتصادية» بزيادة دخل الفرد وتنظيم استهلاكه حتى يتمكن من اشباع احتياجاته فى المجتمع أى أن التنمية الاقتصادية تهتم بكل ماله قيمة مادية فى بيئة الانسان

---

(١) أنظر د. أحمد الخشاب، سوسيولوجية التخلف والتنمية، حلقة بحث ضمن برنامج دراسات الدكتوراه فى التخطيط الاجتماعى – المعهد العالى للخدمة الاجتماعية – القاهرة – يناير ١٩٧٣ غير منشور.

كالزراعة والصناعة والتجارة وغيرها.

ويعنى هذا أن التنمية الاقتصادية لايمكن فصلها عن التنمية الاجتماعية لارتباط كل منهما بالأخرى ارتباطا عضويا ومن ثم يجب أن تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الانتاج من ناحية وخدمة الانسان من ناحية أخرى كما يجب أن تهدف التنمية الاقتصادية الى رفع مستوى الدخل من ناحية والى توفير فرص متكافئة من الخدمات لأعضاء المجتمع من ناحية أخرى حيث أن الانسان كهدف رئيسى للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة فى التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التى تساعد على تحقيقها وهو الهدف الذى توجه هذه التنمية من أجله والمواطن باعتباره وسيلة وهدف التنمية يجب أن يعطى الفرصة فى المشاركة فى جنى ثمارها فيحس بعائد منها والا أدى ذلك الى مصائب ومشاكل كثيرة.

"To use people as a tool for development and decisiion - makers may quite create disasters"(1).

والتنمية بصفة عامة عبارة عن «النمو المدروس على أسس علمية والذى قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كان تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية... الخ (٢).

---

(1) Dangupta Sugata, op. cit., p. 47.

(٢) انظر: د. امام سليم – مرجع سابق.

– د. أحمد أبو زيد: التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة، بحث ضمن أعمال حلقة علم الاجتماع والتنمية فى مصر – مايو ١٩٧٣ – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة – غير منشور.

– د. عبد المنعم شوقى: «مفهوم التنمية: صياغة محددة» بحث ضمن أعمال حلقة علم الاجتماع والتنمية فى مصر – مايو ١٩٧٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة – غير منشور.

– د. عاطف غيث: «علم الاجتماع وقضايا التنمية» بحث ضمن اعمال حلقة «علم الاجتماع والتنمية فى مصر» مايو ١٩٧٣ المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية – القاهرة – غير منشور..

- وهناك اصطلاح آخر يسمى تنمية المجتمع Community Development وقد عرفته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦ على أنه العملية التى بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالى والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والاسهام فى تقدمها بأقصى ما يمكن(١).

وهذا التعريف يبين بوضوح الأركان الأساسية لتنمية المجتمع ومنه يمكن التمييز بين مبادئ ثلاثة أساسية يجب أن تتوفر بقدر الامكان حتى يعتبر المشروع مشروعا لتنمية المجتمع.

المبدأ الأول :

هو أن المشروعات يجب أن تكون جزءا من سياسة الدولة التى تتمثل فى خطة قومية شاملة للارتقاء بالمجتمع القومى فأحد أهداف التنمية ربط المجتمع المحلى بالمجتمع القومى والاندماج فى حياة الأمة ككل.

المبدأ الثانى:

هو أن التنمية عملية تغيير مستمرة وشاملة أى أنها عملية مجتمعية وليست مجرد عملية اقتصادية مما يعنى ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادى والاجتماعى.

المبدأ الثالث:

هو ضرورة تعاون المواطنين والحكومة فى تنفيذ المشروعات والعنصر المهم هنا هو موقف الأهالى الايجابى من المشروع ومدى اقتناعهم بأهميته وتقديره لنتائجه ويرى بعض العلماء أنه فى الحالات التى لايتوفر فيها مثل هذا الشعور فلا بد من

---

(١) د. عبد المنعم شوقى «تنمية المجتمع وتنظيمه» القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦١، ص ٤١.

- د. جمال زكى وعلى فؤاد : مباد النهوض بالمجتمع - ترجمة تقرير للامم المتحدة، وزارة الشئون الاجتماعية - القاهرة - بدون تاريخ.

العمل على خلقه وايجاده وايقاظ احساس الناس بكل الطرق الممكنة. فكأن تنمية المجتمع تنطوى بذلك على جانب تربوى يقوم على اذكاء روح المبادأة والتعاون وما دامت التنمية عملية تكاملية مشتركة فان ذلك يفترض اشتراك الأهالى بقدر الامكان فى كل خطوات المشروع أو التنفيذ الى جانب الاستفادة بطبيعة الحال من عائد المشروع ذاته وأشتراك الأهالى سوف يقتضى وضع المشروع ذاته فى ضوء مشكلاتهم وبذا يرتبط المشروع باحتياجات المجتمع والامكانيات المتاحة..

كما أن ذلك كفيل بأن يجنب المشروع كثيرا من العوائق التى قد تؤدى الى فشله اذ أن المشروع لابد وأن يتفق مع تصور المواطنين للحياة التى يرغبونها وأن يستجيب لاحتياجاتهم المباشرة والملحة.

وتتمثل العناصر الأساسية لتنمية المجتمع فيما يلى:

١ - ضرورة اتساق النشاط مع الحاجات والرغبات الأساسية للمجتمع.

٢ - توفير الجهود المتناسقة واعتبار البرامج متعددة الأغراض أساسا لتحقيق التنمية الشاملةالمتوازنة.

٣ - توفير المساعدات الحكومية والتوسع فيها كما ونوعا فالحكومة سند وشريك.

٤ - اتساق وتكامل البرامج المحلية مع البرامج القومية.

٥ - تحقيق المشاركة الشعبية الايجابية حجما ونوعا بما فى ذلك مشاركة المرأة والشباب.

٦ - اكتشاف القيادات المحلية وتشجيعها وتدريبها من الأهداف الأساسية لتنمية المجتمع.

٧ - تغيير اتجاهات أفراد المجتمع له نفس أهمية الأهداف المادية[١].

---

(١) د. عبد المنعم شوقى - نفس المرجع السابق.

معوقات التنمية

تواجه عمليات التنمية بعض المعوقات بعضها ثقافى وبعضها اجتماعى بجانب بعض المعوقات الاقتصادية والادارية. ومن هذه المعوقات:

١ - عدم التكامل فى التنمية:

والتكامل يعنى أن تسير التنمية فى مختلف القطاعات بطريقة متوازنة ولذا من الصعب ان لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم أو حل مشاكل المدينة دون ابداء - اهتمام مماثل بمشاكل الريف كما يعنى التكامل فى وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلها، ولا يهدف التكامل فى التنمية التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب وانما يهدف الى صهر تلك المجهودات فى بوتقة واحدة وفى إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع .

٢ - القيم الاجتماعية السائدة:

من المعروف أن القيم الاجتماعية تلعب دوها هاما فى تكوين البناء الاقتصادى وكذلك الاجتماعى و الثقافى والسياسى للمجتمعات فهى الاطار المرجعى للسلوك الفردى وهى القوى الدافعة للسلوك الجمعى وتحتاج عمليات التنمية إلى أنماط سلوكية جديدة بالتالى تحتاج إلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية وتقودها إلى الطريق الصحيح ولذا فإنه إذ كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتى فى التنفيذ ومن القيم و المعايير التى تعوق التنمية ما يلى على سبيل المثال:

- الانعزالية والتواكل.
- عدم الايمان بالعمل اليدوى واحترامه.
- عدم تقديس العمل كقيمة.
- عدم الايمان بالجديد والتخوف من المستحدثات.

- عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها فى المجتمع مما ينتج عنه تعطيل لطاقات نصف المجتمع تقريبا.

- عدم تقدير الوقت.

٣ - المعوقات الثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية فى سبيل التنمية فى المجتمعات النامية من أهم التحديات التى تواجهها هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامية كثيرة بعضها يحض على شئ والبعض الآخر يحض على نقيضه وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالى على مدى تقبل المواطنين للمشروعات ومدى مشاركتهم فيها [١].

ويمكن التخفيف من حدة هذا التناقض أو القضاء عليه عن طريق:

- وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف.

- اجراءات دراسات وبحوث علمية عديدة فى محيط المعوقات الثقافية وبخاصة ما يتعلق من هذه الدراسات بأهداف التنمية.

- تعاون المخططين الاجتماعيين والثقافيين والباحثين العلميين فى ميدان التنمية والعاملين فى هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم والجماهير، وبدون تعاون الجماهير لا يمكن تحقيق برامج القضاء على العناصر الثقافية التى تقف فى سبيل التنمية.

ويمكن تشجيع الجماهير على المساهمة بدور فعال عن طريق :

- أن تجعل الجماهير تعيش فى ظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية لها الشعور بالانتماء إلى المجتمع الذى تعيش فيه.

---

(١) انظر د. سيد عويس «المعوقات الثقافية للتنمية» بحث ضمن أعمال حلقة علم الاجتماع والتنمية فى مصر - مايو ١٩٧٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - غير منشور.

- إذا أمكن جعل الجماهير تعتبر أن هذا المجتمع هو جماعتها المرجعية التى تسعد لسعادتها وتشقى لشقائها وتحميها وتدافع عنها.

٤ - معوقات ادارية:

(أ) تخلف الأجهزة الادارية القائمة:

ويتمثل ذلك فى بعض السمات أهمها:

- تعقد فى الاجراءات واغراق فى الروتين.

- البطء الشديد فى اصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض.

- عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.

- انتشار اللامبالاة والسلبية وسياسة الأنامالية والمعلهشية.

- عدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى بعض الأحيان.

- سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته.

(ب) صعوبة التنسيق بين الوحدات الادارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

(جـ) العجز فى الكفايات الادارية المؤهلة والمدربه والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.

(د) عدم تطوير التشريعات.

قد تكون التشريعات والقوانين عقبة فى سبيل التغيير، ولذا وجب تطويع القوانين وتغييرها لخدمة التنمية وحتى لا تصبح قيداً عليها.

- د. وفيق أشرف حسونة «معوقات التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى» الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى ج.ع.م. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧١.
- د. محمد على محمد - القيم الثقافية والتنمية، بحث غير منشور، ضمن حلقة علم الاجتماع والتنمية فى مصر - مايو ١٩٧٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة.

٥- بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية :

اذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات فى المجتمع فلاشك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التى ستسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيرات الجديدة فى أكبر نطاق ممكن من الاشاعات الكاذبة والمغرضة حول التغييرات الجديدة بل قد يصل الأمر إلى مقاومة بعض المشروعات بايقاف تنفيذها اذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ كبير فى المجتمع.

٦- الخوف من الجديد :

يخشى كثير من الأفراد بل والمسئولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة فى تشجيعهم على الأقدام على عدم قبول التجربة الجديدة والمشروع الجديد.

٧- القيـــادات :

من أهم سمات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير واثارة الهمم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذا النوع من القيادات ليس أمراً سهلاً.

واختيار القيادات أمر شاق وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضرورات التنمية وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات أحيانا فتقل معنوياتها وآمالها وتنقلب من قيادات متحمسة إلى قيادات متحفظة بل وأحيانا ناقمة كما أنه أحيانا ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية ولذا فإن من معوقات التنمية وجود هذا النوع من القيادات فى المجتمع.

٨- نقص الموارد :

أن النقص فى الموارد يعتبر عائقاً هاما من معوقات عمليات التنمية وتتمثل الموارد فى :

(أ) **الموارد البشرية** : وهناك عوامل متعددة تحدد حجم الموارد البشرية ونوعيتها وأهم هذه العوامل السكانية المواليد والوفيات وفئات العمر والنوع والهجرة الداخلية والخارجية ... الخ.

(ب) **الموارد المادية** : ويقصد بذلك الموارد الطبيعية التى تمتلكها الدولة والتى يمكن استيرادها ... الخ.

(جـ) **الموارد التنظيمية** : ويقصد بها توزيع السلطة فى المجتمع وكذلك درجة الحرية الفردية المتاحة داخل هذا المجتمع.

(د) **الموارد التكنولوجية** : وهى كل الأساليب التى يمكن استخدامها لاحداث تغيير فى فيم المادة أو السلوك من حالة حاضرة إلى حالة مستقبلة.

وحجم الموارد ونوعيتها بشرية يحدد ما اذا كانت الموارد عائقاً أم لا، ومدى ما تمثلة من عبء على مشروعات التنمية.

٩- سوء التخطيط كمعوق للتنمية :

ويتمثل ذلك فى :

- عدم وضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به.
- عدم الدقة فى اختيار الوسيلة المحققة للهدف.
- عدم القدرة على التحكم فى الموقف الذى يخطط له.
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة فى مجالات التخطيط المختلفة.
- عدم توفر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والاحصاءات وخاصة على المستوى القومى أو حتى الاقليمى.

١٠- عدم تحديد الحجم الامثل لوحدة التنمية :

من الأهمية بمكان محاولة الوصول الى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافيا واقتصاديا واجتماعيا وديموجرافيا. وعدم الوصول لذلك يعتبر معوقا أساسيا من معوقات التنمية.

١١ - عدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات فى التخطيط للتنمية ويعتبر هذا الأمر بمكانة فى الأهمية ومعوقا لعمليات التنمية اذ لابد من تجنب الآثار الضارة لتعقد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها.

١٢ - نقص الوعى التخطيطى والتنموى:

يعتبر التخطيط للتنمية عملية فنية وعلمية فى نفس الوقت ويسلتزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من الوعى بأهميتها كما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعى لتقبل المنميات الجديدة فى المجتمع- ويعتبر نقص هذا الوعى معوقا أساسيا للتنمية الاجتماعية.

ولقد توصل عالم الاجتماع الأمريكى «مور» الى مجموعة من العوامل التى تيسر قبول المنميات الجديدة وتتلخص هذه العوامل فيما يلى:

(أ) زيادة روافد السياسة الانمائية بما يؤدى الى انمائها.

(ب) الاحساس الدائم والمستمر بمنابع السياسة الانمائية وتأثيرها الجديد.

(جـ) وجود قيادات مستنيرة لها من قوة الاقناع ما يساعدها على تغيير المفهوم الثقافى التقليدى لدى صاحبه.

(د) ملائمة عناصر السياسة الانمائية الجديدة لحاجات معينة تستلزمها وضعيات الأفراد فى تدرجاتها الطبيعية.

(هـ) زيادة المكانة الاجتماعية للمهيمنين على السياسة الانمائية.

(و) مدى ما تثيره السياسة الانمائية في نفوس الأفراد من عوامل القبول أو الرفض بالنسبة لثقافتهم المتقبلة لهذه المنميات.

وهذا التصور الذى ذهب اليه «مور» انما يتطلب مرونة فى طريقة العناصر الجديدة للمنميات اذ يتوقف على هذه الطريقة رفض أو قبول كثير منها ولابد من المواءمة بينها وبين البيئة المنقولة اليها.

ويرى آخرون أن عملية قبول السياسة الانمائية تتوقف على فكرة الدافع أو الباعث للتغيير بمعنى أن نجاح قبول منميات جديدة فى مواجهة ثقافة جامدة انما يتطلب خلق دوافع وحوافز للأفراد تدفعهم الى تقبل هذه المنميات الجديدة. وثمة رأى اخر يرى أن عملية قبول المنميات الجديدة انما تتوقف على وسائل الاتصال الجماهيرى.

١٣ - تجاهل المشاركة الشعبية:

وهذا هو بيت القصيد اذ أن التنمية تقوم على ساقين احداهما الحكومة، والأخرى الأهالى، ومن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحدة وكما يقول المثل العامى: «يد واحدة لاتصفق» فالحكومة وحدها لايمكن أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملياتها ومن الضرورى المشاركة الشعبية فى وضع وتنفيذ الخطة. والمعروف أن التغيير المنشود لاينجح الا اذا تم عن رغبة واقتناع وارادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به بالاضافة الى أن المشاركة الشعبية فى وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحيها السياسى والاجتماعى وهذا هو جوهر العملية التنموية.

سادسا : أهمية المشاركة فى عمليات التنمية:

سبق أن ألمحنا لأهميه المشاركة ويمكن توضيحها أكثر فيما يلى:

١ - المشاركة مبدأ أساسى من مبادئ تنمية المجتمع، فالتنمية الحقيقية الناجحة لاتتم بدون مشاركة شعبية.

٢ – من خلال المشاركة يتعلم المواطنون كيف يحلون مشاكلهم.

٣ – يؤدى اشتراك المواطنين فى عمليات التنمية الى مساندتهم لتلك العمليات والاهتمام بها ومؤازرتها مما يجعلها أكثر ثباتا وأعم فائدة.

٤ – يعتبر المواطنون المحليون فى العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعهم.

٥ – أصبحت المشاكل المجتمعية نفسها كثيرة مما يصعب اكتشافها والعمل على حلها عن طريق العاملين المهنيين فقط.

٦ – توفير الجهد الحكومى لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومى.

٧ – مساهمة الجهود التطوعية من خلال المشاركة الشعبية يعمل على تحقيق مبدأ ديموقراطية الخدمات التى تؤدى عن طريق الشعب لصالح الشعب نفسه.

٨ – فى المشاركة الشعبية مساندة حقيقية للانفاق الحكومى.

٩ – الحكومة لاتستطيع أن تقوم بجميع الأعمال والخدمات. ودور المشاركة الشعبية دور تدعيمى وتكميلى لدور الحكومة وهو ضرورى وأساسى لتحقيق الخطة[١].

١٠ – يمكن للمشاركة الشعبية من خلال الهيئات غير الحكومية أن تؤدى دورا رائدا قد تعجز بعض المؤسسات الحكومية فى بعض المستويات أن تؤديه نظرا لما بالهيئات غير الحكومية من مرونة تجعلها تستجيب بيسر وسرعة لرغبات الجماهير.

---

(١) د. عبد المنعم شوقى : مناهج الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى – وزارة الشئون الاجتماعية– القاهرة – بدون تاريخ ص ١٢٦.

١١ - المشاركة الشعبية من خلال الهيئات الأهلية تفتح فى بعض الأحيان ميادين جديدة للخدمات والنشاط وهى بذلك بجانب مساهمتها المادية والمعنوية توجه أنظار الحكومة الى ميادين جديدة.

١٢ - تزيد عمليات المشاركة الشعبية من الوعى الاجتماعى للشعب لاضطرار القائمين عليها الى شرح الخدمات والمشروعات باستمرار بغرض جمع المال وحث بقية المواطنين على الاشتراك والمساهمة.

١٣ - المشاركة الشعبية من خلال الهيئات والمجالس المحلية يمكن أن تقوم بدور الرقابة والضبط وهذا أمر ضرورى يساعد الحكومة على أكتشاف نقاط الضعف ويقلل بل يمنع أحيانا من وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين اذ أن ذلك يكون بمثابة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف والقيادة فى أى بلد نام لابد أن تكون حريصة كل الحرص على منع الانحرافات وتطبيق سياسة الثواب والعقاب وضرورة تيسير حل مشاكل الجماهير وتحقيق مجتمع يكون فيه المواطنون مشاركين لامتفرجين أو مهرجين.

الفصل الســادس

الأحـزاب الســياسـية

الفصل السادس

الأحزاب السياسية*

مقدمة

يدفعنا الحديث عن الديمقراطية ونظام الحكم الديمقراطي أن نتعرض لموضوع الأحزاب نظراً لما تؤديه من دور هام في تأكيد الديمقراطية وصيانتها، وقد تميزت الحياة السياسية للمجتمعات الغربية بأنه لايمكن وجود ديمقراطية بدون أحزاب ذلك لأن الأحزاب تمثل الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الديمقراطي.

ويؤكد بعض الكتاب هذا الاتجاه حيث نرى أن «شاتسنيدر» يقول في مقدمة كتابه «حكومة الحزب» Party government، أن الأحزاب السياسية Political Parties هي التي خلقت الديمقراطية، وأنه لايمكن التفكير في الديمقراطية الحديثة من خلال مفاهيم الأحزاب[١]. ويرجع ذلك إلى أن الوظيفة الأساسية للحزب السياسي في البلاد الديمقراطية تتمثل في توجيه الصراع من أجل السلطة،والسيطرة عليه، وتتفرع عن هذه الوظيفة الأساسية وظائف أخرى، فالنشاط السياسي في بلدحر عبارةعن صراع محددومنظم بين جماعات من الأفراد لها مصالح متعارضة ومتصارعة، ومن أهداف الديمقراطية

(*) كتب هذا الفصل د. ابراهيم أبو الغار.

(١) د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، ١٩٦٨، ص١٣، وقد اعتمد في ذلك على كتاب أوستن رني Austin Ranney سياسة الحكم، ترجمة د. حسن علي الذنون، الجزء الثاني، ص١.

أن تجعل ذلك الصراع يتم علنا بقدر الإمكان[1] وكذلك فإن من أهداف الأحزاب السياسية أن تخضع هذا الصراع لرقابتها، فتتناوله بالتنظيم، وتهذبه عن طريق اختيار المرشحين وإجراء الانتخابات، وتثبته في شكل حلبه تتبادل الأحزاب فيها مقاعد الحكومة والمعارضة باشارة تصدر عن هيئة الناخبين، ولكن الأحزاب لم تخلق الصراع من أجل السلطة، ذلك لأن هذا الصراع ينشأ ويستمر بدونها، ولكن في الخفاء ودون تنظيم وبغير هدف، ويرجع إلى الأحزاب الفضل الأكبر في إخضاع هذا الصراع وتنظيمه.

وينبغي ألا ننكر الحقيقة في أن الأحزاب السياسية قد لعبت، ولازالت تلعب، أخطر الأدوار في مجال الحياة السياسية، وقد أثرت تأثيراً عميقاً في حياة المواطن الأوروبي والأمريكي.والأساس الذي يرتكز عليه الحكم في النظام الحزبي هو ترك الفرصة يوماً لحزب مؤيد يحكم، وتركها يوماً آخر لحزب معارض لكي يحكم كذلك. وهكذا تدور الدورة على منوال واحد، حيث نرى حزباً يصعد وآخر يهبط وكلاهما مقتنع بالدور الذي يلعبه في مجال الحياة السياسية.

نشأة الأحزاب السياسية وتطورها

الحزب Party في اللغة يقصد به قسم أو جزء وهو يضم مجموعة من الناس، أما كلمة سياسي فتتضمن معاني كثيرة أقربها أنها تتعلق بالسلطة[2].

---

(١) د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) Rossiter. Clinton. Parties and Politics in American, Cornell University, 1960.

وقد ترجم هذا الكتاب الدكتور محمد لبيب شنب تحت عنوان «الأحزاب والسياسة في أمريكا» دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة غير محددة تاريخ النشر، ص ص ٤٥، ٤٦هـ.

ويشير عالم الاجتماع الأمريكي «ماكيفر R.Maciver»، إلى أن الحزب السياسي عبارةعن هيئة تنظم بهدف مساندة بعض المبادئ وتدعيمها، أو هي سياسة Policy تحاول من خلال الوسائل الدستورية أن يكون لها دور في الحكومة وبدون أي تنظيم حزبي أن تكون هناك مجموعة من المبادئ المتكاملة؛ولن يكون هناك تطور منظم للسياسة، أو تحقيق منتظم للانتخابات البرلمانية الدستورية، فضلاً عن ذلك فلن تكون هناك نظم معروفة والتي يمكن من خلالها أن يبحث الحزب عن القوة من أجل كسبها أو الإبقاء عليها(١).

ويعرف «بنيامين كونستان» الحزب السياسي بأنه «إتحاد أشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية»(٢).

أما الاستاذ كلسن Kelsen فيقول بأنها «تلك المنظمات» التي تجمع بين رجال ذوي رأي واحد لتضمن لها تأثيراً حقيقياً فعلياً في إدارة الشئون العامة».

والحزب في رأي «بيرك Burke» هو مجموعة من الناس إتحدوا للعمل بمجهودهم المشترك على تحقيق الصالح العام على أساس مبدأ معين يتفقون كلهم عليه»(٣).

أما الاستاذ «أوستن رني» A. Ranney فيقول بأن الحزب عبارة عن جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها، وتخوض المعارك

---

(1) Maciver, Robert M.; Modern State, Oxford University Press, London, 1947; p. 396 F. Michels, R., Political, Parties, Glencoe: The Free Press, 1946.

(٢) المرجع السابق نقلا عن؛ هانس كلسن، الديمقراطية، طبيعتها، وقيمتها، ترجمة على الحمامصي، ١٩٥٣، ص ٣٧.

(3) Burke, Edmund, "Thoughts on the Cause of presént discontents", in the works of Edmund Burke (London: Bohn, 1861) vol.1, p. 539.

الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة»[١].

ومن هذه التعريفات السالف ذكرها يمكن القول بأن الحزب السياسى يمثل جماعة منظمة يشتركون فى مجموعة من المبادئ والمصالح، وتسعى هذه الجماعة للوصول للسلطة بهدف المشاركة فى الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة.

* * *

وتلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً فى الدولةالحديثة، ويتضمن هذا الدور بصفة خاصة ممارسة وتحقيق السلطة السياسية Political authority، والحصول على القيادات الملائمة واستبعاد بعضها، والمساعدة فى تكوين سياسة عامة وموازنة مصالح الجماعة.وبصورة مختصرة فإن الحزب السياسى يساعد فى تحقيق الاتصال القوى الوشائج بين الهيئات الرسمية للحكومة، وبين القائمين على السلطة الوظيفية وغير الوظيفية[٢].

وهناك بعض الاتجاهات التى تذهب إلى القول بأن الحزب السياسى يعتبر نتاجاً لنوع خاص من المجتمع السياسى، وأن مصطلح، «حزب سياسى» قد ظهر فى الوجود فى القرن التاسع عشر مع بداية الحكومة النيابية Representative government، ومع التوسع فى التصويت الانتخابى فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية![٣]».

(1) Ranney, Austin and Kendall, W., Democracy and the American party system, (New York: Harcourt, 1958). p.85.

(2) Dowse, E.E. and Hughes, J. A., Political Sociology, John Wiley and Sons, London, 1975, pp. 339-40.

(3) Orum, Antnony M., Introduction to Political Socilogy, The Social Anatony of the Body Politic, Prentice-Hall, Inc., New Jersey, 1978, pp. 243-45.

وفى الحقيقة إذا حاولناتتبع موضوع نشأة الأحزاب، ينبغى ألا يغيب عن أذهاننا ما سبق لنا قوله سالفاً بأن الإنسان سياسى بطبعه يسعى للمشاركة فى الأنشطة السياسية المحيطة به، فضلاً عن أن الصراع السياسى Political struggle وقد ظهر منذ وجود الإنسان على ظهر الأرض. ومعروف أن الناس يختلفون فيما بينهم من حيث الاتجاهات والمصالح والآمال والمعتقدات كما أنه من غير المشكوك فيه أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية تلعب أدوارا أساسية فى اختلاف الناس والتى تجعل من الشعب الواحد «شيعاً» و«أحزاباً».

ومن بين الدوافع الأساسية التى تؤدى إلى نشأة الأحزاب السياسية اختلاف الناس فيمابينهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن أن الأفكار والتقاليدوالاختلاف الدينى والعنصرى تلعب دوراً هامة فى تكوين الأحزاب السياسية.

كذلك قد يؤدى تعسف السلطة واحتكارها للامتيازات وحصرها فى نطاق عدد قليل من الناس مع عدم مراعاتها للصالح العام، وإلى نشأة الأحزاب بهدف تغيير نظام الحكم والطبقة الحاكمة.ولا يمكن إنكار الدور الذى تلعبه الجماهير فى تغيير أنظمة الحكم القائمة لأنها لاتعبر عن مصالحها وتطلعاتها، ولاتحس بآلامها ومشاكلها.

هذا وقد عرفت الشعوب فى العهود السابقة، الأحزاب السياسية، وكانت هذه «الأحزاب عبارة عن أحزاب فكر» ولعلها كانت المظهر الأول لقيام الأحزاب السياسية فى أقدم العصور إلى جانب «أحزاب المصالح» المتناقصة التى كانت تتمثل فى أحزاب الأغنياء والفقراء، وعلى هذا الأساس لم تكن تلك الأحزاب قائمة وعلى أسس علمية سليمة كما هو الحال فى الأحزاب الحديثة التى تستخدم كافة الأساليب العلمية الدقيقة فى تأسيس أركانها.

ويرجع البعض نشأة الأحزاب إلى سنة ١٨٣٢ فى بريطانيا، إلا أن «موريس ديفرجيه» M. Duvérger فى كتابه «الأحزاب السياسية» يرجع نشأتها إلى سنة ١٨٥٠ [١]. وقبل هذا التاريخ كانت هناك جماعات وجمعيات موجوده فى إيطاليا فى عصر النهضة، فضلا عن أنه كانت هناك أندية يلتقى فيها أعضاء الجمعيات الثورية وكذلك المجالس التى تقوم بالإعداد للانتخابات وفقاً لامتيازات الملكية. ويمكن تشبيه هذه التنظيمات القديمة والتى كانت ممثلة فى الجمعيات والأندية، بالتنظيمات الشعبية التى تهتم بالرأى العام وتقدر تأثيره فى الديمقراطية الحديثة.

ويزعم البعض أن بريطانيا قد عرفت ثنائية الحزبين منذ فترة طويلة، وأن المعارضة الحقيقية يرجع تاريخها إلى الحرب الأهلية فيها[٢]. ويشير التاريخ البريطانى كذلك إلى أن انتصار الملكية فى عهد (ثيودور) فى القرن السادس عشر كان خاتمة المطاف للصراع الذى كان دائراً بين طبقة النبلاء وبين حزب البلاط الملكى.

وليس هناك شك فى أن الأحزاب الحديثة فى بريطانيا قد تكونت بموجب لائحة الإصلاح سنة ١٨٣٢، وكانت أول حكومة حزبية فيها قد تكونت برئاسة (بت) الثانى Pitt فى عهد جورج الثالث.

ويحدثنا التاريخ أن القرن السابع عشر كان بداية منافسة مابين التوريز (Tories) وبين (الويجز Whigs). وقد نشأ هذان الحزبان المتعارضان أثناء الصراع بين الملكية والشعب ممثلا فى الطبقة الوسطى الرأسمالية. ولم يكد القرن السابع عشر يشرف على الانتهاء حتى استقر الانتصار لحزب «الويجز» الذى يؤكد أهمية الرأسمالية التجارية ووجوب فتح الأبواب أمامها للنشاط والعمل والقضاء على الاحتكار الملكى، والتدخل فى الشئون الاقتصادية. ولقد

(1) Duverger, Maurice, Political Parties : Théir organization and activity in the modern state.

(٢) قامت الحرب الأهلية سنة ١٦٤١، وانتهت سنة ١٦٤٨.

بلور «جون لوك J. Locke» فى مقالتين له عن الحكم المدنى والأسس التى تقوم عليها الرأسمالية الصاعدة فى النص على حق الحياة والحرية والملكية. وحقيقة الأمر أن الأسس التى قام عليها النظام الاجتماعى الجديد فى بريطانيا كانت الأساس الأكبر فى نجاح النظام الحزبى فى بريطانيا حتى العصر الحديث.

فقد حافظت الفلسفة السياسية المنتصرة على حق الملكية الخاصة بأوسع معانيه الشخصية. وقد ذهب «لوك» أبعدمن ذلك إذ اعتبر الملكية الخاصة امتداداً للحياة ذاتها، ذلك لأن الشئ الذى اشتريه بنقودى يعتبر امتداداً لحياتى. وعلى هذا النحو لم تكن فلسفة الحزب المنتصر فلسفة ثورية، بل كانت فلسفة محافظة. فقد اطمأن الحزب المهزوم، وحزب انصار الملكية من رجال الإقطاع بصفة خاصة، إلى أن حكام الرأسمالية الجديدة لن يغيروا أساس المجتمع الذى يرتكز على الملكية الخاصة. ومن ثم فلم يكن هناك خوف من أن يتولى حزب معارض للحكم، لأن الحزب الصاعد لن يهدم النظام الاجتماعى للدولة من أساسه الاقتصادى، ويتساوى فى ذلك المؤيد والمعارض. ونتيجة لذلك حدث إتفاق ثابت بين حزبى انجلترا منذ نهاية القرن السابع عشر حتى يومنا هذا، على هذا المبدأ، وبذلك يتحقق لنا أن مبدأ الحكم فى ظل النظام الحزبى يقوم على مبدأ الاتفاق الكامل دون وجود وجه للتعارض والاختلاف.

* * *

وبالإضافة إلى ما سبق بخصوص نشأة الأحزاب فإن هناك عوامل أخرى كان لها دورها فى نشأة الأحزاب السياسية ومازال لها فاعليتها فى هذا العدد، وهذه العوامل قد تكون اجتماعية أو اقتصادية أو ايديولوجية، أوعوامل محلية وعوامل دينية... إلخ.

ويقول «موريس ديفيرجية» أن هناك نوعين من العوامل ساهما فى نشأةالأحزاب السياسية، وهذه العوامل برلمانية وخارجية[1].

---

(١) د. طارق الهاشمى؛ المرجع السابق، ص ص ٨٧–٩٠.

العوامل البرلمانية :

قامت الأحزاب السياسية بادئ ذى بدء بفضل نشأة الجماعات البرلمانية، ولاشك أن ظهور اللجان البرلمانية كان سبباً قوياً من الأسباب التى قادت إلى نشأة الأحزاب. وحقيقة الأمر أن المجالس السياسية وجدت قبل وجود الانتخابات التى تعتبر مظهراً أساسياً من مظاهر الحياه البرلمانية التى ارتبط بها ميلاد الأحزاب الحديثة.

وكانت الأحزاب تمثل غالباً – مصالح إقليمية متصارعة أكثر من كونها أحزاباً تمثل قواعد شعبية. ولقد اختلف الأمر بصدد قانون سنة ١٨٣٢ فى بريطانيا إذ صاحب صدور هذا القانون ظهور تنظيمات حزب مركزى امتد تأثيره إلى المملكة البريطانية كلها. وأول هذه التنظيمات كان نادى «كارلتون» الذى أسسه المحافظون.وقد ساعد فى تحقيق التعاون بين الجماعات البرلمانية مجموعة من العوامل أهمها المصلحة، ووحدة الفكر، والعامل الأقليمى، وعامل المهنة. وعلى هذا كانت المصلحة هى الدافع الأساسى لهذه الجماعات واللجان البرلمانية فى أن تتفق وتحقق التعاون فيما بينها حتى تكسب تمثيل المناطق المختلفة.

وقد ساهمت الجماعات المحلية فى نشأة الأحزاب السياسية. ومما يذكر فى هذا الصدد أن ممثلى الأقاليم المختلفة فى فرنسا والذين كانوا يأتون إلى فرساى قبل الثورة الفرنسية من أجل دراسة أوضاع المنطقة وظروفها والمساهمة فى الدفاع عن مصالح الأقاليم التى يمثلونها، استاجروا مقهى ليجتمعوا فيه ويتدارسوا المشاكل والظروف التى تعيش فيها الأقاليم الممثلين لها. وبمرور الوقت نشأت فيما بينهم وحدة الرأى، إذ أنهم كانوا يتناقشون فى المسائل العامة بعد الانتهاء من مناقشة مشاكلهم الإقليمية. وعلى هذا الأساس استطاعت هذه الجماعة أن تصبح وحدة متعاونة تحرص كل الحرص فى أن تضم إلى

حظيرتها مختلف العناصر الإقليمية الأخرى التى تتفق معها فى الرأى والاتجاه، ونتيجة لذلك تأسس نادى «بريتون» ، الذى أصبح ملتقى يجتمع فيه هؤلاء الأشخاص الذى تلتقى أفكارهم وتتحد اتجاهاتهم من أجل تحقيق المصالح الخاصة والعامة.

العوامل الخارجية :

لعبت الجمعيات الفكرية والنقابات والجمعيات السرية أدواراً واضحة وملموسة فى تكوين الأحزاب السياسية. وهناك أمثلة واضحة تدل على ذلك، فالجمعية «الفابية»(١) تعتبر جمعية فكرية ساهمت بدرجة كبيرة فى نشأة حزب العمال البريطانى، فضلا عن أن النقابات المهنية ساهمت هى الأخرى فى هذا الصدد.

والدليل القاطع على الدور المؤثر الذى لعبته النقابات فى تكوين الأحزاب، هو ما قامت به النقابات التعاونية ونقابات الفلاحين، فقد ساهمت كلها فى تكوين الأحزاب السياسية فى الدول الاسكندنافيه وأوروبا الوسطى، وسويسرا واستراليا وكندا.

وينبغى ألا يفوتنا ونحن بصدد معالجة نشأة الأحزاب السياسية، أن نذكر ما لعبته الكنيسة وساهمت به فى نشأة كثير من الأحزاب السياسية. وكان للأفكار الدينية أثر بالغ فى تكوين الأحزاب السياسية فى أواخر عهد الخلفاء الراشدين وبعده، ونفس الحال ينطبق على جمعية الإخوان المسلمين إذ أنها تعتبر مثالا فى هذا الصدد.

والجمعيات السرية هى الأخرى تعتبر من العوامل الخارجية فى تكوين

---

(١) نشأت هذه الجمعية فى انجلترا سنة ١٨٨٤ ، وهى جمعية إصلاحية تضم المثقفين البرجوازيين، وقد وصفها «لينين» بأنها تمثل اتجاه الانتهازية المتطرفة.

الأحزاب السياسية. ففى كثير من الحالات تنشأ جمعيات سرية لايعطيها القانون حق مزاولة أنشطتها المختلفة. ولذلك تلجأ هذه الجمعيات إلى مزاولة أنشطتها بعيداً عن عين السلطة وتعمل على قلب نظام الحكم وتغيير السلطة فيها وينطبق هذا على الحزب الشيوعى الروسى. فقد كان يمارس نشاطه السياسى سراً حتى إذا نجحت الثورة وحققت النجاح وسيطر الثوار على الحكم ظهر فى النور كحزب سياسى يمارس نشاطه بصورة عادية.

* * *

أهمية الأحزاب السياسية :

تظهر أهمية الأحزاب السياسية فى الوظائف التى تضطلع بها فى النظام الديمقراطى. إذ تحاول استقطاب المواطنين وتساعدهم فى المساهمة الفعلية فى النشاط السياسى القائم فى المجتمع وبصفة خاصة المشاركة فى أعمال الانتخابات.

هذا إلى جانب أن الأحزاب السياسية تحاول قدر الإمكان تحديد المشاكل القائمة فى المجتمع وحصرها بهدف التوصل لوضع الحلول الملائمة لها والتى ينبغى على الحكومة أن تأخذ بها فى حل هذه المشاكل.

كما أن المواطنين يحاولون تنظيم أنفسهم عن طريق الأحزاب للمساهمة بصورة حقيقية فى رسم السياسة العامة للمجتمع.

فضلاً عن ذلك فإن حزب المعارضة فى النظام الديمقراطى يستطيع من خلال الانتقادات التى يوجهها للسلطة القائمة بالحكم أن تجذب نظر الحكومة إلى وجهات النظر السياسية القائمة فى المجتمع والتى تمثل حزب الأقلية. كما أن الأحزاب السياسية تقوم بترشيح الأشخاص للوظائف وتعطيهم الفرصة للاستمرار فى مراكزهم التى يشغلونها لفترات زمنية أخرى من خلال عمليات الانتخابات وإعطائهم الأصوات التى تساعد فى الإبقاء عليهم.

الركائز الأساسية للحزب السياسي :

سبق القول في التعريفات المختلفة للحزب بأنه يمثل مجموعة منظمة من الناس يشتركون في مجموعة من المبادئ والمصالح، وتسعى هذه الجماعة للوصول للسلطة بهدف المشاركة في الحكم وتحقيق هذه المصالح والمبادئ المختلفة، وعلى هذا، وانطلاقا من هذا التعريف يمكن التوصل الى أن هناك ركائز أساسية يرتكز عليها الحزب السياسي وتنحصر فيمايلي[1]:

١- **مجموعة من الناس** ينضمون بصورة إختيارية طواعية إلى الحزب، يؤمنون بمبادئه ويعملون على نشرها والدفاع عنها. وعدد الأعضاء لا يؤثر في تكوين الحزب من حيث القله أو الكثرة، وإن كانت هناك أهمية كبيرة للحزب الذى يتمتع بأكبر عدد ممكن من العضوية، فهي التي تساعده في التوصل إلى السلطة. فضلاً عن ذلك، فإن الكثرة العددية تعطي للحزب كسباً معنوياً ومادياً، ذلك لأن الإقبال المتزايد على هذه الصورة دليل قاطع على الشعبية الكاملة التي يتمتع بها هذا الحزب، فضلاً عن توافق برامجه ومبادئه مع الظروف والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

٢- **وحدة المبادئ**: فكل حزب سياسي ينبغي أن يكون لديه منهج يمثل المبادئ التي يؤمن بها ويعمل جاهداً من أجل نشرها والدفاع عنها.

ومما لاشك فيه أن الأيديولوجية أو العقيدة تلعب دوراً كبير الأهمية في جذب الناس، إذ لابد لمن يريد الانتماء الى حزب أو لمن يريد تأييد نظام سياسي أن يكون ملماً بالمبادئ التي يقوم عليها حتى يتسنى العمل على نشرها عن إقناع والدفاع عنها.

٣- **وحدة التنظيم**، اذ من الضروري أن يخضع الحزب لتنظيم دقيق

---

(١) د. طارق على الهاشمي: المرجع السابق، ص ص ٨٠ -٨١.

صارم يحكم أعضاءه لا سيما وأن الصراع بين الأحزاب بهدف التوصل إلى السلطة، فليس أقل من أن يكون الحزب قادراً على التصدى لحالات الهجوم والتنافس التى يتعرض لها من الآخرين، ومن أجل ذلك ينبغى أن يكون هناك تخطيط وتنظيم سليم يسير الأعضاء وفقاً له حتى يمكنهم مواجهة حالات الصراع، ولايتسنى ذلك إلا بإطاعة الأوامر التى تصدر اليهم وتنفيذ كل ما يطلب منهم.

٤- **وحدة القيادة**، إذ من المعروف أن لكل تنظيم ناجح قيادة ناجحة قادرة على توجيه أعضائه الوجهة السليمة التى أنشئ من أجلها؛ والحزب كتنظيم لابد له من قيادة Leadership فوحدة القيادة تعتبر أمراً هاماً فى الأنظمة السياسية والأحزاب، ذلك لأن تنظيم السلطة وتوزيعها داخل الجماعة يتطلب قائداً قادراً على إدارة شئون الجماعة وتنظيم أمورها بصورة طيبة حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المشتركة لأعضائها والمصالح التى أمام الحزب بهدف تحققها.

٥- **الوصول الى السلطة**، إذ لاشك، كما سبق القول، أن كل حزب يحاول قدر طاقته الوصول الى السلطة، لأن السلطة هى التى تمده بالعون والمساعدة لتحقيق برامجه ومبادئه التى طالما نادى بها ووعد بها الشعب، ولاشك أن وصول أى حزب للسلطة ومباشرة الحكم تعتبر هى المقياس الأوحد لمدى قدرته على الوفاء بتعهداته النظرية التى طالما قال بها وهو بعيد عن السلطة. ولهذا السبب يعمل الحزب الحاكم بكل إمكانياته من أجل الوفاء بالتزاماته والعمل على تحقيق الإصلاح فى شتى المجالات التى تتطلب ذلك.

جماعات الضغط: Pressure groups

وهناك **نوعات أساسيان** من التنظيمات تهتم بصورة رئيسية بالسياسة النوع الأول وهو الأحزاب السياسية، وقد سبق مناقشتها سالفاً، وهى تهتم

بالحكم وتظهر فى المجتمعات الأكثر تقدماً، حيث يكون هناك أكثر من حزب واحد يتنافس للوصول الى مركز الحكم. والنوع الثانى من التنظيمات لا يسعى للوصول الى الحكم، ولكنه يحاول التأثير فى هؤلاء الذين يحكمون. ويطلق على هذا النوع جماعات الضغط أو جماعات المنفعة Interest Groups ويختلف هذان التنظيمان من حيث القوة والحجم ودرجة التأثير ، ومجال الاهتمام، فحيث يكون الحزب السياسى مهتماً بصورة مباشرة بالوصول إلى منصب أو وظيفة سياسية فإن جماعات الضغط تحاول التقرب من الأشخاص ذوى المراكز الاستراتيجية والمؤثرة(١).

وعلى هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط تقوم على المصلحة الخاصة أولاً وأخيراً، فهم جماعة تعرف بالذكاء والقدرة على التحرك فى كل مكان بهدف تحقيق الكسب من خلال علاقات الصداقة أو التأثير بالمال، وعلى ذلك فإن جماعة الضغط تشكل خطراً يهدد المصلحة العامة فى المجتمع لأنها تضع نصب عينيها المصلحة العامة.

فضلاً عن ذلك فإن جماعة الضغط يعوزها الأسلوب الديمقراطى فى العمل لأنها تقوم على الطاعة المطلقة للرئيس بينما الديمقراطية، كما سبق القول، هى حكم الشعب بالشعب وتحرص فى المقام الأول على وحدة الأمة وتبتعد عن كل ما من شأنه أن يعرقل المصلحة العامة أو يقف ضدها.

من هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط هى التى يمكنها أن تحدث ضغطاً سياسياً على الحكومة، وتنقسم هذه الجماعات الى عدة أنواع نحصرها فيمايلى(٢):

---

(1) Dowse R.E. and Hughes, J. A., Political Seciology op. cit., p. 337 and Key, V. O., politics, parties and pressure groups, New York: Crowell, 1952; pp. 296-46 and Truman interest groups on four Continents (Pittsburgh: Univ. of Pittspurgh Press, 1958).

(٢) د. بطرس غالى، د. محمود خيرى عيسى، مبادئ العلوم السياسية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٦٣، ص ص ٤٠٦ -٧.

١- **جماعات الضغط السياسية**، وهى جماعات تنحصر مصلحتها فى الناحية السياسية فقد ويطلق عليها Lobbies.

٢- **جماعات الضغط شبه السياسية**، وهذه تتمثل فى النقابات العمالية، أو اتحادات أصحاب الأعمال، وعلى الرغم من أن نشاط هذه الجماعات لا ينحصر كله فى النواحى السياسية إلا أنها لا تستطيع تحقيق أهدافها بدون النشاط السياسى.

٣- **جماعات الضغط الإنسانية**، وهذه الجماعات لا تمارس النشاط السياسى إلا فى القليل النادر، وأمثلة هذه الجماعات جمعيات الطفولة ومختلف الجمعيات الخيرية التى لا تهتم بالأمور السياسية ، وهذه الجمعيات لا تمثل ضغطاً على السلطة السياسية الحاكمة إلا فى حالات طلب المساعدات المالية أو عند الاشتراك فى مناقشة القوانين التى تهمها وتؤثر فى مجالات نشاطها.

٤- **جماعات الضغط ذات الهدف**، وهذه الجماعات تختلف وفقاً لاختلاف أهدافها، فهناك جماعات المبادئ أو جماعات البرامج وهذه تهدف إلى تحقيق أهداف قومية مثل جماعة «الوحدة الأوربية» أو جماعة «الحكومة العالمية»[١] فى إنجلترا، وهناك جماعات المصلحة الخاصة وهذه تهدف إلى تحقيق المصالح الخاصة لأعضائها، وقد تكون هذه المصالح قومية أو محلية.

٥- **جماعات الضغط المهتمة بالدفاع عن مصالح الدول الأجنبية** ، داخل الدولة، وينتشر هذا النوع بصفة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتجه الدول الأجنبية الى تشكيل جماعات لتأييد وجهات نظرها، وذلك من أجل الدفاع عن مصالحها.

وعلى هذا يمكن القول بأن جماعات الضغط عبارة عن منظمات تعمل

مستقلة عن إرادة أعضائها، ولها مصالح أكيدة، وقد يكون بعضها جماعات مبادئ، إلا أن الغالبية العظمى منها جماعات مصالح(١).

****

ويحاول كلنيتون روسيتر Rossiter أن يوضح دور هذه الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية والمحاولات التي نحاول من خلالها التأثير على الحزبين الكبيرين هناك (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي). فيذهب في حديثة إلى أن هذه الجماعات تختلف عن الأحزاب السياسية في كثير من الصفات، ولكن أهم هذه الجماعات تتفق مع الأحزاب في أنها تحاول تحقيق أهدافها، وأن تؤثر في وضع السياسة العامة، إلا أنها تفعل ذلك دون أن تختار أحداً لشغل المناصب العامة، ودون أن تشترك بصورة علنية في العملية الانتخابية، ومن غير أن تسعى للسيطرة على الحكومة، وهي في هذا تختلف إختلافاً كلياً عن الأحزاب(٢).

ويستطرد «روسيتر» بأن هذه الجماعات تمثل تأثيراً كبيراً على أعضاء المجالس التشريعية والهيئات الإدارية، بل وتؤثر كذلك على القضاة، وقد وصلت هذه الجماعات في أمريكا إلى درجة من التعدد والتزايد من حيث العدد والأعضاء، والموارد المالية، والنشاط والتأثير على شاغلي المناصب العامة، بصورة لم تحدث في أي بلد آخر. وترجع قوة ،كثرة الجماعات النفعية في هذه البلاد، كما يرى «روسيتر» إلى نفس الأسباب المؤدية إلى انعدام التعاون داخل

---

(١) يمكن الاستزادة في مجال جماعات الضغط بالرجوع إلى:
Pennock, J. roland and Smith, D-G., political Science (An introduction), The macmillan Co., N- Y, 1965, pp. 361 - 76.

(٢) كلينتون روسيتر، الأحزاب السياسية في أمريكا، مرجع سابق، ص ص ٢٥ -٢٦، وفي نفس الاتجاه يرجع، Pennock and Smith, Political Science, op. cit, p. 363.

الأحزاب الحكومية. وأن نظام القيم والمؤثرات الذى يحمى أعضاء المجالس التشريعية من الخضوع لسلطة الأحزاب التأديبية، تجعلهم عرضه لتهديدات تلك الجماعات التى تستطيع أن تضغط عليهم وأن تؤثر فيهم. وهناك جماعات تستطيع الضغط والتأثير على كل عضو تشريعى تقريباً، وإذا كانت الأحزاب لاتستطيع إخضاع هؤلاء الأعضاء فهى بلاشك لا تستطيع أن تقدم العون، واذا كانت لا تستطيع ردعهم بسبب عدم ولائهم فلا ينتظر منها أن تحيطهم بحمايتها، ذلك لأن العضو التشريعى يعمل لحسابه الخاص وتحت مسئوليته.

ومن خلال ذلك يمكن القول بأن الحزب السياسى فى أمريكا لايمثل أسلوباً من أساليب الحياة، وهو لا يطلب من أنصاره إلا أصواتهم فقط، وبعض المساعدات المالية، فالانتماء لا يهم الناخبون الأمريكيين بصورة كبيرة، كما أنهم لا يقبلون على الاشتراك فى مناقشة الأمور الهامة مع غيرهم من ذوى الميول السياسية المتشابهة إلا فى حالات قليلة فقط(١).

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بان جماعات الضغط تلعب دوراً ملحوظاً فى النظام الرئاسى كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، ذلك لأن النظم الرئاسية تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات وهذا يحتم الاتفاق التام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل إقرار القوانين المختلفة، ولا يتم هذا الاتفاق إلا من خلال الضغط على كل من الرئيس والمجلس، ومن أجل هذا تتحيز جماعات الضغط فى الولايات المتحدة باستمرار حاجاتها الى التنظيم ليكون لها المرونة الكافية التى تمكنها من تحقيق الاتصال السريع بالرئيس وبأعضاء المجلس(٢).

---

(١) كلينتون روسيتر، الاحزاب السياسية، المرجع السابق، ص ٢٦.

(2) binkley, W. E.; American Political Parties natural history, New york: Knopf 1954, ch. 5.

وتستخدم جماعات الضغط عدة طرق بهدف تحقيق أهدافها، وتختلف هذه الطرق وفقاً لا ختلاف النظام السياسي الذى تباشر فيه نشاطها، وأختلاف الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها، وتتمثل هذه الطرق إما فى الاتصال المباشر بالحكومة لمحاولة التأثير على أعضائها حتى يصدروا القرارات التى تتفق مع مصالحهم، ويتم هذا الاتصال فى إنجلترا بطريق مباشر حيث تتجه الحكومة هناك إلى إشراك الجماعات المختلفة فى مناقشة القوانيين المقترحة. بينما فى الولايات المتحدة الأمريكية تلجأ هذه الجماعات إلى إرسال الرسائل والبرقيات الى رئيس السلطة التنفيذية بهدف وقف تنفيذ قانون ما، أو التوصية بحذف أو إضافة بعض المواد.

ومن ناحية أخرى قد تلجأ هذه الجماعات إلى التأثير فى أعضاء المجلس للحصول على الموافقة على تعديل دستورى مقترح، أو الموافقة على مشروع قانون أو رفضه أو تعديله وفقاً لاتفاقه مع سياسة الجماعة. ولتحقيق ذلك فمنها من يلجأ إلى تقديم الهدايا والرشاوى أو إقامة الحفلات ، إلا أن هذه الأساليب أصبحت مستهجنة وبعيدة عن التقبل الاجتماعى، ولذلك تلجأ بعض هذه الجماعات الى إنشاء مكاتب خاصة لتزويد الهيئات التشريعية بالمعلومات اللازمة بخصوص موضوع معين، وهى لذلك تلجأ إلى كتابة التقارير الكاملة لرفعها للجان المختصة. وقد تلجأ بعض هذه الجماعات الى تقديم المساعدات المالية لأعضاء الحكومة حتى يمكنهم مواصلة الحملة الانتخابية ، بالنسبة لأعضاء الكونجرس.

فضلاً عن ذلك فإن هناك بعض الجماعات الأخرى التى تسعى للحصول على تأييد الرأى العام Public opinion لتضمن بقاءها وأستمرارها، ومن الطبيعى أن تلجأ هذه الجماعات الى كل السبل والوسائل التى تحقق من

خلالها كسب الرأى العام عن طريق الموارد المالية التى تستغلها فى إصدار النشرات وتوزيعها، والقاء المحاضرات وعقد الندوات واستخدام كل وسائل الاتصال بالرأى العام. وتسعى هذه الجماعات الى ذلك بهدف ضم الرأى العام إلى جانبها والاقتناع بقضيتها والدفاع عنها عن طريق إرسال البرقيات والرسائل للحكومة لتعديل المطلوب فى سياسة الحكومة، ويطلق على هذه الوسيلة الضغط الجذرى لأنه من ضغط طبقة الشعب.

****

الرأى العام Public Opinion

يعتبر الرأى العام من الموضوعات الهامة التى يهتم علم الاجتماع السياسى بدراستها نظراً لفعاليتها فى نظام الحكم القائم، والمقصود بالرأى العام فى مجال دراستنا هو رأى الحكومة ورأى الشعب فى أى موضوع يشغل الفكر بدرجة كافية تساعد فى إتخاذ قرار تنفيذى معين. أما رأى الحكومة فقد يكون معروفاً، ويتطلب أن يقوم متحدث باسمها إلى التذكير بهذا الرأى عندما يتطلب الأمر ذلك. أما الرأى العام الشعبى فيمكن معرفتة من مصادر النشر المختلفة، اذا كانت حرة من قيود الرقابة والإشراف الحكومى، وإلا أصبح الرأى العام هو رأى الحكومة تعلنه على لسان المتحدث الرسمى بإسمها، وتوحى به إلى الشعب عن طريق الصحافة والاذاعة والتليفزيون ومختلف الوسائل الأخرى، والهدف الأكبر من وراء ذلك كله هو أن يسير الرأى العام فى قناه فكرية واحدة نابعة بصفة أساسية من الحكومة.

ومن الواجب أن يكون هناك توافق بين الرأى العام الشعبى والحكومى، إذا كان التركيب السياسى للدولة يقوم على الاعتراف بشخصية شبه مستقلة لكل منهما، فاذا إستمر التعاون بين هذين الجانبين فإن هذا يدل، بدون شك على

عدم وجود خلاف أساسي في السياسة العامة التي تلتزم بها الدولة.

وقد أعلن «ديفيد هيوم» D. hume في أحد مقالاتة أن الحكومات القديمة كانت تعتمد على الرأى كما هو الحال فى الحكومات الحديثة وسواء أكانت الحكومة مستبدة أو حكومة عسكرية، أو حكومة شعبية حرة، فانها ترتكز الى أبعد الحدود على الرأى Opinion[1]. وهذا يدل دلالة واضحة على أن الرأى العام فى أى مجتمع له تأثيره الفعال فى توجية سياسة الحكومة من أجل تحقيق المصلحة العامة. فسياسة الحكومة، وكل الأحداث التاريخية الهامة لعبت الآراء دوراً هاماً فى تشكيلها[2].

ويعرف الرأى العام بأنه مجموع الآراء والأحكام السائدة فى المجتمع والتى تكتسب صفة الاستقرار، وقد تختلف هذه الآراء فى درجة الوضوح والدلالة فى أذهان الأفراد ولكنها تكون صادرة عن إتفاق متبادل بين غالبيتهم، رغم إختلاف فى مدى إدراكهم لمفهومها، ومدى تحقيقها للمصالح المشتركة التى تهمهم، فالرأى العام هو رأى الأغلبية Majority opinion .

ويعبر «ميكيافيللى» من أوائل من طالبوا بضرورة الاهتمام باتجاهات الرأى العام استناداً إلى أن صوت الشعب هو من صوت الله، وهذا ما حدث فى إيطاليا . أما فى إنجلترا فكان مفهومهم عن الرأى العام يكمن وراء الأهداف السياسية الخطيرة التى مرت بالبلاد فى مراحل كفاح الشعب من أجل حريته والتى توجت بالعهد الأعظم Magna Carta الذى حصل عليه الشعب الانجليزى من الملك جون سنة ١٢١٥ وما تبع ذلك من أحداث. أما فى فرنسا

(1) Pennock and Smith, Political Scienee, op. cit., p. 306 + hume, D., Essays., Morals and Literary, T. H. Green and T. H. Grose eds., 2 vols. (London: Longmans 1875), vol. 1. p. 110.

(2) Lane, R. E. and Sears, D.O., Public opinion, prentice- Hall of India LTD.; New Delhi, 1965, p. 1.

فقد عبر عنه مونتسكيو Montesquieu باصطلاح «الروح العـــام Esprit general»(١)، واطلق عليه «جان جاك روسو J.J. Rousseau إصطلاح الإدارة العامة Volonte Genral ثم استخدام الرأى العام بعد ذلك بمعناه الحديث إبان الثورة الفرنسية وأصبح بعد ذلك مصطلحاً دولياً وعالمياً يوضع فى الاعتبار فى كل التغيرات السياسية وخاصة الحركات التحررية والاستقلالية فى المجتمعات البشرية جميعاً.

وعلى هذا فالرأى العام ظاهرة إجتماعية يتناولها التغيير والتبديل بصورة مستمرة، وهذا ما يدفع الى إتباع وسائل معقدة لاستطلاع واستقصاء فكرة معينة، وهى بعبارة أخرى صورة مطابقة لوضع معين فى وقت محدد.

والرأى العام قد يقصد به الرأى السائد فى أى موضوع يشغل الفكر العام، وموضوع الرأى العام فى هذه الحالة قد يشمل أى ناحية من نواحى الحياة فى الدولة، مثل النواحى الاجتماعية والاقتصادية والأدبية والفنية، ولكن هذا لا يسمى رأياً عاماً فى التعريف السياسى، إلا إذا صاحبه إرادة ظاهرة تطلب إتخاذ إجراء معين من الحكومة.

أما ما يسمى فى التعريف المتداول رأياً عاماً فلا يكون إلا فى الأمور البسيطة التى لا تثير خلافاً وإذا حاولنا البحث والتقصى إتضح أن كل رأى عام لابد أن يكون له رأى خاص، يسعى المعتنقون له فى البداية لنشره بكل الطرق والوسائل التى تحاول أن تجعل من الرأى الخاص رأياً عاماً لابد أن تضع فى إعتبارها الحالة التعليمية السائدة فى المجتمع الذى تعمل فيه فضلاً عن ذكاء الناس ومعتقداتهم الموروثة وميولهم الأساسية. وتسعى جماعات الرأى المختلفة

---

(١) د. أحمد سويلم العمرى. مجال الرأى العام والاعلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٧٥، ص ٨.

والأحزاب السياسية كذلك إلى صبغ الرأى العام بصبغة معينة تصبح خاصة بها، وإن كان هدف هذه الأحزاب جميعاً واحداً . ومن أجل ذلك تختلف أساليب الدعاية التى تستخدم فى تكوين الرأى العام(١) .

ويرتكز الرأى العام على دعامتين أساسيتين هما : «الرأى » و «العام» والرأى يمثل إتجاهاً فردياً يتسع نطاقه حتى يشمل مجموعة كبيرة تمثل القوة الفعالة التى تؤثر على الحكومة فتتخذ قراراتها بناء على توصية الجماعة سواء أكانت هذه الجماعة تمثل الغالبية فعلاً فى الكيان السياسى أم لا تمثله. فاذا كانت القوة الفاعلة عدداً قليلاً من مجموع الشعب، تكون الحكومة فى هذه الحالة حكومة امتياز، أو حكومة أقلية، حسب نوع الجماعة المؤثرة فى الحكومة والمسيطرة على سياستها. واذا كانت الجماعة المؤثرة هذه تمثل الغالبية من الشعب، كانت حكومة ديمقراطية، وحتى فى الحكومة الديمقراطية نجد أن هناك أكثر من رأى واحد فى أى أمر من الأمور يتطلب إعلان الرأى وتحديد الاتجاه العام بالنسبة له. ويتمثل التحديد الفاصل فى هذا المجال فى أن يكون الرأى ممثلاً للموافقة والتأييد، حتى وإن وجدمن يعارضونه، فإن معارضتهم لا تأخذ شكلاً عملياً يؤدى إلى عرقلة، أو سحب الثقة والتأييد من الحكومة، نتيجة لاختلاف الرأى.

أما كلمة «العام» Public فيقصد بها، فى أضيق الحدود، إشتراك أكثر من فرد واحد فى إتجاه معين، بمعنى أنه ينطبق التعميم على إثنين بنفس الدقة العلمية التى تنطبق على موضوع الاهتمام الذى يجمع بين الأفراد، سواء كثر هذا العدد أو قل(٢) .

---

(١) د. محمد توفيق رمزى، علم السياسة أو مقدمة فى أصول الحكم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٤٨ + Dowse and hughes Political Sociology, op. cit., pp. 271 - 75.

(٢) د. محمد توفيق رمزى، المرجع السابق، ص ص١٤٩ – ١٥٠.

وإذا ما تمكن رأى من الآراء من أن يحقق مساندة من أغلبية الشعب، ظهرت لهذا الرأى قوة، هى ما يعبر عنها بالرأى العام، ومن خلال هذه القوة يمكن للرأى العام أن يساند إقتراحاً ما أو يعارضه، ولذلك تسعى الحكومات، ما عدا الحكومات التعسفية المطلقة، للتأثير على الرأى العام بهدف الحصول على تأييده ومساندته. وتحاول كل حكومة أن تكون كل خطواتها مؤيدة من الرأى العام، والطرق التى تتبع فى تحقيق هذا الهدف تتوقف على الصلة بين الحاكم والمحكوم، فاذا كانت هذه الصلة قائمة على نظرية «السمو والانحطاط» ممثلة فى سمو الحاكم وانحطاط المحكوم، كان التأثير عن طريق الإيحاء الشعبى.

وتتمثل أسهل الطرق وأقواها أثراً فى أن يفترض الحاكم أن السياسة العامة المعدة للتنفيذ قد تم تنفيذها بالفعل، ثم يلى ذلك دراسة النتائج التى تتوقف على تنفيذ هذه السياسة،.ومن هذا الملتقى يبدأ الإيحاء الشعبى. وتتطلب هذه المسألة معرفة دقيقة بالنفس البشرية وكيفية التوصل الى أعماقها ولا شك أن الإيحاء الشعبى له قوة كبرى فى السلوك السياسى فى الدول الحديثة ، لاسيما وأنه يقوم على عقلية القطيع.

ونظراً لأن عقلية القطيع أو الجموع تقبل الإيحاء بسرعة أكثر مما يقبلها عقل المواطن منفرداً، فإن الزعيم السياسى يلجأ إلى إعلان سياسته وسط الجموع لكى يحظى بالمساندة والتأييد. ويعتبر هذا الأمر موجوداً منذ الأزمنة القديمة، وقد تطور الحال فى العصور الحديثة بالنسبة للدعاية الشعبية واستحدثت طرق تسهل القيام بهذه العملية كالوسائل السمعية والبصرية حتى اصبحت هذه الوسائل شبه أداة جديدة فى الحكم، ذلك لأن مجرد الاتصال بالجماهير من خلال هذه الوسائل يعتبر عاملاً قوياً ومؤثراً فى توجيه الآراء حسبما تريد السلطة الحاكمة.

ولا يقتصر التأثير على الرأى العام على نشر المثل العليا التى تسعى الدولة لتحقيقها، ولا على استخدام الرموز والشعارات المختلفة التى تساعد فى توجيه الرأى العام وترفع من روحه المعنوية وتزيد من ثقته فى حكومتة وحاكمية، فهذه كلها عوامل مساعدة تساعد الحاكم السياسى وتدعم موقفه. ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن خلق الرأى العام وتحويله إلى إتجاه معين يتطلب عملاً سياسياً إيجابياً لا يقوم على الدعاية فحسب، بل أن الدعاية نفسها تقوم بخدمته وكشف نواحى القوة فيه، ولعله من الحكمة أن تحافظ الحكومة على تأييد الرأى العام بكسب ثقتة عن طريق الصدق فى دعوتها، وتحقيق العدالة والمساواة فى معاملتها للآراء المختلفة فى الدولة حتى تساعد فى تقوية ثقة المؤيدين، حتى تتمكن الحكومة من الاستمرار ومواصلة مسيرتها نحو تحقيق المصالح العامة. فاذا ما حدث عكس ذلك وتحول الرأى العام عنها، كان من الحكمة أن تعترف الحكومة بالواقع وتبتعد عن الطريق ، وتتنازل عن الحكم لغيرها ليتولى شئون الحكم لمواصلة المسيرة وتحقيق رضاء الرأى العام. وهذا ما يطلق عليه الانتقال السلمى: ويعتبر أعلى مراحل النضج فى الكيان السياسى[(١)].

ونظراً للأهمية التى يتمتع بها الرأى العام فى الدول الحديثة، لجأت الحكومات والهيئات المتخصصة إلى طرق ووسائل لدراستة للتوصل الى الترجمة الحقيقية لهذه الآراء وفقاً لأسس علمية سليمة. وقد اتبعت طريقة توجيه أسئلة معينة للرد عليها باختصار وبطريقة حاسمة لأخذ رأى مجموعات معينة من الناس فرادى وجماعات من كل طائفة، ثم القياس عليها، واستنباط النتيجة المحتملة فى موضوع الاستفتاء، وهذه الوسيلة لا تخطئ إلا فى القليل النادر.

---

(١) د. محمد توفيق رمزى، المرجع السابق، ص ١٥٨.

وقد اكتشف هذه الوسيلة جورج جالوب G.Gallup الذى أنشأ معهداً متخصصاً بإسم معهد الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وبذلك أصبح جس الرأى العام عملية ضرورية لا غنى عنها فى القيادات السياسية الحديثة وذلك لتوجيه الشعب حتى يمكن تفادى خيبه الأمل والهزائم التى تحدث إذا لم يوضع الرأى العام فى الاعتبار.

وفى النهاية ينبغى إلا يفوتنا أن نشير إلى الظروف التى ينبغى توافرها حتى يكون للرأى العام نفوذه وسطوته، وأهم هذه الظروف[2]:

١- ينبغى أن يتقبل أفراد المجتمع الآراء التى تمس الشئون العامة بحذر ووعى كامل حتى يزنوها بميزان العقل والتبصر.

٢- يجب أن تتوافر لهؤلاء وحدة المصالح والتجانس فى البيئة والدين واللغة والجنس والطبقة، وذلك لأن الاختلاف فى هذه الأمور لا تساعد فى تكوين رأى عام منسجم فى الشئون العامة التى تهم المجتمع ككل.

٣- ينبغى أن يتفق أفراد المجتمع على طبيعة الحكومة التى يريدون أن تتولى أمورهم وشئون الحكم فى المجتمع.

٤- ينبغى أن تكون وسائل الإعلام والتأثير فى الرأى العام متمتعة بالنزاهة والثقة، وأن تبتعد عن أساليب "الخداع والتضليل.

٥- أن تكون حرية الرأى والكلمة، مكفولة للمواطنين، يعبرون عما يجيش فى صدورهم، فضلاً عن ضرورة إعطاء الأقليات الحق فى عرض اتجاهاتها، وأفكارها بالأساليب المشروع.

---

(١) د. أحمد سويلم العمرى، مجال الرأى العام والاعلام، المرجع السابق، ص ص ٦٥ - ٦٧.

(٢) د. بطرس غالى وآخر، مبادئ العلوم السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٣، القاهرة، ص ٤٢٤.

الأحزاب فى جمهورية مصر العربية

مر المجتمع المصرى بدوره - كأى مجتمع آخر - بتجربة الأحزاب السياسية التى بدأت بالحزب الوطنى سنة ١٩٠٧، ثم تلا ذلك تكوين أحزاب كثيرة ومتعددة، إلى أن جاءت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وألغت الأحزاب سنة ١٩٥٣، ثم أعادت الأحزاب مرة ثانية سنة ١٩٧٧[1].

ونحاول فى هذا المجال الأشارة بصورة مختصرة للحياة الحزبية فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، والأدوار التى لعبتها هذه الأحزاب فى تلك الحقبة من تاريخ مصر.

وقد أسس مصطفى كامل الحزب الوطنى فى أواخر سنة ١٩٠٧ فى صورتة الرسمية من حيث الهيكل والبرنامج الذى يرتكز عليه، وقد ظهر هذا الحزب بصورة غير رسمية منذ سنة ١٨٩٣، على شكل جمعية سرية فى صالون «لطيف باشا سليم» أحد الضباط العرابيين، ورجل من رجال الحزب الوطنى القديم، ولعل أهم الأسباب التى دفعت مصطفى كامل إلى تأخير إقامة هيكل الحزب الوطنى هو إيمانه بأن تعدد الأحزاب فى مصر خلال تلك الفترة التى تستلزم توحيد كل الجهود لإجلاء الاحتلال عن الوطن، سوف يؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية، وما ينتج عن ذلك من ابتعاد المصريين عن مناهضة الاحتلال الأجنبى للبلاد، إلى التصارع الداخلى.

وقد تضمن برنامج الحزب الوطنى عشرة مبادئ مشهورة تميزت بالوضوح، وترتيب المشاكل التى كان على الحركة الوطنية أن تواجهها، «ترتيباً»

---

(١) د. يونان لبيب رزق، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ١٩٧٧، الفصل الأول، ويرجع فى نفس الاتجاه:

- عبد العظيم محمد رمضان «تطور الحركة الوطنية فى مصر، من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦»، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨.

يتمشى مع الشعور الوطنى بأهميتها، فهو مثلاً أعطى مسألة الاستقلال أسبقية على مسالة الدستور ، على عكس كثير من الأحزاب الأخرى، خاصة حزب الأمة، وقد أصدر الحزب جريدة خاصة به وهى جريدة «اللواء».

وإلى جانب الحزب الوطنى الذى يمثل أغلبية كبيرة كان هناك حزب الأمة، وحزب الإصلاح، وهى أحزاب كبيرة بالنسبة الى الأحزاب الأخرى. وقد تأسس حزب الأمة فى سبتمبر سنة ١٩٠٧ ، ويذكر لحزب الأمة أنه كان ممثلاً لتيار القومية المصرية الخالصة، دون خلطها بالمفاهيم الإسلامية، وما يتصل بذلك من روابط خاصة بدولة الخلافة فى استنبول. أما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية، فقد تأسس فى ديسمبر ١٩٠٧

فضلاً عن ذلك فقد كان هناك حزب النبلاء الذى أنشئ نتيجة للصدام التى نشب بين الحزب الوطنى، وبين الارستقراطية التركية التى كانت لا تزال موجودة بالبلاد، ومن جهة أخرى أنشئ الحزب المصرى، فى سبتمبر ١٩٠٨ ، وقد مثل هذا الحزب بالدرجة الأولى، فكر الأقلية القبطية فى مصر، والتى رأى بعض أبنائها أن الظروف تحتم الدعوة الى قيام حزب يمثلهم، فهم من ناحية قد نفروا من الاتجاة الإسلامى الحاد للحزب الوطنى، خاصة بعد وفاة مصطفى كامل، ورئاسة الشيخ عبد العزيز جاويش لتحرير اللواء، وهجومه على الأقباط، حين وصفهم فى بعض مقالاته بأنهم من «أصحاب الجلود السوداء»، فضلاً عن أن «محمد فريد» زعيم الحزب، فعل مثل ما فعله الشيخ جاويش حين قال فى بعض تصريحاته فى نفس الوقت: «أن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائماً بتركيا لأنها مقر الخلافة الإسلامية، ولا عبرة بتاريخها السياسى فى مصر وغير مصر».

وهناك جزب آخر أنشى ى يوليو ١٩٠٧ كان إسمه فى البداية «الحزب

الوطنى الحر» وتغير رسمه بعد ذلك ليصبح «حزب الأحرار»، وقد انتهى نشاط هذا الحزب فى أغسطس ١٩١٠، وفى فبراير من نفس العام تأسس الحزب الدستورى.

والأحزاب السابقة تميز أغلبها بغلبة مواقفها من الأوضاع القائمة على إتجاهاتها الفكرية سواء كانت هذه المواقف من وجود الاحتلال أو من اوتوقراطية الخديوى، أو من قضية الدستور، أو مهما حدث من إختلاف فى تلك المواقف.

وعلى الرغم من هذا كله، ومن الاتجاهات التى كانت تتميز بها الأحزاب فى المرحلة المشار إليها، إلا أن هناك حزبين صغيرين قدظهراً فى تلك المرحلة هما «الحزب الجمهورى» و «الحزب الاشتراكى المبارك». وقد طالب مؤسسو الحزب الجمهورى بنظام بديل للنظام الخديوى كلية وهو النظام الجمهورى، وفى الحقيقة لم تكن هذه الأفكار عملية إلا أنها كانت تعبر عن فكر تقدمى بالنسبة لهذا الوقت.

وقد أهتم الحزب الاشتراكى بتقديم بديل للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة[1].

****

وبعد هذه المرحلة الأولى أتت مرحلة أخرى ظهرت فيها أحزاب جديدة من بينها حزب الوفد الذى تأسس فى نوفمبر سنة ١٩١٨، وقد حمل حزب الوفد على عاتقة مهمة تحقيق الاستقلال المصرى، وقاد فى سبيل ذلك أكبر ثورة شعبية ضد الوجود الانجليزى فى مصر، وهى ثورة ١٩١٩ التى أجبرت

(١) د. يونان لبيب رزق، المرجع السابق، الفصل الخامس.

الساسة الانجليز على الابتعاد عن السياسة التى كانوا يسيرون عليها من قبل فى إبقاء مصر تحت الحماية الانجليزية.

وإلى جانب حزب الوفد ظهرت الاحزاب المنشقة عنه، على الرغم من أن بعض الانشقاقات عن الحزب الكبير قد أدت إلى تكوين ثلاثة أحزاب هى: الاحرار الدستوريين عام ١٩٢٢، والهيئة السعدية سنة ١٩٣٨، ثم الكتلة الوفدية عام ١٩٤٢[١].

وكانت الاحزاب السياسية المتمثلة فى آخر برلمان قبل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ فى ظل حكومة الوفد الأخيرة هى: الوفد وكان أكثر شعبية، والاحرار الدستوريون ، والسعديون، والحزب الوطنى أقدم الأحزاب السياسية فى مصر، والحزب الاشتراكى الذى كان يمثله نائب واحد فى مجلس النواب، أما الكتلة الوفدية التى كان يتزعمها مكرم عبيد بعد إنشقاقه عن الوفد سنة ١٩٤٢ فلم تكن لها تمثيل فى البرلمان الأخير.

وحقيقة الأمر، فإنه رغم الأخطاء التى وقعت فيها أحزاب ما قبل الثورة ينبغى ألا نغمضها حقها، فمن الانصاف أن نقدر أن ألغاء الامتيازات الأجنبية والتوصل الى إستقلال «محدود» فى معاهدة سنة ١٩٣٦، جاء نتيجة جهاد طويل، قادة الحزب الوطنى، وحمل رايته الوفد من بعده بزعامة سعد زغلول، ومصطفى النحاس، ومن الإنصاف أيضاً أن نقدر لبعض زعماء هذه الأحزاب مواقف وطنية لهم، بل إن بعضهم ممن كان ينتمى إلى كبار الملاك كانت له رؤية وطنية بل واجتماعية صادقة[٢].

(١) د. جمال العطيفى: الزحزاب والثورة جريدة الأهرام عدد ١٩٧٧/٩/١٧، ص ٣. وكذلك طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة، ١٩٧٢.

(٢) د. جمال العطيفى، المرجع السابق.

ومن المؤكد أيضاً أن الأحزاب الحاكمة مع تعددها لم تكن تملك برامج واضحة للاصلاح الداخلي، وأنه الى جانب «السعى بالطرق السلمية المشروعة للحصول على استقلال مصر استقلالاً تاماً»، فقد كانت سياسة ثابتة للإحزاب الحاكمة، فيما عدا الحزب الوطنى الذى كان يرفع شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء». وهذه الاحزاب لم تكن لديها رؤية متكاملة حول قضايا التنمية والاصلاح الداخلي وتقريب الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولقد شذ عن هذه القاعدة الحزب الاشتراكى بزعامة أحمد حسين الذى طرح فى برنامجه قبل الثورة تحديد الملكية الزراعية فى حدود خمسين فدانا، وإحلال الإنتاج الجماعى محل الانتاج الفردى، وإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً عن طريق الضرائب التصاعدية، والضرائب على التركات والضرائب على الكماليات[١].

ولما جاءت الثورة ألغت الاحزاب سنة ١٩٥٣، وحاولت أن تملأ الفراغ السياسى فى المجتمع فبدأت بهيئة التحرير، ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى بصيغة المتعددة. وقد أكدت كل هذه التجارب السياسية سلبيات التنظيم السياسى الواحد وعدم قدرته على التعبير الحقيقى عن اتجاهات الشعب. ومن أجل ذلك تم الإعلان عن المنابر المختلفة للتعبير عن الاتجاهات السياسية المتعددة، وسرعان ما تحولت بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة إلى أحزاب سياسية ترتبط جميعاً بمبادئ ثلاثة أساسية وهى: الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعى، وحتمية الحل الاشتراكى:

ونتيجة لذلك ظهرت الأحزاب السياسية مرة أخرى فى مصر، وظهرت ثلاثة أحزاب هى حزب مصر العربى الاشتراكى، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

---

(١) د. جمال العطيفى، المرجع السابق.

وقد أصدرت الأحزاب الثلاثة صحفاً لتعبر عن برامجها وأهدافها، وهذه الصحف هي على التوالي: جريدة مصر، الأحرار، الأهالي. ونأمل أن تتمكن هذه الأحزاب القائمة في ظل النظام الديموقراطي أن تنتهز هذه الظروف لتحقق الهدف المطلوب من وجودها، فبدأت تركز جهودها في خدمة المجتمع المصري كله في ظل الحوار الموضوعي البناء، وبعيداً عن المهاترات والخلافات الشخصية غير الهادفة.

الفصل السابع

التجمعات اليهودية فى العالم

وأثرها على المجتمع الاسرائيلى

الفصل السابع

التجمعات اليهودية فى العالم

وأثرها على المجتمع الاسرائيلى

ينتشر اليهود فى عديد من بلدان العالم، ورغما عن قلتهم الا أنهم يشعرون بانتماء دينى واحد ويقومون بنفس الطقوس الدينية. ويقدر عدد يهود العالم فى بداية القرن العشرين، بحوالى خمسة ملايين يهودى فى روسيا القيصرية، وقرابة المليونين فى امبراطورية المجر والنمسا – والتى كانت تشمل أيضاً تشيكوسلوفاكيا – وكانت بقية التجمعات اليهودية الكبرى تتركز فى ألمانيا وبريطانيا وأمريكا وغيرها من بلدان العالم المختلفة.

وبعد الحرب العالية الثانية تغير هذا التوزيع الجغرافى، وذلك لاتجاة الهجرة اليهودية إلى الدول العربية وفلسطين نتيجة اضطهادهم فى تلك الدول.

يقدر عدد اليهود فى العالم حسب تعداد ١٩٧٣ بحوالى ١٥,٧١٨,٦٠٠ يهودياً إلى ٤ فى الألف من سكان العالم.

أن أهم مراكز التجمعات اليهودية فى العالم – وذلك حسب الكثافة العددية – هى ما يلى :

١– الولايات المتحدة الامريكية:

بها حوالى ٦,١١٥,٠٠٠ أى ٤٢ ٪ من يهود العالم ويعتبر ذلك أكبر تجمع يهودى فى العالم وهذا التجمع يكون ٢,٩٢ ٪ من مجموع سكان الولايات المتحدة.

٢– فلسطين المحتلة (اسرائيل) :

وبها ٢,٧٦٣,٠٠٠ أى ١٧ ٪ من يهود العالم.

٣- **الاتحاد السوفيتى :**

وفيه ٢,٦٤٨,٠٠٠ أى ١٦٪ من يهود العالم.

٤- **باقى يهـود العـالم** : حـوالى ٤,١٩٢,٦٠٠ مـوزعـون على باقى الدول كالآتى:

* دول غرب أوربا وبها : ١,١٠٥,٥٠٠ يهودى تقريباً.

* دول أمريكا اللاتينية وبها : ٧٤٨,٩٥٠ يهودى تقريباً.

* الدول الافريقية : ٢ مليون تقريباً.

* الدول الاسيوية : ١٨٨ ألف يهودى.

* الدول العربية : ٥١ ألف يهودى.

(أنظر بيان بيهود العالم فى الملاحق).

ومن هذا يتضح أن الأقليات اليهودية هى أقليات صغيرة متناثرة فى أنحاء العالم. فأكثر تجمع يهودى فى العالم يعد كما ذكر سالفا فى الولايات المتحدة ويمثل ٢,٩٢٪ من سكانها.

- يتمتع اليهود نسبياً بمستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية أفضل من غالبية سكان الدول التى ينتمون اليها.

- أن أهم ما يميز مظاهر النشاط الصهيونى فى دول العالم التى بها تجمعات يهوديه متمتعة بالحرية دينيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، لتكون ذات تأثيرفعال فى الدول التى يعيشون فيها وعلى دول اسرائيل عوامل عدة منها :

أولاً : العامل البشرى :

أ - العامل البشرى من أهم العوامل أثراً وتأثيراً بالنسبة لاسرائيل وهو عامل حيوى ومصيرى بالنسبة لها حيث يمثل المركز الثانى من حيث الأهمية بعد عامل

الأمن. ويرى بن جوريون نفسه أن العامل البشرى «له أهمية فائقة لضمان سلامتنا» وتعتبر جولدا مائير رئيسة الوزراء الاسرائيلية السابقة خير من صور أهمية هذا العامل لاسرائيل حين تساءلت : «كيف تكون لنا دولة من دون الهجرة».

ب- أن أسرائل هى الدولة الوحيدة التى أعتمدت فى خلق كيانها منذ البداية على العنصر البشرى الذى يتمثل فى الهجرة والتى من أبرز خصائصها :

- أن معظم الهجرات التى عرفها التاريخ كانت تخرج من نبع واحد إلى جهات متفرقة، بينما الهجرة الاسرائيلية تخرج من أماكن متفرقة إلى مصب واحد هو أرض فلسطين.

- أنتظام الهجرات التقليدية المعروفة فى مواسم معينة، وعدم انتظام الهجرات إلى اسرائيل.

- أرتباط هدف الهجرات التقليدية أصلاً بالرزق والسعى وراثه بينما يختلف الهدف فى الهجرة اليهودية اذ يتمثل فى أنشاء دولة.

- أن الهجرات التقليدية لم يكن وراءها تنظيمات تخطط لها وتتابع تنفيذ ذلك مثل ما هو موجود فى الهجرة اليهودية.

- كانت الهجرات التقليدية تذهب إلى مجتمع متجانس العادات والتقاليد وله أسس ركائز ثابتة، ولكن الهجرات إلى أسرائيل تمت إلى معسكرات استقبال وإلى مجتمع لم يأخذ شكل الثبات والاستقرار ولم تتوفر فيه عوامل الأمن وكان لذلك أثر على خطط اسرائيل وتفاعل الوافدين.

- الهجرة التقليدية كانت تتم اختياراً منذ البداية إلى النهاية ولم تكن تقع تحت أى مؤثرات من أى نوع بينما الهجرة إلى أسرائيل كانت تخضع لعديد من المؤثرات أبرزها عدم الحرية فى اختيار مكان الاقامة مثلاً أو مزاولة الأنشطة المختلفة.

جـ- أن بواعث الاهتمام الصهيونى بالعنصر البشرى راجع إلى ماله من صله وثيقة أصلاً باسرائيل الدولة، حيث كانت له آثار أساسية فى خلقها واستمرارها بعد خوص أربعة حروب متتالية فى أمدادها بالمهاجرين حرباً بعد الأخرى. والدليل على ذلك أنعدد سكان فلسطين فى عام ١٩٤٧ ، كان ١,٩٣٣,٦٧٣ وفقاً لآخر نشرة أصدرتها حكومة الانتداب، منهم ٦١٤,٢٣٩ يهودياً أى ما يعادل ٣١٪ من مجموع السكان، وقد تزايد عدد اليهود بعد ذلك نتيجة لتدفق العنصر البشرى، والزيادة الطبيعية، فبلغ عدد السكان عام ١٩٦٧ ، ٢,٦٥٧,٠٠٠ منهم ٨٨٪ من اليهود أى ٢,٣٤٠,٠٠٠ ، ١٢٪ أقليات أى ٣١٦,١٠٠.

د- كيف تسيطر الصهيونية واسرائيل على يهود العالم :

١- استطاع الزعماء الصهيونيون ربط يهود العالم باسرائيل برباط سياسى تعدى مدلول الرباط الدينى، فأطلقوا على يهود العالم ويهود اسرائيل معا اسم «الشعب اليهودى» فاسرائيل ترى وفقاً لهذا المفهوم أن تمد سيادتها خارج نطاقها الاقليمى، لتمثل جميع يهود العالم باعتبار أنها تمثل الوطن القومى «للشعب اليهودى».

وتفرض اسرائيل سيطرتها على يهود - من غيررعاياها - وذلك عن طريق عزلهم عن التجمعات الدولية التى يعيشون فيها بحجة أن هذا الوجود مؤقت ويجب استخدامه كجسر للعبور لأرض اسرائيل، وتستخدم فى ذلك الربط المنظمة الصهيونية العالمية.

٢- تجلى ذلك المفهوم فى ميثاق المنظمة ذاتها - والذى عقد بينها وبين حكومة اسرائيل فى ١٩٥٤/٧/٢٦ والذى وضع فيه مهام هذه المنظمة فيما يلى :

أ - تنظيم هجرة اليهود ونقلهم وممتلكاتهم إلى أسرائيل.

ب- العمل على تشجيع هجرة الشباب اليهودى اليها.

جـ- تطوير الاستيطان الزراعى فى اسرائيل.

د- المساعدة فى المشاريع الثقافية ومؤسسات التعليم.

وهذا يعنى أن نشاط هذه المنظمة الصهيونية يعتبر تابعا لدولة أجنبية هى اسرائيل ويمارس على أرض الدولة التى بها هؤلاء اليهود.

٤- وتستخدم المنظمة الصهيونية فى ربط اليهود بها الوسائل التالية :

- توجيه دعوات لكبار المسئولين اليهود لزيارة اسرائيل.

- زيارات المسئولين الاسرائيليين للخارج لشرح كافة المشكلات المتعلقة بهم.

- عقد مؤتمرات داخل اسرائيل.

- العمل على توجيه هذه التجمعات اليهودية لما فيه مصلحة اسرائيل.

هـ- يسهم العامل البشرى بتزويد اسرائيل بالخبرات الفنية والتسويقية والعسكرية وذلك بحكم انتشار اليهود فى جميع أنحاء العالم ولما لهم من صلات تجارية واقتصادية واسعة فى الدول الكبرى.

و- أن العنصر البشرى خارج اسرائيل يعتبر احتياطيا لها، يتم استدعاؤه فى حالات الحروب، والدليل على ذلك زيادة عدد المهاجرين إلى أسرائيل بعد أى حرب كما هو واضح فى احصائياتهم فمثلاً بعد حرب ١٩٤٨ وصل إلى اسرائيل ٢٣٩,٥٧٨ مهاجر فى عام ١٩٤٩ ، وبعد حرب ١٩٥٦ وصلها ٧٢,٥٩٠ يهودى بينما كان عدد المهاجرين اليها عام ١٩٥٣ ، ١١,٣٢٦ يهودى وفى عام ١٩٦٨ وصلها حوالى ٣١,٠٠٠ يهودى بينما كان عدد المهاجرين إلى اسرائيل فى عام ١٩٦٦ ، ١٨ ألفاً تقريباً.

ز- يؤكد هليل اشكنازى - المدير العام لوزارة الاستيعاب الاسرائيلية - أهمية

العنصر البشرى اليهودى بقوله : «أنه يجب تأمين سبعين ألف مهاجر سنوياً إلى أسرائيل، للحفاظ على نسبة الـ ٨٥٪ من اليهود فيها فى مقابل ١٥٪ من العرب».

ح- أن انشاء مجتمع يهودى فى العالم، كان فى حد ذاته من أهم أدوار الحركة الصهوينية التى قدمت خدمات كثيرة بواسطة التجمعات والجمعيات والوكالات، حيث كان هدفها الأساسى أنها مسئولة عن جميع المساعدات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والمهنية.

ثانياً : العامل السياسى :

تعتبر التجمعات اليهودية - فى معظم البلدان التى يتواجدون فيها - احدى جماعات الضغط السياسية الرئيسية، بالرغم من ضآلة نسبتهم، ويرجع ذلك التأثير إلى تركزهم فى المدن الكبرى والتى تتمتع بنسب كبيرة فى الأصوات وذلك فى الانتخابات ويعتمدون فى التأثير على القرارات التى تمس مصالحهم اليهودية أو لاسرائيل بعده أساليب منها :

أ - **التمويل** : أن أهم مصدر لتمويل الحملات الانتخابية على أى مستوى، تقوم بتمويله المؤسسات اليهودية أو العائلات المعروفة مثل بروتجمان وشيف فى أمريكا وروتشيلد فى فرنسا. ففى الولايات المتحدة مثلاً يمارس اليهود ضغوطاً سياسية فى الحملات الانتخابية، رئاسة الجمهورية، الانتخابات العادية للمجالس النيابية وغيرها حيث يمثل اليهود فى ولايتى نيوريورك وكاليفورينا مثلاً نصف القاعدة الانتخابية، وبالتالى فأى مرشح محتاج لأصواتهم لذا دائماً تلاحظ فى برامج المرشحين وعوداً وضمانات لليهود واسرائيل.

ب- **التركيز اليهودى فى المدن** : يلاحظ أن اليهود يتجمعون فى مراكز النشاط السياسى والفكرى والاقتصادى بغرض تشكيل الأغلبية العددية من بينهم وذلك للتأثير على الاقتصاد والفكر والاعلام لهذه المدن الكبرى لما لها من ثقل سياسى فى حياة الدولة.

جـ- الاتصالات الشخصية : يتميز اليهودى باتصافه دائماً بالقرب من رجال السلطة سواء خوفاً أم طمعاً للاستفاده فى مجالات التجارة والنقد، ويتم ذلك بالاتصالات الشخصية لغالبية المراكز القيادية وذلك عن طريق دعواتهم واقامة الحفلات الخاصة لهم.

د- الرشوة : اعتاد اليهود على الرشوة، كما أنهم يعملون على توريط المسئولين بمنحهم رشاوى واستغلال مناصبهم لصالح الصهيونية.

هـ- من خصائص العقيدة الصهيونية، توجيه اليهودى ليكون متميزاً فى أهم المجالات - طب، اعلام، محاماة - ولذلك فأنهم يستخدمون علومهم من خلال وسائل الاعلام اليهودية وتعبئته من أجل تأييد قرار سياسى معين يخدم شئونهم ويحقق المصالح والأغراض الصهيونية العليا.

- كما أنهم يستغلون أعمال الشغب والعنف فى الدول الموجودين بها كوسيلة للتأثير على القرارات والقيادات السياسية لمصالحهم.

ثالثاً : العامل الاقتصادى :

يعد المجال الاقتصادى وخاصة قطاعى النقد والتجارة من أخصب المجالات للشعب اليهودى الذى يتميز بحبه للمال سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة مثل الربا وتجارة رؤوس الأموال، كما أن قرارات المؤتمر الصهيونى العالمى الأول تضمنت دعوة اليهود، لخلق أزمات اقتصادية، لاخضاع الشعوب لرؤوس أموالهم، كما أن اليهود يميلون إلى العمل فى مهن حرة - كتجارة الذهب والماس، المحاماة، الطب، أعمال البنوك، السمسرة.

يعمل اليهود دائماً على أمتلاك البنوك، والسيطرة على المؤسسات المالية المختلفة التى تمول المشروعات الرئيسية الاقتصادية، والتجارية، لتتحكم فى علاقات تلك البلدان اقتصادياً وتجارياً ولتوجيهها لمصلحة دولة اسرائيل.

وكما قلنا أن الاقتصاد يلعب دوراً بارزاً وهاما فى حياة اسرائيل، لذا تجدر الاشارة إلى خصائص هذا الاقتصاد :

* أن الاقتصاد الاسرائيلى فى مجموعة - ومنذ قيام الدولة كان ولا يزال - اقتصاداً مصطنعاً وغير طبيعى، وذلك لأنه اقتصاد واقع تحت تأثيرات كثيرة منها :

* أن الاقتصاد الاسرائيلى يعتمد على الهبات والقروض والمساعدات الاجنبية والنفوذ الصهيونى العالمى، الأمر الذى يجعله اقتصاداً مجانياً لمعظم القواعد والقوانين الاقتصادية المعروفة.

* وتشير الأرقام التالية موضحة ذلك فقد وصل إلى أسرائيل رؤوس أموال أجنبية فاقت الحد، فمثلاً وصلها حتى عام ١٩٦٨ :

- ٢٠ مليار دولار من يهود المهجر وأهمهم يهود أمريكا.
- ٨٠٠ مليون دولار كل عام تعويضات ألمانية.
- ٩٠٠ مليون دولار فى المتوسط كل عام حصيلة بيع سندات.
- بجانب القروض من البنك الدولى للانشاء والتعمير.

(جورنال دى جنيف)

* أن الاقتصاد الاسرائيلى - فى مجمله وهيكله - معبأ ومستمر لخدمة الأغراض العسكرية والسياسية، وقد وصف بن جوريون ذلك بقوله : «أن معركة اسرائيل معركة مثلثة : اقتصادية، سياسية، وعسكرية».

* أن كون هذا الاقتصاد نما نموا شاذاً فهو عرضة للتغيير فى أحجامه وأرقامه.

* أن هذا الاقتصاد معزول اقتصادياً فى المنطقة العربية - المقاطعة العربية.

* أن خلق دولة اسرائيل كان خلاصة جهود ٥٠ عاما للمنظمة الصهيونية العالمية

فى خلق ورعاية الاقتصاد الاسرائيلى فى فلسطين، ومن أهم آثار الوكالة اليهودية أنها أوجدت اطارا عقائديا وسياسيا وعسكرياً كان من شأنه ابعاد الظروف الملائمة للاقتصاد الصهيونى ليساهم فى المعركة الصهيونية.

* أن رأس المال المستورد لاسرائيل - والأموال التى يقدمها يهود العالم لها بدون مقابل - تخفف من أعبائها المالية وتمكنها من تنفيذ مخططات الهجرة والاستيطان مع الحفاظ على قوتها العسكرية التى تفوق امكاناتها الذاتية.

* أن رأى المال الاحتكارى الصهيونى يلعب دوراً هاما فى المجال الصناعى والاقتصادى فى اسرائيل، حيث تنظر اسرائيل لمسألة الحفاظ على كيانها الاقتصادى على أنها مسئولية مشتركة بين التجمعات اليهودية فى العالم وبينها.

وهناك العديد من المؤسسات العالمية تدار برأس مال يهودى وتقدم معونات ومساعدات لاسرائيل وتلعب أهم الأدوار فى تطوير الطاقة الحربية لاسرائيل.

ففى أمريكا : تقدم شركات البترول الامريكية الاحتكارية مبالغ ضخمة لمساعدة اسرائيل، وعلى رأسها شركة روكفلر ستاندر أويل، كما أن معظم الشركات البترولية يشرف عليها رأس المال اليهودى الصهيونى.

فى بريطانيا : تشرف الصهيونية الدولية على بنك روتشيلد وعلى أكبر مصانع عسكرية فى غرب أوربا.

فى فرنسا : يشرف اليهود على مصانع الطائرات الميراج.

* يستخدم عملاء الصهيونية، والاحتكارات، ضغوطا قوية على حكوماتهم لمصلحة اسرائيل، لمساعدتها فى مواجهة الدول العربية.

* ومما لا شك فيه أن ما يقدمه يهود العالم من تبرعات لاسرائيل - طوعاً أو كراهية منذ نشأتها - أسهم بشكل فعال فى دعم اسرائيل اقتصادياً وعسكرياً، وهذه التبرعات ذاتها تمثل مصادر قوة اساسية لها، بل أصبحت بمثابة ضرائب يدفعها

اليهود فى مختلف دول العالم للمؤسسات الصهيونية والتى تتولى تحويل جزء كبير منها لاسرائيل.

رابعاً : عامل التوجية الفكرى والاعلام :

- استطاعت الصهيونية العالمية، السيطرة على الصحافة وجميع وسائل الاعلام الأخرى من اذاعة وتليفزيون، ودور نشر وعرض، ومكتبات عامة، ودور الطباعة ومصادر الاعلان، وذلك تنفيذاً لتوجيهات حكماء صهيون، والتى دعت اليهود إلى السيطرة على المجال الفكرى فى دول العالم.
- ولاشك أن أجهزة الاعلام المختلفة منذ أقدم العصور، تلعب دوراً هاما فى تشكيل سلوك المجتمعات مع مختلف مستوياتها - محليا وقومياً وعالميا، وأصبحت نظرية الرأى العام جزءاً لا يتجزأ من العمل السياسى.
- ولقد استطاعت الصهيونية العالمية أن تقوم بدور بارز وملموس من خلال المراكز الثقافية اليهودية التى لا حصر لها، والتى أسست وتمول عن طريق الصهيونية العالمية فى تصوير اليهود المضطهدين واثاره العطف العام نحوهم، لخدمة أغراضها وأهدافها التوسعية الاستيطانية.
- أن اليهود ينظرون للصحافة وأجهزة الرأى العام على أنها تحتل المركز الثانى بعد الذهب والمال، لأنها سلاح فعال فى تحقيق أغراضها.
- أن الصحافة اليومية السياسية - فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية - واقعة إلى حد كبير تحت سيطرة اليهود والصهيونية. واذا حاول كاتب أو أديب ما، أن يجازف ويسعى للوقوف فى طريق اليهود للاستيلاء على القوى السياسية فسرعان ما يتعرض لهجوم أثر هجوم من قبل الصحف لامتلاكهم وسيطرتهم عليها.

ففى بريطانيا :

- سيطر اليهود على الصحافة البريطانية منذ أواخرالقرن الثامن عشر، واستطاعوا بما لديهم من أموال بسط نفوذهم على جريدة التايمز اللندنية ١٧٨٨ ، ومنذ انشائها وحتى يومنا هذا لم يخل تاريخ هذه الجريدة من وجود رئيس تحرير يهودى أو محرر للشئون السياسية أو الداخلية:

وحينما آلت ملكية التايمز إلى شركة فى عام ١٩٠٨ ، كان أبرز أعضاء تلك الشركة من اليهود.

- كما أنشاؤا جريدة الديلى تلغراف، ومنذ نشأتها وهى فى خدمة الصهيونية العالمية.

- كما سيطر اليهود على العديد من الصحف، الديلى اكسبريس، الديلى ميل، الديلى هيرالد وغيرها حتى وصل عدد الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية والتى تحمل أسماء يهودية تزيد عن ثمانين صحيفة ومجلة.

- واستطاعوا عن هذا الطريق وصول عدد كبير منهم إلى مجلس العموم واللوردات والمجالس البلدية وغيرها.

وفى الولايات المتحدة الامريكية:

- استطاع اليهود بأموالهم وعلمائهم ومفكريهم المنتشرين فيها، أن يسيطروا على وسائل الاعلام بها، بل وتحكموا فيها، وقد ذكر لبلينتال مؤكداً ذلك بقوله : أن سيطرة القومية اليهودية على الصحافة الأمريكية هى سيطرة كاملة، أن المجلات والصحف ونشرات الأخبار والمقالات تعطى الأولوية للآراء الصهيونية» .

- يمتلك اليهود فى أمريكا حوالى ٢٨٠ صحيفة يومية ومجلة أسبوعية وشهرية ودورية، تقوم بتمويلها المنظمات الصهيونية وبعض العائلات اليهودية الثرية.

وفى الاذاعة والتليفزيون :

استطاع اليهود فى أمريكا اخضاع الاذاعة والتليفزيون لرؤوس أموالهم وللادارة اليهودية (سى بى أس ، أى بى أس، أن بى أس) وهذه الشركات كلها تؤثر على الرأى العام من خلال تبعيتها العالمية، مستغلة كافة الأساليب الدعائية فى ذلك.

الأعمال الأدبية :

يسيطر اليهود على حركة الفكر والثقافة فى الدول الغربية سيطرة شبه كاملة خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، هذا مع العلم أن كثيرين من الأساتذه ينتمون إلى الطائفة اليهودية، وهو ما يساعد على التأثير على الشباب وتهيئته لتقبل وجهات النظر الصهيونية.

دور الطباعة والنشر :

يمتلك اليهود أكبر دور للطباعة والنشر فى الولايات المتحدة وغيرها من دول غرب أوربا.

وكالات الانباء :

يسيطر اليهود سيطرة كاملة على شركات الاذاعة والتليفزيون.

خامساً : عامل الثقافة :

تأتى كل من العلوم والتكنولوجيا والتعليم العالى، فى طليعة الوسائل التى تحرص عليها الصهيونية، ولقد استخدمتها وسخرتها لتنفيذ برامجها الاستيطانية فى فلسطين.

- انفردت اسرائيل – دون بلاد العالم الثالث – فى اقامة علاقات طيبة ووثيقة مع الاسرة العلمية الدولية سواء أكان ذلك بفضل المؤسسات التى تمتلكها فى الداخل، أم بالطموح والمهارات التنظيمية القادرة على الافادة من مواردها، عن طريق الصهيونية العالمية.

- كما استطاعت اسرائيل أن تعرف أهمية التعليم العالى والدور الذى يلعبه فى الحفاظ على الدولة الحديثة لذلك فإنها تسعى جاهدة لتعليم أبنائها فى أحدث المعاهد، كما أنها تعمل فى الوقت ذاته على اجتذاب العلماء المثقفين اليها.

تهويد البرامج الثقافية ليهود العالم :

- أن الاندماج الثقافى ليهود العالم يشكل - من وجهة نظر اسرائيل والصهيونية العالمية - خطراً كبيراً، وترى أنه ما لم يتغير تكوين الحياة اليهودية ستصبح يهوديه جزء كبير من الأجيال اليهودية القادمة مشكوكا فيها.

- لذا تقوم اسرائيل وفق هذا التصور - لخطورته - الاندماج الثقافى ليهود العالم بالتدخل فى شئونهم الثقافية والتعليمية بفرض برامج ذات طابع صهيونى، وتسعين فى ذلك بمدرسين اسرائيلين للعمل فى المدارس اليهودية فى الخارج، وتقدم منحا دراسية للطلاب اليهود فى الخارج، للدراسة فى المعاهد والكليات الاسرائيلية بقصد تشجيعهم على الهجرة والاستيطان الدائم فيها.

- وقد أنشأت لهذا الغرض مراكز تعليم اليهود، مثل المركز التابع للجامعة العربية بالقدس لاعداد المعلمين الاسرائيليين للقيام بأعمال التربية والتعليم اليهودى خارج اسرائيل.

- كذلك تقوم بارسال حاخامات اسرائيليين يعملون فى المعابد اليهودية لزيادة ربط يهود العالم باسرائيل.

تعداد يهود العالم وتوزيعهم

عام ١٩٧٣م

الـدولـة	عدد اليهود	عدد السكان
الكتلة الغربية		
الولايات المتحدة	٦,١١٥,٠٠٠	٢٠٧,١٠٠,٠٠٠
كندا	٣٠٠,٠٠٠	٢١,٧٩٠,٠٠٠
بريطانيا وشمال ايرلندا	٤٥٠,٠٠٠	٥٥,٥٧٠,٠٠٠
فرنسا	٥٥٠,٠٠٠	٥١,٢٦٠,٠٠٠
ايطاليا	٣٥,٠٠٠	٥٤,٠٨٠,٠٠٠
اليونان	٤,٨٨٠	٨,٩٦٠,٠٠٠
قبرص	٢٥	٦٤٠,٠٠٠
سويسرا	٢٠,٠٠٠	٦,٣١٠,٠٠٠
النمسا	١١,٨٠٠	٧,٤٤٠,٠٠٠
بليجيكا	٤٠,٠٠٠	٩,٧٣٠,٠٠٠
لوكسمبرج	١,٢٠٠	٢٣٠,٠٠٠
هولندا	٣٠,٠٠٠	١٣,١٩٠,٠٠٠
أسبانيا	٩,٥٠٠	٣٤,١٣٠,٠٠٠
ألمانيا الغربية	٣٢,٥٤٧	٦١,٢٩٠,٠٠٠
السويد	١٥,٠٠٠	٨,١١٠,٠٠٠
الدانمارك	٧,٠٠٠	٤,٩٧٠,٠٠٠
النرويج	٩٥٠	٣,٩١٠,٠٠٠
فنلندا	١,٣٠٠	٤,٦٨٠,٠٠٠
الكتلة الشرقية :		
الاتحاد السوفيتي	٢,٦٤٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٧٠,٠٠٠
رومانيا	٩٠,٠٠٠	٢٠,٤٧٠,٠٠٠

تابع : تعداد يهود العالم وتوزيعهم
عام ١٩٧٣م

الدولة	عدد اليهود	عدد السكان
بولندا	٨,٠٠٠	٣٢,٧٥٠,٠٠٠
المجر	٩٠,٠٠٠	
تشيكوسلوفاكيا	٨,٠٠٠	١٤,٥٠٠,٠٠٠
بلغاريا	٧,٠٠٠	٨,٥٤٠,٠٠٠
يوغوسلافيا	٧,٥٠٠	٢٠,٥٥٠,٠٠٠
ألمانيا الشرقية	٨٠٠	١٧,٠٤٠,٠٠٠
الدول الآسيوية :		
الصين	٣٠	٧٠٠,٧٨٠,٠٠٠
اليابان	١,٠٠٠	١٠٤,٦٦٠,٠٠٠
الهند	١٩,٠٠٠	٥٥٠,٣٧٦,٠٠٠
أفغانستان	٢٠٠	١٧,٤٨٠,٠٠٠
باكستان	٢٥٠	١١٦,٦٠٠,٠٠٠
الفلبين	٥٠٠	٣٧,٩٦٠,٠٠٠
سنغافورة	٤٠٠	٢,١١٠,٠٠٠
بورما	٢٠٠	٢٧,٥٨٤,٠٠٠
أندونيسيا	١٠٠	١٢٤,٨٩٠,٠٠٠
تايلاند	٦٠	٣٥,٣٤٠,٠٠٠
ايران	٨٥,٠٠٠	٢٩,٧٨٠,٠٠٠
تركيا	٢٦,٠٠٠	٣٦,١٦٠,٠٠٠
استراليا	٧٢,٠٠٠	١٢,٧٣٠,٠٠٠
نيوزيلاندا	٤,٥٠٠	—
اسرائيل	٢,٧٦٣,٠٠٠	٢,٨٥٠,٠٠٠

تابع : تعداد يهود العالم وتوزيعهم

عام١٩٧٣م

الـــدولـة	عدد اليهود	عدد السكان
الدول الافريقية :		
جنوب أفريقيا	١١٧,٩٠٠	٢٢,٠٩٠,٠٠٠
أثيوبيا	١٢,٠٠٠	٢٥,٢٥٠,٠٠٠
روديسيا	٥,٢٠٠	٤,٥٣٠,٠٠٠
كينيا	٧٠٠	١١,٦٩٠,٠٠٠
زامبيا	٤٠٠	٤,٢٨٠,٠٠٠
السودان	٥٠	١٦,٠٩٠,٠٠٠
زائير	١٠٠٠	٢٢,٤٨٠,٠٠٠
الدول العربية :		
جمهورية مصر العربية	٧٠٠	٣٤,١٢٠,٠٠٠
المغرب	٣١,١١٩	١٥,٢٣٠,٠٠٠
الجزائر	١٠٠٠	١٤,٧٧٠,٠٠٠
تونس	١٢,٠٠٠	٥,١٤٠,٠٠٠
ليبيا	٤٠	٢,٠١٠,٠٠٠
سوريا	٤,٠٠٠	٦,٤٥٠,٠٠٠
العراق	٥٠٠	٩,٧٥٠,٠٠٠
لبنان	٢,٠٠٠	٢,٨٧٠,٠٠٠
اليمن	٥٠٠	٥,٩٠٠,٠٠٠
الدول اللاتينية :		
الأرجنتين	٥٥٠,٠٠٠	٢٣,٥٥٠,٠٠٠
البرازيل	١٣٠,٠٠٠	٩٥,٤١٠,٠٠٠
أورجواى	٥٠,٠٠٠	٢,٩٢٠,٠٠٠

تابع : تعداد يهود العالم وتوزيعهم

عام ١٩٧٣م

الـــدولـة	عدد اليهود	عدد السكان
فنزويلا	١٥,٠٠٠	١٠,٤٠٠,٠٠٠
المكسيك	٤٠,٠٠٠	٥٠,٨٣٠,٠٠٠
بيرو	٥,٣٠٠٠	١٤,٠١٠,٠٠٠
بنما	٢,٠٠٠	١,٤٨٠,٠٠٠
بارجواى	١,٢٠٠	٢,٣٩٠,٠٠٠
بورتوريكو	٢,٠٠٠	٢,٧٦٠,٠٠٠
كولومبيا	١٠,٠٠٠	٢١,٧٧٠,٠٠٠

بيـــان

الهجرة اليهودية التى طرأت بعد قرار التقسيم :

عام	١٩٤٨	١٠١,٨٢٨
	١٩٤٩	٢٣٩,٥٧٨
	١٩٥٠	١٧٠,٢١٣
	١٩٥١	١٧٥,١٢٩
	١٩٥٢	٢٤,٣٦٩
	١٩٥٣	١١,٣٢٦
	١٩٥٤	١٨,٣٧٠
	١٩٥٥	٣٧,٤٧٨
	١٩٥٦	٥٦,٢٣٤
	١٩٥٧	٧٢,٥٩١
	١٩٥٨	٢٧,٢٥٦
	١٩٥٩	٢٣,٩٥٣
	١٦٠	٢٤,٦٦٦
	١٩٦١	٤٧,٧١٧
	١٩٦٢	٦١,٤٥٥
	١٩٦٣	٦٦,٤٦٥
	١٩٦٤	٥٦,٨٤٦
	١٩٦٥	٣٣,٠٩٨

تابع : بيـــان

الهجرة اليهودية التى طرأت بعد قرار التقسيم :

عام	١٩٦٦	١٨,٥١٠
	١٩٦٧	١٨,٤٤٩
	١٩٦٨	٣١,٠٧١
	١٩٦٩	٤٠,٤٦٠
	١٩٧٠	٤٢,٠٤١
	١٩٧١	٤١,٩٣٠
	١٩٧٢	٥٥,٨٥٦
	١٩٧٣	٥٤,٨٨٦
	١٩٧٤	٣١,٩٧٩
	١٩٧٥	١٩,٧٥٦

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

١- الكيلانى، هيثم - المذهب العسكرى الاسرائيلى - سلسلة كتب فلسطينية رقم ١٩ - مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٩.

٢- الحلو، أنجلينا - عوامل تكوين اسرائيل السياسية والعسكرية والاقتصادية - دراسات فلسطينية رقم ١٦، مركز الأبحاث، بيروت أغسطس ١٩٦٧.

٣- حجاج، أحمد - سكان اسرائيل «تحليل وتنبؤات» - دراسات فلسطينية رقم ٢٧ - مركز الأبحاث، بيروت ١٩٦٨.

٤- صبرى عبد الله، دكتور اسماعيل - فى مواجهة اسرائيل، سلسلة اقرأ، العدد ٣١٩ القاهرة، يوليو ١٩٦٩.

٥- عبد العزيز، مصطفى - اسرائيل ويهود العالم - دراسات فلسطينية رقم ٥٠، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٩.

٦- عبد العزيز، مصطفى - الأقلية اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت، ابريل ١٩٦٨.

٧- هاشم، عقيل - اسرائيل فى أوربا الغربية - دراسات فلسطينية رقم ٢٣ - مركز الأبحاث، بيروت، نوفمبر ١٩٦٧.

٨- وزارة الدفاع الوطنى بالجمهورية اللبنانية - القضية الفلسطينية والخطر الصهيونى - الجيش اللبنانى، الأركان العامة - سلسلة الدراسات رقم ٣٤، بيروت ١٩٧٣.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- ABBAS ALY, Role of Jows in the Arab Israell Conflict, These Submitted for Degree of Doctor of Philosophy in Political Science, Aligarh Muslim University, India, May, 1965.

2- Baohi,R., Immigration into Israel, London, New York, 1956.

3- American Jewish Year Book, 1974 - 75 Volume 75.

4- The Israel Year Book, 1975.

5- Jewish Agency,Immigration and the problem of the Middle East Class in Israel. Jerusalem, 1960.

6- SIKES, CHRISTOPHER, Gross Roads To Israel, London, 1965.

الفصل الثامن
النظام الديمقراطى

الفصل الثامن

النظـام الديمقراطـى(*)

يهتم علم الاجتماع السياسى بدراسة النظام الديمقراطى، ذلك لأنه نظام يهتم بإشراك الناس فى الحكم بهدف تحقيق الصالح العام.

والديمقراطية Democracy كلمـة مكونه من لفظين يونانيين، الأولى (Demos) ومهناها شعب، و (Kratos) ، ومعناها سلطة أو حكم وعلى هذا فإن الديمقراطية تعنى حكم الشعب، أو شكل الحكم الذى تكون فيه السلطة شعبية أو لصالح مجموع الشعب.

والديمقراطية مذهب فلسفى سياسى واجتماعى، كما أنها نظام من نظم الحكم، وهى نظام للحكم بذلت المحاولات لتطبيقه قديماً فى روما. وأثينا، وغيرها من دويلات اليونان القديمة(١).

تطور النظام الديمقراطى:

يذهب الأستاذ العقاد إلى أن النظام الديمقراطى بدأ فى اسبرطة من بلاد اليونان، ولم يبدأ فى أثينا فى موطن الفلاسفة وأصحاب الدراسات الفكرية وتقرير هذه الحقيقة مهم للعلم بطبيعة النظام الديمقراطى الذى نشأ فى ذلك الزمن، فهو نظام عملى قائم على ضرورات الواقع، وليس بالنظام الفكرى القائم على توضيح وتمحيص الآراء(٢).

(*) كتب هذا الفصل الدكتور ابراهيم أبو الغار.

(١) عبد الفتاح حسنين العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة، الألف كتاب ٥٣٢، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٤ وأنظر أيضاً

Shumpeter,. J. A., Socilism and democracy, 1934, pp. 284 FF.

(٢) عباس محمود العقاد، الديمقراطية فى الإسلام، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٤.

وقد تميزت الديمقراطية اليونانية بخاصيتين أساسيتين، الأولى أنها كانت ديمقراطية مباشرة، أي أن الشعب كان يشترك اشتراكاً مباشراً فى حكم نفسه عن طريق الجمعية assembly والاشتراك المباشر يعنى أنه لم يكن هناك نواب منتخبون، بل كان حق الدخول الى الجمعية والمشاركة فى المناقشات مسموحاً به لجميع أفراد الشعب المستوفين لمباشرة الحقوق السياسية. والثانية هى أن هذه الديمقراطية اليونانية لم تكن تعرف الحرية بمعناها الحديث، فلم تكفل له حرية العبادة مثلاً وإنما كان عليه أن يدين بدين الدولة، وكان عليه أن يمتثل لقوانين الدولة، مهما كاق فيها من ظلم وجور بحقوقه وحرياته الشخصية، ومعنى ذلك أنه لم يكن مسموحاً للشعب ممارسة سلطة إصدار القوانين التى كان يمكن أن تحقق لأفراده،حرياتهم الشخصية، ويرجع الفقيه دوجيDuguit هذا إلى أن تعريف الحرية عند قدماء اليونان كان مشتقاً من المساواة، أى المساواة أمام قوانين الدولة بغض النظر عما إذا كانت القاعدة التى قامت عليها هذه القوانين استبدادية لا تضع فى حسبانها مبادئ الأخلاق أو العدالة[1].

ولعل هذا ما حدا بالأستاذ العقاد أن يقول بأن تجارب الحكومات – التى سميت باسم الحكومات الديموقراطيةفى بلاد اليونان والرومان – تدعونا للقول بأن الحكومة التى يتولاها الشعب بنفسه، لم توجد أبداً ولا يمكن أن توجد، ولوكان الشعب قليل العدد كما كان ذلك فى المدن اليونانية. إلا أنه من الجائز اعتبار هذه التسمية سلبية يقصد بها أن الحكم الديمقراطى غير حكم الفرد المطلق، وغير حكم الأشراف، أو الكهان أو حكم القادة العسكريين، وتأسيساً على ذلك فإنه لا يصح أن يقال بان الديمقراطية هى حكم الشعب، أى أن يتولى الشعب بنفسه شئون حكومته[2].

(١) عبد الفتاح حسنين العدوى، الديمقراطية وفكرة الدولة : المرجع السابق، ص ١٥.

(٢) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص١٢، ١٣.

ويذهب البعض إلى التساؤل عن مدى وجود الأحزاب السياسية فى المدن اليونانية تحت ظل هذه الديمقراطية التى نتحدث عنها. ويقول الدكتور طارق الهاشمى إن المدن اليونانية كانت مقسمة إلى طبقات: طبقة أرستقراطية وطبقة فقيرة، أو كما أشار الفيلسوف «أرسطو» إلى ذلك حين وصف الوضع الاجتماعى فى اليونان بأنها تتكون من مدينتين: مدينة الفقراء ومدينة الأغنياء - ليس ذلك فحسب، بل إن «أرسطو» أرجع أسباب الثورة إلى الفقر حين قال: إن الفاقة هى أم الثورة، كذلك «اللامساواة» بالنسبة لأولئك الذبن يبحثون عن المساواة، تعتبر مصدراً دائما للتغير[1].

فضلا عن ذلك، فإن التاريخ اليونانى يشير إلى الكيفية التى أصاب بها الجزع الطبقات الأرستقراطية، لشدة تأثير سقراط على الشباب فى ذلك الحين. وقد حدا هذا بالشاعر «أرستوفان» الذى كان لسان الأحزاب الأستقراطية المحافظة، إلى أن يسخر من سقراط ويهزأ به فى قصصه وتمثيلياته. وهذا يعنى أنه كانت هناك أحزاب ديمقراطية، وأخرى أرستقراطية وبطبيعة الحال فلم تكن الأحزاب فى اليونان تتمتع بنفس التنظيم الحزبى السائد فى العصر الحديث، ولكن كانت هناك «كتل» من الرأى تمثل مصالح معينة منها طبقات الشعب وأخرى طبقة النبلاء والأغنياء فى المدن اليونانية[2].

فالديمقراطية فى اليونان القديمة كانت تهدف إلى الإجراءات والتدابير السياسية التى يستفاد بها من جهود العامة فى أوقات الحرب بصفة خاصة،

---

(١) د. طارق الهاشمى، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد ص ١٧ وانظر:
Aristotle - La Politiqe - Editions Gonthier 1964; P.178.

(٢) د. طارق الهاشمى؛ المرجع السابق؛ ويراجع كذلك كتاب: الديمقراطية الأثينية، تأليف أ.هـ.م جونزو ترجمة د. عبد المحسن الخشاب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، الفصل الأول.

ولم تكن هذه الديمقراطية مذهباً قائما على الحقوق الإنسانية، ولكنه على أية حال إجراء مفيد، وتدبير ضرورى لاستقرار الأمن فى الدولة. وعلى هذا الأساس ذهب المؤرخ اليونانى العظيم «هيرودوت» إلى القول بأنه لم يكن هناك فضل للأثينين على من جاورهم فى الشجاعة أيام خضوعهم للطغاة، بل أنهم رضوا بالهزيمة حين كانوا مقهورين، يعملون للسيد المسلط عليهم، فلما ملكوا زمامهم، حرص كل منهم على أن يبذل ما فى وسعه لنفسه(١).

أما الرومان فلم يهتموا كثيراً بالشعب لأنه فى نظرهم يمثل الطبقة الدنيا، ولقد أدت هذه النظرة إلى قيام صراع فى الحركات التى قام بها الدهماء ضد الطبقة الحاكمة من النبلاء. فضلا عن أن الرومان كانوا شديدى الاهتمام بكل ماهو رومانى فقط، وكانت نظرتهم للآخرين نظرة إستعلاء وازدراء. وعندما قام الرومان بغزو أثينا قبل القرن الثانى للميلاد، ساعدوا على خسوف شمس الديمراطية فى اليونان نظرا لأن حكمهم كان إرستقراطيا.

وقد تمكن شعب روما فى الحصول على بعض الضمانات التى تساعده فى مراجعة الحاكم، وأصبحت موافقة وكلاء الشعب على الأحكام الكبرى ضرورية فى بعض التعديلات التى أدخلت على الشريعة الرومانية بعد ثورة الشعب أكثر من مرة، ولكنها كانت كلها ضمانات سلبية للمنع والوقاية وليست للعمل والتوجيه. وقد أشار «شيشرون» إلى المساواة الطبيعية بين الناس فى كتابه «القوانين» وقال «إننا مولودون للعدل وإن الحق مستمد من الطبيعة لامن أفكار الناس: ومهما نطلق على الإنسان الواحد تعريفاً معيناً له فهو منطبق على جميع البشر، وهذا تأكيد على أنه لافرق فى النوع بين إنسان وإنسان(٢).

(١) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص١٧.

(٢) المرجع السابق، ص١٩.

الديمقراطية والأديان:

لم تهمل الأديان أمر الديمقراطية حيث جاء في التوراة «صل لربك من أجل خدمك حتى لانموت، لأننا قد أضفنا إلى خطايانا خطيئة أخرى وهي طلب ملك لنا».

وجاء في الأنجيل: «إن كبراء الأمم يحكمونها ويتحكمون فيها فيجب ألايوجد ذلك بينكم». وقد قال القديس بولس «الله مصدر كل سلطة Ommis potestas a dec، وقد أضاف رجال الدين في شرحهم لهذه الجملة «وذلك عن طريق الشعب» أما القديس توماس فقد ذهب إلى أن السلطة التي هي من حق الله يمتلكها الشعب.

وقد جاء في القرآن الكريم قال الله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» ، «وشاورهم في الأمر». وكذلك قال الرسول(ﷺ): «كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته»، «كلكم لآدم، وآدم من تراب» وليس لعربي على أعجمي ولالقرشي على حبشي فضلا إلا بالتقوى».

وقد وضحت التسوية بين الناس في الدعوة من قوله تعالى:

«وما أرسلناك إلا كافة للناس»، فالإسلام ليس دعوة مقصورة على جنس من الأجناس. ولاعصبة من العصب، ولكنه كان يدعو للمساواة بين الناس.

وقد كان الرسول (ﷺ) مثالا رائعا للديمقراطية يشاور صحابته فيما ينوى القيام به، ويسألهم الرأى في كل الأمور التي تعرض له، حتى قال أبو هريرة: «مارأيت أحداً قط أكثر مشاورة لأصحابه من الرسول (ﷺ). وكان الخلفاء الراشدون.(رضي الله عنهم) أمثلة صادقة في الديمقراطية فحين مات الرسول (ﷺ) لم يترك وصية يحدد فيها من يخلفه؛ حتى كان «إجتماع السقيفة» حيث قام خلاف عن من يخلف الرسول. المهاجرون أم الأنصار، وإنتهى

الاجتماع بعد خلاف شديد، وتتم مبايعة أبى بكر الصديق حيث قال كلمتة المشهورة بعد المبايعة:

«أيها الناس قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى. الصدق أمانه، والكذب خيانة. والضعيف فيكم قوى عندى حتى آخذ له حقه، والقوى ضعيف عندى حتى آخذ الحق منه ان شاء الله.»

وعندما تولى عمر بن الخطاب الخلافة قال «ألامن رأى منكم فى عوجاجا فيلقومة». وكان عمر رضى الله عنه يستدعى إليه من يزجرونه ويذكرونه ويقول على الملأ. «رحم الله إمرأ أهدى إلينا عيوبنا».

ويعلق الأستاذ العقاد على الديمقراطية التى سادت فى عهد الاسلام ويعجب بها أشد الأعجاب ويقول إن «المجتمع الذى يؤمر كل فرد فيه بهدايتة والاستماع لمن يهديه، غنى بالديمقراطية الاجتماعية عن نظام من نظم الديمقراطية السياسية، لأن الأمة كلها فى ذلك المجتمع حاكمة ومحكومة، وآمرة ومأمورة، وناهية منهية، فلا محل فيها لطغيان أو استئثار»[1].

والديمقراطية وإن كانت فكرة قديمة، كما سبق القول، إلا أن تطبيقها يعتبر موضوعاً حديثاً، ذلك لأن النظام الديمقراطى الذى يهدف إلى إشراك أكبر عدد ممكن فى الحكم بطريق مباشر أو غير مباشر، لم يطبق عملياً إلابعد الثورة الفرنسية، ولم ينتشر إلابعد الحرب العظمى. ولعل الفضل فى تطبيق المبدأ الديمقراطى عمليا يرجع إلى كتابات الفلاسفة وبصفة خاصة الفلاسفة الفرنسيين الذين اتخذوا من المبدأ الديمقراطى وسيلة لمهاجمة النظم الملكيه الاستبدادية. فملوك فرنسا كانوا يعتمدون على النظريات الدينية لتدعيم سلطانهم المطلق، فهم مسئولون أمام الخالق عز وجل وحده، وعلى الشعب

(١) عباس محمود العقاد، المرجع السابق، ص٩٥.

واجب الطاعة والرضى، مهما كان فى أعمالهم من شذوذ أو مجافاة لروح العدالة. على هذا الأساس لم يكن هنا بديل من أن يلجأ الكتاب والفلاسفة إلى فكرة الديمقراطية يطلبون المساعدة للحد من طغيان الملوك، وكان الهدف من وراء ذلك ليس هو عزل الملوك والأباطرة وإنما الحد من سلطاتهم.

ويعتبر فيليب بو Philip pot أول مثل فى فرنسا يستخدم هذه النظرية، حيث قرر، أمام جمعية الهيئات العمومية فى عهد شارل الثامن سنة ١٤٨٤. «بأن الشعب هو صاحب السلطة والذى يهبها للملك، وعلى ذلك فطالما أن الملك قاصر، فإن الشعب - ممثلا فى الجمعيات العمومية لا الأمراء - هو صاحب الحق فى تنظيم الوصاية»(١).

ويتضح لنا من ذلك أن المبدأ الديمقراطى كان فى ذلك الحين نظرية فلسفية، هدفها محاربة الاستبداد. وفى أواخر القرن السادس عشر أرجع الكتاب والفلاسفة المبدأ الديمقراطى إلى فكرة التعاقد، وهى أن الشعب وهو صاحب السيادة والسلطان، قد تنازل عن هذا السلطان للملك بشروط معنية، فاذا حدث وأخل الملك بهذه الشروط فسخ العقد وعادت سلطة الملك بلا أساس قانونى، يعتبر ظالماً وينبغى مقاومته والتخلص منه(٢).

ونخلص مماتقدم إلى أن الديمقراطية - حتى القرن السابع عشر - كان أساسها ثلاثة مبادئ أساسية تتلخص فى أن الشعب هو صاحب السيادة، وأنه عهد بسلطته الى الملك، وأن الملك إذا خرج عن حدود سلطته واعتدى على حقوق الشعب فإنه من الواجب استرداد السلطة منه:

وينبغى أن نشير إلى أنه نتيجة لظلم لويس الرابع عشر والخامس عشر، زاد المبدأ الديمقراطى قوة، وأخذت فكرة سيادة الشعب تنتشر، وصارت

(١)،(٢) د. السيد صبرى، مبادئ القانون الدستورى، مكتبة عبد الله وهبة، القاهرة، ١٩٤٩، ص،٥٠-٥١.

الديمقراطية مبدأ سياسياً فضلا عن أنه قد ظهرت فى أواخر القرن الثامن عشر فكرة عدم قابلية التنازل عن السيادة، على أساس أنها تلتصق بالشعب، ومن هنا فقد ظهرت فكرة الديمقراطية فى وضع جديد، وأيدجان جاك روسو Rousseu هذا الاتجاه، ووضع نظريته فى العقد الاجتماعى، التى أصبحت إنجيل الثورة الفرنسية.

وتقوم نظرية العقد الاجتماعى Social Contract على فرضين:

١ - أن هناك حالة طبيعية سابقة على وجود الجماعة المتمدينة لم يكن الفرد فيها خاضعاً لأى سلطان، بل كان متمتعاً بحرية كاملة.

٢ - عقد إجتماعى صريح أو ضمنى أنهى به الأفراد حالتهم السابقة رغبة منهم فى الخروج منها لتكوين أمة، وأقاموا بإتفاقهم الإجتماعى سلطة الأفراد وهى سلطة الفرد المشترك، أو بعبارة أخرى هى سلطة الأمة. وعلى هذا الأساس فإن العقد الاجتماعى لم ينشئ السلطة فقط بل أنشأ الأمة أيضاً.

وقد ظلت الديمقراطية إلى عهد روسو، أى إلى القرن الثامن عشر، نظرية فلسفية فقط تهدف إلى الحد من سيطرة الملوك، إلى أن قامت الثورة الفرنسية وتم إعلان حقوق الأنسان فى ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ ، ونصت المادة الثالثة منه على مبدأ سيادة الأمة فقررت أن السيادة كلها مركزة فى الأمة وكل هيئة وكل شخص يتولى الحكم، إنما يستمد سلطته من الأمة. كما نصت المادة السادسة من الاعلان على أن «القانون هو التعبير عن إرادة الأمة».

«..La Loi est l'expression de la Volonté generale..».

وانطلاقاً من هذا يتضح لنا أن إعلان حقوق الإنسان جعل الديمقراطية مبدأ قانونياً جديداً تقوم عليه أسس الحكم فى الدول، وبذلك تحول المبدأ النظرى الفلسفى إلى المجال العلمى التطبيقى وأصبح قاعدة قانونية عامة، وقد

أخذ هذا المبدأ فى الانتشار بسرعة، وأدى إلى إنهيار النظام الملكى المطلق، وانتشار مبدأ السيادة الشعبية فى معظم الدساتير الحديثة، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى[١].

وقد أخذ المبدأ الديمقراطى ينتشر من فرنسا إلى دساتير الدول الأخرى، حتى أصبح قاعدة عامة فى كل الدساتير فى الدول الديمقراطية الحديثة، وقد نص دستور سنة ١٩٢٣ المصرى على هذا المبدأ فى المادة (٢٣) بقوله: «الأمة مصدر السلطات واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور» وقد أعلنت المادة الثانية من الدستور الصادر سنة ١٩٥٦ فى مصر بأن «السيادة للأمة وتكون ممارستها على الوجه المبين فى هذا الدستور» ولم يغفل الدستور المصرى الحالى الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ هذا المبدأ، فقد أشارت المادة الثالثة إلى أن «السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور».

ويجب ألاننسى أن الدستور الفرنسى الذى تم وضعه فى سنة ١٩٤٦ جاء فى مادته الثالثة» أن السيادة القومية هى حق للشعب الفرنسى، ولايجوز لأى قطاع من قطاعات الشعب، أو أى فرد منه، أن يذعى لنفسه الحق فى ممارستها».

كما جاء فى «إعلان الاستقلال» الأمريكى أن كل الحكومات تستمد (سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين)[٢].

---

(١) للاستزادة فى إعلان حقوق الإنسان يمكن الرجوع إلى:
Colims. Henry: Rights of Man, Penguin books, London, 1969, pp. 132-4.

(2) Carr, R.K. and others Ameriean democracy, Holt, Rinehart and Winston Inc., New York, U.S.A., 1970, pp. 1-2.

خصائص الديمقراطية:

تتميز الديمقراطية التى أشار إليها الفلاسفة منذ أقدم العصور، واعتنقتها الثورة الفرنسية ووضعتها موضع التنفيذ، بانها الديمقراطية الكلاسيكية، أى التقليدية. ومن الخصائص البارزة للديمقراطية التقليدية أن الشعب هو صاحب السيادة، وهو يمارسها إما بنفسه وهذه هى الديمقراطية المباشرة، وإما عن طريق نواب عنه، وهذه هى الديمقراطية غير المباشرة أو النيابية.

وحقيقة الأمر أن الديمقراطية المباشرة لاتطبق الآن بصورة واسعة، ذلك لأن غالبية الدول الحديثة تتميز بكثرة سكانها مما يصعب معه، بل ويستحيل أن يدير الشعب شئونه بنفسه، ويكتفى بانتخاب نواب عنه يمارسون الحكم وعلى هذا فإن الديمقراطية الموجودة فى غالبية الدول تعتبر ديمقراطية نيابية يقتصر دور الشعب فيها على المشاركة فى انتخاب النواب الذين يمثلونه ويحكمون بالنيابة عنه.

ومن هذا يتضح لنا أن الذين يشتركون فى الحكم وفى إقرار القوانين والمعاهدات وأهم مظاهر الحكم فى الدولة يعتبرون قلة قليلة ينتخبهم أفراد المجتمع. وهذا يؤيد قول الرئيس «مازاريك» رئيس جمهورية تشيكو سلوفاكيا الأسبق، بأن الأقلية هى التى تحكم فى الواقع سواء أكان النظام ديمقراطياً أم اتوقراطياً.

ولهذا فإن الاعتقاد يسود بأن مدلول السيادة الشعبية فى الوقت الحاضر، إنما يتحقق عن طريق وسيلة قوية التأثير وهى الرأى العام، الذى يعتبر قوة مؤثرة وفعالة لايمكن التقليل من أهميتها. ولاشك أن الرقابة التى يباشرها الرأى العام(*) . Public Opinion على الحكام فى الوقت الحاضر تعتبر هى المظهر الأساسى لإشتراك الشعب فى الحكم.

(*) سوف نعالج موضوع الرأى العام بصورة تفصيلية فى مجال آخر.

فرقابة الرأى العام هى التى توجه الحكام إلى الحكم وفوق رغبات الناس هذه الرقابة تعتبر هى الخاصية الأساسية للديمقراطية التى تميزها عن أشكال الحكومات الأخرى.

وإلى جانب ماسلف فان هناك بعض الخصائص الأخرى التى تميز الديمقراطية نحاول أن نعرض لها بصورة مبسطة فيما يلى:

١ - احترام الحقوق والحريات:

تسعى الديمقراطية إلى احترام الحقوق والحريات، وهذه الحريات التى تعمل الديمقراطية على تحقيقها، قد تطورت منذ القرن الثامن عشر، فقد كانت هذه الحريات ذات صبغة فردية حتى منتصف القرن التاسع عشر، ويعتبر إعلان حقوق الإنسان أحسن دليل على ذلك، إذ وضع هذا الإعلان الفرد مع حقوقه الطبيعية أساساً لكل تنظيم اجتماعى. فالفرد له مطلق الحرية فى حدود ماتتطلبه مصلحة الجماعة. ومن أجل ذلك فان الحكومة الديمقراطية التى قامت على مبادئ الثورة الفرنسية إلتزمت باحترام حرية الفرد، تلك الحرية التى كانت مقيدة بالقانون الذى وضعته الهيئة المسئولة عن ذلك والذى يسعى لتحقيق الصالح العام للجماعة.

٢ - تحقيق المساواة بين الأفراد:

والمقصود بالمساواة فى هذا المجال الذى تسعى الديمقراطية إلى تحقيقه، هو المساواة أمام القانون، أى أن يكون القانون واحداً بالنسبة لجميع أفراد الشعب، بحيث لايكون هناك تمييز بين فرد أو طبقة لأى سبب من الأسباب.

٣- تحقيق الحرية السياسية:

تهدف الديمقراطية إلى تحقيق الحرية السياسية political Liberity، ذلك لأن المبدأ الديمقراطى إنما نشأ فى ظل إستبداد الملوك وطغيانهم، فكان هدف

الشعوب، حينئذ، هو محاولة التخلص من هذا الاستبداد عن طريق تحقيق الحرية والمساواة السياسية، فضلا عن أن الصناعة لم تكن قد تقدمت وازدهرت بعد.

وفى الوقت الحاضر، تقدمت الصناعة وتطورت الحياة الاجتماعية وتبع ذلك ظهور الديمقراطية الاجتماعية social democracy التى تستهدف تحقيق المساواة الاجتماعية. ولاشك أن هناك اختلافاً بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية، حيث يقصد بالديمقراطية السياسية «أن كل شئ بالشعب» أما الثانية فيقصد بها «أن كل شئ للشعب» ويجب ألايفوتنا فى هذا المقام أن نقول بأن الديمقراطية الاجتماعية لايمكن أن تغنى عن الديمقراطية السياسية بأى حال من الأحوال، ويرجع ذلك إلى أن مايحصل عليه الشعب فى الحالة الأولى من الإصلاح يعتبر منحة من الحاكم، بينما فى الحالة الثانية يحصل الشعب بنفسه على مايريد من الإصلاحات[١].

ومن الحقائق العامة أن معظم الدول التى تأخذ بالديمقراطية، بدأت تدخل فى بلادها كثير من عناصر ومظاهر الديمقراطية الاجتماعية عن طريق إصدار التشريعات التى تهدف إلى إصلاح وتحسين أحوال العمال، ورفع مستوى معيشتهم، وكذلك العمل على إزالة الفوارق الاجتماعية الكبيرة بين الطبقات. وقد أخذ بهذا الاتجاه، الدستور الفرنسى الصادر سنة ١٩٤٦، فقد ضمن مقدمته كثيراً من هذه المبادئ والأحكام. وقد خصص الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧١ الباب الثانى منه لتقرير كثير من هذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية واختار لذلك عنوان «المقومات الأساسية للمجتمع».

---

(١) د. السيد صبرى، المرجع السابق، ص ٥٤ + د. محمود حافظ، الوجيز فى النظم السياسية والقانون الدستورى، دار النهضة العربية، ١٩٧٦ : ص٩٣-٩٨.

٤- الديمقراطية مذهب فردى:

تعتبر الديمقراطية الفردية من مبادئ الثورة الفرنسية، وهذا يبدو واضحا فى إعلان حقوق الإنسان الذى صدر سنة ١٧٨٩، فقد كان الفرد وحقوقه مجال اهتمام هذه الوثيقة وليست الدولة: وهذا يعنى أن الديمقراطية تشرك الأفراد فى الحكم بصفتهم أفراداً وبغض النظر عن وظائفهم أو عضويتهم فى أية جماعة من الجماعات، ويؤدى المبدأ الفردى إلى[١]:

أ- يجب ألا يكون هناك وسيط بين الدولة صاحبة السيادة، وبين الأفراد، وألاتتقدم المصالح الخاصة على الصالح العام، وهذا ماقضت عليه الثورة الفرنسية، فلم يعد هناك امتيازات للأشراف ورجال الدين.

ب- أن يشترك كل فرد فى الشئون السياسية العامة كإنسان، أى كفرد بغض النظر عن أى اعتبار آخر كالجماعة أو الطبقة التى ينتسب إليها، فالحقوق السياسية التى يتمتع بها الفرد فى الديمقراطية تكون باعتباره إنساناً فقط.

٥- الديمقراطية هى حكومة الأحزاب:

يذهب بعض المفسرين إلى أن الديمقراطية، لايمكن أن تتحقق بغير الأحزاب[٢]، (وبصفة خاصة الديمقراطية النيابية)، إذ كيف يتسنى التعرف على الأغلبية واتجاهاتها إذا لم يكن للأحزاب وجود.

وحقيقة الأمر، أن النظام الحزبى، لايمكن أن يؤتى أكله أو يحقق المقصود

---

(١) عالج كل من «بن» و «بيترز» موضوع إدارة الشعب بأنها تتكون من مجموعة الإرادات الفردية التى لاتتحقق نتيجة التشابه فى المصالح المختلفة، ولكنها تأتى نتيجة اصطناع وسيلة توزن بها بعض الإرادات ضد بعضها الآخر، أى أن كل إرادة فردية لها وزنها وتقديرها الخاص بها يراجع ذلك فى:
Benn, S.I. and Peters, R.S.; Social Principles and the Democratic state, London, 1961, P. 346.

(٢) سوف تعالج الاحزاب السياسية فى مجال آخر.

من وجوده فى الدول التى لم يكتمل فيها نمو الوعى القومى السياسى بعد. ذلك لأن الجهل يجعل من السهل على القادة الحزبين أن يتلاعبوا بثقة الجماهير من خلال الخطب الرنانة والوعود البراقة. وعلى هذا تفقد الأحزاب السياسية ركنا أساسياً وهاماً من الأركان التى ترتكز عليها وهو رقابة الرأى العام على الأعمال التى تضطلع بها.

صور الديمقراطية:

نحاول فى هذا المجال أن نعرض لصور الديمقراطية وأشكالها التى تكون عليها فى عملية التطبيق. وتقسم الديمقراطية إلى ثلاثة أقسام:

١- الديمقراطية المباشرة.

٢- الديمقراطية النيابية.

٣- الديمقراطية شبه المباشرة.

١ - الديمقراطية المباشرة:

وتعتبر الديمقراطية المباشرة direct democracy أقرب النظم السياسية إلى الديمقراطية الصحيحة. وعلى الرغم من أن هذا النظام هو أقدم النظم الديمقراطية، فقد كان منتشراً فى اليونان، إلا أنه لم يعد له وجود اليوم إلا فى بعض المقاطعات الصغيرة. ويرجع عدم انتشار هذا النظام - كما سبق القول - إلى اتساع الدول الحديثة، وزيادة عدد السكان مما يصعب معه إدارة الشعب شئونه بنفسه.

وقد كان «جان جاك روسو» من أكبر أنصار هذا النظام المباشر فهو فى نظره النظام الأمثل لأنه الدليل على وجود مبدأ سيادة الأمة. ولايعترف «روسو» بالنظام النيابى لأنه يرى أن الأخذ به يدل على ضعف الروح الوطنية.

وفى الديمقراطية المباشرة يتولى الشعب بنفسه ممارسة السيادة كاملة، فيجتمع أفراد الشعب والذين لهم حق ممارسة الحقوق السياسية فى هيئة جمعية شعبية، ويقرون القوانين بأنفسهم، ونفس الوقت يعينون الموظفين القائمين بالسلطة التنفيذية والقضائية للنظر فى فض المنازعات بين الأفراد. ويتضح لنا أن الجمعية الشعبية هى التى تتولى السلطة التشريعية بنفسها.

وعلى الرغم من أن الحكومة الديمقراطية المباشرة تعتبر أقرب النظم إلى الديمقراطية الصحيحة، إلا أنه من الصعب تحقيقها، فى الواقع العملى، نظراً لاتساع الدول، وكثرة عدد السكان، وأصبح على الدول أن تقوم بواجبات كثيرة ومعقدة لايستطيع الشعب أن يدلى برأيه فيها بصورة مباشرة.

٢ - الديمقراطية النيابية Reprsentative Demôcracy

تتمثل الديمقراطية النيابية فى أن يقوم الشعب بانتخاب عدد محدد من أفراد الشعب يطلق عليهم «نواب» ليمارسوا السيادة ويتولوا الحكم بالنيابة عنه.

وقد نشأ النظام النيابى فى انجلترا نتيجة تطور تاريخى، ككل النظم الانجليزية التى نشأت، مع الزمن، وأخذت فى التطور حتى أصبحت تقاليد راسخة، لذلك فقد نشأ هناك مجلس للوردات ومجلس للعموم.

ويلاحظ أن الأساس الأول الذى يرتكز عليه النظام، هو وجود برلمان منتخب كله أو معظمه بواسطة الشعب لمدة معينة، ويكون من مجلس أو مجلسين، ويتولى البرلمان أو المجلس القيام بوظائف ثلاث: الوظيفة التشريعية، والموافقة على الميزانية، ومراقبة السلطة التنفيذية.

وإلى جانب ذلك فإنه من أسس النظام النيابى الآن أن النائب لايمثل دائرته وحدها، بل يمثل الأمة كلها، وهذه القاعدة موجودة فى معظم الدساتير الحديثة، وقد نص عليها الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٢٣ (م٩١) وتنص

على أن «عضو البرلمان ممثل عن الأمة كلها ولايجوز لناخبيه ولاللسلطة التى تعينه، توكيله بأمر على سبيل الالزم».

فضلا عن ذلك فإن النظام النيابى يقوم عل استقلال البرلمان قانوناً خلال مدة نيابته عن مجموع الناخبين، فالبرلمان بعد الانتخاب يصبح هو صاحب السلطة القانونية، ولايستطيع الشعب أن يتدخل فى أعماله. وعلى هذا فإن الشعب تنتهى مهمته الدستورية، وتنتهى مظهر إشتراكه فى الحكم بمجرد إنتهاء عملية الانتخاب، وبعدها يصبح البرلمان هو صاحب السلطة والمباشر لها بالاشتراك مع السلطة التنفيذية.

ومن أجل ذلك نرى أن «روسو» ينتقد النظام النيابى انتقاداً مراً، وفضل الديمقراطية المباشرة عليه، وقد علق على النظام النيابى الإنجليزى بقوله «يعتقد الشعب الإنجليزى أنه حر، ولكن هذا محض وهم، إذ أنه ليس حراً إلا فى فترة إنتخاب أعضاء البرلمان، فإذا ماتمت عملية الانتخاب عاد الشعب عبداً لاسلطة له».

ومن هذا يتضح أنه فى النظام النيابى، لايباشر الشعب فيه أى سلطة قانونية بعد إنتهاء الانتخابات، بل تنحصرَ السيادة القانونية فى البرلمان وحدة أو مع الحكومة وفقاً لما ينص عليه دستور الدولة.

٣- الديمقراطية شبه المباشرة:

نعتبر الديمقراطية شبه المباشرة Semi-direct democracy نظاماً وسطاً بين الديمقراطية المباشرة التى يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه دون وسيط، والديمقراطية النيابية التى تقتصر مهمة الشعب فيها على إختيار نواب يمارسون وظائف السلطة باسمه ونيابة عنه. ففى الديمقراطية شبه المباشرة

لايكتفى الشعب بانتخاب مجلس نيابى، بل يشارك هذا المجلس فى مباشرة مظاهر الحكم، وبصفة خاصة، الوظيفه التشريعية، وكذلك يراقب هذا المجلس، فيكون له فى بعض الأحوال، حق حله قبل إنتهاء مدته، ويراقب أعضاءه فيكون للناخبين حق إعادة الانتخاب فى إحدى الدوائر الانتخابية، وهكذا. وعلى هذا يعتبر الناخبون فى هذا النظام سلطة رابعة إلى جانت السلطات الثلاث الموجودة.

وقد عرفت الديمقراطية شبه المباشرة وطبقت منذ زمن طويل فى دستور الاتحاد السويسرى ودساتير المقاطعات السويسرية، وقد أخذت بها كثير من الولايات المتحدة الأمريكية وقد إنتشر بعد الحرب العالمية الأولى بصورة واسعة[1].

ويتطلب هذا النظام، لكى يحقق النجاح، مستوى عالياً من الثقافة والمدنية، حتى يصبح الشعب أهلا للمشاركة فى شئون الحكم والمساهمة مع أعضاء البرلمان فى مباشرة مظاهر السلطة، فضلا عن ذلك فإنه يتطلب الاعتراف بحقوق الأفراد وحرياتهم، وتنظيم مباشرتها وضمان وجودها.فى دستور الدولة.

تقويم الديمقراطية:

إنقسم الكتاب بالنسبة إلى النظام الديمقراطى بين معارض ومؤيد، ونحاول فى هذه السطور الاشارة إلى وجهات النظر السلبية والإيجابية فى هذا الصدد.

الانتقادات التى وجهت للديمقراطية:

وجهت إلى نظام الحكم الديمقراطى بعض الانتقادات يمكن حصرها فيمايلى:

(١) د. محمود حافظ، الوجيز فى النظم السياسية والقانون الدستورى، المرجع السابق، ص١٥٠-١٥٢.

١ - أن نظام الحكم الديمقراطى، وإن كان فى ظاهره يمثل حكم الشعب بواسطة الشعب أو أغلبيته، إلا أنه فى الواقع يمثل حكم الأقلية، فالديمقراطية البرلمانية تحولت إلى ديمقراطية نيابية. وعلى هذا فإن الأقلية هى التى تحكم وتسيطر وتصدر القرارات، فسيادة الشعب تعتبر ضرباً من الوهم والخيال.

٢ - إذا كان هناك إقتناع كامل بأن الديمقراطية تجعل الحكم بيد أغلبية الشعب، فإنها بذلك تفضل الكم على الكيف ولاتقيم وزناً للكفاءات، فالشعب لايملك المؤهلات الملائمه التى تمكنة من الحكم. ومن أجل ذلك ذهب البعض إلى القول بأن الديمقراطية تعنى حكم الجهلاء والأغبياء.

٣- أن الديمقراطية تقوم بتوزيع السلطات على هيئات متعددة، وهذا يؤدى إلى توزيع المسئولية وعدم تحديد المسئول فعلا عن شئون البلاد، فالنائب ينسب المسئولية للبرلمان بأكملة، بينما يلقى الوزير بالمسئولية على الوزارة كلها.

٤- أن الديمقراطية لاتهتم بالتخصص، إذ يكفى لتولى الوزراء مناصبهم أن يكونوا على قدر معين من الذكاء والثقافة وحسن التصرف، ولكن لايشترط فيهم التخصص الفنى المناسب لكل وزارة، وهذا يؤدى إلى إضعاف رقابة الرؤساء على المرءوسين.

٥- أن الديمقراطية تؤدى إلى وجود الأحزاب وتعددها، وبالتالى إلى إنقسامها وكثرة المشاحنات بينها، وهذا يؤدى إلى تفتيت وحده الأمة وضياع وقتها فى مهاترات ومناقشات لاجدوى منها.

٦- على الرغم من أنه يقال أن الديمقراطية تحقق حريات الشعب، إلا أنها

فى الواقع العملى تؤدى إلى إستبداد المجالس النيابية وطغيانها. فهى بذلك تعمل على إحلال استبداد البرلمان محل استبداد الملوك. ولاشك أن استبداد البرلمان يعتبر أخطر بكثير من استبداد الملوك. إلا أن هذا الاستبداد تحيط به هالة من السعادة الشعبية، ولذلك فإن الفقيه «دوجى» Diguit نصح بضرورة وضع قيود وضمانات كبيرة ضد استبداد البرلمان، أكثر من تلك الضمانات التى تتخذ ضد الملوك وسلطتهم المطلقة.

٧- لايمكن للديمقراطية أن تنجح كنظام للحكم أوقات الأزمات التى تمر بالأمة، ذلك لأن الأزمات والشدائد تتطلب أن يتولى أمر الأمة فيها حاكم أوسلطة تنفيذية قوية تستطيع توجية دفة الأمور بالقوة.

هذا جانب من بعض الانتقادات الى وجهت للنظام الديمقراطى، إلا أن هناك فريقاً من العلماء قاموا بالرد عليها تدعيما لموقفهم المؤيد للديمقراطية وساقوا فى هذا المجال عدداً من الحجج نشير فيمايلى إلى أهمها[1]:

١- أن الديقمراطية لاتمثل حكم الأقلية كما يقول المعارضون، وذلك لوجود رقابة الرأى العام الذى يعتبر السلاح المؤثر من جانب الشعب، والذى يستطيع من خلاله أن يوجه الحكام إلى السيادة المرغوبة. فالرأى العام هو مظهر إشتراك جميع أفراد الشعب فى الحكم سواء الأغلبية أو الأقلية. فضلا عن ذلك فإن الديمقراطية تعمل على إشراك أكبر عدد ممكن من الشعب فى الإنتخابات عن طريق الاقتراع العام.

٢- أما بالنسبة لموضوع تفضيل الديمقراطية للكم على الكيف، وتركها لأمور الدولة فى يد الجهلاء. فإن هذا القصور لايجب إلصاقة بالنظام

---

(١) د. محمود محمد حافظ، المرجع السابق، ص ١١١-١١٢ وكذلك عبد الفتاح حسنين العدوى؛ ص ٣٢-٣٤.

نفسة، ولكن السبب فيه هو تأخر الشعوب وعدم وعيها، ومن ثم فإنه يمكن تدارك هذا النقص من خلال نشر الثقافة والتعليم فى المجتمع، هذا فضلا عن أن النظام الديمقراطى - بأخذه بهذا الاتجاه - يعتبر مدرسة يمارس من خلالها الحكم، ويتعلم كيف يدير شئونة بصورة عملية.

٣- أما مسألة عدم التخصص فيمكن الخلاص منها عن طريق وضع مواصفات معينة لمن يتولى أعمالا فنيه. ويلاحظ أن النظم الديمقراطية تحاول من جانبها تعويض هذا النقص الفنى للنواب عن طريق تشكيل اللجان البرلمانية وإنشاء مجالس فنية متخصصه لبحث الأمور الفنية الإقتصادية. أما الامر الخاص بعدم تخصص الوزراء فان هذا الأمر لايعنى شيئا، فوظيفة الوزير تعتبر مهمة سياسية فقط، حيث يقوم بالاشراف على وزارتة وتوجيه سياستها العامة وفقا للخطط الموضوعة، أما الأعمال الفنية المتخصصة فيتولى أمرها وكلاء الوزارات الدائمون وهم متخصصون وقادرون على توجية دفة العمل الفنى.

٤- والنقد الموجه إلى توزيع المسئولية ليس فى محلة، ذلك لأن تركيز السلطة فى أيد محدودة يساعد على الاستبداد.

٥- إذا كانت الديمقراطية تنتقد لانها تستلزم وجود الأحزاب وتعددها ممايؤدى إلى أنقسام الامة، كما يقولون، فإن الاجابة على ذلك تتلخص فى أن رقى الشعوب وتقدمها، ونمو الشعور بالمسئولية كفيل بأن يخفف من مساوئ النظام الحزبى، فالأحزاب لها فوائد كثيرة لايمكن التقليل من أهميتها، فضلا عن أن إختلاف وجهات النظر، وتنافس، الأحزاب فيما بينها تنافساً شريفاً، يحقق فى نهاية الأمر صالح الشعب كلة.

٦- أما الانتقاد الخاص بأن الديمقراطية تؤدى إلى إستبداد البرلمان تحت ستار

السيادة الشعبية، فإنه من الممكن التخلص من ذلك عن طريق تحقيق التوازن بين السلطات حتى لاتطغى إحداها على الأخرى. فالديمقراطية نظام يتميز بالمرونة والقدرة على التشكل وفقا لظروف كل دولة على حدة، فمثلا فى البلاد التى يطغى فيها البرلمان ويقوى نفوذه، يمكن تقوية السلطة التنفيذية فيها للحد من إستبداد البرلمان وطغيانه. فضلا عن أن الرأى العام - يقف حائلا أمام استبداد البرلمان، ويوجهه الوجهة السليمة التى تتفق مع تحقيق رغباته واهتماماته كلها.

٧- أما عن عدم صلاحية الديمقراطية للحكم فى الأوقات العصيبة، فهذا يتنافى مع مايتصف به النظام الديمقراطى من مرونة ومقدرة للتكيف والتآلف مع الظروف التى يتعامل معها. ففى أوقات الازمات تستخدم الشدة، أو قد تتخذ شكلا شبة دكتاتورى لفترات تنتهى بزوال الظروف العصبية. وعلى هذا يمكن للديمقراطية أن تحقق نجاحاً منقطع النظير فى مواجهة الظروف العصبية، وهذا ماحدث فعلا فى الحربين العالميتين.

فضلا عن هذه الحجج التى ساقها أنصار الديمقراطية ليصدوا بها معاول النقد والهدم، فأنهم ذهبوا إلى القول بأنه مهما كانت الظروف فإن كل نظام عيوباً، والديمقراطية كنظام من صنع البشر، لاتخلو هى الأخرى من العيوب، ولكنها على كل حال تعد خيراً من النظم الأخرى التى تناصبها العداء. فالديمقراطية أقل نظم الحكم عيوباً إلى جانب أنها أصبحت أمراً ضرورياً، ونظاما حتميا لامفر منه فى العصر الحديث، فى ظل تقدم الشعوب ورقيها. لذلك فإنه ينبغى العمل بقدر المستطاع على التخلص من العيوب التى تلحق بالديمقراطية لتتمكن من تحقيق أهدافها بصورة قوية وفعالة.

الفصل التاسع
تطور النظام السياسى
فى جمهوريه مصر العربية

الفصل التاسع
تطور النظام السياسى
فى جمهورية مصر العربية(*)

أولا: النظام السياسى فى مصر القديمة:

سادت السلطة التقليدية فى المجتمعات القديمة، حيث كانت هذه السلطة تتركز فى حكم رب الأسرة أو رئيس القبيلة بحيث كان هناك من يخلف هؤلاء فى سلطتهم بعد مماتهم، وعلى ذلك فقد كانت السلطة تقليدية وراثية. وقد سادت هذه السلطة بطبيعة الحال فى مصر القديمة، نظراً لأن مصر كانت بلداً زراعياً، والزراعة بطبيعتها تتميز بالاستقرار فى الأرض، ويعتبر هذا الاستقرار مظهراً أساسياً من مظاهر السلطة الأبوية. Parental Authority. والسلطة لاترتكز على القوة المادية،بل تستمد دعائمها من الخضوع للأسرة ويعتبر هذا الخضوع ذا طبيعة أخلاقية، وتتميز هذه السلطة بأهميتها البارزة، لأنها تعتبر الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار والتنظيم الاجتماعى Social Organiza-tion، فضلا عن ذلك، فإنها تعتبر الركيزة الأساسية فى التشريع وسن القوانين، فقد كان رب الأسرة هو الحاكم والقاضى، وهو أساس الدين والعرف والتقاليد[1].

ونظراً للزيادة السكانية فى مصر القديمة، وتعقد الحياة بصورة كبيرة، فقد انتقلت السلطة الأبوية إلى نطاق مجالس آباء الأسرة، ورؤساء العشائر لتصبح

(*) كتب هذا الفصل الدكتور إبراهيم أبو الغار.

(١) د. مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسة، مطبة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٥٨؛ ص٧، ويراجع كذلك. أحمد سويلم العمرى؛ أصول النظم السياسية المقارنة، الهيئة المصرية العامة لكتاب، ١٩٧٦ ،.ص٢٩١-٢٩٥.

أوسع نطاقاً وأكثر قدرة على إدارة أمور الرعايا. وقد تبع ذلك نشأة القرى والمدن، وظهور التنظيم السياسى والإدارى المصرى، الذى حل محل النظام القبلى الذى كان يقوم على علاقات القرابة والدم. والنظام الإدارى adminis-trative order كان يرتكز على وحدة المصالح والأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصورها المختلفة.

وقد تميز حكام القرى والمدن والمقاطعات فى مصر القديمة، بالقوة والنفوذ فى مجال الإدارة والحكم. ويرجع تاريخ هذه الإمارات الصغيرة والمدن الكثيرة المستقلة التى نشأت فيها المملكة المصرية، إلى زمن بعيد. وكان ملوك مصر قبل الملك «نارمر» يسمون أتباع «حوريس». وقد عمل كل منهم على جمع شمل العشائر والأحلاف المتقاربه وقيادتها. وعلى ذلك صارت دويلة لها قانونها الخاص ومعبودها المحلى. ومع مرور الزمن إندمجت هذه الدويلات فى إقليمين إثنين هما: الإقليم الشمالى ويشمل مصر السفلى، والإقليم الجنوبى ويشمل مصر العليا.

وقد سعى الفراعنة للسيطرة بإحكام على الإقليمين، وقد أخضع فرعون لسلطته الإقليمين السالف ذكرهما وأصبح يولى الحكام أو الولاة باسمه ليحكموا لحسابه حيث يجمعون الضرائب ويحشدون الجيوش وينشئون الطرق. وعلى هذا كان فرعون هو الرئيس الأعلى للدولة، وظل الله فى الأرض، وينوب عنه هؤلاء الحكام فى إدارة الأقاليم. وكان هؤلاء الحكام، فى غالب الأمر من الأسرة المالكة، ويمارسون الحكم فعلا بإسم فرعون صاحب الأرض، ويلتزمون نحوه بواجبات وإلتزامات مالية وعسكرية، وسياسية. وكان فرعون يمنح المحاربين المنتصرين فى الحروب الإقطاعيات حتى يطمئنوا على مستقبلهم ويظلوا مدينين لأرض الوطن الذى يضحون من أجله.

وقد كان إنتقال أداة الحكم من فرعون إلى حكام المقاطعات عملا أساسياً ساعد فى تثبيت دعائم الحضارة المصرية وتنميتها. وعلى هذا يتضح لنا أن إدارة الحكم أيام الفراعنة كانت موزعة بين فرعون والوزير وحاكم الإقليم وحاكم المقاطعة ومحافظة المدينة ومجالس الأعيان.

ولقد أصبحت مصر ملكية نتيجة لضم الدويلات العديدة بعضها إلى بعض، وأصبح فرعون مفوضاً عن حكام هذه الدويلات، وآلت إليه جميع السلطات الدينية والدنيوية، ولايحد من نفوذه إلا القانون. وكان هو الذى يعين وزراءه الذين يعتبرون نواباً له.

وقد عرف قدماء المصرين النظم الدستورية فى أدق معانيها، فقد عرفوا نظام الوزراء إذ كان للدولة مجلس يسمى «مجلس الدولة»، ويتكون من وزير أكبر، ووزراء لمختلف شئون الدولة يعينهم الملك بمراسيم محددة وكانوا يعرفون نظام المسئولية الوزارية. وكان الوزير الأكبر مسئولا أمام الملك لأنه صاحب السيادة العليا فى الدولة، وليس أمام هيئة نيابية أو مجلس شعبى، وذلك لأن الحكومة كانت أداة مطيعة للملك. فضلا عن ذلك فقد عرف المصريون كذلك اللامركزية فى إدارة شئون البلاد. وكانت لهم مجالس سياسية يجتمع فيها حكام الأقاليم لرسم السياسة العاليا، وعرفوا كذلك نظم التفتيش والمراقبة، إذ كان المفتشون يذهبون للتفتيش فى الأقاليم للوقوف على أحوال الناس والتحقيق فى تظلماتهم، وتحقيق مطالبهم. وقد عرفوا كذلك نظام الندوات والمجالس الشعبية، فقد كانوا يجتمعون لمناقشة مطالبهم فى شئون الزراعة والسياسة. وفى الحقيقة فإن هذه المجالس الشعبية كانت هى النواة الأولى للمجالس النيابية بمعناها الصحيح(١).

---

(١) د. مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، المرجع السابق ص٢٨٨.

ثانياً النظام السياسى فى عهد الأسرة المالكة.

وقد تعاقبت الحياة السياسية على مصر إلى أن جاءت أسرة محمد على، تلك الأسرة التى حكمت مصر نحو مائة وخمسين عاماً (١٨٠٥-١٩٥٢). وعلى الرغم من أن نظام الحكم أيام محمد على كان مطلقاً، فقد سار هذا الحاكم فى إدارة شئون البلاد على نمط «المستبد العادل» حتى قال عنه كلوت بك «إنه أول عثمانى استطاع إدراك الأفكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة والإدارة» وعلى الرغم من أن سلطته كانت مطلقة إلا أنه أحكم التدابير من خلال ابتعاده عن الحكم الاستبدادى. فقد شكل لنفسه مجلساً خاصاً إعتاد المداولة فيه مع أعضائه فى جميع الأعمال المرتبطة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها. وقد شكل - لكل فرع من فروع الإدارة - مجلساً يضم مجموعة من الاخصائين. وعلى هذا كان هناك مجلس للحرب، ومجلس للبحرية، ومجلس للزراعة، وآخر التعليم...إلخ. فضلا عن ذلك فقد كان هناك مجلس عام فوق هذه المجالس جميعاً يسمى مجلس الحكومة وكان يختص بالنظر فى جميع أقسام الحكومة ومهما قيل بشأن هذه المجالس وبصفة خاصة المجلس الذى كان يساعد محمد على فى الحكم، فإنه لم يكن لهذه المجالس سوى رأى استشارى فقط وقد كان الوإلى مسئولا شخصياً أمام الباب العالى.

وقد استمر نظام الحكم المطلق بعد أيام محمد على، فظل فى أيام عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) الذى كان حاكماً مستبداً، ولكنه كان على عكس محمد على فى انه كان عدواً لكل طرق الإصلاح ووسائله، وقد استمر الحكم المطلق أيام سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٩) الذى سار على منهج محمد على فكان مستبداً عادلا.

وبعد ذلك جاء حكم الخديوى إسماعيل، فظل نظام الحكم المطلق

قائما، ولكن هذا النظام لم يستمر نظراً لأن الحركة الدستورية قد بدأت فى الظهور، وقد ساعد على ظهور هذه الحركة ونموها الظروف التى مرت بها البلاد فى الفترة التى حكم فيها الخديو إسماعيل البلاد، وإتصال مصر بصورة كبيرة بالحضارة الأوربية(١).

وفى هذه العهد ساد الظلم ولم تتحقق أركان العدالة فى أمور كثيرة منها التجنيد والضرائب. فضلا عن ذلك فلم يكن هناك تنظيم قضائى كما أن الحريات الفردية لم تحترم.

وقد أنشئ مجلس للنواب عام ١٨٦٦ وكان يتكون من ٧٥ عضوا منتخبين من جميع المديريات. إلا أنه لم يكن لهذا المجلس أى وظيفة اللهم إلا إبداء الرأى فيما يعرضه عليه الخديوى، وكان رأيه فى هذا الصدد إستشارياً، هذا إلى جانب أن الخديوى نفسه لم يكن يعرض على المجلس إلا المسائل الإدارية العملية مثل أمور الرى وتطهير الترع وربط الضرائب. ويتضح من ذلك أن الأمور الأساسية الهامة لم تكن من الموضوعات التى تعرض على أعضاء هذا المجلس نظراً لأن الخديوى كان يتحكم فى كافة المسائل السياسية بصورة مطلقة. ونظراً للديون التى أغرق بها الخديوى مصر، حكمت البلاد بواسطة وزارة مسئولة، وتم تعيين مراقبين إنجليز وفرنسيين لضمان سداد الديون. ونتيجة لذلك ظهر إهتمام الرأى العام بالأمور السياسية، وبدأت الصحف فى الظهور ونما هذا الاتجاه وأدى إلى ظهور الحركة الدستورية الوطنية.

بيد أن هذه الحركة الدستورية تم القضاء عليها عندما تولى الخديوى توفيق الحكم، وكان توفيق مستسلماً لدولتى إنجلترا وفرنسا، إلى جانب أنه كان يميل إلى تركيز السلطة فى يديه.

(١) د. سيد صبرى، مبادئ القانون الدستورى، مكتبة عبد الله وهبة، القاهرة، ١٩٤٩، ص٢٦٧-٢٦٨. وكذلك د. أحمد سويلم العمرى، أصول النظم السياسية المقارنة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦، ص٢٩٢، ٢٩٣.

وأمام هذا الاستبداد والحكم المطلق ظهرت موجة الرأى العام تعبر عن استيائها لهذا الحكم وأخذ جمال الدين الأفغانى وتلميذه الشيخ محمد عبده ينشر ان الدعوة ضد التدخل الأجنبى، مماجعل الخديوى ينفى جمال الدين الأفغانى خارج البلاد ويعزل محمد عبده من وظيفته فى دار العلوم.

وفى تلك الأثناء ظهر «الحزب الوطنى»، وكان يتكون من مجموعة من كبار رجال الدولة من بينهم شريف باشا وعمر لطفى وسلطان باشا وغيرهم وقد كان الدافع الأساسى لإنشاء هذا الحزب هو مقاومة نظام الحكم المطلق. وقد جاء فى بيان هذا الحزب «أنه يريد إنقاذ مصر من الهوة السحيقة التى تردت فيها تحت ثقل الربا والاستبداد، وأن الحكومة الحالية لاتمت إلى مصر بنسب حقيقى، لان الدولة هى التى أنشأتها، ولادخل للآمة فيها، ويعلن الحزب أن مصر تريد أن تتخلص من ديونها بشرط أن تتركها الدول حرة فى تنفيذ الإصلاحات العاجلة».

وقد تكونت جمعية سرية فى عهد إسماعيل من مجموعة من المصريين هدفها الدفاع عن حقوق المواطنين، وعندما عاد الجيش من حرب الحبشة انضم إلى هذه الجمعية ضابط مصرى وطنى هو أحمد عرابى.

وقد كافح عرابى هو وزملاؤه كثيراً من أجل المطالبة بحقوق المصريين وحرياتهم، وإيجاد حكومة دستورية فى البلاد. إلا أن الحكومة كانت له بالمرصاد، وصارت تماطله فى تحقيق مطالبه مما إضطره للقيام بمظاهرة عسكرية تؤكد المطالب التى سبق إعلانها وتشكيل مجلس للنواب وزيادة الجيش. وقد وجد الخديوى نفسه مضطراً للنزول على رغبة عرابى، فأقال الوزارة، وتشكلت وزارة جديدة برياسة محمد شريف باشا.

ولقد كان من المحدد أن تصدر لائحة جديدة يتم على أساسها الانتخابات،

ولكن الخديوى تحت التأثير الأجنبى دعا المجلس إلى الانعقاد وفقاً للائحه الخديوى إسماعيل (١٨٦٦)، على أن يعد شريف باشا قانونه الأساسى الجديد ومن المستعجب أن الدول والمراقبين عارضا بشدة فى توسيع إختصاصات مجلس النواب، وفى الاستجابة لطلبات الحزب العسكرى الخاصة بتدعيم الجيش وتقويته، وقد إستجاب شريف باشا لما طالبت به الدول. وقد تمت الانتخابات واجتمع مجلس النواب، وقدم شريف باشا للمجلس اللائحة التأسيسية الجديدة.

وعلى الرغم من كل هذا فقد سعت حكومتا إنجلترا وفرنسا بكل جهدهما إلى محاولة السيطرة على الحركات الوطنية الداخلية، ومنع كل مامن شأنه إحداث إضطرابات داخلية أو خارجية تهدد النظام القائم فى مصر. وقد أدى هذا الموقف الأجنبى إلى تضامن الحزب الوطنى والحزب العسكرى ومجلس النواب، والوقوف معاً صفاً واحداً ضد سياسة الدولتين[1].

وقد أدى هذا الموقف المضطرب إلى صدور اللائحة الأساسية لمجلس النواب فى ٨ فبراير عام ١٨٨٢، وكانت تتضمن بعض المبادئ الأساسية أهمها:

١- يتم إنتخاب النواب لمدة خمس سنوات.

٢- النواب أحرار فى آرائهم ويتمتعون بالحصانة البرلمانية

٣- كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم القطر المصرى لاعن الجهة التى انتخبته فقط.

٤- تفتتح الدورة بخطبة يقرؤها الخديوى أو رئيس الوزارة بالنيابة عنه، وتتضمن توضيح المسائل الهامة التى تعرض على المجلس أثناء إنعقاد جلساته، وتنتهى الجلسة بعد هذه الخطبة.

---

(١) د. طعيمة الجرف، ثورة ٢٣ يوليو، ومبادئ النظام السياسى فى الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٦، ص١٨٦، ١٨٧، وكذلك. د. السيد صبرى مبادئ القانون الدستور، المرجع السابق، ص ٢٨٥.

٥- ينتخب المجلس لجنة للرد على خطبة الخديوى.

٦- للوزراء الحق فى الحضور للمجلس وإبداء وجهات نظرهم فيه ولهم أن ينيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين.

٧- وللمجلس الحق فى سؤال الوزراء واستجوابهم.

٨- للحكومة حق اقتراح القوانين ولكنها لاتصبح سارية إلا إذا أقرها المجلس وصدق عليها الخديوى.

٩- للحكومة الحق فى إصدار مراسيم لها قوة القانون إذا طرأت أحوال ضرورية أثناء غيبة البرلمان، ويجب عرضها عليه عند إجتماعه.

وقد صدر قانون الانتخاب الجديد فى مارس ١٨٨٢ وهو ينص على مبدأ الإقتراع العام لكل مصرى يبلغ من العمر واحداً وعشرين عاماً ويدفع للحكومة ضريبة قدرها خمسة جنيهات فى السنة ويعفى منها العلماء ورجال الدين والمدرسون والضباط والصيادلة والأطباء والمهندسون.

ويمكننا القول فى هذا الصدد، أن دستور عام ١٨٨٢ يعتبر دستوراً صادراً عن طريق جمعية وطنية لأن مجلس نواب عام ١٨٨١ المنتخب من الشعب هو الذى أملى هذا الدستور على النحو الذى رآه. والفضل فى ذلك يرجع إلى النهضة الفكرية التى قادت إلى الشعور بالعزة القومية والتى سعى أحمد عرابى للدفاع عنها بقوة السلاح.

إلا أن الموقف لم ينته عند هذا الحد، فقد سعت السياسة الاستعمارية إلى أسلوب الفتن لإثارة الذعر فى نفوس القوات العسكرية الوطنية، وإحداث فتنة سياسية للإيقاع بين الخديوى والعرابيين. وعلى هذا فقد حدثت مؤامرة الضباط الشراكسة على الزعيم أحمد عرابى مما أدى إلى خلق أزمة بين الوزارة

والخديوى. فقد علم عرابى فى أبريل سنة ١٨٨٢ أن بعض الشراكسة يقومون بعمل مؤامرة لقتلة، فحول المتآمرين على مجلس عسكرى لمحاكمتهم وأصدر عليهم أحكاما مختلفة، بيد أن الخديوى لم يوافق على التصديق عليها وكان يحركه فى هذا الرفض قتصلا إنجلترا وفرنسا.

وقد كان لهذا الحادث الخطير، أثر سئ على نفوس العرابيين مما دفعهم إلى تهديد الخديوى بالطرد من الحكم. وفى غضون ذلك اضطر الخديوى إلى الالتجاء لطلب الحماية الأجنبية. ولقاء ذلك قامت إنجلترا وفرنسا بإرسال أساطيلهما إلى الأسكندرية وطلبتا إسقاط الوزارة ونفى عرابى. وقد تطورت الأحداث تطوراً سريعاً حتى إحتلت إنجلترا مصر سنة ١٨٨٢ ضماناً لمصالح الاحتكارات المالية الأجنبية وتأييدا لسلطة الخديوى ضد الشعب المصرى.

وقد أدى الاحتلال إلى إلغاء دستور ١٨٨٢ ، وظهور نظام نيابى ناقص فى مايو ١٨٨٣ . وإل جانب هذا النظام النيابى الضعيف إبتدأ مندوب إنجلترا فى مصر اللورد كرومر فى جمع السلطة فى يده، وبذلك ألغيت الرقابة الثنائية، وبدأ اللورد يعين مستشارين إنجليز للوزارات المصرية المختلفة ومن دواعى الأسف أن هذا الشئ قد تم بناء على طلب وزارة شريف باشا.

ولقد ظل هذا النظام النيابى قائما فى مصر، واستمر معه الاحتلال رغم الوعود المتكررة من إنجلترا بالجلاء حتى سنه ١٨٩٢ عند ماتولى عباس الثانى العرش بعد وفاة الخديوى توفيق.

فقد مر بعض الوقت على روح الاستسلام التى برزت فى هذه الحقبة حتى ظهر مصطفى كامل الذى تميز بالثورة، ولقد كانت مبادئه ترتكز على المطالبة بجلاء الانجليز وإقامة حياة دستورية سليمة. وقد سعى بكل جهده لنشر دعاية واسعة لبلاده فى عواصم أوروبا، فأوضح للرأى العام الأوروبى عدالة

المطالب المصرية[1].

وفى الحقيقة، فإن مصطفى كامل بروحة الشابة والوطنية كان قد فكر منذ سنة ١٩٠٠ فى تنظيم الحزب الوطنى على نهج الأحزاب السياسية الحديثة المعروفة فى أوروبا، وكان دافعه الأساسى فى ذلك هو تنظيم العمل الوطنى، وخلق روح جديدة لمعارضة سياسة الاحتلال.

إلا أن فكرة تأسيس الحزب الوطنى فى صورته المنظمة لم تتحقق بصورة واقعية إلا فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧، حين خطب فى الاسكندرية داعيا الامة كلها الى الانضمام الى الحزب الذى اتخذ الجلاء مبدأً اساسياً له، وقد عرف بسبب ذلك باسم حزب الجلاء.

وعلى الرغم من ذلك فقد حدث سنة ١٩٠٤ حدث جلل ادى الى إصابة مصطفى كامل بضربة قاضية، ويدور هذا الحدث فى «الاتفاق الودى» الذى تم فيه توقيع فرنسا مع انجلترا هذا الاتفاق على اساس ان تتنازل فيه فرنسا عن وادى النيل لإنجلترا، وفى مقابل ذلك تتنازل إنجلترا لها عن الشمال الافريقى[2] وقد اطلق هذا الاتفاق يد بريطانيا فى مصر وأطلق يد فرنسا فى المغرب[3].

وانطلاقا من ذلك فقد ازداد نشاط مصطفى كامل وأخذ يعمل بكل جهوده فى تلقين الشعب المصرى اصول الوطنية الصحيحة وكراهية الاحتلال عن طريق الصحافة. ولذلك فقد اصدر جريدة اللواء، فضلاً عن انه كان يمارس نشاطه فى الخطب السياسية التى كان يلقيها فى الاجتماعات العديدة، الى جانب إنشائه للحزب الوطنى للمطالبة بالجلاء كما سبق القول، وقد

---

(١) للوقف على قصة مصطفى كامل بصورة موسعة يرجع إلى عبد الرحمن الرافعى، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية القاهرة مطبعة الشرق ١٩٣٩.

(٢) د. طعيمة الجرف، المرجع السابق ص١٩٢.

(٣) د، جلال يحيى، اصول ثورة ٢٣ يوليو، الدار القومية للطباعة والنشر الاسكندرية ١٩٦٤ ص٧٧ ويراجع كذلك د، محمود نجيب ابو الليل، الامانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الاولى، القاهرة، مطبعة التحرير ١٩٥٣.

جاءت حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ لكى تزيد اشتعال النار فى قلوب المصريين، وقد ادت هذه الحادثة الى نتائج على قدر كبير من الاهمية فى تاريخ النضال الوطنى المصرى. فقد كانت الحادثة بمثابة ناقوس الخطر الذى ايقظ الشعب المصرى على حقيقه مقاصد الاحتلال الانجليزى، وأنه لا يرضى من المصريين إلا الاستسلام والخضوع، فإذا ما ثاروا يوماً طلبا للحياة والحرية كان جزاؤهم التعذيب والتدمير مثلما حدث فى دنشواى. فضلا عن ذلك فقد كانت هذه الحادثة نقطة بداية حاسمة فى القضية الوطنية. فقد ادت الى اهتمام الصحف الأوربية والاوساط المصرية مما ادى الى تكوين رأى عام دولى قوى يساند حركة التحرر والاستقلال فى مصر.

ونتيجة لذلك إستقال اللورد كرومر وتم تعيين السير «إلدون جورست» الذى سعى الى تطبيق سياسة اكثر ليونة [1] مع المصريين كما حاول إجراء بعض الاصلاحات فى نظم الحكم والإدارة، فعدل نظام مجالس المديريات بموجب القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ الذى اعترف لهذه المجالس بالشخصية المعنوية مع تخويلها بعض الرقابة على المديرين [2].

إلا ان عبء الكفاح عن قضية البلاد كان اقوى من ان تتحمله كتفا رجل واحد، لذلك فقد ساءت حالة مصطفى كامل الصحية وفارق الحياة وهو فى ريعان شبابه، وانتقلت قيادة الحركة الوطنية والإشراف على كفاح الحزب الوطنى الى زميل الكفاح محمد فريد.

وكان من الطبيعى ان يقوم محمد فريد بدوره كاملاً للمطالبة بإعطاء دستور للبلاد تمشياً مع الحالة التى سادت الامبراطورية العثمانية والتى كان من مصلحة الحركة الوطنية المصرية ان تسايرها فى كفاحها ضد قوات الاحتلال، وقد اخذت حركة الحزب الوطنى شكلاً جماعيا فى مطالبتها بالدستور، وكان هذا سببا للخلاف الشديد الذى نشأ بين الحزب الوطنى وبين عباس الثانى [3].

---

(١) د، جلال يحيى، المرجع السابق، ص٧٧.

(٢) د، طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص١٩٤، ويراجع فى نفس الاتجاه د، السيد صبرى، القانون الدستورى، المرجع السابق، ص٢٨٩.

(٣) للمزيد عن محمد فريد ونضاله فى سبيل مصر يرجع الى: عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد، رمز الاخلاص التضحية، تاريخ مصر القومى من ١٩٠٨-١٩١٩، مكتبة ومطبعة مصطفى البابلى الحلبى ١٩٤١.

وقد ظل محمد فريد يناضل ويجاهد، وقد اخذت إنجلترا تضطهده بصورة قاسية وامعنت في ذلك كثيراً حتى غادر مصر في عام ١٩١٢ الى اوروبا، ومن هناك تابع نشاطه وجهاده ضد الاحتلال حتى توفى سنة ١٩١٩.(١)

وقد انتهزت انجلترا فرصة اعلان الحرب العالمية الاولى في اغسطس سنة ١٩١٤ فأعلنت حمايتها على مصر وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ احتلالها لمصر سنة ١٨٨٢ - وقد ترتب على هذه الحماية ان استقرت جميع السلطات في مصر - إبان الحرب - في يد المندوب السامي البريطاني الذى كان يمثل همزة الوصل بين مصر والدول الاجنبية.(٢)

وقد توفى السلطان حسين سنة ١٩١٧ وجاء من بعده السلطان احمد فؤاد، وعندما انتهت الحرب العالمية الاولى بعقد الهدنة بين تركيا وبريطانيا وحلفائها يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩١٨، ثم بين المانيا والحلفاء في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ هبت الثورة المصرية سنة ١٩١٩ تطالب بالاستقلال التام وبجلاء جيش الاحتلال البريطاني تمشيا مع مبدأ الرئيس الامريكي (ولسن) في حق الامم والشعوب في تقرير مصيرها.

ويتجه بعض المؤرخين الى ان ثورة سنة ١٩١٩ لم تكن ثورة دينية ولا ثورة اجتماعية، ولكنها كانت ثورة سياسية بكل معنى الكلمة، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية، ومن هنا كانت اسبابها العامة سياسية ايضا(٣).

---

(١) د. السيد صبرى، القانون الدستورى، المرجع السابق، ص٢٩٣، وبراجع كذلك د. جلال يحيى، المرجع السابق، ص٩١.

(٢) د. طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص١٩٥.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي، من ١٩١٤ الى ١٩٢١ الجزء الاول، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦، ص٣٩ وكذلك عبد العظيم محمد رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ص ١٢٩-١٥٧٤.

ولكن إذا كانت ثورة ١٩١٩ سياسية في بعض أسبابها وأهدافها، إلا أنها كانت كذلك ثورة اجتماعية، في البعض الآخر من أسبابها وأهدافها، إلا أن الذى حدث هو أن هذه الثورة - نظراً لطبيعة قيادتها الثورية في ذلك الوقت - قد انقلبت على كل أهدافها الاجتماعية وعلى جوهر أهدافها السياسية كذلك. فقد أغفلت القيادات الثورية لثورة ١٩١٩ اغفالاً كبيراً متطلبات التغير الاجتماعى. وعلى الرغم من أن اندفاع الشعب إلى الثورة كان واضحاً فى مفهومه الاجتماعى، إلا أن قيادة الثورة لم تتنبه لذلك بوعى وإدراك[1].

ومن جهة أخرى، فإن ثورة سنة ١٩١٩ قد انقلبت على جوهر أهدافها السياسية فوافقت قيادتها على استقلال مبتور حيث كان هذا الاستقلال مقيداً بالتحفظات الأربعة المشهورة من حيث بقاء الأمر فى يد جيش الاحتلال الانجليزى، وكان الدافع إلى ذلك أن القيادات الثورية سنة ١٩١٩ لم تستطع أن توفق بين أساليب نضالها وبين الأساليب التى واجه بها الاستعمار ثورات الشعوب فى ذلك الوقت.

وهكذا انتهت الثورة بإعلان استقلال لامضمون له، وبحرية صريحة تحت قسوة الاحتلال، فقد انتهت الأحداث بتصريح ٢٨فبراير سنة ١٩٢٢ الذى أعلنت فيه إنجلترا نهاية نظام الحماية واستقلال مصر، إلا أن هذا الاستقلال - كما سبق القول - كان استقلالا إسمياً وداخلياً وبشروط معينة. ومع الاستقلال كان على المصريين أن يبدأوا حياتهم الدستورية، ومع الدستور بدأت المعارك والمنافسات والانقسام بين نواب الأمة والحكام، كل ذلك وبريطانيا باقية فى البلاد.

ولكن تصريح ٢٨ فبراير لم يكن وثيقة للاستقلال معترفاً بها، لذلك - وإزاء الأصوات المرتفعة التى كانت تنادى بالدستور - فإن القصر لم يجد بداً من المماطلة وتم إصدار دستور ١٩ إبريل سنة ١٩٢٣[2].

(١) د. طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص ١٧٩.

(٢) د. جلال يحيى، المرجع السابق، ص ١٣١، وكذلك عبد العظيم رمضان المرجع السابق.

ولاشك أنه بصدور دستور سنة ١٩٢٣ انتقلت مصر من وجهة نظر نظام الحكم فيها إلى مرحلة جديدة تقوم على قاعدة النظام الدستورى الذى يعتبر أساس الدولة القانونية مع توزيع السلطات العامة بين الملك والوزارة والبرلمان، وعلى هذا الأساس انتهت فى مصر فكرة الحكومة الشخصية كما زال منها عهد الحكم الفردى المطلق الذى ساد فيها حتى بداية القرن العشرين ولكن الوصول لهذه الحقيقة ينبغى ألا ينسينا أن هناك حقيقة لاتنكر، وهذه الحقيقة تتصل بمدى انحراف الملكية المصرية عن الدستور وعن الديمقراطية، مما أدى إلى العودة بالنظام السياسى فى مصر إلى عهود الحكومات الفردية غير الدستورية[1].

وقد تم إجراء الانتخابات على أساس هذا الدستور فى ٢ يناير سنة ١٩٢٤، وتم فوز حزب الوفد بأغلبية ساحقة. ولذلك فقد دعى سعد زغلول لتأليف الوزارة وفقاً للقواعد الدستورية. وقد ألف الوزارة دون اعتراف منه بتصريح ٢٨ فبراير، وعلى ذلك فقد عاد نواب البلاد المنتخبون يتولون زمام الحكم لاول مرة بعد استقالة وزارة محمود سامى البارودى.

وظل سعد زغلول يناضل من أجل قضية بلاده ودخل فى حلبة المفاوضات مع إنجلترا، إلا أنه لم يحقق نجاحاً يمكنه من تحقيق الكسب الكامل لقضية بلاده حتى توفى سنة ١٩٢٧. وقد رأس الوفد بعد ذلك مصطفى النحاس، وتعرضت الحياة النيابية للتوقف لمدة ثلاث سنوات فى عهد محمد محمود رئيس الوزراء، الذى حاول تسوية الأمور المعلقة بين مصر وإنجلترا فتوصل إلى مشروع إتفاق «محمد محمود - هندرسون»، وقد اشترطت الحكومة الإنجليزية إقراره بواسطة الشعب المصرى، فسقطت وزارته. ثم أجريت الانتخابات، ففاز الوفد وتشكلت الوزارة فيه برئاسة «مصطفى النحاس»، إلا أن هذه الوزارة الوفدية تركت الحكم عندما فشلت فى المفاوضات الإنجليزية المصرية ١٩٣٠، ثم جاءت وزارة أخرى برئاسة إسماعيل

---

(١) د. طعيمه الجرف، المرجع السابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

صدقى الذى ألغى دستور سنة ١٩٢٣ وأصدر دستور جديداً ١٩٣٠ ظل مستمراً حتى ١٩٣٥.

وفى الحقيقة فإن كل هذه الاضطرابات الدستورية لم يكن سببها اختلافات داخلية حقيقية، وإنما كانت نتيجة تدخل إنجلترا فى الحياة السياسية المصرية، سعياً وراء إضعاف الروح الوطنية القومية، وبصفة خاصة، بعد وفاة سعد زغلول. وكان الهدف الأكبر من ذلك هو أن تقبل البلاد تسوية المسائل المعلقة بشكل يرضى إنجلترا. بيد أن الوفد المصرى ظل يناضل بروح وطنية عالية من أجل كسب قضيته التى يسعى ويجاهد من أجلها بشرف وأمانة.

ولكن على الرغم من ذلك ظهرت بعض الفئات المنحرفة التى بدأت فى الانضمام للأحزاب، وعلى الرغم من أن هذه الفئات المنحرفة كانت من المثقفين وكان فى إمكانها أن تكون حارسة للآمال الحقيقية لثورة الشعب، إلا أن الإجراءات كانت أقوى من مقاومتهم. كذلك استطاع الانحراف الذى استشرى أن يفتح الباب لفئة من الرأسماليين كان كل اهتمامها المصلحة الخاصة دون الوضع فى الاعتبار لمصلحة الوطن وتقدمه[1].

ولقد انتهى الأمر بهذه الأحزاب جميعها إلى الدرجة التى دفعتها للارتماء فى أحضان القصر تارة، وفى أحضان الاستعمار تارة أخرى، وليس ببعيد أن تلتقى مصالح الاستعمار والقصر فى اتجاه واحد، على الرغم من الخلافات البسيطة بينهما فى بعض الظروف، إلا أن هناك حقيقه واحدة كانت تجمعهما وهى أن كليهما كان يقف فى الاتجاه الذى لايتفق مع مصالح الشعب.

وقد ظل الشعب يناضل بروحه الثورية حتى قبل قيام الحرب العالية الثانية. وقد قامت الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩، فطلبت الحكومة إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على المطبوعات طبقاً لمعاهدة سنة ١٩٣٦، التى تم فيها تسوية

---

(١) د. طعيمه الجرف، المرجع السابق، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

بعض الأمور وأعلن فيها انتهاء الاحتلال، وقد ألف الوفد الوزارة أثناء الحرب، وأجريت انتخابات جديدة فى ظل الأحكام العرفية والرقابة، وقد أخذت حكومة الوفد تسيطر على البلاد وتستجيب لمطالب الإنجليز(١).

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية،ظهرتتغيرات بالغة الأهمية فى العالم أجمع وظهرت حركات التحرر الوطنى فى الدول المستعمرة، والتابعة فى كفاحها ضد الاستعمار، وقد حدث ذلك فى مصر وسوريا ولبنان والهند والصين وكوريا وفيتنام وبورما والملايو.

وقد أخذ الشعب المصرى مع بقية، هذه الشعوب، يتطلع إلى الحرية، ويتمسك بماذهب إليه الرئيس «روزفلت» رئيس الولايات المتحدة، فى تصريحه عن الحريات الأربع. فى الرأى، وفى العقيدة، وفى التحرر من البؤس والفقر، وفى التحرر من الخوف.

ومع ظهور ميثاق الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٤٥ - الذى قام على أساس إحترام إستقلال الدول، وسلامة أراضيها، وإقرار المساواة فى السيادة بين أعضاء الأمم المتحدة، والمساواة فى الحقوق بين جميع الأمم والشعوب، والإعتراف بحقها جميعاً فى تقرير المصير - زاد الأمل لدى الشعب المصرى فى إمكانية تحقيق مايسعى ويناضل من أجله وهو تحقيق الإستقلال للبلاد والتخلص من القيود التى فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ . وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء المصرى فى سبتمبر ١٩٤٥ مفاوضة الدولة الحليفة على الأسس التى يمكن أن يتم الجلاء بمقتضاها، وقد وافقت الحكومة البريطانية على مبدأ المفاوضة. ولكن إتضح خلال هذه المفاوضات سوء نية إنجلترا من حيث أنها مازالت تنظر إلى مصر على أنها قاعدة حربية لها فى المنطقة، ولذلك فقد أصرت على

---

(١) د. طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣.

(٢) د. جلال يحيى، المرجع السابق، ص ١٨١ .

(٣) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥ - ١٩٥٢، الهيئة المصرى العامة للكتاب، القاهرة ، ١٩٧٢، ص ٧.

ضرورة بقاء بعض جنودها فى جزء كبير من الدلتا وقناة السويس. وكذلك أصرت على فرض وصاية أبدية على حرية مصر وعلاقتها الدولية، حيث طالبت بأن يتعهد الطرفان المتعاقدان بعدم عقد أى مخالفة ما أو الدخول فى أى حلف قائم تكون أغراضه مخالفة لمصالح أحدهما.

وعلى هذا فلم يكن المشروع الذى إنتهت إليه محادثات (صدقى - بيفن) سابق الذكر يختلف فى كثير أو قليل عن معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولذلك فقد رفض سبعة أعضاء من الوفد هذه الإتفاقية، لذلك إستقال إسماعيل صدقى فى ديسمبر ١٩٤٦ . وجاء من بعده النقراشى وحاول جاهدا أن يثنى إنجلترا عن موقفها لكن دون جدوى.

وإزا هذا الإصرار والتحدى من جانب إنجلترا إتجهت الحكومة المصرية إتجاهاً جديداً فى العمل، اذ قرر مجلس الوزراء فى يناير ١٩٤٧ عرض قضية البلاد على مجلس الأمن، وبالفعل تقدم سفيرنا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ١١ يوليو ١٩٤٧ بمذكرة إلى مجلس الأمن يوضح فيها موقف إنجلترا من إحتلال مصر رغم أن ذلك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وهو يعتبر خوفاً للمبدأ الأساسى فى المساواة فى السيادة. وقد طالبت الحكومة المصرية بضرورة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان كلية، وكذلك إنهاء النظام الإدارى السارى فى السودان.

ومن سوء الحظ، وقف مجلس الأمن من القضية المصرية موقفاً سلبياً دون وضع حد فاصل لهذه المشكلة مما أدى إلى دعوة الوفد المصرى دون التوصل لأى نتيجة.

وقد مرت أحداث خطيرة فى مصر وفى المنطقة العربية كلها بعد ذلك، لسبب مأساة فلسطين والخيانة التى أدت إلى الهزيمة المنكرة للجيوش العربية فى فلسطين سنة ١٩٤٨ . وكانت نتيجة لذلك أن انعدمت ثقة الشعب فى حكوماته وأحزابه وبرلماناته مما أدى إلى إنفصال القاعدة الشعبية عن الجهاز السياسى الرسمى، وهذا يعتبر خطراً داهما لاحد له. إذ أدى إلى ظهور الفراغ

السياسى الذى عاش فيه الشعب المصرى، مما ساعد فى ظهور دعايات مغرضة ومسمومة إستغلت فقدان الثقة بالنظام السياسى والاجتماعى القائم.

ونتيجة لذلك ظهرت فئة من الناس، إستغلت الظروف القائمة، وعملت على إثارة الفتن الطائفية، وفى هذا الجو غير الصحى - الذى إنقسم فيه الشعب على نفسه وافتقد للقيادة الوطنية المخلصة - أخذ الجهاز الحاكم فى مصر يستخدم أساليب الضغط والإرهاب والتجسس خوفاً من ثورة الشعب.

ومن الحقائق الثابتة أنه متى حدث هناك انفصال بين الواقع الاجتماعى والنظام الرسمى الحاكم، ومتى ظهر صراع واضح بين الحاكم والشعب وكان ذلك مؤذناً باقتراب ساعة الخطر والانفجار.

وقد شهدت البلاد عمليات سخط وغضب ترجمت عنها عمليات القتل والإرهاب التى شهدها عهد حكومة عبد الهادى التى أقيلت لتترك المجال أمام وزارة ائتلافية برئاسة حسين سرى فى ٢٦ يوليو ١٩٤٩.

وعلى الرغم من إلغاء مصر لمعاهدتها مع بريطانيا فى أكتوبر سنة ١٩٥١ إلا أن ذلك لم يؤثر على القوى الموجودة فى الميدان إلا من ناحية رفع الروح المعنوية للمصريين وشعورهم بأن الحكومة قد وافقت أخيراً على أن تعلن الرأى الذى صمموا على ضرورة تحقيقة منذ سنوات كثيرة - ولقد كان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بداية الكفاح ضد بريطانيا فى منطقة القنال، فبدأ العمال المصريون بالانسحاب من المعسكرات وأضرب المتعهدون والموردون. وتكونت كتائب من الفدائيين. تعمل فى منطقة القناة، ووقعت المعارك فى الاسماعيلية وبور سعيد مما اضطر القوات البريطانية إلى عزل منطقة السويس وإخضاعها لحكم بريطانى، وزادت الاضطرابات فى البلاد، وأصبح القصر مهدداً بالسقوط فى أى لحظة. ثم تطورت الأحداث بصورة خطيرة حتى كان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، ودلت المؤشرات على اقتراب حلول الانفجار فى البلاد.

---

(١) د/ طعيمه الجرء المرجع السابق، ص ٢٠٨ وكذلك د. جلال يحى ص ص ٢٠١ - ٢٠٢.

وقد حتمت الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية على مصر، فى يوليو ١٩٥٢، أن تغير قيادتها، وتغيرالقائمين على شئون الحكم فيها وكان هذا التغيير فى القيادة إيذاناً لتغيرات كثيرة تتصل بالبناء الاقتصادى والاجتماعى للبلاد وتتصل ببنائها السياسى وقوتها العسكرية. لقد كان هذا التغيير يعنى الثورة على الأوضاع السابقة الفاسدة وقد إضطر الثوار، نتيجة للاوضاع الداخلية والعوامل الخارجية، أن تسير الثورة فى تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها على خطوات تدريجية، مستفيدة فى ذلك من الأخطاء التى اعترضت طريق الحركة الوطنية فى مصر، منذ مجيء الحملة الفرنسية إلى البلاد سنة ١٧٩٨، وفى عصر محمد على، والأخطاء التى إعترضت طريق ثورة أحمد عرابى، فحركة الحزب الوطنى وثورة سنة ١٩١٩. وهذه السياسة التدريجية كانت تهدف إلى الوصول إلى تحقيق أمانيها تدريجيا من خلال تفادى الأخطار الخارجية[1].

ثالثا: النظام السياسى فى مصر بعد الثورة

ولقد بدأ التفكير فى الثورة فى رأس عدد من الضباط الأحرار الموجودين بين صفوف الجيش، وبدأت هذه الآراء تظهر نظراً لتجاوب هؤلاء الضباط مع الشعب فى الكفاح والأهداف، وقد بدأوا فى تأسيس هيئة لهم فى أواخر سنة ١٩٤٩ سميت بالهيئة التأسيسية للضباط الأحرار تحولت فيما بعد إلى مجلس قيادة الثورة وكان أعضاؤها يمتازون بعمق عقيدتهم وشدة إيمانهم، فضلا عن الشجاعة والإقدام. هذا ولم يكن لأحد منهم أى انتماء حزبى سياسى يعوقه عن مباشرة تحقيق آماله وطموح شعبه[2].

وقد أعلنت الثورة ستة مبادىء أساسية ترتكز عليها هى: القضاء على الاستعمار وأعوانه، والقضاء على الإقطاع، والقضاء على الإحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم، وإقامة عدالة إجتماعية، وإقامة جيش وطنى قوى، وإقامة ديمقراطية سليمة.

(١) د. جلال يحيى، المرجع السابق، ص ص ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) المرجع السابق.

ثم أعلنت الجمهورية فى ١٨ يونيو سنة ١٩٥٣ وانتهى بذلك حكم أسرة محمد على التى تولت العرش لفترة تقرب من قرن ونصف قرن وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة الجمهورية، وظلت للشعب الكلمة الأخيرة فى نوع الجمهورية وإختيار شخص الرئيس عند الإقرار على الدستور الجديد.

وقد تم جلاء القوات البريطانية عن مصر فى ١٣ يونيو ١٩٥٦ حين رحلت عن مصر آخر قوة بريطانية عن مبنى البحرية فى بورسعيد.

وقد جدد بيان القائد العام للقوات المسلحة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ نظام الحكم فى مصر، بعد سقوط دستور سنة ١٩٢٣، وإلى حين وضع الدستور الجديد، فى قاعدة اساسيه هى تركيز جميع السلطات خلال فترة الانتقال فى يد حكومة الثورة. وهذا ماتطلبته الظروف التى قامت فيها ثورة ٢٣ يوليو حتى تستتب الأمور فى البلاد وتتجلى المعالم واضحة. وقد صدر فى ١٣ يناير سنة ١٩٥٣ مرسوم يقتضى بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور يتفق مع أهداف الثورة.

وقد صدر الدستور المؤقت فى مارس ١٩٦٤، وحدد نظام الحكم فى مصر على أساس أنها جمهورية رئيسها هو رئيس الجمهورية ويباشر اختصاصاته كما هو مبين فى الدستور وقد أخذ الدستور المؤقت بمبدأ الفصل بين السلطات - كقاعدة عامة - مع إقرار نوع من الرقابة المتبادلة بينها، وهو فى ذلك يتفق إلى حد كبير مع النظام البرلمانى التقليدى(١).

ويقوم النظام الجمهورى على أساس إنتخاب رئيس الدولة على عكس النظام الملكى الذى يقوم على أساس الوراثة، أى أن الحاكم (الملك) يرث الملك عن آبائه وأجداده وفقا لنظام وراثة العرش فى الدولة وقد اتضح لنا ذلك من خلال حكم أسرة محمد على لمصر حتى عزل الملك فاروق فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فضلا عن ذلك فإن النظام الجمهورى يهتم بتحديد مدة زمنية لتولى

---

(١) د. طعيمة الجرف، المرجع السابق، ص ٣٣١.

المنصب فلا يجوز أن يتولى الحكام مناصبهم لمدى الحياة[1].

ولقد قام المبدأ الأول فى التنظيم السياسى فى جمهورية مصر العربية على رفض حكم الطبقة الواحدة، وعلى هذا فإنه يرفض مبدأ سيادة طبقة البروليتاريا، ذلك لأن الديمقراطية السياسية لايمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات، وعلى هذا فإن الديمقراطية تعتبر هى سلطة الشعب، وهذا ماقال به ميثاق العمل الصادر فى مارس ١٩٦٤.

وانطلاقاً من هذا يتضح لنا أن نظام الحكم فى جمهورية مصر العربية يقوم على أساس ديمقراطى اشتراكى، ويقوم أيضاً على نظام تعاون السلطات كما هو الحال فى النظام البرلمانى، فهو يقيم كيان الحكومة على أساس التمييز بين وظائف الدولة الثلاث وإسناد كل وظيفة فيها إلى هيئة تختص بها. ولكن دون أن تنفرد بها دون غيرها[2].

وفى ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ صدر الدستور الدائم فى جمهورية مصر العربية، وقد قام هذا الدستور على فلسفة سياسية لدولة ديمقراطية إشتراكية، ترتكز على حكم ذاتى يقوم على دعامتين.

١- مبدأ جماعية القيادة.

٢- مبدأ مسئولية القيادات أمام قواعدها الشعبية.

وقد نصت المادة الأولى من الدستور الدائم على أن جمهورة مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى اشتراكى تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، وأن السيادة للشعب وهو مصدر السلطات.

وعلى هذا يستند الدستور فى البناء الاشتراكى على قوى الشعب العاملة، وهذا يقصد به أن البناء الاشتراكى يتطلب القضاء على القوى الرجعية التى لاتتفق مصالحها مع مصالح مجموع الشعب نظراً لأنها تحتكر ثروته.

(١) د. محمد كامل ليلة، القانون الدستورى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧١ ، ص ٥٢٣.

(٢) د. محمد طه بدوى، أصول علوم السياسة، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر الاسكندرية؛ ١٩٦٩، ص ٣٥٤.

وعلى ذلك يتم حل قضية الصراع بين الطبقات بتذويب الفوارق بينها، ولايتسنى تحقيق ذلك إلا بشكل سلمي[1].

ومن أجل ذلك فانه، في جميع التنظيمات السياسية والشعبية، كان للعمال والفلاحين نصف المقاعد لأنهم يكونون أكثر من نصف الأمة، وقد ظلت هذه الفئة ردحاً طويلا من الزمان لاتشارك في الحياة السياسية، وهذا يتعارض تعارضاً كلياً مع أهم المبادىء الاشتراكية. وقد نص الميثاق على ذلك بقوله: «إن التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لابدلها أن تمثل» بحق وبعدل القوى المكونة، للأغلبية وهي القوى التي طال إستغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان. إن ذلك - فضلا عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلا للأغلبية - ضمان أكيد لقوة الدفع الثوري النابعة من مصادرها الطبيعة الأصلية».

إن مبدأ سيادة الشعب يتصور السيادة مجزأة على الأفراد المكونين للشعب حالياً فيملك كل منهم جزءاً من السيادة. وكما يقول جان جاك روسو J.Rousseau، فإن الشعب الذي يتكون من عشرة آلاف نسمة يملك كل فرد فيه جزءاً من عشرة آلاف من السيادة، وهذا المبدأ تجد أصوله الأولى في كتابات هذا المفكر السويسري[2]. حيث أنه يتصور السلطة العامة في نظريته عن العقد الاجتماعي، والتي تولدت عن هذا العقد، على أنها نتاج للإرادات الفردية، وبالتالي فان السيادة التي تعبر عنها هذه السلطة تستقر في كل فرد من أفراد الشعب.

وترتكز سيادة الشعب - كحقيقة إجتماعية - على مبدأ الاقتراع العام،

---

(١) د. مصطفى أبو زيد فهمي، في الحرية والاشتراكية والوحده ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦، ص ٣٠٧.

(٢) د. محمد أبو علي وآخرون، دراسات في علم الاجتماع القانوني والسياسي، دار مصر، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٣٧٢.

والتوسيع فيه إلى أبعد الحدود، وتحرير الطبقة الكادحة من تأثير القوى الضاغطة حتى تستطيع المشاركة فى مهام السيادة فى حرية ويسر.

وبطبيعة الحال لم يظهر ذلك فى العهد الملكى فى مصر؛ ذلك أن الذى كان يسيطر على السلطة هو الاستعمار، ورأس المال المستغل، والاقطاع، وكانوا يباعدون بصفة مستمرة بين الشعب الحقيقى والسلطة.

الدستور وتنظيم السلطات العامة:

نص الدستور الدائم على سلطات ثلاث هى: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، ونوجز فيما يلى هذه السلطات الثلاث(١).

أولا: السلطة التشريعية

ويتولى هذه السلطة مجلس واحد، هو مجلس الشعب، وقد نص الدستور الدائم على السلطة التشريعية (مجلس الشعب)، ويتولى المجلس سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدوله. فضلا عن ذلك فان المجلس يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو الذى يبينه الدستور.

ويتم تشكيل المجلس عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام. ولايقل عدد أعضائه عن ثلاثمائة وخمسين عضوا، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين وتكون قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للحاضرين.

ولقد أباحت المادة (١٠٨) لرئيس الجمهورية فى حالات الضرورة - وبناء على تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلث الأعضاء - أن يصدر قرارات لها قوة القانون، وينبغى أن يكون التفويض لمدة محددة، وتبين فيه القرارت، والأسس التى تقوم عليها، وينبغى أن تعرض هذا القرارات على مجلس الشعب فى أول جلسة بعد إنتهاء مدة التفويض، فإذا لم تعرض أو

---

(١) يراجع فى هذا المجال د. سليمان محمد الطماوى ؛ الوجيز فى القانون الادارى، دراسة مقارنة، القاهرة، ٨٧٩١، ص ص ١٠٩ - ١١٣.

عرضت ولم يوافق المجلس عليها، أفتقدت ماكانت تتمتع به من قوة القانون.

ومن حق رئيس الجمهورية، وكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق إقتراح القوانين، ويحول كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه فتقديم تقرير تفصيلى عنه ولرئيس الجمهورية حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها.

وقد حددت المادة ٨٦ بصفة عامة سلطات مجلس الشعب فذكرت (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ويقر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، كما تمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ...) ويحيط الدستور العضو بالحصانة اللازمة لاداء مهمته ولمكانته المرموقة كممثل للشعب فتقول المادة ٩٩ «لايجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة إتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب الا بإذن سابق من المجلس، وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس، ويخطر المجلس عند أول إنعقاد له بما اتخذ من إجراء».

فضلا عن ذلك فإن المجلس يتمتع بسلطات واسعة ونوجزها فيمايلى:

١- لايجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب عليه إنفاق مبالغ من خزانة الدولة فى فترة مقبلة إلا بموافقة المجلس.

٢- الوزراء مسئولون أمام المجلس عن السياسة العامة للدولة، ومن حق كل عضو من أعضاء المجلس توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم فى أى موضوع يدخل فى إختصاصاتهم، وعلى هؤلاء الذين توجه إليهم الأسئلة الإجابة عليها.

٣- من حق الأعضاء أيضا توجيه إستجوابات إلى السابق ذكرهم من المسئولين لمحاسبتهم فى الشئون التى تدخل فى نطاقهم.ويكون للمجلس الحق فى سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم. ولايجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب وبناء على إقتراح عشرة

أعضاء المجلس. ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس، وفى هذه الحالة يجب إعتزال من سحبت منه الثقة من منصبه.

٤- للمجلس الحق فى تشكيل لجنة خاصة أوتكليف لجنة من لجانه بفحص نشاط إحدى المصالح الإدارية أو المؤسسات العامة، أو أى جهاز إدارى أو أى مشروع من المشروعات العامة وذلك من أجل تقصى الحقائق وإبلاغ المجلس بحقيقة الأوضاع المالية والإدارية أو الاقتصادية، أو إجراء التحقيقات اللازمة فى أى موضوع يتعلق بعمل من الأعمال السابقة.

وبذلك يتضح لنا أهمية الدور القيادى الذى يقوم به مجلس الشعب من إشراف ورقابة على الأجهزة التنفيذية فى الدولة، فهو بذلك يقوم بمسئولية التشريع والرقابة، وتقوم الحكومة بمسئولية التنفيذ[(١)].

ثانيا: السلطة التنفيذية

تحت عنوان نظام الحكم، نص الدستور على أن رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وإحترام الدستور وسيادة القانون، وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية، ويتم ترشيح رئيس الجمهورية عن طريق مجلس الشعب حيث يعرض للاستفتاء العام على الشعب.

ويتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية، الذى يشترك مع مجلس الوزراء فى رسم السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها وفقاً لما يوضحه الدستور[(٣)].

وحتى يكتمل الجهاز التنفيذى يعين رئيس الجمهورية نائباً أو أكثر ويحدد اختصاصاتهم، وله الحق فى إعفائهم من مناصبهم، كما له نفس الحق فى تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعفائهم من مناصبهم.

---

(١) د. محمد أبو على وآخرون؛ المرجع السابق، ص ٣٧٥ وكذلك د. أحمد سويلم العمرى، أصول النظم السياسية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ؛ القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٢٠.

(٢) الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية (الباب الخامس) الفصل الأول، (مادة ٧٣).

(٣) المادتان ١١٧ ، ١١٨.

والحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة[1].

ويمارس مجلس الوزراء الإختصاصات التالية:

١- الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقا للقوانين والقرارات الجمهورية.

٢- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والمؤسسات العامة.

٣- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها.

٤- إعداد مشروعات القوانين والقرارات ومشروع الموازنة العامة للدولة.

٥- ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطن ومصالح الدولة.

وهنا تداخل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فقد نص الدستور على تخويل رئيس الجمهورية إصدار قرارات لها قوة القانون إذا ظهرت هناك حالات طارئة فى غياب مجلس الشعب تستدعى الإسراع فى اتخاذ التدابير على أن تعرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها فى حالة قيام المجلس، وتعرض فى أول اجتماع له فى حالة الحل أو وقف جلساته، فإذا لم تعرض، أو إذا عرضت ولم يقرها المجلس، يزول بأثر رجعى ما كان له من قوة القانون، إلا إذا وافق المجلس على اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة.

ثالثاً: السلطة القضائية

جاء فى الدستور الدائم أن سيادة القانون هى أساس الحكم فى الدولة

(١) المادة ١٥٣.

وتخضع الدولة للقانون، ويعتبر إستقلال القضاء وحصانته ضمانين أساسيين لحماية الحقوق والحريات.

وقد ذكرت المادة (١٦٦) «القضاة مستقلون لاسلطان عليهم فى قضائهم بغير القانون، ولايجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى مسئولية العدالة».

ويحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها وشروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم، والقضاة غير قابلين للعزل، وينظم القانون مساءلتهم تأديباً.

كما ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ويحدد إختصاصاتها، ومجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية.

أما الهيئات القضائية فيقوم على شئؤنها مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية، ويتم تشكيله وفقاً لما ينص عليه القانون «ويؤخذ رأى المجلس الأعلى فى مشروعات القوانين التى تنظم شئون الهيئات القضائية»[1].

ولقد استطاعت الثورة أن تحقق الكثير مما قامت من أجله فى شتى مجالات الحياة الاجتماعية، إلا أن هناك بعض السلبيات التى ظهرت نتيجة لوجود بعض القيادات التى أساءت استغلال مراكزها، ونتيجة لذلك فقد تسلطت مراكز القوى على الحكم مما أدى إلى انحراف الثورة عن اتجاهها المرسوم. وإزاء هذا كله لم تتحقق الديموقراطية بصورتها الحقيقية التى كان ينبغى أن تكون عليها، ولذلك فقد تحول نظام الحكم إلى حكم شمولى بعيد كل البعد عن النظام الديمقراطى.

ولذللك فقد قامت ثورة ١٥ مايو سنة ١٩٧٢ بهدف تصحيح مسار الثورة، والعودة بها إلى مسارها الحقيقى سعياً وراء تحقيق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى، وكان نتيجة لهذه الثورة أن صدر الدستور الدائم سالف الذكر.

---

(١) الدستور الدائم، الفصل الرابع من الباب الخامس.

وقد استمرت عمليات الإصلاح فى حياة المجتمع وفى مقدمة ذلك القضاء على الحكم الشمولى وإقامة حياة ديمقراطية حقيقية تستند على الديمقراطية الحزبية. وبالفعل تم تكوين أحزاب سياسية فى جمهورية مصر العربية تهدف إلى إثراء الحياة السياسية وعن طريق المشاركة الحقيقية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى. وقد تكونت فى البداية ثلاثة أحزاب هى: حزب مصر ، وحزب الأحرار الاشتراكيين، وحزب التجمع الوطنى التقدمى، ثم تلاهم حزب الوفد. بيد أن هناك بعضاً من هذه الأحزاب قد جنح عن المسار الشرعى الذى ينبغى أن تسير فيه، فأحتجبت عن مجال الحياة السياسية. وقد ظهر فى الآونة الأخيرة حزب العمل الاشتراكى، والحزب الوطنى الديمقراطى الذى حل محل (حزب مصر)، وعلى كل حال فإن تعدد هذه الأحزاب إنما يؤكد على حقيقة وجود النظام الديمقراطى والمشاركة السياسية الحقيقية فى المجتمع المصرى، ولاشك أن هذا التعدد فى الأحزاب إنما يساعد على تحقيق التفاعل فيما بينها من أجل تحقيق الصالح العام للمجتمع.

الجزء الثانى

مقدمة فى دراسة السلوك والمؤسسات السياسية

تأليـف

إريـك روى

ترجمـة وتعليـق

دكتور / عبد الهادى الجوهرى

عميد كلية الآداب - جامعة المنيا

استاذ علم الاجتماع السياسى

مقدمة رئيس التحرير

يجتاز علم الاجتماع اليوم مرحلة توسع كبير فليس ثمة اهتمام عام بالموضوع فحسب ولكن هناك نموا سريعاً فى عدد الدراسات الجديدة فى الجامعات، وكليات التعليم المستمر وغيرها من الأماكن. ونتيجة لهذا يزداد عدد قراء كتب المدخل إلى علم الاجتماع، والبعض يدفعه إلى ذلك اهتمام عام، ويود البعض الآخر أن يعرف القدر الكافى عن الموضوع حتى يقرروا رغبتهم فى متابعة دراسة رسمية لهذا العلم. أما فريق ثالث فيكون بالفعل قد التحق بدراسات يدخل فيها عنصر من عناصر علم الاجتماع. ويمكن مخاطبة هؤلاء القراء بواسطة مجلد شامل على شكل مدخل يغطى ميدان علم الاجتماع بشكل عام كما يمكن القيام بذلك عن طريق سلسلة من الكتب المنفصلة يكون كل منها مدخلا إلى موضوع مختار. وكل من الطريقتين لهما ميزات وعيوب وسلسلة «مكتبة علم الاجتماع» تتبع الطريقة الثانية فهى ستغطى حيزا من الموضوعات أكثر مما يمكن تحقيقه عن طريق مجلد واحد وفى الوقت نفسه يمكن أن يكون كل مجلد معالجة مبدأية دقيقة لأى موضوع على حدة وسيمد القارئ الذى لديه معرفة بسيطة بالميدان أو الذى ليس معرفته عن طريق التوصيات لمزيد من القراءة.

وليس من السهل أن نعرف مكونات العمل السياسى باختصار ودقة كما هو الحال فى ميادين النشاط الأخرى. وهنا يميل الإنسان أن يسأل عما يقوم به ممارسوا العمل السياسى، بدلا من السؤال عن موضوعه. ورغم مخاطرة التبسيط يمكن تقسيم العمل السياسى إلى ثلاثة مجالات كبرى. وأحد هذه المجالات يختص بالنظرية السياسية وهنا تركز المناقشات حول سؤال رئيسى واحد، وهو كيف ينبغى أن تكون العلاقة بين الحكام والمحكومين؟ ماهى حقوق وواجبات كل من هذين الطرفين على التوالى، أين تكمن القوة فى النهاية؟ مع الحكام، أم المحكومين، أم فى شكل مجرد كالدولة؟ والمجال الثانى هو السلوك الانتخابى. ويهدف هذا المجال إلى إيجاد النماذج فى الأصوات التى تمنح إلى الأحزاب

المختلفة بتحليل العلاقة بينها وبين المتغيرات مثل الطبقة الاجتماعية، والعمر ومنطقة السكن، والنفوذ الذى يخضع له السلوك الانتخابى فى المسائل السياسية فى الوقت الحاضر. كما يتضح من قراءة الصحف ومشاهدة التليفزيون نرى أن هذا المجال قد اتسم بدرجة عالية من التعقيد. والمجال الثالث يختص بدراسة المؤسسات والعمليات السياسية وفى هذا الصدد يهتم الإنسان بموضوعات مثل تنظيم الأحزاب السياسية وقيامها بوظائفها أو تحليل الأشكال المختلفة للحكومة.

وتتداخل هذه المجالات إلى قدر كبير، وقد الخطأ أن نفصل بينها بحدة. ومما يجمع بينها هو الاهتمام بمن يخطى فى مجتمع ما بموارده، وقدر ما يحظى به، وأسلوب الحصول عليه سواء كان ذلك عن طريق السلطة أو القوة أو مجرد عمليات السوق الحرة ومايفصل بين هذه المجالات وهو المظهر الخاص لهذه المشكلة العامة التى تهمنا جميعا وأسلوب معالجتها. فعلى حين أن موضوعات المجال الأول يتم معالجتها أساسا عن طريق التحليل الفلسفى، يتم دراسة موضوعات المجالين الثانى والثالث عن طريق الوصف والتحليل للنشاط السياسى فى أشكاله المختلفة التى يمكن العثور عليها بواسطة الملاحظة وجمع البيانات. ويشترك المجال الثانى والثالث فى الكثير ولكن المجال الثالث يهتم اهتماما أكبر ببناء المؤسسات والأدوار التى يتم عن طريقها العمليات السياسية، وبطبيعة هذه العملية.

ومن العدل أن نقول أن كتاب مستر روى Rowe يتخذ موقعه فى المجال الثالث ففى أثناء مناقشته يقود المؤلف القارئ عبر حيز واسع من الموضوعات تتراوح من الثقافة والرأى العام إلى بناء الحكومات. ويمكن أن يكون أى من هذه الموضوعات أساسا لدراسة مفصلة ولكن الهدف من هذا الكتاب هو تزويد القارئ بلمحة عن هذه الموضوعات المختلفة وكيف تتداخل جميعها حتى يحس القارئ بالدافع إلى متابعتها بطريقة أكثر استفاضة.

أ.ر.أمريسون

الفصل الأول

السياسة POLITICS

الفصل [illegible]

السياسة POLITICS

السياسة نشاط واسع، لكن دارسها يواجه كثيراً من الناس ممن تستولى عليهم الدهشة لأنها دراسة متخصصة. وتأتى الدهشة من وجهة النظر القائلة بأن كل المهتمين بالشئون العامة لهم معرفة بالسياسة، أو أن السياسة نشاط غامض، ولهذا لايستحق الدراسة وليست هذه الآراء عديمة الأرتباط، وهى تكشف عن مفهوم خاطئ عن ماهية السياسة.

الرأى الشائع The Common View

أن العبارات الشائعة مثل «أنا لاأعتقد فى السياسة» و«هو فوق السياسة» و«نحن بعيدون عن السياسة» قد تكون نقطة البدء المفيدة فى البحث عن طبيعة الموضوع. وتوخى هذه العبارات بوضوح بالكراهية للنشاط السياسى، كما تلمح إلى أن وجوده يدعو إلى الآسى، وكلما كان قليلا كلما كان أفضل. ويدعى المتحدثون أيضا نوعا من التعالى الخلقى. فهم يسعون إلى وضع نهاية وحد للغيبة والنميمة والنفاق التى يقتضيها النشاط السياسى بالضرورة من وجهة نظرهم. ومع ذلك يعترف هؤلاء بحتمية هذا النشاط. وقد يمتنع قليل منهم عن النشاط بقدر الأمكان متحدثين عن الائتلاف ومتأملين فى أسلوب العصور الماضية. والكثرة منهم يشتركون فى اللعبة، وينحازون إلى هذا أو ذلك، وينهمكون فيها، ويجلسون أمام التليفزيون أو المذياع ويستوعبون حسابات المعارك الانتخابية صوتا بصوت، وليس هناك أمل فى الوحدة، وضع جانبا فكرة الاجماع، ففكرة السياسيين ومنافسيهم هى الصيغة المقبولة.

والاستخدام الشائع للسياسة يجعلها مرادفة للسياسة الحزبية، كما يجعل علماء السياسة المرادف للسياسيين الحزبيين. ولهذا الاستخدام يركز على الاختلاف الذى يبرز فى سياسة الأحزاب، وبهذا الأسلوب تتضح سمة أساسية للسياسة بمعناها الواسع.

الاختلاف (الحرية) والاتفاق (النظام) :

Disagreement (freedom) and agreement (order) :

تقوم السياسة على الاختلاف ولهذا يزدهر النشاط السياسى حيث تتوافر الحرية. والسبب فى هذا أن آراء الناس واهتماماتهم وخصائصهم مختلفة. فهم يختلفون فى مفهومهم لطبيعة الإنسان، ودوره فى هذا العالم، ولديهم اهتمامات متعارضة فمنهم الكبار والشباب وصاحب العمل والموظف، والغنى والفقير، كما يختلف الناس من الناحية النفسية فمنهم الحذر والمندفع، والخجول والشجاع وهكذا – وتنوع الجنس البشرى هو أساس السياسة بقدر ماينعكس هذا التنوع في الاختلاف.

ورغم أن الاختلاف شرط ضرورى للسياسة فهو ليس شرطا كافيا. فالنظام أيضا مطلوب. فلكى لاتختفى السياسة أثناء الفوضى أو الحرب الأهلية لابد من حدود لهذا الاختلاف ولابد أن يكون هناك قدر من الاتفاق الضرورى لاستتباب النظام. وينعكس وجود هذا النظام فى مجموعة المؤسسات وأساليب السلوك التى تكون فيما بينها المجتمع السياسى. وقد يكون قدر الاتفاق أكبر من الحد الأدنى الضرورى، ولكن إذا غاب هذا الحد الأدنى غابت السياسة – وإذا أرغم الأعضاء على التصرف كما لوكان الاختلاف منعدما تأثرت السياسة تأثرا بالغا، إن لم يصبها الدمار.

وإذا ما توفر القدر الأساسى من النظام فان السياسة تزدهر كلما كثر الاختلاف وتحمله الناس فى ذلك المجتمع. وكلما كان الاتفاق شاملا للأساسيات مثل شكل الحكومة التى ستتولى السلطة، والجهاز الذى سيفصل بين المصالح كلما كان الحكم أكثر تسامحا فى الاختلافات الباقية. ولذا فالسياسة شئ مؤسف بالنسبة لأولئك الذين يزعمون احتكار الصدق لأنهم يرون أن الاختلاف معهم دليل على جهل الآخرين وشذوذهم. وهؤلاء لن يهيموا مع بروتيور كريك

Crick فى كتابة «الدفاع عن السياسة»، بل أنهم سيجدون فى القضاء عليها واقتلاعها أما الباقون فهم لايسعون إلى إلغاء السياسة، وسلوكهم بالقدر الذى يشاركون به فى السياسة يشكل جزءا من موضوع الكتاب.

السياسة والنفوذ Politics and influence

تنبع المواقف السياسية من الخلاف داخل مجتمع منظم. ويعتمد حل الصراعات التى تظهر على توزيع السلطة داخل المجتمع وعلى كفاءة الذين يتمتعون بالنفوذ فى استغلال مواردهم. وستتكرر مواجهات بين مؤيدى السياسات المتعارضة. وسيكون هناك مصادمات بين أشكال النفوذ وقد يتضمن النفوذ استخدام الثواب والعقاب. ولكن مهما اختلف الشكل الذى نتخذه فان النفوذ النسبى للجماعات والاستجابة للصراع من جانب المجموعات الأخرى بما فى ذلك الحكومة، سيحسم النتيجة، وسيحدد من يحصل على شئ ما ومتى وكيف. أن الطريق من الخلاف إلى السياسة تحدده السلطة التى يتم استخدامها. وتفسر أهمية النفوذ فى عملية صنع السياسة ووصف السياسة على أنها تشكيل النفوذ والمشاركة فيه.

ودراسة طبيعة هذه السلطة، وتوزيعها وممارستها فى مجتمع ما فى غاية الأهمية فى فهم سياسة هذا المجتمع، وتتداخل مجموعة أو عدد من المجموعات فى علاقات خاصة مع بعضها أو ما نسميه الحكومة وهى مجموعة من القائمين بالأمر تضع القواعد وتفسرها وتفرضها لصالح المجتمع كله. وفى جميع المجتمعات المعقدة تعد بعض الصراعات من النوع الذى يدعو إلى التدخل من جانب الحكومة، رغم أن مدى هذه الصراعات واستجابة الحكومة لها يعتمد على المكان والوقت. وقد تكون الحكومة طرفا فى الصراع القائم، وقد تكون حكما بين أطرافه، وقد تفرض قراراً تكرهه الأطراف الأخرى. ومهما كان الدور الذى تقوم به الحكومة فان له أهمية خاصة، لا لأنه يتمتع بالقوة التى يمكنه تعبئتها لتحقيق نتيجة معينة أكبر من قوة أى مجموعة آخرى فحسب، ولكن لأن الموافقة تتبع

عادة ما تفرضه الحكومة أو تسمح به. والعقاب والقمع غير ضروريين إذا كان لدى الحكومة السلطة، وإذا استطاعت أن تجعل رغباتها مقبولة اعتقادا بأن قرارات الحكومة صحيحة وصائبة.

ولهذا فان النشاط السياسى هو ذلك الذى يقوم فى مجتمع منظم، والذى يتم بواسطته حل الخلافات وترجمتها إلى سياسة. ويعكس تلك القرارات السلطوية اختلافات العقائد والاهتمامات والنفوذ داخل المجتمع. ويهتم دارس السياسة بالنشاط الذى يؤدى إلى تلك القرارات، كما يهتم بالمؤسسات التى يقوم داخلها هذا النشاط والأهداف التى تسعى هذه القرارات إلى تحقيقها.

وقد نجد السياسة فى عدد من الجماعات أو الروابط. فحين يتجمع الناس لأن الاتفاق يسودهم ويتبع ذلك النظام والاستمرار، أو حين يسودهم الاختلافات التى يتم حلها على شكل سياسة يتم تطبيقها نيابة عن الجماعات فإن السياسة تقوم بين تلك المجموعة من الرجال والنساء - ويتم سواء كانت الجماعات نقابة عمالية، أو قطرا، أو منظمة دولية.

مستويات السياسة Levels of politics

من الممكن النظر إلى السياسة على ثلاثة مستويات وهى الدولة، والدولة الكبرى والولاية. ونحن ندخل إلى درجة ما فى أحد هذه المستويات وكثير منا يدخل فى أكثر من مستوى، وتختلف أهمية المستويات بالنسبة للفرد. فمما لاشك فيه بأن سياسات الحكومة البريطانية أكثر أهمية بالنسبة للنقابى عن إدارة نقابته. وعلى نفس المنوال قد لايعتبر دارس علم النفس تقسيم وقته بالتساوى بين سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة اتحاد عمال معين شيئاً متساويا فى القيمة ومع ذلك فالسياسة تدخل فى كليهما رغم اختلافهما فى نسبة التعقيد.

ويتمتع مستوى الدولة تقليديا بمكانة متميزة حتى أن بعض الدارسين يعدونه المستوى الأوحد. ومنشأ هذا أن الدولة لها خاصية القدرة الناجحة على احتكار

تنظيم واستخدام القوة الشرعية داخل الوطن فضلا عن أنها منظمة ذات حدود إقليمية (رغم أن هذه الخصائص ليست فريدة). ومعنى هذا أن هناك منظمات أخرى داخل الوطن تعمل فى بيئة يشملها التشريع الذى تدعيه جماعة بذاتها تختلف عن الجماعات الأخرى. وعلى مستوى الممارسة تستطيع الدولة أن تحد من نشاطها أو تمارس قليلا من التحكم فى المنظمات الأخرى إلا فى أوقات هجوم خارجى أو اضطرابات داخلية. ومع ذلك فامكانية التحكم أو السيطرة قائمة. وسياسات الدولة تشمل منظمات الدولة العامة والمحلية حتى أن سياسة الدولة فى المملكة المتحدة (بريطانيا) تشمل مايسمى الحكومة القومية والحكومة المحلية.

أما فى حالة سياسة الدولة داخل الدولة فان النشاط الذى يتم داخل المنظمة تحدده القواعد التى تفرضها الدولة. ورغم أن المنظمة المعنية قد يكون لديها قوة على عقاب عضو فيها وغالباً ما يكون مجحفا بالشخص، إلا أن هذه القوة قد استمدتها المنظمة لأنها قد منحت لها أو على الأقل لم يمنعها عنها حكام الدولة. وتضع المنظمة القواعد داخل هذه الحدود وتختار إدارتها وتنص على تشكيل وفرض سياستها التى تعكس علاقات النفوذ داخل المنظمة. وتكون المنظمة التى قد تساهم فى سياسة الدولة هى ذاتها حلبة للسياسة.

والمستوى الثالث للسياسة هو مانطلق عليه السياسة الدولية، فحين يكون العالم فى حالة حرب شبيهة بالحرب داخل الدولة، فان دور السياسة ينتهى. وفى غياب الحرب يبدأ الاتفاق الكافى لأن الخلافات يتم حلها بالطرق السلمية ومن هنا تبدأ السياسة فى التواجد. إلا أن السياسة الدولية تختلف عن السياسة الداخلية ذلك لأن السياسة الداخلية تقوم داخل حدود دولة تدعى مجموعة فيها احتكار القوة الشرعية، أما السياسة الدولية فتقوم خارج نطاق سياسة الدولة وفى حلبة لايمكن لأى مجموعة فيها ممارسة احتكار القوة الشرعية. وعلى المستوى الدولى يوجد التبادل الدبلوماسى، والمعاهدات، والمحاكم الدولية ومنظمة الأمم المتحدة رغم عدم وجود سلطة شاملة.

والتمييز بين المستويات السياسية الثلاثة هام ويعتمد على التفسير الخاص بضم واحد منها أو أثنين أو جميعها داخل فئة السياسة الخالصة. وهنا سنوجه الاهتمام لسياسة الدولة وحدها.

دراسة السياسة The Study of politics

تعكس الأنشطة السياسية فى وقت ومكان محددين القيم والمعتقدات والاتجاهات التي يتبعها ذلك المجتمع. ودراسة القيم السياسية بالطريقة التقليدية تدخل فى ميدان فلاسفة السياسة فهى تهتم مثلا بما يجب أن يكون عليه البناء السياسى، وبالأهداف السياسية التى تبتغى السعى إلى تحقيقها. ويتركز الاهتمام الأساسى للفيلسوف السياسى الحديث حول دراسة كبار مفكرى الماضى مثل أفلاطون، وأرسطو وبيكيافيلى وهوبز ولو وروسو على سبيل المثال، وسيقضى فى هذه العملية وقتا طويلا فى تحليل منطوق القيم ثم العدالة «الحقوق»، و«الحرية». وتلحق بهذ االنشاط فى الوقت الحاضر دراسة القيم كحقائق سياسية، ولنأخذ مثالا محددا فحين يقى دارسو السياسة على اهتمامهم بصياغة الجدل التاريخى وهو أننا ينبغى أن نطبع القانون لأننا وافقنا عليه بالأسهام فى اختيار الحكومة، وبينما يقضون الوقت فى تحليل طبيعة هذه الموافقة فى كل أشكالها تقوم الآن بحوث لاكتشاف مدى كون هذه الموافقة قيمة ساهم فيها مجتمع معين، والنتائج التى يتأثر بها السلوك السياسى من جراء قبول هذه القيمة. ويعنى هذا إضفاء أهمية متزايدة على البيئة السياسية وهى القيم السياسية والاتجاهات التى تكون معا الثقافة السياسية.

ودراسة المؤسسات السياسية منفصلة عن دراسة القيم السياسية لكنها ليست عديمة الصلة بها. وقد تركزت الدراسة لوقت طويل حول سن القوانين والنواحى التنفيذية، والتشريع والمؤسسات التى تقوم بصنع القوانين وتنفيذها وتفسيرها. ومع تطور الدراسة بذات القائمة تضم الأحزاب السياسية، والبيروقراطية والجماعات التى

يتركز حولها الاهتمام، والجماعات التى تعمل بالسياسة وتتمتع بوجود مستمر بغض النظر عن التغيير فى عضويتها. وهنا ينتقل التركيز إلى الحقائق فمثلاً ماهو الإجراء الذى يتبع لتحويل مشروع القانون إلى قانون؟ وماهو النظام الذى يتم اختيار الحكام على أساسه؟ وهلم جرا. وتشمل مثل هذه الدراسة أهمية القيم لأن المؤسسات السياسية تعكس قيم الحاضر والماض بدرجات متفاوتة، ونتيجة لهذا فان المؤسسات السياسية يتم تقييمها لاكتشاف مدى بعد النظرية عن التطبيق.

وقد أصبح التركيز أخيرا على دراسة مايسمى «بالسلوك السياسى» وهذا الاتجاه الذى لاينحصر حول أصحاب السلوك المعروفين يركز الاهتمام على سلوك الأفراد والجماعات داخل المؤسسات السياسية. ويهدف إلى تجاوز البناء الشكلى إلى دراسة عمليات السياسة الواقعية. وهذا الفرع من الدراسة يدين كثيراً إلى دارسى العلوم الاجتماعية الأخرى وخاصة علم الاجتماع، فهولاء لم يستحدثوا اتجاها مختلفا وأفكاراً جديدة فحسب لكنهم نشروا الروح العلمية فى دراسة علم السياسة.

ورغم التمييز بين ثلاثة أنماط من الدراسة السياسية إلا أنها متداخلة فيما بينها. فالأنشطة السياسية تعكس قيم الثقافة السياسية وخواصها الأخرى. وتجرى هذه الأنشطة فى المؤسسات التى تعكس قيم الماضى وسلوكه وتوفر الميدان للأنشطة الحالية التى تمضى بسلوك الأفراد داخل المؤسسات.

السياسى والاجتماعى The polictical and the social

أن النظام السياسى وجه من أوجه النظام الاجتماعى، والنشاط السياسى والدراسة السياسية هما قسم خاص من النشاط الاجتماعى والدراسة الاجتماعية، وحدود السياسة غالبا ليست واضحة إلى حد أن أعمال زعماء النقابات العمالية مثلا، قد تدرج تحت قائمة السياسة وأحياناً أخرى قد لاتدرج. وينطبق هذا على أنشطة فى ميادين أخرى قد نعتبرها اقتصادية أو ثقافية، وقد نفصل النظام السياسى

بهدف التحليل عن النظام الاقتصادى وغيره، ولكن عند الممارسة لايمكن لدراسة أى نظام أن تكون وافية دون الإشارة للميادين الأخرى للنظام الاجتماعى.

وقد يبين هذا الفصل الافتتاحى طبيعة النشاط السياسى الخاصة، وأشار إلى بعض أوجه دراسته. وقد نوهنا بخطر النظر إلى علم السياسة بمعزل عن الأنشطة الإنسانية الأخرى. وكذلك أسرنا إلى الحاجة المتزايدة للتعاون من جانب الدارسين فى كثير من الميادين بهدف زيادة معرفة الإنسان للأنظمة السياسية بوجه عام. ويجب أن يكون الدارس على وعى بالبيئة التى يقوم فيها النظام السياسى وخاصة الوضع الاجتماعى.

الفصل الثـــاني

الثقافة الســياسية POLITICAL CULTURE

الفصل الثـــانى

الثقافة السياسية POLITICAL CULTURE

أن السياسة نشاط يقوم فى بيئة بشرية وفى زمان ومكان ومن هنا فهى نتاج الاقتصاد، والمجتمع والتاريخ والجغرافيا.

البيئة The Environment

(أ) البيئة الطبيعية :

تجرى أية عملية سياسية في بيئة متميزة. وكل وحدة سياسية لها موقع طبيعي. وسيكون لكل موقع حجم معين وله مساحة محددة ومناخ وخصائص تؤثر فى النشاط السياسى الذى يقوم فيه. وليست الأهمية السياسية للموقع الطبيعى محددة ولكنه يكتسب بعض الأهمية على قوة السكان وسهولة الاتصالات، وبالتالى تأثيره على قوة السكان النسبية وتنسيقهم بالمقارنة بالوحدات السياسية الأخرى.

(ب) البيئة الاقتصادية والاجتماعية :

إن سياسة أى مجتمع تتأثر أيضا باقتصاده الذى قد يكون أساساً زراعياً أو صناعياً أو بوجه عام خليطا من الأثنين وقد يوفر الاقتصاد مجرد القوت للسكان، وقد يوفر مستوى معيشة للغالبية العظمى من أعضائه أعلى مما كان فى الأزمنة الماضية باستثناء أصحاب الشراء. كما هو الحال فى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر. وكل اقتصاد يخلق امكانيات محددة. فعلى سبيل المثال فان الناس فى ظل اقتصاد صناعى وحضرى يتعودون على التواجد والمعيشة فى الوحدات الكبيرة ويزداد وعيهم بأعمال الكثيرين خارج نطاق الأسرة ومن هنا يخلقون تحالفات أوسع.

إن العلاقات الاجتماعية التى تنمو فى مكان ما والتى ترتبط بوسائل انتاج

السلع والخدمات التى توفر البيئة الاجتماعية للنشاط السياسى. وقد ينتمى كل الأفراد فى مجتمع ما إلى جنس واحد، وينتمون إلى عقائد دينية متماثلة تتضاءل فيها للتفاوت فى الثروة والمركز الاجتماعى.

وقد يتكون مجتمع آخر من أجناس متعددة، ويضم مجموعات دينية تتميز باختلاف طبقى واجتماعى ملحوظ. وفى المجتمع الأول يسهل اتخاذ القرار، أما فى المجتمع الثانى فتزداد حدة الصراع الكامن، وقد تكون السياسية فية حادة أثر ذلك، ويكون اتخاذ القرار نتيجة للتفاعل بين مجموعات عديدة ومحددة المعالم. ومهما كان شكل البيئة الاجتماعية فان العلاقات القائمة فى الدوائر اللاسياسية قد تنتقل إلى الدوائر السياسية. ولايمكن تحديد النتائج بدقة بالنسبة للبيئة الاجتماعية كما فى حالة البيئة الطبيعية. والاعتقاد السائد فى الوقت الحاضر أن الظروف الطبيعية أقل أهمية من العوامل الاجتماعية نتيجة لسيطرة الإنسان المضطردة على البيئة الطبيعية. وقد يكون تقديم الأمر بهذه الصورة مضللا، والأصح هو أن هناك تفاعلا مستمرا بين الطبيعى والاجتماعى والسياسى. فالموقع الطبيعى يؤثر فى البيئة الاجتماعية ويتأثر بها. كما أن العوامل الاجتماعية والسياسية يؤثر بعضها فى الآخر، ويؤثران فى الموقع الطبيعى.

(جـ) البيئة الثقافية

من الممكن تصنيف الأفراد الذين يتكون منهم مجتمع ما حيث يقوم نظام سياسى حسب الجنسن والثروة وغير ذلك. وهناك أكثر مما نسميه البناء الاجتماعى ففى داخل أى نطاق اجتماعى توجد أيضا ثقافة المجتمع. فالأفراد فى المجتمع لهم قيم ومعتقدات واتجاهات عاطفية خاصة. وتشمل هذه معتقدات عن طبيعة الفرد وطبيعة زملائه والطبيعة بوجه عام، وقد يرى الإنسان الطبيعة حانية، متقلبة، أو حادة وسيؤثر هذا فى القيم المرتبطة بالأمن والتخطيط على سبيل المثال. وقد يكون الوقت غالى القيمة أو عديم الأهمية وقد يوحى الفضاء الشاسع بالخوف أو البهجة. ومثل هذه الاتجاهات وغيرها تكون ثقافة المجتمع الذى تمثل فيه

الاتجاهات السياسية أحد جوانبه، أن السلوك الاجتماعى ينبع أساساً من ثقافة المجتمع كما ينبع السلوك السياسى من الثقافة السياسية.

الثقافة السياسية Political Culture

الثقافة السياسية نمط من القيم الفردية والمعتقدات والاتجاهات العاطفية، ويتركب نمط القيم من أفكار الأفراد عن الصواب والخطأ وعن الطيب والسئ فى الشئون السياسية وهذا النمط المعيارى يهتم بما يجب أن يكون، والمعتقدات عن الوضع القائم فى عالم السياسة وثيقة الصلة بتلك القيم. وتبلغ أهمية قيم الفرد ومعتقداته حدا يؤدى إلى إثارة عواطفه فى ميدان السياسة. وتحمل هذه العواطف السياسية القيم والمعتقدات ويستثيرها الرموز.

ولو أن الثقافة السياسية كانت مجرد أمور فردية لجاز لنا أن نتحدث عن ثقافة تامة التجانس، إلا أن الثقافة تعنى أكثر من هذا، فهى نمط فريد من القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية لمجموعة من الأفراد. وفى عالمنا الحديث نجد الاختلافات الثقافية رغم أن نسبتها ضئيلة فى بعض البلدان. ويعتمد عدم التجانس فى الثقافة السياسية على الاختلافات فى الثقافة السياسية للمجموعات وكذلك الاختلافات بين الأفراد. وحين تكون الاختلافات بين المجموع واحدى الجماعات جوهرية تقوم ثقافة سياسية فرعية. ويكون العسكريون فى بعض الأقطار مجموعة كهذه، وفى الأقطار الأخرى تتكون الثقافة الفرعية من الثقافة السياسية للبيروقراطية، ومن أعضاء البرلمان، أو حزب متطرف، أو جنس معين أو طائفة أو طبقة معينة وفى كل من هذه الحالات قد توجد ثقافة فرعية واحدة أو ثقافات متعددة. ومن أكثر الثقافات السياسية الفرعية وجودا ثقافة الحكام أو المحافظين.و قد توجد بين مجموعة الحكام كثير ممن يحملون عناصر هامة من الثقافة السياسية للمجموع ولكن أكثر الذين يمارسون سلطة واسعة يختلفون بوجه عام عن موقفه من السياسة.

والقيم السياسية الهامة والمعتقدات فى مجتمع ماهى إلا تلك التى تهتم بالتنظيمات السياسية العامة مثل المؤسسات الخاصة والسياسات وطرق تنفيذها ومكان الفرد داخل العملية السياسية. وعلى المستوى العام فان القيمة التى يضفيها الأعضاء على الوحدة السياسية سواء كانت دولة أو ولاية تكتسب أهمية خاصة. وتنعكس أهمية الوحدة السياسية الشاملة والوحدات الأخرى كالقبيلة والإقليم وحتى القرية على بناء الولاء المتدرج معتمدة على وضع الوحدات داخل الهيكل العام ومن هنا قد تسود القومية أو الإحساس الإقليمى. وفى المجتمعات الصناعية يتوحد الأفراد عادة مع الأمة ورغم ذلك فقد يوجد الولاء القومى القوى حتى فى الدول المتقدمة كما فى بلجيكا وكندا على سبيل المثال.

وترتبط بالقيم المعتمدة على المجتمع السياسى قيم أخرى تتصل بالطريقة التى يتم بها التنظيم السياسى. وفى بعض الدول لايدور نزاع حول قواعد اللعبة السياسية القائمة. أما فى الدول الأخرى فيرد الصراع بين الملكية والجمهورية، وبين أنصار الدستور المتطرفين من اليمين واليسار مما يدعو إلى الارتياب فى النظام القائم. وقد تكون هذه الاتفاقات والاختلافات حول الأهداف أو الوسائل. ويعنى هذا أن هذه الترتيبات فى حد ذاتها جزء من المجتمع الصالح أو أسلوب يسهم حسب نتيجته فى بناء المجتمع الصالح. ومن الممكن تجسيد القيم من كلا النوعين فى وثيقة أساسية تسمى الدستور، وإن كانت الدساتير دليلاً ضعيفا لأنها فى الغالب قديمة وليست إلا إعلانا عن النوايا.

ويختص جزء من الثقافة السياسية بالعلاقات فى المؤسسات العامة وخصائصها المحددة سواء كان هذا الجزء مجسدا فى الدستور أم لم يكن. وجدير بالتفكير أن صناع القوانين لايجب عليهم بأية حال الخضوع للذين يقومون بتنفيذ القانون، وكما يجب على الجماعات المستفيدة فرض آرائها حتى يتم سن القوانين وليس بعد ذلك وكذلك يجب على الأحزاب السياسية أن تواجه منافسة الأحزاب السياسية الأخرى، كمايجب على البيروقراطية أن تجند نفسها على نطاق

واسع دون تحيز وفى رفق.

وإذا أدى تأثير الأفكار أو البناء السكانى المتغير أو عوامل أخرى إلى إعادة تقييم دور المؤسسة أو إلى ثبوت القيمة مع تغيير الواقع فان المقاومة بين المطلوب والواقع قد تؤدى إلى إعادة تشكيل العلاقات.

وقد تنشأ المفارقات بين ماهو صالح وبين ما يعتقد أنه قائم بالنسبة لوظائف معينة وشاغلى هذه الوظائف. وتعتبر مجتمعات مختلفة المرتبة، والثراء والذكاء صفات مطلوبة للرؤساء والنواب والموظفين المدنيين. وفى بعض الثقافات السياسية يقدر الناس القائد السياسى الذى لايتنازل من عليائه عن القائد الذى يختلط بالناس، وكذلك اللورد عن رجل الشارع. والمولد العظيم والإحساس بالعظمة والأهمية على القائد السياسى كلها صفات مناسبة لمختلف الثقافات السياسية.

والصفات التى تنتظر من شاغل الوظيفة ماهى إلا مظهر للدور السياسى للفرد. والاعتقاد السائد فى كثير من المجتمعات هو أن الأفراد يجب أن يكون لهم حق المشاركة فى صنع السياسة. وقد يتخذ هذا شكل الاقتراع على شاغلى الوظائف أو الترشيح لهذه الوظائف ونقل درجة المشاركة فى الثقافة التى تغالى فى الاحترام عنها فى مجتمع يزداد تقدير العدالة الاجتماعية فيه. وإذا ازدادت سيطرة العامة على السياسة ارتفع عدد الموظفين المنتجين عما نلحظه فى مكان يتمتع فيه الخبير بمكانة عالية. ولاتعتمد المشاركة الجماهيرية فى صنع السياسة على العرض فحسب، ولكن على ما يعتبره المجتمع لائقا.

وتشمل القيم السياسية توقعات الناس من الحكومات ففى بلد تحترم فيه الحرية السالبة وهى التى تتقدم فيها القيود لايتقبل الناس تدخل الحكومة، ولايتوقعون منها أكثر من الدفاع ضد هجوم خارجى والمحافظة على النظام الداخلى. ولكن ليست هذه التوقعات البسيطة هى القاعدة. فكثير من الناس يرون

أن واحب الحكومات القيام بدور فعال فى مجال الصحة والإسكان على سبيل المثال. وتعتمد الأهمية التى يركزها الناس على الحكومة على القيم المتصلة بالموقع وجماعة الضغط والأسرة وغيرها . فحيث يوجد نوع من الوحدة المحلية فان السياسات ستقدم فى ضوء معايير إقليمية. وعلى سبيل المثال ففى مجتمع كاثوليكى رومانى حيث يكون التركيز على الأسرة يصبح أثر السياسات على هذه الوحدة حاسما فى جلب الموافقة أو الاختلاف. وعادة يستخدم عدد من المعايير التى تعكس تداخل العلاقات التى تحدث فى العادة.

وكل حكومة تعطى وتأخذ ومن المتوقع أن تفعل هكذا. ومع هذا فهناك قيم خاصة بالجمع والتوزيع، ففى المجتمعات التى يزداد فيها مراعاة العدالة يتوقع أن يكون اعادة التوزيع فى صالح أولى المستويات الدنيا، وهذا قد ينعدم فى مجتمعات أخرى. وما تتوقع الحكومة تحصيلة يعتمد على الثقافة السياسية الخاصة، وسيتم ذلك بنجاح حيث يرتفع قدر قيم مثل التبجيل والدستور والوطنية والقناعة، وحين يكون الموقف متصلا بأزمة قومية.

إن الثقة أحد القيم الرئيسية فى أية ثقافة سياسية. وتعكس الاستجابة لأعمال معينة حجم الثقة التى تقوم فى المجال السياسى مما يعكس الخبرة السابقة، وقدر الخلاف حول القيم داخل المجتمع. وتنشأ خطوط الاتصال بين الأفراد والجماعات المختلفة حيث يحبذ الفرد مسايرة الآخرين. ويترتب على ذلك تقبل واسع للتفاوض والحلول الوسطى والتصالح. ويعلق الناس الأهمية على حفظ العلاقات المدنية ويبدو أن اهتماما أقل بحرفية القانون. ويقل التركيز على صيغة «أما الكل أو لاشئ» و«الاستلام دون شرط» ويتأكد أسلوب «عش ودعنى أعيش» ويصاحب مثل هذه القيم تقليل من أهمية السياسة فى الشئون البشرية. ويسمح عدم الالتزام المطلق بموقفت سياسى بقيام الصداقات العميقة بين الخصوم السياسيين. وتبدأ أنماط مختلفة من القيم فى الظهور حين ينعدم تقدير الثقة.

والاختلاف حول القيم مصدر واضح للصراع السياسى. ويتحزب الناس بسرعة بخصوص قضايا مثل إنشاء مجلس وراثى للنواب أو فرض ضريبة عالية على الأغنياء للانفاق على المحتاجين وما إلى ذلك. وهذا أحد أنواع الصراع السياسى. ويقوم نوع آخرن دون خلاف حول الصواب والخطأ أو الصالح والضار ولكن بخصوص الموقف الراهن. فهل المحتاجون حقا محتاجون كما تم تحديدهم؟ وما واجب مجلس النواب الثانى. ويدور الخلاف حول الحقائق حين ينعدم العناد ويتم الاتفاق حول القيم. وتعتمد المصالحة بين الاختلافات على وجود تراث يسمح بتغيير الأفكار فى ضوء المعلومات الجديدة ونتيجة للتراث ونظام الاتصال المناسب قد يتم التغير داخل حيز من السياسى وغير السياسى وكذلك فى النقاط التى تحتويها. وعلى سبيل المثال فقد يتم تغيير الأفكار حول الدور السياسى للعسكريين ورجال الدين ومايجب أن يكون عليه.

والعقائد والسياسة تتخذ رموزا فى المجتمعات. وبعض هذه الرموز ونواحى النشاط الرمزية واضح جدا. فالعلم والملك وعزف النشيد الوطنى، والعرض العسكرى فى يوم الهدنة تجذب الاهتمام إلى الوحدة القومية وتقويمها. ووظيفة هذه الرموز داخل الدول المستقرة هو المحافظة على الالتزام نحو الأمة، أما فى الدول حديثة الاستقلال فيجب خلق هذه الرموز واستخدامها بمهارة لاثار الولاء وتقويته حيث يكون ضعيفا. فعرض وثيقة دستورية فى مكان عام وحفظ تلاميذ المدارس لمضمونها، أو الاحتفال بافتتاح البرلمان البريطانى كلها أمثلة للرموز المتصلة بالتنظيمات السياسية بشكل عام، أما المثل الأخير فيرمز أيضا إلى العملية التشريعية على وجه الخصوص. وليس ثمة صعوبة فى ضرب أمثلة للرموز المناسبة لشتى مستويات القيم والعقائد السياسية، وعددها دليل أهميتها وقدرتها العواطف حين نفكر فيها تفكيرا هادئا. والواجب تغيير هذه الرموز قبل أن يحل الضحك المكتوم محل الهتاف أو الصمت الوقور أثناء تأديتها.

ولاتتسم الثقافات السياسية بالجمود ومن الممكن تغيير ملامح أية ثقافة

سياسية نتيجة لأفكار وافدة أو بسبب التصنيع أو أثر القادة الجدد وتغييرات السكان وعوامل أخرى كثيرة واستمرار الثقافة رغم هذه العوامل دليل فعالية العملية التى تنتقل من خلالها الثقافة السياسية من جيل إلى آخر تلك هى عملية التنشئة السياسية.

التنشئة السياسية Political Socialization

التنشئة السياسية هى العملية التى يتم من خلالها نقل القيم والمعتقدات والعواطف السياسية إلى الأجيال اللاحقة. وتبدأ هذه العملية فى عمر مبكر وتستمر طوال الحياة عن طريق مؤسسات الأسرة والمدرسة والمؤسسة الدينية وجماعات العمل والحزب السياسى وغيرها. والأسرة هى أولى هذه المؤسسات من حيث الترتيب الزمنى وغالبا من حيث الأهمية فى تحديد النتيجة. فالطفل داخل الأسرة يتعلم الاتجاهات نحو الآخرين ومنهم أصحاب السلطة داخل الأسرة وخارجها. وهو يتعلم التمييز بينه وبين الآخرين وتقدير بعض الأعمال والأشخاص بدرجة أعلى عن غيرها. وإسهام الأسرة فى عملية تنشئة الفرد يعتمد على قدر تمييز الأسرة لنفسها من الأسر الأخرى مثال ذلك الأسرة السوداء فى مجتمع أبيض، كما يعتمد على درجة الحراك فى المجتمع وتقدير الأسرة للولاء داخل الثقافة. وتتفاوت نتيجة التربية المدرسية بالنسبة لعملية التنشئة. واختلافها الواضح ستحدده طبيعة النظام المدرسى أن كان مركزيا وشاملا أو غير ذلك، كما يتحدد بقدر تشجيع المدرسين للاتجاه الناقد للمعرفة التى يتم توصيلها. وفى بعض المجتمعات يلعب الذهاب إلى مؤسسة دينية خاصة دورا قويا فى تمييز الفرد عن الآخرين من الناحية السياسية. وتقوم المؤسسات الدينية فى كل مكان بدورها كوسائل للتنشئة إلى حد ما.

وتعكس نتيجة العملية أثرها على الفرد داخل مجموعته المماثلة، فتحت ضغوط داخل المجموعة ونتيجة لمستوى أعلى من التعليم وفى ظل وظيفة معينة

يكون التوقعات عن سلوكه وسلوك الآخرين فى المؤسسات السياسية. وقد يكون الفرد من جماعة تتوقع تقليديا أن تحترف السياسة كما تعمل بعض الأسر على احتراف تجارة الأسرة أو مهنتها. وعلى النقيض قد يكون من جماعة تبتعد بطريقة تقليدية عن السياسة. وتحدد جماعة الفرد مستقبلة السياسى الذى يشمل مستوى اسهامه واتجاهه نحو التغيير السياسى واتجاهه نحو بناء النفوذ.

وتضمن عملية التنشئة الناجحة نسبيا قبول الأغلبية لتوزيع الأدوار السياسية بما يتناسب مع الثقافة السياسية. ومن الواضح أن دارسى التنشئة يهتمون بالآثار المختلفة على جماعات مماثلة أو أفراد مماثلين. وقد ورد ذكر الحراك الاجتماعى المتزايد كعامل يحتمل أن يضعف من قوة الوسائل التقليدية والفروق فى الحراك من ثم مسئولة عن المفارقات التى تحدث. والشخصية تسبب بعض الفروق وتم انجاز بعض الأبحاث كمحاولة لشرح الاختلافات فى السلوك السياسى للشخصيات المختلفة فعلى سبيل المثال يميز فالفريد وباريتو بين «الثعالب» الذين يتميزون بطبيعة تقبل التجديد والمخاطرة والأسود الذين يتسمون بقدر أقل من الخيال ويفضلون الأساليب التقليدية. ويميز رايزمان بين من يتبعون التقاليد، وبين أصحاب المبادرة، والذين يتأثرون من خارجهم. فيجب دراسة استعداد كل فئة للتحكم الاجتماعى. وإذا كانت الشخصية عاملا هاما فى تحديد النتيجة الفردية لعملية التنشئة فان الثقافة. السياسية فى زمن.ما هى انعكاس لاطار الشخصيات داخل هذه الثقافة. وتلعب الشخصية دوراً هاماً فى تحديد دور القائد وكيفية ظهور القادة فتتابع الشخصيات الديمقراطية والتسلطية كقادة يثير تساؤلات سياسية هامة وخاصة حول ضرورة التغيير فى طريقة انضمامهم للقيادة وعمليات تقلد الوظائف فى الثقافة السياسية يتضح بجلاء حين يراقب الناس المجتمعات المختلفة الأخرى. فالزائر البريطانى خارج بلاده قد لايجد صعوبة تذكر فى تمييز القيم التى تستقيم مع ما قرأه فى الكتب الأجنبية مثال ذلك يمكنه أن ينقل طريقة الحياة الأمريكية أو الماركسية اللينينية ومع ذلك فقد يتغاضى عن الكثير مما لقنه من المبادئ عند

زيارته للمدارس البريطانية. والاحتفالات داخل الوطن تسمى أشياء محترمة لكن الأنشطة الممثلة لها فى مكان آخر تسمى «طقوس غريبة».

وثمة اختلافات كثيرة فى عملية التنشئة تحدث فى كل مكان غير تلك التى تتصل بالمضمون. فهناك أولا التفاوت فى درجة الثقة التى تبديها القيادة السياسية فى الوصف الحقيقى للواقع وما هو سئ أو صالح. وثانيا هناك الاختلافات حول قدر تنسيق القيادة للوسائل العملية. وهناك يبرز الاهتمام بالقدر الواجب من الفحص والسيطرة والتفتيش على المدارس وأندية الشباب وكتب الأطفال وغيرها. ثالثا هناك اختلافات حول قدر تناسق العقائد التى تم تزويد الناس بها وهل هناك أيدويولوجية أم لا. وتستخدم الأيديولوجية بطريقة مختلفة ولكنها غالبا تعنى نظام عقائد أو أفكار عن الواقع الذى يتأثر بمايجب أن يكون. وحين نتحدث عن شخص يسهم فى أيديولوجية معينة فاننا بهذا ننسب التشويه له ويوحى هذا أننا ندينه وندين عقائده وفى دراسة علم السياسة يجب ألا يكون للأيديولوجية إيماءات عاطفية، ويجب تطبيقها كنظام أفكار يساهم فيه كل فرد بوعى وإدراك مما يؤثر على سلوكه السياسى وعقائده الفردية التى يتصل بعضها بالبعض الآخر.

وقد تكون الأيديولوجية ماركسية أو فاشستية وقلما تكون ديمقراطية لأنهما غير متناسقين. وقد تكون مسيحية أو أية مجموعة أخرى من العقائد. وقد تقوم الأيديولوجية المختلفة بدور فى دعم النظم السياسية أو هدفها. وقد تكون فترة حكم أيديولوجية سائدة فعلا (عن طريق التغيير العنيف أو بدونه) وقد تحل محلها أيديولوجية تمدهم برأى سياسى أوسع. وتكون القوة السياسية أقل أنقساما نتيجة للأيديولوجية كما يمكن التغلب على كافة أنواع الصراع السياسى. والقول بأن الثراء أو أى عامل آخر يخفض من درجة الحرارة السياسية فى مجتمع معين ليس دليلا على أن الناس فى ذلك المجتمع يشهدون نهاية الأيديولوجينة بل أن النهاية الفعلية للصراع الرئيسى هو دليل على انتصار الأيديولوجية مهما كان نوعها.

الفصل الثالث

النفوذ السياسي POLITICAL INFLUENCE

الفصل الثـــالث

النفوذ السياسية POLITICAL INFLUENCE

إن المحصلة السياسية لمجتمع ماهو نتاج البيئة وإطار النفوذ السياسى. ويهتم دارس علم السياسة بالحياة العامة وبممارسة النفوذ لرسم السياسات المفضلة ونبذ غير المطلوب منها وكذلك المحافظة على ماهو قائم فى الوقت الحاضر. ويعكس النفوذ الموارد المتاحة للدولة وكيفية استقلالها بكفاية.

النفوذ والقوة والسلطة Influence, power, authority

أن النفوذ والأفكار المتصلة به مثل القوة والسلطة من أكثر الكلمات شيوعاً فى علم السياسة. وحتى الوقت الحاضر يختلف الكثيرون فى تقديمها، لكن بينها أرضية مشتركة-وهى أن ثمة علاقة بشرية وأن تقييم حزب أو آخر يؤثر على سلوك الآخرين. ولابد أن نطلب الغرض بوعى فالمساهمة بطريق الصدفة فى أمور معينة لايعتبر دليلا على ممارسة النفوذ، وهنا استخدمنا مصطلح النفوذ ليشمل السلطة والقوة وإن كانت هناك فروق بين المصطلحات. ومع ذلك فثمة حاجة إلى كلمة شاملة تضم الثلاثة. وليس هناك كلمة مرضية قد وردت على الذهن. وستستخدم كلمة النفوذ فيها يلى كمصطلح مفضل، وفى ظل هذا الاستخدام تصبح السلطة والقوة حالات خاصة للنفوذ(*).

السلطة والشرعية :

عندما نشير إلى أشخاص فى السلطة أو إلى السلطات فان هذا يعنى أن هؤلاء الأشخاص وهذه المجموعات لها الحق فى اكتساب أهمية خاصة فى تكوين قراراتنا السياسية والتأثير فى سلوكنا السياسى. وهذا الحق المعترف به لم يكتسب لأن

(*) «فى تصورى أن القوة أشمل من النفوذ والسلطة وإن الاثنين هما جناحا القوة.» المترجم

القرارات أو الأعمال قد حازت موافقتنا أو موافقة الآخرين، ولكن لأن النصيحة أو الأمر نابع من السلطات. أن الشرعية تكمن فى المصدر، والمصدر يعتبر شرعيا.

ويفسر ماكس فيبر الوصف التقليدى لأنماط مختلفة للسلطة بأن أكثر الحالات شيوعاً وأكثرها بدائية «هى التى تعتمد على عقيدة راسخة كقدسية التقاليد الخالدة وشرعيةمن أولئك الذى يمارسون السلطة فى ظلها». وهناك أيضا الحق فى الشرعية الذى يعتمد على الاعتقاد فى قانونية «أطر القواعد العادية وحق الذين يصعدون إلى السلطة فى ظل هذه القواعد فى إصدار الأوامر. أما ا لنمط الثالث حسب تفسير فيبر فتعتمد الشرعية على الولاء لعقيدة خاصة مقدسة، وللبطولة أو لشخصية فذة لفرد ما» وللأطر العامة أو النظام الذى يكشفه أو يحدده.

والتركيز فى أشكال السلطة التقليدية والقانونية يستهدف القواعد، أما فى الأشكال الأخرى التى يسميها فيبر «الكاريزمية» يتركز الاهتمام حول الصفات الشخصية. وليست السلطة السياسية أثناء الممارسة نمطا خالصا ولكنها خليط من أنماط متعددة . فكثير من السلطة يعتمد على التقاليد وهذا نوع هام فى الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال حيث تحترم السلطة القانونية كما فى كل مكان آخر، لكن بعض رؤساء الولايات المتحدة قد مارسو سلطة كاريزمية هامة.وبالمثل فى كوبا حيث يمارس كاسترو سلطة كاريزمية واسعة. لكن السلطة القانونية موجودة أيضا وسيتغير الخليط بمرور الوقت وحسب الظروف(*).

والسلطة غالبا ما توصف بأنها القوة التى يمارسها البعض حسب الاتفاق

(*) «تشير كلمة قيادة كارزمية إلى نمط خاص من القيادة يسمى فى بعض الأحيان القيادة الملهمة ويسمى أحياناً أخرى القيادة الساحرة كما قد يسمى القيادة الخارقة للعادة».

المترجم.

العام على أنها قوة شرعية، أواستخدام العنف المتفق عليه. وهذا الرأى يحد من فكرة السلطة ويمنحها تأكيدا خاطئاً. فجوهر السلطة ليس أنها قوة أو عنف ولكنه تأثير الذين يتمتعون بالسلطة على أحكام وأفعال الآخرين دون اللجؤ إلى العنف لأن الذين سيتأثرون قد اعترفوا بحق الآخرين فى التأثير عليهم. وقد تؤيد السلطة بالطبع أكبر ترسانة قمع فى المجتمع لكن السلطة فى مثل هذه الحالة مؤثرة دون القمع. إن قبول السلطة هو اعتراف بشرعيتها الأخلاقية.

القوة Power

إن القوة مثل السلطة وسيلة للتأثير فى سلوك إنسان آخر ولكن عن طريق العنف لاعن طريق الحق. فالذين يحوزون القوة يستخدمون العنف فى فرض ارادتهم وغالباً ما تتواجد السلطة والقوة معاً. فالحكام لايستطيعون الحكم بواسطة السلطة وحدها مهما كانت الموافقة عليهم. فعليهم ممارسة القمع من وقت لآخر. ومع ذلك إذا كان القمع منتشراً ومنتظما وكان هناك استنكار شديد لاستخدامه فاننا نميل للحديث عن «فقدان السلطة» وهى عبارة توضح الفرق الأساسى الذى يوحى بالاعتماد الكبير على القوة مما يدل على أن السلطة فى تناقص.

والسلطة والقوة قد تتحول من شخص إلى شخص تدريجيا أو فجأة أو قد تنتقل من مجموعة إلى أخرى، وقد تكون مشتقة أو مركزة. ففى مجتمع مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث الفصل بين فروع الحكومة ومستوياتها وحيث يتمتع الأفراد خارج الحكومة بالحق فى المشاركة فى صنع السياسة نلاحظ انصهار السلطة والقوة. وعلى النقيض من ذلك ففى الاتحاد السوفيتى تتركز السلطة والقوة.

وتتضمن ممارسة القوة اعتماد المكافآت أو فرض العقوبات أو كليهما. وقد يشمل هذا منح أو منع المزايا المالية المباشرة وغير المباشرة، مثال ذلك رد ضريبة الدخل أو منح التعليم العالى المتميز. وكذلك منح ميزة غير مادية مثل رمز أو لقب

أو مكانة. وهذه المكافآت والجزاءات غالبا ما تكون كافية لتحقيق الغرض دون اللجؤ إلى التطرف مثل السجن أو القتل ويتصف الافراد والجماعات بالقوة حين يتمتعون بمزيد من الردع ،ويقصر، البعض استخدام كلمة «قوى» على الناجحين أو الذين عادة ما ينجحون. ومع ذلك ففى معظم مواقف القوة ليس هناك نصر مطلق لأى إنسان، ويصبح السياسى مسألة تأثير المحصلة النهائية بدرجة أكبر أو أصغر. فالقوة موجودة حين يستطيع شخص أو جماعة التأثير فى سياسة وفى تنفيذها لكنه لايستطيع تقريرها. وممارسة القوة لاتعنى أن القرار مطلوب لكنها تعنى أن القوة قد تم استخدامها ولها تأثيرها على المحصلة النهائية.

وليست كل العقوبات دليل على امتلاك القوة عند الذين يستخدمون تلك القوانين فالقوة مرتبطة بالقمع، والقمع مرتبط بالقوانين المؤلمة. ففى سلسلة من القوانين تنتقل من أقصى الخسارة إلى أقصى الكسب هناك مرحلة فى كلتا الحالتين تعتبر القوانين قمعية إذا تعدتها. فالسجن لفترة طويلة يبدو قريبا من نهاية طرف معين والشهرة والثروة قريبة من النهاية الأخرى. ويتفاوت طول قطاعات القمع على المجموعة من ثقافة إلى أخرى اعتماداً على مدى العقوبات التى تعتبر قمعية فى صفتها. وتتفاوت قيمة القوانين من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى مجتمع. ففى بعض المجتمعات يمكن شراء الدرجات الفخرية والعقود وغيرها ومن ثم تسهل عملية المقارنة النقدية المباشرة. أما فى المجتمعات الأخرى فالوضع مختلف ومع ذلك فمن الممكن أن تتم المقارنة من ناحية المبدأ رغم أن القيم تتفاوت بين الأفراد.

وهناك نوع آخر من النفوذ السياسى حيث تكون القوانين ضعيفة ولايمكن اعتبارها قمعية. فقد يتأثر شخص ما فى عمله نتيجة إدخال دليل جديد بطريقة جيدة مع أن النتيجة الوحيدة لتجاهل هذا الدليل هى أن الفعل قد يبدو لامعقولا. وإذا تم قبول الدليل فان المحصلة النهائية سوف تتأثر ومن ثم فان الشخص الذى قدم الدليل قد استطاع ممارسة نفوذ سياسى. وينبع النفوذ السياسى فى هذا النوع

من تقديم معلومات جديدة أو اقتراحات عن طريق الأصدقاء أو التعليقات الساخرة من جانب الخصوم، ويمكن هذا النفوذ نوعا من النفوذ الإغرائى أو الإرشادى. وبعض الأمثلة تقترب من حيز القوة (النفوذ القمعى) مثل حالة العقوبة التى يفقد الإنسان فيها صديقة لكنها ليست حالة تتسم بالقوة الكافية لاعتبارها نوعا من القمع. وقد تضرب بنفس القدر من السلطة لأن الفرد يتأثر بالحقائق الجديدة التى يجب أخذها فى الاعتبار وكذلك بحقوقه الذين تشملهم هذه الحقائق. والحيز المختص بهذا يمكن تسميته «النفوذ» ومع النفوذ كمصطلح شامل يمكن إدخال «الإغراء» أو «النصح» "Suasion".

وقد يكون النفوذ السياسى فى موقف سياسى معين متسما بالسلطة والقوة والإغراء أو مزيجا منها جميعاً. وفى حالة القوة والإغراء قد يشمل العقوبات السلبية والإيجابية معا. وقد يتم ممارسة النفوذ بطريقة مباشرة أو ملتوية. والمواجهات المباشرة أكثر إثارة لكنها ليست بالضرورة أكثر أهمية. فاستخدام النفوذ بطريقة خفية لايمكن تمييزها أو بطريقة ملتوية قد يرجح فى أهميته الخلافات التى يرى فيها المتفرج معظم اللعبة أو كلها. ويعتمد قدر ما يمكن ملاحظته من اللعبة على الثقافة السياسية للمجتمع وعلى إطار النفوذ داخل المجتمع.

ويعتمد النفوذ السياسى على حيازة الثروة والصحة والتعليم والجاذبية والموارد الأخرى وكذلك على المهارة التى تستخدم بها هذه العناصر وعلى موارد ومهارات الآخرين سواء المؤيدين أو الخصوم. إن إطار الموارد واستغلالها يحدد النتيجة فى موقف معين. ففى مواقف مختلفة وأماكن مختلفة تزداد قيمة بعض الموارد والمهارات. فمثلا تؤى الدراسة الجامعية إلى ارتفاع فى الموارد (المكانة) كلما قل عدد الخريجين بالنسبة لغيرهم. وقد يضعف الطلاق المكانة السياسية فى مجتمع ما وكذلك قد يكون الفشل فى انجاب الذكور فى مجتمع آخر.

وخلاصة القول أن قيمة الموارد والمهارات بما فيها الصفات الشخصية وبالتالى نفوذ الشخص يعتمد على المجتمع الخاص بها.

وإعادة تخصيص الموارد وقيمتها تحدث نتيجة للتغير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. والسلطات هى أكثر الوسائل فعالية فى إعادة التخصيص باستثناء مراحل تطرف الحركة (الديناميكية) فى التاريخ الإنسانى. وتمارس لعبة القوى حسب قواعد تضعها السلطات أو ترثها، ولكى تغير القواعد من الضرورى التأثير على السلطات. ومن الضرورى أن تكتسب أنت نفسك سلطة واسعة لكى تغير صياغة قواعد لعبة القوى. وقد يتم ذلك بطريقة سليمة نتيجة للنجاح فى الانتخابات أو بالعنف إذ لزم الأمر. وفى الحالة الأخيرة قد يلزم الاستمرار فى العنف لفترة ماقبل أن يتحقق بطلب السلطة تحقيقا كاملا.

ويسعى الذين يتسمون بالنشاط السياسى فى طلب النفوذ السياسى. وقد يحقق بعض الأشخاص الوصول إلى النفوذ والتمتع به لذاته بينما يكون للآخرين وسيلة لتحديد السياسة والتأثير فيها وتحديد المصالح التى تخدمها والقيم التى تعبر عنها.

قياس النفوذ The measurement of Influence

لايمكن قياس النفوذ فى علم السياسة إلا فى الحالات النادرة ورغم أننا نعطى العقوبات قيمة مالية ونعقد المقارنات فى الحالات البسيطة جدا إلا أن الحالات المعقدة تفوق قدرتنا من الناحية العملية إن لم يكن من الناحيةن النظرية. فمن الممكن إجازة بند تشريعى واختيار مرشح واستقالة وزير. لكن ماهو النفوذ الذى يتم هنا؟ ماهى اتجاهات النفوذ ومصادره وقوته وكيف يمكن قياس هذه القوة؟ مثل هذه الأسئلة ترهق دارس النفوذ وستستمر على هذا الحال وتكمن احدى الصعوبات العملية فى السرية التى يتم بها النشاط السياسى. ورغم أن هناك قدرا كبيرا فى درجة السرية (الولايات المتحدة تقليدية أكثر انفتاحاً من المملكة المتحدة) إلا أن العلنية فى أكثر السياسات هى علنية ما بعد الحدث فغالبا ما تكون بعدة بوقت طويل. وبالرغم من ا لصعوبات فى المهفوم والممارسة إلا أننا

غالبا ما نشير إلى بعض الوظائف أو التزاماتها على أنها تتسم بالنفوذ بطريقة متقاربة أو متساوية. فرئيس الوزراء البريطانى أكثر نفوذا من عضو عادى فى مجلس العموم. ومثل هذه الأحكام والمعرفة التى تعتمد عليها تشمل تقويما مقارن للنفوذ يتخذ أبعاد قدر النفوذ، ووقت استمراره واليقين والخصوبة الذين يتسم بهما.

وقدر النفوذ يختص بعدد الأشخاص الذين يتأثرون به والأثر على الأفراد الذين شملهم النفوذ. وعند تساوى كل العوامل الأخرى فانه كلما زاد عدد الأشخاص الذى يشملهم التأثير وكلما زادت التغيرات فى السلوك كلما زاد النفوذ، لكن الأشياد نادرا ما تكون متساوية. ففى أية ظروف يمكن اعتبار التأثير على قادة مجموعات صغيرة دليلا على النفوذ الأقل أو الأكثر عن التأثير أعضاء الكوادر العليا فى المجموعة؟ إن فكرة قدر النفوذ تشمل عدد الميادين السياسية بالإضافة إلى عدد الأشخاص، لذلك فاذا تساوت العوامل فان الموظفين المسئولين عن الرعاية بما فيها الإسكان يعدون أكثر نفوذا عن أولئك المسئولين عن الإسكان فقط. ومع نفس فكرة القدر تأتى فكرة مدة الاستمرار. فما طول مدة استمرار النفوذ؟ هل هى مدة تقلد الوظيفة مثلا؟ وعضو مجلس النواب فى الولايات المتحدة يتمتع بالعضوية لمدة سنتين، أما عضو البرلمان البريطانى فيسمح بحد أقصى قدره خمس سنوات (وقد يتوقع أربع سنوات مثلا) ومهما كان النفوذ الذى يتمتعون به فان مدة الاستمرار عامل هام لابد أن يوضع فى الحسبان. أن يقين النفوذ نادر والشئ العادى هو الاحتمال والأمكان. وينسب النفوذ جزئياً إلى قدر شمول السياسة الناتجة عنه أو قدر عدم نجاحها أو تآكلها. ويعتمد درجة اليقين على مكانة مصادر النفوذ. فقد يقنع عرض للدفاع يقوم به العمال رئيس لجنة محلية من لجان السلطة أثناء القيام بزيارة بأنه يمارس قدراً كبيراً من النفوذ. لكن الزيارات المنظمة التى يقوم بها عمدة المدينة تعنى قراراً بالتفتيش على كل شئ بشكل لاتوحى به زيارة يقوم بها رئيس اللجنة السابق ذكره. إن درجة اليقين تتصل بخصوبة النفوذ. ويكون النفوذ خصبا منتجا بمعنى أنه يؤدى إلى حالات التقليد التى تحافظ على

استمرار السياسة. فقد يمارس رئيس الوزراء النفوذ فى اتجاه معين ويتجاوب معه آخرون دون جزاءات ويطبقون مبادئ سياسية مماثلة. وهكذا يكون الأثر فى تزايد واضطراد وقد يستخدم الآخرون الذى ينتمون لثقافات مختلفة معايير اضافية فى تقويمهم للنفوذ. ومع ذلك فالحكم حسب القدر والاستمرارية واليقين والخصوبة حكم أساسى.

وحين يقوم النفوذ يجب أن نميز بين اتخاذ القرار وصنع القرار. فان متخذ القرار هو الفرد (المجموعة أو اللجنة) وهو الذى يعلن عن السياسة فى النهاية. أما صناع القرار فهم الذين اسهموا فى العملية التى تؤدى الى القرار. وهذا تمييز عادة ما يوجد بين اتخاذ القرار الذى يقوم به وزير وبين صنع القرار الذى يقوم به الموظفون والجماعات المستفيدة التى تؤثر على الوزير قبل اتخاذ القرار بشكل واقعى. وهذا التمييز مضلل إلى حد ما لأن متخذ القرار من الناحية العملية غالبا ما يكون مساهما فى صنع القرار، وإعلانه للقرار يتم بشكل آلى. إن الوزير غالبا ما يسعى إلى الموافقة بدلا من اتخاذ القرار بالطريقة التى سبق ذكرها. ورغم ذلك فهناك مواقف تفرض الاختيار بين البدائل ومن ثم لابد للوزير من اتخاذ القرار. وهذا يزيد نفوذه من خلال موقف صعب ليس من صنعة. فالوزير يمنح القرارات سلطة فى كل الأحوال المناسبة أما فى هذه الحالة بوجه خاص فهو الذى يتخذ القرار. أن التمييز بين متخذى القرار وصناعة ليس تمييزاً بين من هم أكثر نفوذا ومن هم أقل نفوذا رغم أنه هام فى تقديم النفوذ. فمتخذ القرار فى ميدان محدود قد يكون أقل نفوذا عن صانع القرار فى ميدان سياسى هام وواسع. وبالتالى قد لايفعل صانع القرار إلا بتكوين قرارات معينة يتخذها مجموعة معينة من متخذى القرار.

إن أكثر الأخطاء شيوعا فى تقويم النفوذ هى المبالغة فى التعميم. فمثال الوزير والعمدة رغم أنه مفيد كمعيار إلا أنه مثال واضح للتعميم. فالوظائف وميادين السياسة مختلفة جداً والمعلومات قليلة جدا إلى حد لاتجدى معه المقارنة.

فحين تتمثل الوظائف وحين نختار ميدان السياسة وحيث تكون السياسة مفتوحة بمعنى آدائها علنيا حينئذ يمكن أن تقوم مقارنات مفيدة. أما فى الوقت الحاضر فان مقارنات النفوذ فتقودها أسئلة مثل «فى أى ميدان سياسى» وفى أى فترة زمنية؟ وهل فى شكل مبادرة بالأفكار أو اسهامات فى سياسة مفصلة؟ وهلم جرا.

الفصل الـرابع

نظم الحـكم POLITIES

الفصل الــــرابع

نظم الحــــكم POLITIES

التشابة والاختلاف فى نظم الحكم :

تبذل المحاولات فى الدراسات لتصنيف موضوع الدراسة وفى علم السياسة يرجع تاريخ هذا التصنيف إلى الأغريق القدماء. وسواء كانت التصنيفات قديمة أو جديدة فانها تهتم بتوزيع النفوذ داخل النظام. فالنفوذ السياسسى فى كل مكان ليس موزعا بالتساوى وهذه حقيقة الحياة السياسية. فعادة مايكون ثمة عدم مساواة ملموس فى النفوذ وغالبا ما يكون نفوذ الأغلبية الساحقة ضئيلاً فى الواقع. ويعكس إطار النفوذ الموجود فى حالة معينة الفروق البدنية والنفسية القائمة بين الأفراد وكذلك العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الآخرين وطبيعة العملية السياسية. إن الموارد التى يملكها الإنسان فى شكل القوة والثروة والمكانة الاجتماعية والمهارة الخطابية تحدد نفوذه السياسى الممكن والذى سيتحقق حسب رغبته فى أن يكون ذا نفوذ سياسى وحسب القدر الذى يساعده أو يثبطه عن طريق الترتيبات السياسية ففى أحد أنظمة الحكم قد ينجح أحد طلاب النفوذ الأثرياء فى تحقيق النفوذ، أما فى نظام آخر فقد يفوز بالنصيب خطيب كادح. وفى بعض أنظمة الحكم قد يكسب محدث النعمة عن طريق تغيير طبقته مثلا أما فى نظام آخر فان المولد المتواضع يحكم على أهله بالعجز السياسى إلا إذا حدث تغيير سياسى اقتصادى اجتماعى يتم معه إعادة تقويم للموارد. وقد يكون الصعود إلى النفوذ مفتوحا أو مغلقا. فى حالة الملكية الوراثية يكون واضح الانغلاق أمام الفرد العادى المسالم. كما هو الحال فى حكم الأقلية المتوارث مثل المجلس الذى يضم رؤساء القبائل. وبنفس الأسلوب فان الطريق إلى النفوذ مغلق أمام الأقلية فى نظام حكم تحتكر النفوذ فيه أغلبية عنصرية. أما فى نظم الحكم الأخرى فقد لايكون هناك حواجز صعبة لايمكن اجتيازها ومن ثم يكون النظام مفتوحا. وإذا أمكن

اشتراك الجميع فى النفوذ بالتساوى كان النظام تام الانفتاح. والتمييز بين حكم الفرد وحكم الأقلية والأغلبية فى نظام مفتوح أو مغلق تمييز تقليدى لكنه غير مرضى أثناء التطبيق لأن الحكم قلما يكون لفرد واحد ولايكون مطلقا للجميع، كما لايكون منغلقا جزئيا. ويعتمد هذا فى ظل تصنيف النفوذ على توزيع النفوذ، فدائما ما نجد أقلية تتمتع بالنفوذ وأغلبية لاتمارسه حين توجد بعض الصعوبات فى الانتقال من النوع الأخير إلى النوع الأول.

والحكم فى الأنظمة السياسية الحديثة تضطلع به الأقلية. ومع ذلك فثمة فروق فى حجم الأقلية وفى قدر الحدود التى تفرضها على الحكم أو يفرضها عليه آخرون. وأمر الحجم أمر مباشر بمعنى أن التمييز بين نظام حكم وآخر قد يكون فى نسبة ا لسكان التى تتمتع بالنفوذ. ففى موقف قد يضم أصحاب النفوذ عددا يزيد عن رجال البلاط أو كبار العسكريين أو زعماء الأحزاب، وفى مواقف أخرى يضم رجال الدين ورجال الأعمال وزعماء النقابات المهنية وعديدين وغيرهم ممن يساهمون بانتظام فى القرارات السياسية.

أن أصحاب النفوذ فى أى مجتمع مهما كان حجم الجماعة لابد أن نفرض قيوذ على حرية قراراتهم، فالحاجة إلى نظام حكم مستتب تفيدهم فى المقام الأخير لأنهم لن يستفيدوا من حكم تسوده الفوضى. وتزيد القيود رغم ذلك فى الأنظمة التى يتم فيها انتخاب أصحاب النفوذ بصفة دورية. وعلاوة على ذلك ففى كثير من نظم الحكم تفيد الثقافة السياسية أصحاب النفوذ أنفسهم فهناك اتفاق بين أصحاب النفوذ على أن ثمة ميادين للنشاط البشرى بعيدة عن السيطرة السياسية، كما أن بعض أوجه النشاط السياسى الأخرى قد تسبب عقوبة النفى الاجتماعى. وتتأثر القيود على الحكام بنسبة التقدير التى يحظون بها، ويحتمل أن تكون غالبة إذا كانوا متحدين أى يكونون فيما بينهم جماعة متناسقة سواء تم وضعها كطبقة حاكمة أو كمؤسسة أو كصفوة سياسية.

وقد كتب الكثير عن الصفوة السياسية ويتم مناقشة الحالات بالتفصيل والتعقيد ولكن الموضوع المشترك هو أنه فى كل نظا م توجد مجموعة متميزة ومحددة المعالم تكون فيما بينها صفوة سياسية. وقد تتغير هذه الصفوة دون ثورة وتحل مجموعة حاكمة محل مجموعة أخرى. فعلى سبيل المثال فقد حلت صفوة رجال التجارة والصناعة محل الصفوة من ملاك الأراضى. ويقر المنظرون عن الصفوة أن ثمة تبادلا بين الصفوة وتداولا ومناقشة بينها ولكنهم يؤكدون أن الصفوة أو الطبقة السياسية موجودة دائما. ومثل هذا الرأى يوجد بين بعض أنظمة الحكم وحتى الحديثة منها لكن الإشارة إلى الصفوة السياسية يزيد من تبسيط النموذج المركب للنفوذ السياسى فى بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا الغربية على سبيل المثال. ولايعنى هذا أن المنافشة فى هذين البلدين أكثر وضوحا واستمرار بين المرشحين للحكم عن غيرها من البلاد، بل يعنى أن السياسات بها هى نتاج لممارسة كثير من الضغوط وعديد من المصادر، وبعضها يعمل باستمرار فى حين أن البعض الآخر يعمل بطريقة متقطعة. وتجرى المنافسة بين الأفراد والجماعات فى كل المستويات وبين الأفراد وا لمجموعات داخل الحكومة وخارجها وتظل أغلبية السكان فى علاقة خضوع للسلطات التى تقرر السياسة نتيجة لنشاط الأقلية، لكن هذه الأقلية كبيرة نسبيا ومختلفة حتى أن الاختلاف واضح تماما مثل الوحدة. وفى أنظمة الحكم هذه ليست الصفوة محددة المعالم، فالقرارات السياسية حصيلة المنافسة وغالبا التعاون بين الجماعات أو زعماء الجماعات. إلا أن النفوذ هو امتياز للأقلية التى لاتكون صغيرة أو مغلقة أو موحدة. وقد تكون جماعة أكثر نفوذا من الجماعات الأخرى المتنافسة. حتى أنه فى غياب الصفوة يمكن أن نتحدث عن سلطة تنفيذية أو مجلس نواب، أو كنيسة أو أية جماعة أخرى تسيطر على نظام الحكم. ومن ثم فالنظم السياسية التى تتشابه فى بعض المظاهر قد تختلف حين نشير إلى جماعة مسيطرة توجد فى نظام لكنها قد لاتوجد أو تكون ضعيفة فى نظام آخر.

إن أصحاب النفوذ السياسى فى نظام حكم مبنى على المنافسة تفيدهم المنافسة الموجودة والكامنة. والمنافسة تعتمد على الحرية المستمرة فى النشر والنقد والاتصال بأصحاب الرأى المماثل والبقاء أحياء بعد ذلك. فاذا حرمت جماعة أو جماعات من هذه الحريات فان ا لمنافسات السياسية تقل بدرجة واضحة. لكن المنافسة قد تفيدها تغيرات فى نظم الانتخاب مثلا أو وسائل أخرى.

أنمـــاط الحـــكم :

قد تختلف الأنظمة السياسية فى وجوه أكثر من التى يتم ذكرها. فقد تختلف فى نمط الخلاف وهو هام جدا. وفى بعض أنظمة الحكم يبدو الصراع العنصرى فى غاية الأهمية. وحتى بدون وجود مثل هذا الصراع فان ثمة انقساما بالتأكيد بين أولئك الذين يرغبون فى تغيير الأمور بسرعة وأولئك الذين يحافظون على الوضع القائم، بين المصلحين الراديكاليين أو طالبى التحديث والتقليدين. وبنفس الأسلوب قد يكون التوتر بين الذينن يؤكدون قيمة الفرد والذين يركزون على الجماعية – من الفرديين والجماعيين. وحين يسود اتجاه واحد فى السياسة العامة يمكن وصف نظام الحكم كنظام حديث أو نظام تقليدى وهلم جرا.

ويمكن اضافة قواعد أكثر فى تصيف نظم الحكم إلى التمييز على أساس توزيع النفوذ، وصعوبة الوصول إلى الجماعة الحاكمة والقيود التى يفرضها الحكام على أنفسهم ودرجة المنافسة السياسية وغيرها مما تم ذكره. إن صلاحية التمييز تتفاوت فى اعتمادها على ميدان السياسة المقارن المزمع دراسته. ومع ذلك فهناك صفات معينة تميل إلى اتخاذ شكل أنماط.

(أ) النظام الديمقراطى **Democratic Polities**

يتخذ المشاركة فى السياسة نطاقا واسعاً فى أنظمة الحكم الديمقراطية، ويكون الدخول إلى الجماعة الحاكمة مفتوحا نسبيا وتصبح الساحة السياسية صغيرة نسبيا أما المنافسة السياسية دون عنف فتصير النمط السائد. ويقوم المدنيون بالحكم ويصبح عدد كبير منهم مسئولا مسئولية مباشرة وبصفة دورية أمام السكان الراشدين كلهم أو أمام نسبة كبيرة منهم. وبالإضافة إلى الانتخابات الدورية القائمة على حق الاقتراع الواسع فهناك الفرصة الكبيرة للحصول على المنصب السياسى فى ظل المنافسة مع الآخرين وفى حرية الاتصال مع لأصدقاء السياسيين أملا فى الفوز بالسيطرة السياسية وتكوين الحكومة. وفى مثل هذه الأنظمة لاتتحكم الحكومة فى وسائل الاتصال الجماهيرية ولاتمارس نفوذا كبيراً عليها أو على السلطة القضائية والمنتصر والمهزوم على وفاق على أساس أن أدوارهم ستتبدل فى وقت لاحق دون إجراء عنيف فهناك اتفاق واسع بشأن الاستفادة من القواعد الحالية للعبة السياسة.

وفى ظل نظام حكم ديمقراطى يسمح للجماعات والأفراد السياسيين الذين لايسعون إلى المنصب السياسى بالضغط على الهيئات العامة للصالح أو ضد سياسات معينة، بل ويتم تشجيعهم للقيام بذلك. وهكذا تضمن هذه الجماعات بعضويتها الكبيرة وبالتعاون مع الأحزاب السياسية أن تكون السياسة بالنسبة لقطاع كبير من السكان، نشاطا مستمرا بين الانتخابات كما كانت وقت الانتخابات. ويقوم الحوار السياسى المستمر عن طريق الهيئات التى تتسم بالخبرة ويتم القيام بهذا فى حرية وفعالية مع الثقة بأن هذا الحوار سيتم السماح به فى المستقبل.

وليس النفوذ فى ظل الديمقراطيات مركزا كما أن الطرق الموصلة إليه ليست موصدة وتشتت النفوذت يعنى وجود القيود على مايقوم به الحكام وعلى ما يعتبره الجميع سياسيا. وبناء على رأى المجتمع فان بعض الميادينن مثل الدين والرياضة

تعتبر إلى حد كبير خارج النطاق السياسى ومن ثم فهى ليست ميادين للتدخل الشرعى عن طريق الحكام(*). وحيث تكون الحلبة السياسية صغيرة يمكن أعتبار الحكم الديمقراطى خطا ما يتسم بالفردية والتحررية أو «دعه يفعل» وحين يتسع نطاق الحلبة يمكن تسمية النظام نظاما اجتماعيا أو جماعيا أو نظام رفاهية. وتهتم الخلافات السياسية الديمقراطيات بقدر اتساع حلبة السياسة والمصالح التى يجب أن تطورها فى الهيئات العامة. ومثل هذا النظام السياسى غالباً لايواجه هجوما. وحين ينعدم هذا المناخ يدافع أصحاب النفوذ عن النظام «ديمرقراطى».

وأنظمة الحكم الديمقراطى موجودة فى سائر أنحاء العالم، ولكنها كثيرة فى أوربا على وجه الخصوص. وكندا وألمانيا الغربية واليابان تدخل فى نطاق هذه المجموعة فحيث يتسم نظام الحكم بالمنافسة الحرة بشكل واضح وحيث تكون الحكومة مسئولة والمشاركة واسعة نصف هذا النظام بأنه من النوع الديمقراطى. ومثل هذه الحالات راسخة، سياسية أو أنظمة ديمقراطية مقابل أنظمة تجريبية، أو أنظمة ديموقراطية تحت الوصاية تمت إليها بالصلة، وفى ظل الأنظمة قريبة الشبه بالديمقراطية توجد المؤسسات الديموقراطية والممارسات وتحترم، لكنها تتسم بالضعف خدمة للاستقرار والتحديث. وقد تمضى العملية خارج المؤسسات والممارسات والقيم الديموقراطية إلى حد يمكن معه أن تنسب النظام إلى مجموعة أخرى.

(ب) النظام الشمولى **Totalitarian**

والنظام الشمولى نمط آخر. والأنظمة الشمولية. مثلها مثل الأنظمة الديموقراطية، قد يسيطر عليها المدنيون وقد تكون شعبية ولكن ثمة أيديولوجية رسمية، فى ظل الأنظمة الشمولية، والمعارضة غير مسموح بها فالمعارضون أما

(*) «هذا الرأى لايتطابق مع الفكر الإسلامى».

المترجم

جهلة أوحاقدون بالضرورة. والأيديولوجية شاملة بمعنى أن كل الحياة الاجتماعية موضوع شرعى للسيطرة السياسية والسيطرة الاجتماعية لاتكون شاملة أثناء الممارسة لكن السيطرة الحكومية كبيرة بالقياس بالأنظمة السياسية الأخرى.

وتمارس السيطرة جماعة صغيرة نسبيا يؤيدها حزب سياسى جماهيرى وحيد، واحتكار لوسائل الاتصال الجماهيرى، وسلطة قضائية مستكينة لخدمة الجماعة. والجماعات التى تتبع هذا النمط والتى توجد فى كل الأنظمة الدينية والثقافية والاقتصادية وغيرها ليست متطوعة لكنها هيئات عامة تقع تحت سيطرة قوية إلى حد أنها لاتعتبر مراكز مستقلة للنفوذ.

وقد ظهرت الأنظمة الشمولية القائمة على العنصر أو القومية فى المانيا وإيطاليا فيما بين الحربين ولكن الأنظمة الشمولية فى الوقت الحاضر شيوعية إذا ما استثنينا أسبانيا والبرتغال. وتشمل الأنظمة الشيوعية الشمولية أنظمة راسخة مثل الاتحاد السوفيتى والصين وشرق أوربا بالإضافة إلى أنظمة تجريبية فى مناطق نامية مثل كوبا. أن تركيز النفوذ فى يد ستالين واستخدام الإرهاب قد مهد لقيام حكم شمولى شيوعى مطلق مختلف عن نظام الحكم فى يوغوسلافيا على سبيل المثال حيث النفوذ أقل تركيزا وحيث يوجد بعض التغيير الحر والمنافسة السياسية حتى أننا يمكن أن نصفه بأنه حكم شمولى شيوعى تمارسة قلة من الناس. والاختلاف بين النظم الديموقراطية شئ معترف به لكن الأنظمة الشيوعية الشمولية متماثلة فى جوهرها. ومع ذلك فالفروق بينها هامة وهناك دليل على أن هذه الاختلافات فى تزايد.

(جـ) أنظمة شمولية أخرى :

أن الأنظمة السياسية الشمولية الأخرى ظواهر حديثة. فالفرق التقليدى يقوم بين الديموقراطيات والحكم المطلق، ويميز أنواع الحكم المطلق عن الأنظمة الشمولية غياب الأيديولوجية المعقدة حيث يتساوى ماهو سياسى بما هو

اجتماعى. وماكان يطلق عليه الحكم المطلق «الشرقى» أصبح نادرا نسبيا فى الشرق والغرب على السواء. وفى مثل هذه الأنظمة يمثل الحاكم أعلى سلطة وتصير المؤسسات أدواته المساعدة. ويؤيد المتعلمون الأغنياء الحاكم ويخدمونه، أما الحاكم فلاقيد عليه إلاالعنف بين المحكومين ونوع تنظيمة. وربما يكون امبراطور أثيوبيا والمشايخ والشاة فى الشرق الأوسط أقرب إلى المستبدين «الشرقيين» فى الوقت الحاضر(*). وحكم الفرد المطلق من النوع التقليدى أصبح غير شائع. فهناك أنظمة حكم يتركز فيها النفوذ بدرجة عالية وتضعف المنافسة أو تصير أسمية أو تنعدم ويصير الحكم تعسفيا أو مطلقا. وحيث يكون الحكم من هذا النوع رغم استخدام وسائل السيطرة الحديثة والالتزام بالتحديث الذى يميزه عن الأنواع السابقة يمكننا أن نطلق على مثل هذا النوع أنظمة الحكم المطلق الحديثة. ومثل هذه الأنظمة ليس من طبيعتها الاستمرار مثل الأنظمة الشمولية أو الديمقراطيات الراسخة.

وحكم الأقلية الذى لايتسم بالشمول من الصعب تصنيفه لاختلاف درجة تركيز النفوذ اختلافا كبيراً ولأنه فى الغالب ذو خصائص هامة. فعلى سبيل المثال مهما كان نوع حكم الأقلية القائم فى جنوب أفريقيا وفى روديسيا إلا أن الحكام ينتمون إلى نمط عنصرى معين يختلف عن الغالبية العظمى من السكان. وأضف إلى ذلك أن الشخص الأبيض من بين المحكومين أعظم نفوذا من الشخص الأسود. وهذا حكم سياسى عنصرى، وفى هذا الصدد فلا يختلف حكم الأقلية العنصرى فى جنوب أفريقيا عن حكم الأقلية الاستعمارى حيث يكون الحكام دخلاء أوعملاء للدخلاء مهما كان شكل الحكم الحقيقى. لكن الحكم الاستعمارى نوع يميل إلى الزوال وأنظمة الحكم العنصرية قليلة فى عددها وليست ذات أهمية كبيرة.

(*) «يلاحظ ما تم فى إيران وموت الشاة وخلع امبراطور اثيوبيا وموته».

المترجم

وأهم مايميز معظم أنظمة الأقلية هو التزام القيادة بالتحديث والاستقرار. وهذا الالتزام فى معظم تلك الأنظمة التزاما بالتغيير الجذرى الذى يشمل الواقع السياسى بأكمله. ويتم دراسة القيم والولاءات التقليدية فى ضوء التصنيع والقوة القومية والتقدم التعليمى وغير ذلك. وتعتمد القيادة فى أنظمة الأقلية اعتماداً كبيراً على قوات البوليس والجيش لغرض السيطرة المركزية. وفى حالات كثيرة يكون الجيش نفسه هو الذى استولى على السلطة عن طريق انقلاب مع الوعد غالبا بالرجوع إلى الممارسات الديموقراطية أو أدخالها وهو مالم يتم ترجمته إلى واقع. وفى الحالات المتطرفة تبلغ سيطرة الشخص الواحد حدا يجعل النظام يقترب من الحكم المطلق الحديث وفى حالات أخرى يقوم نشاط سياسى يشبه الشكل الموجود فى الديموقراطيات لكنه يتخذ شكل الاستفتاءات والمظاهرات والتملق لاشكل الانتخابات والمناظرات والنقد. ومع ذلك فثمة حالات توجد فيها بعض الديموقراطية حيث تعترف أنظمة الأقلية الحديثة بحدود على حرية العمل على شكل أحكام المحاكم والتصويت المعارض داخل مؤتمر الحزب والنقد من جانب المنافسين وغير ذلك. ونظام حكم القلة هنا يمكن وصفه على أنه مقيد. والحكام الذين يقرون هذه القيود قد وضعوا شروطاً لالتزامهم بالتحديث. فالوسائل عندهم لايحددها هدف التحديث السريع والحكم أقل تعسفا والنشاط السياسى أكثر حرية. وهذه الأنظمة التى تقوم على حكم القلة المقيد يمكن تمييزه عن الأنظمة التقليدية المقيدة التى وجدت فى كثير من الديموقراطيات الحالية قبل حق الاقتراع العام. ففى الأنظمة التقليدية لم يكن ثمة التزام بالتغير الجذرى (الحديث) ولم يكن هناك حركة جماهيرية تؤيد القياده.

ويمكن تخريج اقسام أكثر تعقيدا عن الأقسام التى تم ذكرها عن طريق التقسيم الفرعى فاستخدام كلمة «عنصرى» فى حالة روديسيا مثال كما هو الحال فى استخدام كلمة «فردى» فى الديموقراطيات. وفقد تتفاوت درجة التعقيد لكن غالبا ما تكون هناك حالات يمكن فيها التأكد من عملية التصنيف. وسنبرز

أمثلة بالتأكيد حين يتغير النظام من نمط إلى نمط آخر. وخلق التقسيمات السياسية رغم أنه ليس ممارسة فكرية خالصة إلا أنه يهدف فى جدية إلى اتاحة الفرصة للحوار السياسى أو المحادثة التى تتجاوز مجرد التعريف بالمصطلحات. إلا أن هذه المصطلحات يهدمها باستمرار أولئك الذين يستخدمونها للإغراء، لاللوصف حتى أن إعادة تعريفها أو ابتكار مصطلحات جديدة تصبح ضرورية.

الفصل الخامس

الحكومات GOVERNMENTS

الفصل الخامس

الحكومات GOVERNMENTS

أن السياسات التى تظهر فى أى نظام سياسى هى جزئياً حصيلة الهيئات الحكومية ورغم أن التمييز بين الحكومة وغير الحكومية ليس دائماً واضحاً لأن الأفراد قد يشغلون وظائف حكومية ووظائف غير حكومية، وقد تعمل الجمعيات التطوعية كهيئات حكومية، لكن المؤسسات المتخصصة أو الأبنية توجد بطريقة توحى بوضوح بأنها حكومية بخلاف مؤسسات أخرى غير حكومية. وتقوم هذه المؤسسات الحكومية عادة بمسئوليات فى ظل دستور أو قوانين عضوية تتناسق مع نصوصها يقوم على ارساء اجراءات بخصوص انشاء هذه المؤسسات والمحافظة عليها والحفاظ على علاقات كل منها بالآخر.

فصل السلطات (القوى) The separation of powers

ثمة تمييز تقليدى قائم بين تشريع القانون، وتنفيذ القانون، والحكم قضائياً بالقانون وقد كانت الصفة المثالية هى وضع هذه الوظائف فى شعب الحكومة الثلاثة وهى التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومعظم الدساتير الحديثة تجسد هذا المبدأ الخاص بالفصل بين السلطات مما يشجع التخصص ويمنع اساءة استخدام السلطة لأن كل شعبة تستطيع أن تكبح جماح الشعب الأخرى. ورغم ذلك فحتى فى البلدان التى يكون فيها الوعى بفصل السلطات كبيراً لا يكون الفصل بينها فصلاً تاما. فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ينص على المشاركة بين السلطات فيما يحدث بشأن تعيين بعض الموظفين عن طريق السلطة التنفيذية الرئيسية «بموافقة مجلس الشيوخ» وليست النتائج السياسية لتشكيل الحكومة واضحة تماما كما فى حالة الولايات المتحدة الأمريكية حيث لم يكن ثمة استبداد وحيث تم تحقيق تقدم اقتصادى هائل ولكن لا يمكن أن نقر بأن هذا نتيجة الفصل بين السلطات لأن حجم الولايات المتحدة وثروتها الطبيعية قد أتاحا الطريق لهذه التطورات بأى سبيل.

والأهم من ذلك أن تنوع السكان لم يتح لأيدولوجية أى جماعة لتكسب حجما يمكنها من السيطرة. ويمكن القول بأن الحكومة فى الولايات المتحدة هى انعكاس لانعدام الخلاف السياسى الأساسى بقدر ما هى نتيجة لشكل الحكومة.

وسواء كان هناك فصل دستورى بين السلطات فى نظرية الحكم أو لم يكن، فإن أى شعبة لا تقوم بكل الوظائف عند التنفيذ، لكنها تقوم بالوظائف المرتبطة باسمها وقد يكون من الأفضل تسمية الوظائف التى يقوم بها شخص تنفيذى بعينة «وظائف تنفيذية تشريعية» الا أنه من المناسب أن نفرد دراسة خاصة لمجالس الشعب ومجالس الكونجرس والبرلمانات باعتبارها مجالس تشريعية، أما رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء والوزراء فهم تنفيذيون، والمحاكم سلطة قضائية.

السلطات التشريعية Legislatures

أن المجالس التشريعية ينتخبها البالغون فى معظم الأحيان، لكن حيث يكون هناك مجلسان وحيث يسود النظام الثنائى وليس الفردى توجد بعض الاختلافات ففى حالة مجلس الشيوخ الأمريكى يتم انتخاب الأعضاء عن طريق نفس الدوائر الانتخابية مثل مجلس العموم رغم اختلاف الطريقة. أما فى ايطاليا فإن نظام انتخاب المجلس الثانى أكثر تقيداً عن نظام انتخاب المجلس الأول. وفى كندا يتم تعيين المجلس الثانى مدى الحياة، فى حين أن مجلس اللوردات البريطانى يضم الأعضاء الذين يتوارثون المنصب مع أعضاء يعينون مدة حياتهم وربما تكون المجالس الثانية محافظة نتيجة لأسلوب اختيارها وغالبا ما تقع فى صراع مع مجلس العموم أو النواب. وينعدم هذا الصراع فى النرويج حيث ينقسم المجلس إلى مجلسين مؤثرين وكذلك ينعدم فى البلاد حيث يكون مجلس النواب حسب التقليد أو نص الدستور أكثر سيادة.

العضـــوية Membership

أن أعضاء المجالس التشريعية هم بالضرورة أعضاء حزبيون، وفى كثير من نظم الحكم لا مكان للمستقلين على الاطلاق. وهذا اتجاه مضطرد فى أن تكون عضوية المجالس التشريعية عملاً يتفرغ له العضو طوال الوقت وليست نشاطا لبعض الوقت، كما لا يجب أن تكون العضوية شيئاً يتخلل عمل العضو بل أن تكون عملاً فى حد ذاتها. ويقوى هذا الاتجاه حيث تتطلب العضوية الوقت والجهد الكثيرين. أما فى الأنظمة السياسية مثل الاتحاد السوفيتى حيث يجتمع مجلس السوفيت الأعلى مرة لمدة أيام، وهو فى طبيعته حشد أكثر من كونه مجلسا تشريعيا فقد ينعدم هذا الاتجاه. وتكوين مجلس شعبى تشريعى هو نتيجة نجاح الحزب فى أنتخاب معين. ورغم هذا ومع استبعاد الأنظمة الشمولية من حيث نظم تكوين المجالس التشريعية، فإن المجالس التشريعية عامة إلى جذب عدد كبير من المحامين والمهنين وهناك أتجاة ايضاً إلى مجالس تضم الأعضاء ذوى الثقافة الجامعية. وغالبا ما يكون هناك انعدام ملفت للنظر لممثلين لمنظمات الطبقة العاملة. ولهذا السبب يحس أعضاء المجالس التشريعية بالتفوق ولهذا السبب أيضاً تكون المجالس أقل تمثيلاً للطبقة العاملة أو للمرأة ولأصحاب المكانة الاجتماعية الدنيا أو للأقليات اللغوية والدينية وغيرها.

الوظـائف Functions

أن سن القوانين أهم وظائف المجالس التشريعية فى العالم، وقد يشمل سن القوانين الدستورية والقوانين العادية. واشتراك المجلس التشريعى فى عملية تعديل الدستور منتشرة وقد يتخذ شكل اقتراح التغير ليقرها الآخرون مثل الناخبون أو العرف الخاص أو الرئيس التنفيذى فيما بعد. وقد يكون التعديل بنسبة كبيرة من أختصاص المجلس خاضعا لنصوص خاصة مثل اجازته عن طريق أغلبية ثلثى الأعضاء. وحيث يكون سن قوانين الدستور يتبع طريقة القوانين العادية فإن الدستور فى هذه الحالة يتسم بالمرونة وعدم التزمت، وهو فرق ليس واحداً بين الدساتير التى ثبت من السهل تغييرها وتلك التى تبين أن تغييرها أمر صعب.

أن سن القوانين العادية ليس من احتكار المجالس التشريعية فقد يتحدد قدر مشاركة السلطة التشريعية عن طريق الحصول على توقيع ملك دستورى، وقد تكون أكثر فاعلية. وغالبا ما يكون قدر المسئولية انعكاساً لضغط المطلب التشريعى على المجلس. وحيث تكون كمية القوانين الضرورية للمحافظة على المجتمع فى شكل مطلوب كبيرة يزداد الضغط على المجلس وقد تمنح السلطات التشريعية لآخرين أما على شكل تخصيص للموضوع أو على شكل التشريع من ناحية المبدأ وترك التشريعات التفصيلية للموظفين المدنيين. وهناك اختلاف كبير حول القدر الحقيقى الذى تمارسه المجالس التشريعية فى التشريع. فمثلاً ما يطلبه مجلس الوزراء البريطانى يحققه. ورغم أن التنبوء باجازة قانون ليست بالضرورة دليلاً على العجز التشريعى الا أنها مؤشر إلى الضعف التشريعى. وتتفاوت المجالس التشريعية فهناك مجالس تعتبر المبادرة والتعديل واجازة القوانين من اختصاصها إلى حد كبير بينما توجد مجالس يكون دورها التسريعى دوراً ضئيلاً جداً.

وفرض الضرائب وثيق الصلة بالوظيفة التشريعية للمجالس فعلى مبدأ «من يدفع للزمار سيحظى باللحن» فإن السيطرة على التمويل تعتبر من عوامل اضعاف سلطة المجالس التشريعية من الناحية التقليدية بينما يكون من عوامل قوة السلطة التنفيذية. أن النفوذ المالى الذى يشبه هذا النوع يبدو ظاهرياً دون أن يكون حقيقياً فى مجلس يتكون من رجال الحزب الذين يسيطر عليهم آخرون مثل قيادة الحزب على سبيل المثال وهى قيادة قد توقف تأييدهم كمرشحين للحزب. وقد تكون السيطرة من جانب الرئيس التنفيذى الذى قد يوقف رعايته وعلى وجه الخصوص الترقية السياسية. وفى مواجهة هذه الضغوط لا تقوم كثير من المجالس فى الواقع بتحديد ما يجب جمعه من الضرائب وطريقة انفاقها. وبدلا من هذا فهم يوافقون أو يرضخون بسبب العلاقات السياسية الخاصة والسائدة فى الواقع.

وثمة وظيفة أخرى للمجلس وهى اختيار الرئيس التنفيذى. وقد يكون الاختيار من اختصاص الملك أو رئـ س فخرى للدولة مثل رئيس الجمهورية، الا أن

حرية الاختيار قد ترتبط بالموقف السياسى للحزب داخل المجلس فى بريطانيا مثلاً فإن رئيس حزب الأغلبية (أو الاختلاف بصفة استثنائية) فى مجلس العموم يصبح رئيس الوزراء بطريقة آلية وينعدم اختيار المجلس للرئيس التنفيذى حيث يتم اللجوء إلى انتخاب شعبى. أما بخصوص فصل الرئيس التنفيذى فليس للمجالس نفوذ حيث يضمن الرئيس، مدة وظيفته وتصبح المجالس مؤثرة حين يعنى التصويت المعارض فى المجلس استقالة آلية.

ويستطيع المجلس أن يمارس السيطرة على رئيس السلطة التنفيذية وعلى مساعديه بوسائل أخرى غير (التعيين والفصل) فلجان الفحص قد تتكون لتقوم بواجبها فى ميادين السياسة العامة، واثارة التساؤلات بشأن الوقت، واستخدام اللجان المختارة وغيرها من الاجراءات قد تم ابتكارها لزيادة السيطرة. وجوهر هذه الاجراءات هو الذيوع والعلانية،ذيوع المتاعب والمشاكل والسياسات ونتيجة لهذا تصبح السياسة أكثر انفتاحا ويصبح الرئيس التنفيذى أكثر مسئولية أمام الآخرين عما كان يمكن فى غير هذه الحالة.

أما ما تقوم به المجالس التشريعية وأسلوب القيام به يعتمد على فحص حالالت بعينها فبعض النقاد يعتبرون البرلمان البريطانى معيبا فى عمومه إلى حد أنه يحتاج إلى اصلاح كبير. وبالتأكيد فالتمثيل فيه أقل من كثير من المجالس الأوربية المماثلة كما أنه يقل عن مثيله فى الولايات المتحدة فى طبيعته كمنتدى للمناقشات. أما من الجانب الآخر فهو ليس مجلسا سياسيا عديم الأهمية مثل مجلس السوفييت الآعلى فى الأتحاد السوفيتى وعلى أية حال فهناك سمة مشتركة بينه وبين المجالس الحديثة عامة وهى ضعفة بالقياس إلى السلطة التنفيذية.

السلطات التنفيـذية Executives

قد نطلق لفظ التنفيـذى لوصف رئيس الدولة أو رئيس الحكومـة. والفـرق بينهـما سهل نسبيا حين يكون الدوران منفصلين مثلاً دور الملكة ورئيس الوزراء.

وقد ينشأ الخلط حين يقوم الشخص نفسه بكلا الدورين، أو حين يكون رئيس الدولة لديه المسئوليات السياسية وكذلك المراسم الرسمية. ومنطقة نفوذ الرؤساء الاسميين للدولة محدودة فى العادة فى حين أن النفوذ الذى يمارسه التنفيذيون السياسيون عامة كبير والتنفيذيون فى النظام البرلمانى عامة أقل ضمانا لوظائفهم من أمثالهم فى ظل النظام الرئاسى. ويقوم بمساعدة رؤساء السلطة التنفيذية فى كلا الحالين وزراء مسئولون عن مختلف حالات السياسة العامة وهؤلاء الوزراء (الذين يكونون كلهم أو بعضهم مجلس الوزراء) قد يكونوا خاضعين لرئيسهم كما فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وقد يكونوا شبه أنداد له كما كان ممكنا فى فرنسا فى ظل الجمهورية الرابعة اذا كان الوزير يتزعم حزبا من أحزاب الأقلية يحتاج رئيس الوزراء إلى مساندته بشكل حاسم.

وتشمل الوظائف التقليدية للسلطة التنفيذية المسئولة عن تنفيذ القانون الذى أجازة المجلس التشريعى وكذلك قرارات المحاكم، وصياغة القواعد فى ظل القوى التى يضمنها القانون، والقيام بنفس الوظائف فى مجال الشئون الخارجية وممارسة العنف وتنظيم الاقتصاد طبقاً للمعترف به فى حالات معينة، وكما ذكرنا سابقا فإن الاتجاة يزيد نحو تدخل السلطة التنفيذية فى مجالات كثيرة جوهرية وليس أقلها مجال سن القوانين. وقد قادت هذه العملية إلى حد أن رؤساء الجمهوريات ورؤساء الوزراء (ومساعديهم) هم أكثر مشرعين رئيسيين بمعنى أنهم مسئولون عن المبادرة بكثير من التشريع وعن فرضة عن طريق المجلس التشريعى وقد أصبح التنفيذيون أكثر نفوذا من المجالس التشريعية وصناع سياسة بدلا من أن يكونوا منفذى قوانين والسبب وراء ذلك عدد من التطورات. فنمو الدوائر الانتخابية الكبيرة قد تطلب تدخلاً كبيراً من جانب الدولة مما أدى إلى تغييرات فى العلاقات داخل الحكومة، وقد أثبت رجال السلطة التنفيذية أنهم أكثر تكيفا وأكثر استعدادا للعمل السريع فى المواقف المعقدة والأمال المتزايدة المعقودة على الحكومة وخاصة فى مجال الرعاية تساندها التطورات التى تمت فى مجال الاتصال قد أدت إلى أن أصبح

الناس يلجئون إلى رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية من أجل العمل. وقد أصبح هذا الاتجاة قوياً إلى حد أن تذكر دكتاتورية رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء حتى فى الدول الديمقراطية.

وتهون الاشارات المتزايدة إلى نفوذ رجال السلطة التنفيذية من القيود التى تفرض عليهم فرئيس الوزراء مثلاً عليه أن يسعى إلى الاحتفاظ بوحدة مجلس الوزراء وأن يلاين المؤيدين المتطرفين داخل مجلس العموم وأن يضع فى اعتباره الدائرة الأنتخابية وحزبه وقت اللزوم وبنفس الطريقة يجب على الجنرال ديجول بكل سلطاته الملموسة أن يضع فى اعتباره البلدكله حتى يتحاشى فقدان تأييد الأغلبية داخل المجلس أو هزيمة مؤيديه فى الانتخابات البرلمانية، أو هزيمته شخصياً فى انتخابات الرئاسة والتنفيذيون من هذا النوع مقيدون أيضاً فى تعاملهم مع معارضيهم. فقد يتدخل ديجول فى وسائل الاعلام بطريقة تعد سافرة عند الكثيرين لكن النقاد يستطيعون مهاجمة الجنرال ويقومون فعلاً بذلك، ورغم أن الذين لم يفوزوا فى الانتخابات ما زالوا يمارسون النقد إلى حد أبعد. وهذا أمر يتعلق بدرجة التدخل بالطبع ولكن تصفيه المعارضة تصفية جسدية قديكون سياسة ممكنة للمسئول التنفيذى المستبد فيما لا يكون ذلك ممكنا للآخرين. وحتى السلطة التنفيذية المستبدة قد ترى أن من الأفضل أن تبدو محدودة النفوذ فقد تصدر القوانين والأوامر على سبيل المثال بأسم المجلس التشريعى أو مجلس الوزراء أو الهيئات المماثلة التى تحمل أسماءأكثر ثورية، ولكن هذه الهيئات ليست فى الواقع الا وسائل لاقصاء الشرعية على السلطة التنفيذية لكنها لا تردعها.

وقد ازدادت أهمية التنفيذين فى المستوى العالى حين تحول صنع السياسة إلى السلطة التنفيذية وهؤلاء الأشخاص سياسيون لأنهم يساهمون مساهمة محسوسة فى تشكيل السياسة سواء تغيروا مع تغييرات الحكومة أو كانوا دائمين. وعلاوة على

ذلك فإن معرفتهم الكبيرة نتيجة أتصالهم الطويل بالمجالات السياسية وتدريبهم الخاص تجعلهم مميزين بالنسبة لعضو المجلس التشريعى أو حتى رئيس الحكومة - وزملائه المنتخبين. وما نسميه «توصيات» يتم قبوله فى رضا خاصة فى غياب المعارضة القومية أو حين يكون الوزير ليس له رأى مخالف وحتى حين تكون السياسة وزارية فهى تعلن فى خطوط عريضة ويقوم التنفيذيون بملئ التفاصيل وتشكيل السياسة واقعيا. ومن وقت لآخر يتم تقديم بعض الاقتراحات التى تجعل الوضع مقبولا. والتغير فى ضم الأعضاء إلى السلطة قد يجعل هؤلاء الاداريين أقل فى تعصبهم لطبقة معينة. ويمكن أن تكون هذه الوظائف مسئولة بالتناوب أمام الأعضاء المنتخبين عن طريق زيادة سلطات اللجان التشريعية وتتفاوت الحاجة إلى هذه الاصلاحات وقيمتها باختلاف الأحوال. فالأقطار التى يقوم فيها تقليد راسخ بين التنفيذين أنهم يخدمون ولا يتحكمون، وحيث يكون ثمة أحساس قوى بالمسئولية المهنية يجب أن تعتبر نفسها بلاداً محظوظة وينطبق هذا القول على الجانب المدنى والعسكرى على السواء.

السلطات القضائية Judiciaries

يتم اشراك السلطة القضائية فى السياسة فى كل الدول. ففى حالة الاختيار على سبيل المثال تتضح الصلات وأحيانا تدعو هذه الصلات إلى الدهشة. فالتعيين عن طريق السلطة التنفيذية شائع الا أن بعض القضاة فى الولايات المتحدة يتم انتخابهم على المستوى الشعبى، وقد تكون هناك أمثلة أخرى عن طريق الانتخاب بواسطة الهيئة التشريعية وفى معظم الأحيان توجد صلة مباشرة بين الذين يفصلون فى المنازعات القانونية والذين يقومون بصنع السياسة المجسدة فى القانون وينفذونها. وكثير من الهيئات القضائية مستقل فى الواقع، لكن هذا الاستقلال لا يبعدها عن السياسة بمعناها الواسع، لأن شاغلى المستويات العليا يقومون بالتأكيد بسن القوانين وبالتالى بصنع السياسة.

وقد يعبر القاضى عن نفسه كسياسى فى الحكم على الحقائق فى قضية معينة أو فى تمييزه لقانون مناسب أو فى التفسير الذى يفرض على القانون فى مواجهة الحقائق وقد يصل عدد كبير من القضاه إلى نفس النتيجة حين تكون عملية الفصل عملية آلية إلى حد كبير فالحقائق ليس عليها تنازع والقانون واضح والحكم مباشر صريح الا أنه غالبا ما يكون القانون غامضاً والسوابق تشير إلى اتجاهات مختلفة وحينئذ. لا ينطبق عليها مبدأ واضح. ويصبح القاضى صانعا للقانون. ففى الحالات المتطرفةقد يلجأ القاضى إلى تغيير أحد التفسيرات الراسخة للتشريع وهو ما يساوى الغاء التشريع حين تكون الدورة البرلمانية غير منعقدة أو يكون ثمة ميل إلى تغييره وقلبه ولكن التأثير السياسى للقاضى محدود نسبيا على وجه العموم ومن المحتمل أن يزيد التأثير حين يكون للمحكمة السلطات فى تقرير دستوريه القوانين التشريعية والتنفيذية ومثل هذه السلطة تظل من نصيب المحكمة العليا للنظام القضائى، وفى حالة الولايات المتحدة فإن الدستور فى شكلة الحالى هو حصيلة الدراسة القضائية التى منحت معانى جديدة للكلمات التى يضمها الدستور أكثر من كونه تعديلاً دستورياً.

ويعكس تأثير القضاة على السياسة فى قضية معينة فى المحاكم العادية أو الدستورية دورهم التقليدى فى النظام السياسى وتراث السلطة القضائية نفسها وصفات القضاة كأفراد.

وتتفاوت السياسة التى تنبع من مختلف أجهزة الحكومة حسب المتطلبات التى يتم ابرازها واستجابة هذه الأجهزة لها التى يحكمها قدر النفوذ الذى تمارسه. والجهاز التنفيذى قد ينحصر فى ميدان سياسى معين لأن أجهزة أخرى تشاركه الدور أو العمل والمحصلة ليست على أية حال أمراً يعتمد على طراز الأجهزة الحكومية، لكنها تعتمد على الأفراد الذين يكونون هذه الأجهزة. فمنصب رئيس الوزراء يختلف حين يصله تشميرلين بدلاً من تشرشل، وكذلك قد يتولى رئيس الجمهورية فى الولايات المتحدة «ملك» دستورى مثل «ايزنهاور» أو زعيم قومى كما

أصبح «ف. د. روزفلت» ومعنى هذا أن المحصلة السياسية تعتمد فى الواقع على صفات شاغلى المناصب وعلى مفاهيمهم لمنصبهم والمناصب الأخرى. فليس المهم فى عالم السياسة، نوع المناصب التى تشغل، لكن ما يهم هو أسلوب الذين يشغلونها.

الفصل السادس

الانتخابات Elections

الفصل السادس

الانتخابات Elections

التمثيل والمسئولية Representaion and Responsibility

ان القرارات السياسية يتخذها عدد قليل من الناس، ويجب أن يكون هؤلاء ممثلين ومسئولين بمعنى أنهم يتم اختيارهم عن طريق الناخبين مما يجعل النواب مسئولين أمامهم كما يمكن للناخبين طردهم وهذه فكرة هامة لأى تقييم للسياسة فى أى مجتمع.

والنائب يواجه الصعوبة منذ البداية لأنه لايعرف من يمثل ولا أمام من يصبح مسئولا لأنه لايفوز بالاجماع. وفى بعض نظم الحكم يتعصب عضو المجلس النيابى لمؤيديه بطريقة متطرفة، أما فى بعض النظم الأخرى يكون المستحيل هو المطلوب وهو أن يكون العضو ممثلا لرأى كل الناخبين ومسئولا أمامهم. وهو لايستطيع القيام بهذا الواجب لأن الناخبين سيختلفون فيما بينهم وسيكون الخلاف بين المؤيدين والمعارضين وفى داخل مجموعات منفصلة ولكنه فى الواقع سيعتبر أقرب الآراء الى رأيه وآراء من يعتبرهم أكثر نفوذا فى التأثير على ضمان شغله لوظيفته.

وعضو المجلس النيابى لايقوم فى الواقع بدور الموصل السلبى للمطالب لكنه كشخص له دراية واسعة يختار المطالب التى سيوصلها ويقرر الوسيلة المناسبة لرفعها وتتفاوت درجة الحكمة فى قدرها من المندوب السلبى الى العضو الذى يقرر لنفسه فعضو الكونجرس الأمريكى يبدو أقرب ما يكون الى النوع الأول مختلفا عن عضو البرلمان البريطانى لأنه عضو الكونجرس هو شخص محلى يهتم بالأمور المحلية، أما عضو البرلمان يعتبر مؤيدا لرأى حزب قومى يهتم بالأمور القومية، وكلما اعتبر الناس عضو المجلس النيابى مندوبا محليا كلما زاد التركيز على الصفات المحلية وزاد قدر التأكيد على الدين والعرف والشخصية والطبقة التى ينتمى اليها المرشح.

ويقوم التمثيل النيابي في السياسة القومية الحديثة على وحدات جغرافية أى مكان الاقامة وقد يقوم على أسس مهنية أو أى أسس أخرى. والتمثيل فى الوقت الحاضر عادة ما يتناسب مع السكان رغم وجود حالات تمثل فيها الشخصية لكيان معين بغض النظر عن السكان، فمثلا هناك عضوان فى مجلس الشيوخ لكل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية وعادة ما يعتبر العضو منتخب بواسطة عدد كبير من الأفراد فى منطقة معينة، ويعتمد معرفة هؤلاء الأفراد على نظام الانتخاب ففى بعض النظم يلزم مدة الاقامة فى المنطقة كشرط ضرورى. وفى البعض الآخر هناك؛ شروط تعتمد على التعليم، والملكية والدخل، وفى كل مكان تقريبا يعتبر النشاط الاجرامى أو الممارسات الفاسدة فى الانتخابات اسقاط لحق الانتخاب.

ومثل هذه القيود غير هامة نسبيا فى الواقع ففى معظم الولايات التى تنعقد فيها الانتخابات تشمل الدائرة كل السكان البالغين . وعادة ما يكون السن المطلوب هو سّن الحادية والعشرين لكنه قد ينخفض عن ذلك مثلا فى الاتحاد السوفيتى وفى بعض الولايات الأمريكية وفى جنوب افريقيا.

ان عدد الذين يدلون بأصواتهم فى الانتخابات أقل بكثير من أولئك الذين يجب عليهم القيام بهذه العملية. ونسبة الامتناع تكون فى أدنى درجاتها حين يكون التصويت اجباريا كما فى استراليا وبلجيكا وهولندا، لكن النتائج الحرة والمرتفعة عامة أفضل من الالزام ويضم الممتنعون عن التصويت أولئك الذين لايعبأون بنتيجة الانتخاب، واولئك الذين يهتمون لكنهم لايحسمون أمرهم، وأولئك الذين يمتنعون كنوع من الاحتجاج ضد النظم. والمجموعتان الآخيرتان وهما لاينقصها الاهتمام السياسى تضمان نسبة صغيرة من مجموع الذين لايدلون بأصواتهم . وترتفع نسبة الامتناع عن التصويت بين كبار السن بسبب مختلف أنواع العجز ويرتفع الامتناع بنسبة أكبر بين الشباب وهذا أمر يثير الدهشة. أما متوسطو الأعمار (أرباب الأسر) فهم، أكثر الفئات احتمالا فى التصويت وترتفع

نسبة احتمال الادلاء بأصواتهم مع زيادة ثروتهم وتعليمهم، وفى الأقطار المتقدمة تبلغ نسبة الادلاء بالأصوات سبعين أو تسعين بالمائة فى الانتخابات العامة رغم حالات الامتناع.

وقد تسنح الفرصة للتصويت للأعضاء الممثلين دائما أو نادرا أو بانتظام أو دون انتظام وتتفاوت فرص الانتخاب حسب عدد المناصب الشاغرة والولايات المتحدة الأمريكية مثال للنظام الذى يتيح فرصا انتخابية عالية فالناخب لديه الفرصة كل ست سنوات لأن يدلى بصوته ثلاث مرات لأعضاء المجلس النيابى ومرتين لعضو مجلس الشيوخ، كما أن لديه الفرصة للتصويت كل أربع سنوات لانتخاب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس وتزيد هذه المرات حين يكون هناك نظام الانتخابات الأولية التى يصوت فيها الناخبون لاختيار مرشحى الأحزاب المختلفة فى الانتخابات التالية، ورغم أن هذه العملية تتأثر بطريقة ملموسة برؤساء الحزب المحلى، وملاك الصحف وآخرين الا أن الانتخابات الأولية تمنح فرصا اضافية لكثيرين من الذين غابوا عند اختيار المرشحين عن طريق مؤتمر الحزب. وفرصة التصويت محدودة جدا فى أنظمة الحزب الواحد مثل الأنظمة الشيوعية لأن الترشيح من اختصاص الحزب وغالبا لايكون هناك الا مرشح واحد لكل منصب.

الأغلبية التعددية والنسبية: Majority, plurality and proportionality

ان الفرصة الواسعة فى التصويت والتنافس على المنصب ليست فى حد ذاتها كافية لضمان التمثيل الصحيح. فمن الضرورى ان يكون الانتخاب عن طريق الاقتراع السرى كحماية ضد الارهاب، كما أنه من الضرورى أن يكون تنفيذ عملية فرز الأصوات تنفيذا صحيحا. وحتى حين تسود هذه الشروط فليس هناك ضمان بأن من تم انتخابهم هم أحسن الممثلين. ففى النظام الانتخابى الذى تسهم فيه الدوائر الانتخابية بعضو واحد للمجلس سواء كان الكونجرس أو أى هيئة مماثلة تضمن الأغلبية للحزب الذى يحرز خمسين فى المائة من الدوائر بالاضافة إلى

صوت واحد من الخمسين الآخرى، وحين يكون هناك كثيرا من المرشحين تقل نسبة الأصوات المطلوبة عن هذا بكثير. وفى بريطانيا مثلا يتم انتخاب الحزب الحاكم بانتظام بأقل من نصف الأصوات المطروحة وأحيانا (كما فى سنة ١٩٥١) يتم انتخابه للسلطة بأصوات أقل من الأصوات المطروحة للحزب الذى يصبح حزب المعارضة فى دولة جلالة المملكة.

ولضمان احراز المرشح الناجح لأغلبية الأصوات (٥١٪) من الممكن استخدام طريقة الاقتراع المتكرر. وفى ظل هذه الطريقة يستمر التصويت (مع استبعاد المرشحين أو اضافة مرشحين آخرين أو تقليل عددهم رسميا)، حتى يحصل مرشح على أغلبية مطلقة. ويمكن استخدام طرق اقتصادية فى الواقع. فمثال يمكن القيام باقتراعين أو اقتراع واحد يترتب فيه الناخب المرشحين حسب اختياره وفى مثل هذا النظام الانتخابى لايمكن للأغلبية أن تكسب عضوا لاترغب فيه وقد لاترضى تماما عن الفائز. وهناك أنماط أخرى من الأنظمة مثل الانتخاب الجماعى (الانتخاب بالقائمة) أو التصويت المحدود وهو يهدف الى الوقوف ضد الأغلبية وضمان أن تحرز الأقلية على بعض التمثيل.

و إذا كان هدف النظام هو اتاحة الفرصة لكل جماعة أو أغلبية أو أقلية لممارسة حقها فى التمثيل النيابى المتناسب مع قوتها بين الناخبين فهناك شكل ما لهذا التمثيل النسبى يمكن استخدامه ونظام التمثيل النسبى يستلزم دوائر انتخابية بها أكثر من عضو وقد يجرى الانتخاب على الطريقة الفردية أو نظام القائمة. ففى النظام الأول يرتب الناخب المرشحين حسب أفضليتهم ويحسب أوائل الاعضاء فى القائمة، واذا أحرز مرشح الحصة الانتخابية (التى تساوى أكثر من ناتج تقسيم عدد الأصوات وزيادة واحد عن عدد المقاعد) فيعلن انتخابه ويوزع فائض أصواته اذا وجد على المرشحين الاخرين بالتناسب مع الاختيار الثانى لأولئك الذين أختاروه فى أول القائمة، وفى حالة عدم افراز أى مرشح للحصة المطلوبة من أول فرز فيتم استبعاد أقل المرشحين أصواتا وعادة توزيع أصواتهم على من أفضل منهم وتستمر

عملية النقل حتى يتم شغل العدد المطلوب من المقاعد فى هذه الخطة المتبعة فى عدد من الانتخابات القومية ومنها الانتخابات التى تختار مجلس الشيوخ فى استراليا والمجلس النيابى فى جمهورية ايرلندا ويفضلها حزب الاحرار فى بريطانيا وهو حزب له عدد قليل من النواب. وهذا واضح فى سنة ١٩٦٦ حيث حصل الاحرار على نسبة ٨,٥٪ من جملة الأصوات وفازوا بعدد اثنى عشر مقعدا، بينما حصل المحافظون على نسبة ٤١,٩٪ من جملة الأصوات وفازوا بعدد ٢٥٣ مقعدا أما العمال فقد حصلوا على نسبة ٤٧,٩٪ من الأصوات وفازوا بعدد ٣٦٣ مقعدا من مقاعد مجلس العموم.

أما فى ظل نظام انتخاب الاحزاب بالقائمة فى ابسط صورة فالناخبون يعبرون عن اختيارهم لحزب معين. والأساس فى تخصيص المقاعد هو ما حصل عليه كل حزب من مجموع الأصوات ويشغل المقاعد التى فاز بها الحزب الأشخاص المذكورون فى قائمة الحزب وفى دائرة نصابها ستة اعضاء يمكن الحزب أن يتوقع ثلاثة مقاعد اذا حصل على نصف عدد الأصوات، واذا لم يحدث تعديل فى اسبقيات القائمة فان المرشحين الثلاثة الأول يصبحون منتخبين. وهذا النظام يبقى نفوذ الكبار ويساعد النظام داخل الحزب لان القوائم يصممها أصحاب النفوذ فى الحزب. وتعتمد فرص النجاح على مكان المرشح فى القائمة ويعتمد هذا على موقفه من قيادات الحزب. ولهذا فان الصفات الشخصية للمرشح تصبح أقل أهمية من نظام الانتخاب الفردى ونظام الانتخاب حسب قائمة التمثيل النسبى شائع فى أوروبا ومثال ذلك بلجيكا والدول الاسكندنافية واستخدام الطريقة بأسلوب متناسق ينطبق على اسرائيل وحدها رغم استخدامها بطريقة متقطعة فى الارجنتين وتركيا وفنزويلا.

ويشير معارضوا التمثيل النسبى الى الصلة الضعيفة بين العضو والناخب حيث تصبح الدوائر الانتخابية التى تتكون من أكثر من عضو ضرورية. وأكثر من ذلك فهم يتخوفون من ان المجلس النيابى. لن يحقق أغلبية ومن هنا فالمساومات ستحل

محل القيادة، ويغدو التركيز على طبيعة الممارسة الانقسامية بتأكيدها على الخلافات السياسية. ويجب فى نظرهم أن نضمن أرضية مشتركة وأن نشجع الاتفاق من أجل الوصول إلى حكومة مستقرة رشيدة. ونظام القائمة لا يمكنه تحقيق هذا الهدف. وتعتمد صحة هذه الاراء على الثقافة السياسية للمجتمع المعنى فإن الاتجاه نحو الانقسام قد لا يؤثر فى الواقع إذا كان ثمة عرف محترم يدعو إلى العمل الجماعى أو السعى إلى الاتفاق. فى فرنسا حيث ينعدم هذا العرف حدث عدم الاستقرار الحكومى فى ظل التمثيل النسبى وأنظمة انتخابية أخرى وعكس هذا الانقسامات الرئيسية فى المجتمع. لكن فرنسا (وهى غالبا ما تستخدم كمثل على ذلك) لا توضح الانقسامات المزعومة التى تنتج من نظام التمثيل النسبى كنظام انتخابى.

وظائف الانتخابات Functions of elections:

توفر الانتخابات الفرصة لاختيار الاعضاء الممثلين الذين يعتمدون على النظام الحاكم فى اختيارهم. واختيار الاعضاء الممثلين هو وظيفة الانتخابات التى يتم التركيز عليها، ومع ذلك فالانتخابات وظائف أخرى. فوظيفة الموافقة على النظام هامة كما هو الحال فى الاتحاد السوفيتى حيث عامل الاختيار محدود جدا ومع ذلك يتم عقد الانتخابات، وأرقام النتائج التى تصل إلى ٩٩ ٪ تكد أهمية هذه الوظيفة التى تمكن أصحاب النفوذ إلى الإشارة إلى تأييد الجماهير، ويتضاءل الرقم حين ينعدم الضغط لكن لا شك فى أن النظام الحاكم فى الاتحاد السوفيتى سينال التأييد إذا ما ذهب ٧٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من الناخبيين إلى لجان الانتخابات كما هو الحال فى بريطانيا.

والوظيفة الثالثة للانتخابات هى وظيفة الاتصالات فالانتخاب يخلق الفرصة لفترة سياسية مركزة ويبدأ المتنافسون (سواء كانت هناك منافسة أم لا) فى عرض سياساتهم على الناخبين الذين يتلقون التربية فى القضايا السياسيةو ويتم استعراض

الحكومة الجماعية ويتم كذلك اضفاء الشرعية على حق القلة فى الحكم، ونتيجة لذلك فالانتخاب نشاط له وظائف متعددة. وهو حدث سياسى معقد وإن زادت درجة تعقيده فى مجتمع دون آخر. فقد يكون الاختيار لصالح أو ضد مرشح واحد. وقد يكون الاختيار لأشخاص متنافسين أو لأفكار على شكل برامج سياسية، أما فى الحالة الخاصة التى يتم عقد الانتخاب مع الاستفتاء فإن هذا الحدث المزدوج يسهل الاختيار من المرشحين والسياسات العامة، بين القبول أو الرفض لقانون معين أو لبند فى الدستور أو أى أمر آخر فى هذه الحالة فإن الانتخاب يمنح سلطة خاصة ذات مغزى.

السلوك الانتخابى Vocating behaviour:

أن نتنائج الانتخابات هى محصلة الأصوات الفردية. ويمكن التنبؤ بالاستجابات المحتملة لمجموعات مختارة، وقد تم هذا على نطاق واسع فى شكل جنس المجموعات و الطبقة والعمر والدين وعوامل متشابهه، وتعكس طريقة التصويت رغبات الأفراد وأصدقائهم وزملائهم فى العمل والأغلبية فى المنطقة التى يسكنون فيها. فالشخص الذى ينتمى إلى أسرة ليبرالية فى شمال ويلز وهى منطقة ليبرالية معروفة يحتمل أن يصوت فى صالح الحزب الليبرالى خاصة إذا كان فردا فى جماعة ليبرالية. وهذه الاعتبارات تنطبق على النساء مثل الرجال، لكن هناك فرقا هاما بين الرجال والنساء. ففى أى مجتمع علينا أن نفرق بين الذين يريدون أن يحافظوا على الحياة الحاضرة القائمة وبين الذين يودون تغيير ما هو قائم، والرجال أكثر رغبة فى تغيير الواقع من النساء، وهذا انعكاس للادوار التقليدية الإجتماعية للرجال والنساء والميل للاصلاح ملموس بين شباب المجتمع أكثر من كبار السن فيه والاستجابة المحافظة محتملة أكثر من الشخص الذى يتمتع بثروة تزيد عن المتوسط أو دخل أو تعليم أو التزام دينى يفوق المتوسط - وإذا تضافرت مجموعة هذه العوامل فى نفس الاتجاه فإن احتمال التنمية سيكون أعلى بنسبة متساوية - ومن السهل رغم ذلك أن نبالغ فى أهمية نتائج الفحص. فنحن نعرف مثلا أن

احتمال تصويت الكاثوليكى لصالح الحزب الكاثوليكى احتمال مرتفع وفى بريطانيا والولاليات المتحدة حيث لا يوجد كاثوليكى هناك احتمال أن يصوت الكاثوليكى لصالح حزب العمال أو الحزب الديمقراطى بدلا من حزب المحافظين أو الحزب الجمهورى. ومع ذلك فلا يمكننا أن نقرر أن هذا التصويت نتيجة لأن صاحب الصوت له أسرة حجمها فوق المتوسط كما هو الحال فى الأسر الكاثوليكية أو أن ثروة الأسرة أدنى من المتوسط بالنسبة للفرد فى الأسرة، أو أن الفرد يعتنق قيما خاصة ورغبات معينة أو أنه يفضل كنيسة على أخرى. وتدل الدراسات على هذه الروابط ولكنها لا تشرحها وقد يصوت شخص لا يتمتع بإمتيازات لصالح التغيير ولكن لا يتضح أن كان هذا نتيجة للون بشرته أو لحجم رصيده فى البنك، أو لتردده المتعاظم على الكنيسة، أو للصرف داخل أسرته أو حرفته أو منظمة أو بسبب شخصيته.

وفى أوقات الانتخاب يخطب المرشحون ووكلاءهم الناخبين. ويعتمد نجاح هذه العملية على قرار الناخب أن كان اتخذه أم لا وعلى رغبته فى تغيير الاحزاب. وتتفاوت هذه الرغبة فى التغيير لكن درجة الاستقرار فى معظم أنظمة الحكم فى رغبات التصويت من انتخاب لآخر. وليس من شك فى أن هذا يعكس حقيقة أن الاختيار الحاسم هو نفس الانتخاب تلو الانتخاب وأن استثمار الماضى دليل على تمسك الناخب بحزب مختار ورغم ذلك تحدث تغيرات جوهرية فى شكل التأييد فمثلا قد تكون ازمة اقتصادية عميقة وطويلة المدى بدرجة تؤثر فى الولاءات القديمة تفشل معها مناشدة العرف وشن الحملات الماهرة مما قد يسبب خروج حكام الوقت الحاضر.

وتشارك أغلبية الناس فى الانتخابات من خلال عملية التصويت ومعظم الناخبين لا يعيرون قدرا كثيرا من الاهتمام لما كتب عن الانتخاب، أما اهتمامهم الأكبر فينصب على كتابة لافتة لتأييد مرشح ما أو تعليق اعلان أو التبرع فى الاسهام فى تكاليف الحملة الانتخابية. ولكن السياسة تشغل بعض الأشخاص

وهؤلاء أكثر انفتاحا للمثيرات السياسية مثل الصحف والتليفزيون والمناقشات فى العمل نتيجة لاهتمامهم المتزايد وهؤلاء الأشخاص أكثر ميلا لما يتوقعونه من الآخرين، ويحسون أن نتائج هامة سيفسر عنها نشاطهم، ولديهم الثقة فى قدرتهم على الاسهام فى ميدان السياسة وأكبر الظن أن هؤلاء النشطيين سياسيا موجودون داخل الاحزاب السياسية.

الفصل السابع

الاحزاب السياسية

POLITICAL PARTIES

الفصل السابع

الاحزاب السياسية POLITICAL PARTIES

ان النشاط السياسى فى أى نظام حاكم هو الى حد كبير نشاط تقوم به الاحزاب السياسية والجماعات صاحبة المصلحة. فكلاهما يمثل القوى الاجتماعية وهما الوسائل التى تستطيع عن طريقها الطبقات والمحليات والجماعات العنصرية وغيرها السعى لتحقيق أهدافها. والفرق بين الاثنين دائما واضح وان كان هناك حالات مشتركة وقد تجتاز الجماعة طبقة الى أخرى. وعلاوة على ذلك فان مصطلح الاحزاب السياسية له معان تختلف باختلاف أنظمة الحكم. ومن الفروق بين الاحزاب السياسية وجماعات المصلحة أن الاحزاب متعددة الاهتمام فى حين أن الجماعات هى هيئات لها اهتمام واحد. ومع ذلك فلاينطبق هذا على كل الاحزاب رغم ان معظمها متعدد الاهتامات، فهناك أحزاب للفلاحين وأخرى للعمال وهى ليست متعددة المنفعة ورغم أن معظم جماعات المنفعة ليس لها الااهتمام واحد الا أن عددا منها مثل مؤتمر اتحاد النقابات البريطانى له اهتمامات متعددة. ومن المحتمل فى المجتمعات المعقدة أن يتحول الحزب الى جماعة متعددة المصالح حتى وان قام تاريخيا على اهتمام واحد ذلك لانه اذا لم تكون هذه الجماعة أغلبية أو شبه أغلبية داخل الناخبين قبل أن تكسب المنصب قانونا فعليها أن توسع من استمالتها للناخبين. ويستطيع الحزب ان يقاوم هذا الاتجاه وهو فى المعارضة لكنه اذا شارك فى ائتلاف وزارى أو فاز بالمنصب فى موقف معين أصبحت الضغوط أقوى من المقاومة. وهناك اتجاه اخر بين الأحزاب على خلاف جماعات المصلحة وهو ان الحزب يميل الى أن يشمل برنامجه أهم الميادين السياسية التى تهتم بها الحكومات. وأهم سمة للاحزاب السياسية عند الكثيرين هى مدى نشاطها الانتخابى الذى يتسم بالاتساع والاستمرارية أكثر من جماعات المصلحة. ومن الممكن لجماعات المصلحة أن يكون لها نشاط انتخابى وقد تقدم مرشحين سواء كان عددهم كثيرا أم قليلا. لكن هذا النشاط فى الغالب سيكون أضيق بكثير من

النشاط المشابه فى الاحزاب السياسية ولن يكون له الهدف المعلن أو الهدف الأكبر وهو تحقيق السيطرة على الحكم.

الاحزاب والمصالح : Parties and Lnterests

تختلف الاحزاب طبقا لاختلاف اهتماماتها - فصراع المصلحة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبين الاغنياء والفقراء له أهمية سياسية. والصراعات الطبقية خاصة عادة قائمة رغم أنها لاتنعكس فى الظروف العادية داخل الاحزاب بهذه الصورة البسيطة المجردة فالاحزاب الاشتراكية واحزاب العمال بصفة عامة هى فى واقعها احزاب رجل الطبقة العامة وهناك أحزاب لها عدة شعارات وهى فى جوهرها أحزاب الطبقة الوسطى. لكن معظم الاحزاب فى الواقع نوع من المزيج أو الخليط. وتتمتع أحزاب الطبقة الوسطى عادة بتأييد كبير من جانب الطبقة العاملة كما أنها تخدم مصالح الطبقة العاملة استغلالا للظروف، أو بدافع الانسانية أو بدافع منهما سويا. ويتمتع المعارضون لهذه الاحزاب بمساندة من هم خارج الطبقة العاملة لاسباب مماثلة. وغالبا ماتسعى الاحزاب أن تكون «الكل فى الكل» لكل الناس أو تكون لها جاذبية قومية، ونتيجة لذلك تصبح الفروق بينها غير واضحة الى درجة ان المنافسة بينها تركز حول الأشخاص وليس الاجراءات أو السياسات.

الحزب والايديولوجية : Party and Ideology

أن الحزب السياسى هو أيضا مصدر للافكار وتختلف الاحزاب باختلاف الافكار التى تسهم بها ومدى اعتبار هذه الافكار أساسية والاحزاب الشيوعية والفاشية أمثلة واضحة للاحزاب الأيديولوجية. والحالات الأخرى ليست بهذه البساطة. فمن الممكن اعتبار الاحزاب الكاثوليكية احزابا أيديولوجية لأن هناك نسقا بين الأفكار فى الكتابات الكاثوليكية التى تشق طريقها الى وثائق الحزب الكاثوليكى. ومع ذلك فالرابطة بين الايديولوجية وواقع الحزب غالبا ما تكون ضعيفة، وحين تكون الكنيسة قوية من الناحية المالية وعدد السكان الكاثوليك كبيرا

فان الحزب الكاثوليكى يتحول الى حزب مصلحة أكثر من كونه حزبا أيديولوجيا. وحين تؤكد نظرية الحزب الكاثوليكى الوئام بين الطبقات يصبح الحزب أقرب الى الاحزاب القومية التى سبق ذكرها. لكنها تكون أحزابا تخفف النظرية فيها من استغلال الظروف وثمة أحزاب أخرى يعتبرها الناس أحزابا أيديولوجية مثل الاحزاب الاشتراكية، لكن تدهور الاشتراكية فى الغرب (اذا لم يكن فى المعاندة الانتخابية تعنى التمسك بالنظرية) وصل حدا جعل هذه الاحزاب تعتبر أحزاب مصلحة اذا كانت أحزابا عمالية أو متعددة المصالح أو أحزابا قومية تسعى الى توسيع نطاق حب الجماهير لها. وقبل أن نبرز أهمية النظرية للحزب سواء أكان قوميا أو ديمقراطيا أو جمهوريا أو محافظا أو ليبراليا، أو راديكاليا أو تقدميا أو حزب الشعب يجب أن نجيب على عدد من الأسئلة ما هى القيم التى يدعو اليها الحزب؟ هل موقف الحزب أساسى حتى أن الحل الوسط غير ممكن ؟ هلى يسعى الحزب الى النفوذ بقوة حتى يمكن استبعاد استغلال الظروف؟ ويمكن أن نجد الدليل المفيد فى تعامل الحزب مع الاحزاب الأخرى. فمثلا اذا ابدى الحزب نوعا من الاستعداد للتعاون مع الاحزاب الأخرى التى تسهم نظريا فى أفكار مختلفة فان دعوى الحزب فى أنه حزب أيديولوجية تصير ضعيفة أو منعدمة. ومثل هذا الحزب يسعى لكسب السيطرة على نظام الحكم بالطرق السياسية واذا تم انتخابه فانه يحكم بأسلوب دستورى أما الاحزاب الأيديولوجية فقلما تحترم الدستور سواء كانت فى صفوف المعارضة أو فى السلطة.

واستعداد الاحزاب التى لاتدين بأيديولوجية معينة للتعاون مع الاحزاب الأخرى ليس دليلا على انعدام الخلافات بينها. ومع ذلك فليست الخلافات دائما كما تبدو فعلى سبيل المثال قد يختلف حزب ليبرالى فى بلد عن حزب آخر ليبرالى فى بلد آخر ، وقد يكون مماثلا لحزب محافظ فى بلد ثالث. ومثل هذه الصفات محصلات تاريخية ومحاولات لزيادة التأييد فى الوقت الحاضر. ولفظ «ليبرالى» حالة مناسبة فى هذا الصدد فمن الناحية التاريخية كان تركز الليبرالية فى أوربا الغربية

على انعدام التدخل العام، وارتبط هذا بنظرية «حرية العمل» واقتصادها. ومع ذلك ففى معظم الاقطار المعنية وافقت الاحزاب الليبرالية على ادخال الرعاية الاجتماعية أما بدافع الاقتناع أو المصلحة العامة وهكذا تم قبول وجهة نظر ليبرالية مختلفة تتدخل فيها الهيئات العامة لازالة العقبات ومكافحة الأمراض والاسكان السئ وخلاف ذلك من حياة الفرد حتى يكون بحق حرا. واذا كان التركيز على الحرية فى المقام الأول صار الحزب محافظا من جانب الرعاية أكثر من أى حزب محافظ. وهذا الخلط ليس قاصرا على الليبراليين ومن المفيد دراسة الخطب والبيانات وتوصيات المؤتمرات وسجلات التصويت فى المجالس النيابية حتى تكشف مرونة الحزب عامة واتجاهه بالنسبة لافكار خاصة مثل النظام والتغير والمساواة وحرية العمل وغير ذلك. وقد تم استبدال الفروق القديمة المضللة فى الغالب.

بناء الحزب : Party Structure

تبدو الاختلافات بين الاحزاب فى التكوين وفى أفكار العضوية والنظام الداخلى والعلاقات بين القادة والاخرين ومعظم الاحزاب فى الوقت الحاضر تسعى الى العضوية الضخمة ولكن بينما تكون العضوية فى بعض الاحزاب رسمية وتشترط دفع اشتراكات واستخراج بطاقة ينعدم التميز فى الاحزاب بين المؤيد والعضو العادى وبوجه عام كلما كان الحزب أكثر أيديولوجية كلما كان الفرق أكبر والتزام الاعضاء أكثر. ويميل نظام الحزب نحو القوة حين تكون الأيديولوجية هامة لكن الوحدة لها اعتبارها الكبير حتى يكون النظام شيئا عاما وليس حالة استثنائية وعادة يمارس النظام قادة الحزب وهم مجموعة عادة ما تشمل الذين تم انتخابهم لتقلد المناصب الوظيفية العامة مثلا فى كل حزب برلمانى بالاضافة الى أولئك الذين يتزعمون الحزب فى شكل اللجنة التنفيذية القومية على سبيل المثال. والتداخل فى المناصب شئ عادى يساعد التنسيق ويحمى القيادة العليا من الضغط الذى تمارسه القاعدة ويعتمد نوع العلاقات التى تقوم داخل أى حزب على البيئة السياسية، وثقافة الحزب السياسية، وتوزيع النفوذ والجهاز الحاكم الموجود. فعلى

سبيل المثال يحتمل ان يكون الحزب اتحاديا اذا كانت الدولة اتحادية. وقد يسعى للاشتراك بدرجة كبيرة فى انتخابات القادة اذا كانت القيم السائدة ديمقراطية، وقد يضمن الحزب تمثيل مختلف الجماعات الاقتصادية والاجتماعية لأن الجهاز الحزبى موجود بغض النظر عن الحاجة فى الوقت الحاضر.

وتحكم قلة من القادة الاحزاب السياسية الحديثة ذات النفوذ. وصحيح أن أى حزب قد يعمل فى الواقع بأسلوب مختلف عن حزب آخر بسبب الجهاز الديمقراطى مثلا، أو الالتزام الثقافى بالمشاركة الجماهيرية. لكن النفوذ رغم ذلك يظل فى ايدى القلة وتكون مسئولية الكثرة محدودة جدا. ويحتل المناصب القيادية سياسيون متفرغون أى أشخاص كل وقتهم مكرس للسياسية وهم على عكس الصفوف العادية للحزب، فهم فى مجموعهم آغنى نسبيا وأفضل تعليما وأصحاب وضع اجتماعى أعلى. والواقع ان هذا ليست نتيجة للمؤامرات فعلى سليل المثال تميل الاحزاب العمالية أن تشبه فى قياداتها الطبقةالوسطى، رغم أنها منظمة لمساندة مصالح الطبقة العاملة ويؤيدها الناخبون من النقابات العمالية ويصوت لها ناخبون من الطبقة العاملة. وذلك بالرغم من المسئولية المحلية الواسعة فى تحديد اسماء المرشحين للمنصب العام وسلوك الحملات وانتخاب الاعضاء المحليين والتصعيد الى المستوياتالعليا.

وظائف الاحزاب : The Functions of Parties

تشترك الاحزاب السياسية رغم اختلافها فى عديد من الأساليب وفى كثير من الوظائف الضرورية لاختيار والمحافظة على حكومة منظمة. ولكى تحقق هذه الوظائف فهى تبسط التعقيد السياسى وتضفى نوعا من الفهم للعمل السياسى. والاحزاب تقوم بهذا العمل بتقليل عدد الاختلافات السياسة وعدد المرشحين الذين يتم الاختيار من بينهم، كذلك تساعد الاحزاب على توحيد المسئولية. أما بخصوص السياسات فان المسائل السياسية تنبع من النشاط الذى تمارسه الاحزاب

السياسية وجماعات المصلحة ووسائل الاتصال الجماهيرى. ومع هذا فان الاحزاب هى التى تعرض على الجمهور الواسع الاختيار بين السياسات على أنها اختيارات بين الاحزاب وذلك باتخاذها مواقف معينة فى الأمور السياسية ونشرها وتقوم الاحزاب السياسية بتعليم الجمهور وتوضيح الرأى حين تثير المسائل وتختار من بينها وتنحاز الى أى منها وتولد الحرارة السياسية، وبنفس الأسلوب فان الحزب يعبئ مجموعات من الأفراد فى شتى الجوانب فيما يختص بهيئة الأفراد السياسية. فحين ترشح الاحزاب الاعضاء تشغل مناصب معينة فانها تنظم الفوضى التى قد تنتج فى عالم المستغلين وكنتيجة لتنظيم المتنافسين واجراءاتهم تخلق الاحزاب السياسية خطوطا مفتوحة بين الحكام والمحكومين يستطيع من خلالها الحكومات أن تؤدى عملها بفاعلية وتستطيع المعارضة أن تعارض وكذلك يستطيع الكثيرون أن يتفاعلوا مع الحكومة.

نظم الاحزاب: Party systems

تشكل الاحزاب فيما بينها نظام الحزب فى ظل أسلوب حكم معين ونعنى بنظام الحزب مجموعة العلاقات بين الاحزاب وفى داخل الأحزاب نفسها. وأكثر الفروق شيوعا بين نظم الاحزاب هو عددها فهناك أشهر المجموعات مثل نظام الحزب الواحد والحزبين ونظم الاحزاب المتعددة. وفى حالة الحزب الواحد تصبح مجموعة العلاقات بالضرورة داخلية فى الحزب ومع ذلك فمن اللائق تسميتها بنظام الحزب. وهذا النظام مرتبط عامة بأنظمة الحكم الشمولية ويشمل الاحزاب الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية والصين والاحزاب الفاشية فى ألمانيا وايطاليا فى فترة مابين الحربين العالميتين ومثل هذه الاحزاب تسيطر على الحكومة وتجعل رأى الحزب هو السائد فى الهيئات الحكومية أيضا وذلك عن طريق التدخل المباشر أو نفوذ بعض اعضاء الحزب.

وقد توجد الاحزاب الاحتكارية حيث لاتكون الحكومة شمولية وقد رأينا

حالات مثل هذه فى قارة أفريقيا حيث نشأت بعض أنظمة الحكم فى دول حديثة الاستقلال. وقد يزيد عدد هذه الحالات اذا كان صفة الاحتكار تنطبق على الاحزاب السائدة بسبب الموارد والقوة السياسية حتى تنعدم المعارضة المؤثرة من جانب الاخرين، ويزول احتمال استبدال الحزب الحاكم ومثل هذه الاحزاب قد تحكم وتستمر فى الحكم لان المعارضة قد تم تدميرها أو قد أصبحت تحت السطح، لكن هذه الاحزاب فى أغلب الأحيان تحكم الا أن هناك معارضة ضئلية مؤثرة. فقد كان التأييد لجوليوس نيريرى وحزبه فى تنزانيا كحزب حقق الاستقلال، وكحزب الشعب طاغيا الى حد انعدام المعارضة وعلى عكس المتوقع فى مثل حالة حزب واحد والاعتراف بهذا القرار قد حقق المنافسة بين مرشحى الحزب الواحد بدرجة أكبر مما اتيح حتى الان.

ويكون اعضاء الحزب فى كل النظم الحزبية الاحتكارية صفوة سياسية. فالعضوية لاتنبع من مجرد اظهار التأييد أو دفع الاشتراك ولكن من الالتزام القوى الذى ينعكس فى الساعات التى يقضيها الفرد فى خدمة الحزب. ولكن الالترام الأكبر ينعكس فى المكانة العالية داخل لمجتمع. والانضمام الى الحزب شائع بعد فترة من الالتحاق بأقسام الشباب بالحزب والتى تقبل أعدادا كبيرة من الاعضاء حيث يتم غرس الأيديولوجية فى سنوات التكوين. وكذلك يخضع الاعضاء لنظام قاسى وتضيق هذه الاحزاب بالخارجين عليها.

وحين يكون هناك حزبان يتنافسان مع بعضهما للوصول الى الحكم فان قوتهما النسبية قد تشبه النظام الذى يسود فيه الحزب الواحد ونظام الحزبين على الوجه الصحيح هو نظام يتم فيه انتخاب أغلبية المرشحين من احد هذين الحزبين فقط، وحيث يكون لكل منهما تأييد ملموس وآمال فى الوصول الى الحكم. وعلى هذا الأساس تتبع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة نظام الحزبين. فى الولايات المتحدة حزبا الديمقراطين والجمهوريين رغم أننا قد نتحدث عن نظام الحزب الواحد فى ولايات معينة حيث يوجد حزب واحد مؤثر وفى المملكة المتحدة بحكومتها

ومعارضتها يمكن اعتبار النظام ذا حزبين رغم وجود أحزاب اقلية لاتشارك فى الحكومة ولاتحقق التوازن بين الاحزاب الكبرى. ونظام الحزبين رغم ذلك نادر نسبيا وليس سائدا كما يزعم الانجليز فهى أقل عددا من أنظمة الحزب الواحد أو الاحزاب المتعددة وأهم سمات نظام الحزبين هو السيطرة القائمة التى يمارسها الحزبان الكبيران وانتقال السلطة المحتمل بينهما. فبدلا من الاحتكار الذى يمارسه حزب واحد يشترك حزبان وتبدأ المنافسة ولكنها تتم بين حزبين عملاقين.

ونظام تعدد الاحزاب هو ذلك الذى يوجد فيه ثلاثة احزاب كبرى أو أكثر وقوة هذه الاحزاب النسبية قد تختلف لكن نادرا ماينفرد حزب واحد بالحكم وتكون لدى أكثر من حزبين تطلعات الى الحكم عن طريق الترتيب مع الاحزاب الأخرى. وقد يكون حزب منها مستمرا فى السلطة لكن شريكه فى السلطة يتغير أو قد يكون مستقبل السلطة لأى حزب غير مؤكد، ذلك لأن الموقف أكثر سيولة، لكن اذا كان لدى أكثر من حزبين تطلعات الى السلطة أو المشاركة فيها كان النظام يؤمن بتعدد الاحزاب.

وفى أوربا الغربية باستثناء بريطانيا وأسبانيا والبرتغال يسود نظام تعدد الاحزاب فى كل مكان رغم اتخاذه صورا عديدة وألمانيا الغربية مثل استراليا بها ثلاثة احزاب لكنها تتسم بخصائص نظام الحزبين ففى كل حالة يعمل حزبان فى تناسق قريب ويكونان الحكومة أما الحزب الآخر فيمارس المعارضة. ومع ذلك فقد دخل الحزب الاجتماعى الديمقراطى فى المانيا الحكومة ومن ثم فقد أصبح التشابه بين النظام الألمانى ونظام الحزبين أقل مما كان وأما السويد والنرويج فقد جربتا موقفا أكثر سيولة يتضمن المفاوضات بين الاحزاب مثلما نجده فى نظام تعدد الاحزاب وذلك بعد سنوات من الحكومة التى بسيطر عليها حزب وليس من الصعب توضيح تباين نظام تعدد الاحزاب.

نقد الحزب : Criticism of party

يوجه عادة النقد للاحزاب السياسية فى المجتمعات الحديثة وغالبا ماتعوز النقاد الدقة فى توجيه النقد للأشخاص أو الموضوعات. فالحزب فى سياق معين هو القيادة فى البرلمان وفى سياق اخر هو جهاز الحزب وفى ثالث الاعضاء الذين يتلقون أجورا وفى سياق أوسع الذين صوتوا لصالح المرشحين فى الانتخابات العامة الأخيرة. وقد يوجه النقد لنوع من الانشقاق الداخلى أو ضد استغلال الظروف فليس هناك نقص فى النقد أو النقاد ومع ذلك فالاحزاب السياسية قائمة فى كل مكان ولا غنى عنها للحكومات الحديثة، فهى الوسيلة التى يتم عن طريقها مشاركة الجماهير فى السياسة وحشدها لتأييد البرامج القومية. وتأييد الجماهير مطلوب بغض النظر عن نظام الاحزاب (مع تفاوت هذا التأييد) لأن الجماهير الموافقة ميزة سياسية. ورغم اختلاف الاحزاب فى أشكالها وطرق القيام بوظائفها الا أنها تفرض النظام على النشاط السياسى وتجعله سلسا مفهوما، كما تساعد على التقليل من الغموض السياسى. وحين يكون الساسة التقليديون خارج اللعبة مثلا حين يخلفهم العسكريون فهذا الأمر معناه ان حزبا جديدا قد خلق حزبا قديما فالعسكريون وأتباعهم قد كونوا حزبا جديدا يحاول القيام بما فشل السابقون فى ادائه وهذا يشمل نوعا من التكامل بين العناصر السياسية المختلفة. وكل نظام حزبى خليط فريد من حيث عدد الاحزاب وسماتها التنظيمية ونوع الأيديولوجية ودرجة التمسك بها وقدر المعارضة الحزبية واللاحزبية ومستوى المشاركة الشعبية وما الى ذلك وقد أصبح الدارسون على وعى بهذا حين وجهوا الاهتمام الى مناطق غير غربية والى تزايد الاشكال والأنظمة الحزبية الجديدة ولهذا فهناك دافع قوى لدراسة هذه الاشكال.

الفصل الثامن

سياسة الجماعات

GROUP POLITICS

الفصل الثامن

سياسة الجماعات

GROUP POLITICS

ان دراسة الجماعات فى السياق الحالى هى دراسة تنظيمات الرجال والنساء التى تهدف الى التأثير فى السياسة العامة فى الاتجاهات المرغوبة وفى هذه الدراسة نستبعد المصالح الحكومية والأحزاب السياسية التى سيتم دراستها موضع آخر كما تستبعد الحشود والتجمعات. والسياسة العامة فى كثير من أنظمة الحكم هى محصلة القوى النسبية لجماعات منظمة.

كم الجماعات وتنوعها : Quantity and divessity of groups

تشمل الجماعات المنظمة فى عالم السياسة نقابات العمال وتنظيمات أصحاب الأعمال والجماعات المهنية كالأطباء والمحامين وغيرهم وجماعات أخرى مثل روابط الشباب أو المسنين والجماعات التى تؤيد النشاط التربوى والثقافى ففى أى مجتمع توجد ثمة اشارة إلى تقويم مناسب أو منشور مماثل يضم قائمة مطولة عن الجماعات المنظمة، وفى معظم المجتمعات تنضم نسبة كبيرة من هذه المجموعات الى النشاط السياسى. وقد تنضم جماعة الى السياسة بشكل مؤقت أو دائم وقد يكون انضمامها كليا أو جزئيا. والجماعات التى تنضم بشكل كلى نادرة نسبيا، ومثال ذلك جمعية الاصلاح الانتخابى التى تشن حملات مؤيدة التمثيل النسبى من أجل العضوية. ومع ذلك فالشك مناسب حين نفحص قدر الموارد التى تخصص للعمل السياسى من جانب جماعات متعددة فحين يمكن ادانة العمل فى بعض الجمعيات لاتنشر الجماعات عن نشاطها كما هو وكلها تفضل اعتباره نشاطا تربويا أو نشاطا يهتم بالبحوث.

ويمكن أن تقسم الجماعات الى مجموعتين : مجموعة تهتم بمصالحها الذاتية ومجموعة أخرى تهتم بالآخرين. وتخصيص جماعة معينة أمر يعتمد على

درجة الاهتمام والأمثلة الفاصلة نادرة، لكن الأمثلة ستوضح هذه النقطة. فالنقابة العمالية تحرص على خدمة مصالح أعضائها. ورابطة هاورد لاصلاح قانون العقوبات على النقيض من ذلك ليست مهتمة بالاصلاح من أجل صالح أعضائها اذ ما سجنوا ولكنها مهمتة برعاية الآخرين الذين لايتوقع الأعضاء الانضمام اليهم. ومن هنا فالرابطة جماعة تخدم الآخرين. ورابطة السيارات جماعة مهتمة أساسا برعاية أعضائها السائقين أما جماعة الوقاية من القسوة ضد الأطفال فليس لديها أعضاء صغار يدفعون لها اشتراكات. وأحيانا نصف التمييز على أنه بين جماعات مصلحة تهم مصالح القطاعات المشتركة. وجماعات مواقف وهى التى تخدم قضية والجماعات فى مجموعها تعتبر جماعات لها نوع من الاهتمام.

ومع أن الجماعات تتعاون من حين لآخر الا أنها أساسا تتنافس لتجيز القوانين والتنظيمات أو تلغيها، وهى بهذا تجد نفسها فى تعارض مع المصالح الأخرى وعادة تكون المنافسة غير مباشرة، لكن المعارضة المباشرة غالبا ما تنبع من قوة تكونت خصيصا لمعارضة قوة أخرى موجودة بالفعل. وتنشأ السياسة العامة من هذه المنافسة ومن مشاركة الأحزاب السياسية والحكومات. أما المصلحة القومية أو العامة فقد لايتم خدمتها نتيجة لهذا فما هى ؟ بالتأكيد هى ليست وجهة نظر لمصلحة واحدة أو وجهة نظر الحكومة دون اعتبار المصالح وكذلك ليست وجهة حزب صاحب مصالح محدودة. وفى غياب المصلحة العامة المعلومة فان السياسة القائمة على التنافس المعلن للمصالح مع الحكومة باعتبارها الحكم الأعظم هى أحسن سياسة متاحة.

النفوذ داخل الجماعات : Influence within groups

يسير النفوذ داخل جماعات المصلحة الى أسفل بقوة أكثر من الاتجاه الى أعلى وهى بهذا تشبه المنظمات الأخرى. وتعتمد قوة انطلاق النفوذ على عدة عوامل مثل كيفية تنظيم الجماعة والأهمية التى يعلقها الأعضاء عليها ومواصفات

العضوية. واذا كانت الجماعة متبانية فى داخلها ذات عدد كبير ولها قيادة متحدة، وليس لها منافس قريب فان انطلاق النفوذ الى أعلى سيكون قويا بوجه خاص. وقد لايمثل هذا الوضع الا قليلا من الاهتمام لبعض القادة أما للبعض الآخر الذى يقود جماعات تسير على دساتير تنص على مؤتمرات سنوية واستفتاءات وانتخاب لأصحاب المناصب ونشاطات أخرى مماثلة فمن الضرورى أن يكون الوضع على هذا الحال أو على الأقل يبدو مسئولا أمام العضوية أن يمثل الآراء التى تعتنقها الأغلبية بخصوص السياسة وفى مثل هذه الحالات تكون القيادة مقيدة رغم أنه غالبا ما تكون العضوية منقسمة وتستطيع القيادة أن تتلاعب بالجماعات واحدة ضد الأخرى وقد تشجع القيادة الانقسام حتى يمكن معرفة الخوارج وطردهم أو اغراؤهم للتصويت ليختلقوا تنظيما صغيرا لكنه أكثر انسجاما ولهذا أكثر قوة. لكن القيادة عامة ترى فائدة عدم معارضة رغبة الجماهير دون أسباب معقولة. ويضاف هذا العامل الى رغبتهم أن يراهم الناس وهم يتحدثون عن المصلحة يناقشون مشاكل الموظفين المدنيين مثلا. وهذا ممايساعدهم على استمرار الاتصال بالناس ويتحقق هذا عن طريق الزيارات الدورية التى يقوم بها القادة الى جماعات العضوية أو باستخدام صحيفة أو بتوزيع خطابات الرئيس والتقارير السنوية والاجراءات المشابهة.

وبالرغم من محاولات استمرار السيطرة الا أن قيادات جماعات المصلحة تتغير وقد يتم هذا دون شكل ملحوظ بخلافة بعض كبار القادة للبعض الآخر كل فترة، أو بمواجهة بين الراسخين فى التنظيم والمنافسين الذين كسبوا مكانة فيه، أو بالتسلل أو النشاط الهدام. والتغيرات السياسية التى تنتج من هذه التغيرات فى جماعات الحكم قد تكون جوهرية مثلما يسيطر الشيوعيون على نقابة عمالية أو حين تخلف القيادة التقليدية التى تفضل تنظيما للصفوة قيادة جديدة تفضل تنظيما جماهيريا. واذا كان التنظيم يضم عددا قليلا من العاملين النشطين بالنسبة لعدد الأعضاء أو كانت السلطة الممنوحة عن طريق دستوره مركزة فى يد واحدة أو

قلة من الأيدى فان أقل تغيير فى القمة يمكن أن يؤدى الى تغيير كبير فى السياسة. أما حين تدعو الحاجة لاستمرار التنظيم الى الاهتمام بالانقسامات العديدة (الأقليم والمصالح الفرعية ... الخ) فان السياسة ستعتمد أكثر على اجماع الآراء وتستمر فى ذلك رغم التغير فى طاقم الأفراد وغيرها من التغيرات.

وتختلف الجماعات فى سيطرتها على الموارد وعلى انسجامها الداخلى وحجم وأهمية ميدان السياسة العامة التى تهتم بها ونتيجة لذلك فى الأساليب المقيدة التى تستخدمها ولهذا فان التعميمات بشأن جماعات المصلحة لابد أن تعامل بحذر وأول شرط للجماعة هو أن يكون تنظيمها من النوع الذى يستطيع حشد أقصى تأييد وقوة داخليا واحترام من الناحية الخارجية. وقد يكون التنظيم وحدويا أوفيدراليا أو دكتاتوريا أو ديموقراطيا أو مركزيا أو لامركزيا، قوميا أو اقليميا وغير ذلك. ولكن لكى يكون التنظيم فعالا لا يجب أن يعبئ التأييد فحسب لكن لابد أن يناسب تشكيله التكوين الحكومى. فمثلا اذا نشأت هيئات حكومية اقليمية كان من الضرورى لهذه الجماعات أن تجعل التنظيم اقليميا حتى يتناسب تشكيلها مع تشكيل الحكومة. وحين يساء فهم تشكيل جديد فان أوجة النقص فيه تبدو واضحة دائما ومن هنا يلزم تعديل الخطط الواسعة وأساليب تحقيقها: (الاستراتيجية والتكتيك).

حين يتم انشاء التنظيم قد تهدف استراتيجيته الى ممارسة النفوذ على أجهزة الحكومة بطريق مباشر أو غير مباشر. ومعظم الجماعات تعمل بكلا الأسلوبين لكن التركيز يعتمد الى حد كبير على النظام السياسى وقدرة الجماعة للوصول الى الحكومة. وفى بريطانيا حيث يضمن نظام الأحزاب اجازة سياسات الحكومة بواسطة البرلمان بقليل من التعديل وحيث تصمم المصالح السياسية بدرجة كبيرة تركز الجماعات على أجهزة الحكومة نفسها فتحرص الجماعات على ضمان علاقة خاصة بينها وبين المصلحة تتبنى مطالبها مثلما تم خلال سنوات بين اتحاد الفلاحين القومى ووزارة الزراعة تحت مسمياتها المختلفة. وتحاول الجماعة أن

تستميل وزير الزراعة عن طريق مساعديه الى أفضلية سياستها وميزتها العملية وذلك بتزويدهم بالمعلومات وطرح آرائها كتابة وعن طريق المقابلات الشخصية. واذا ماتم اقرار سياسة عامة عن طريق مجلس الوزراء أو الوزير وكان واضحا أنها ليست خاضعة لاعادة النظر فان الجماعة ستقبل هذا الأمر وتسعى لتحقيق التغييرات لصالحها داخل اطار السياسة وليست هذه مشكلة بالنسبة للجماعات ذلك لأن تغييرات السياسة الكبرى لاتدخل عادة فى اهتمامهم أو على أى حال اهتمام أصحاب الصلات الوثيقة. فالجماعات مكانها القاعدة مما يضمن لهم المشاورة حين يتم اعداد التفاصيل. وغالبا ما يكون الصمت العام دليلا من دلائل الرضى والنفوذ الكبير. وبدلا من التهديدات تقدم الجماعات اقتراحات محددة، وحين يتحول الخلاف الى شغب عام فان ذلك ليس نتيجة لاصرار الوزير على أمر ضد رغبات الجماعة ولكن لأن من الضرورى بقيادة الجماعة أن تظهر لأعضائها أنها ما زالت مؤمنة بصفوف الجماعة بخصوص أمر يستشعر الأعضاء أهميته.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية تلقى جماعات المصلحة المساعدة والتشجيع نتيجة لانقسام السلطة بين الحكومة الاتحادية والولايات، والفصل بين سلطات رئيس الجمهورية والكونجرس، ولا مركزية الحزب والاختلاف. وهنا تستطيع الجماعات أن تتصل بالأجهزة المناسبة مثلما يتم فى بريطانيا، لكنها تستطيع أيضا أن تمارس نفوذا ملموسا داخل الكونجرس ذلك لأنه ليس خاتم مطاط يوافق على كل تشريعات الحكومة مثل البرلمان. علاوة على ذلك فان موضوعات الضغط عديدة داخل الكونجرس وذلك لانقسامه الى مجلسين متساويين فى الأهمية (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) ونظامه القائم على لجان متخصصة فى كل من المجلسين، ورغم أن عضو البرلمان البريطانى يستطيع التحدث عن مصالح جماعة معينة حين تسنح الفرصة ويستحيل لجماعة أن تحقق مساندة راسخة، وصريحة لسياستها داخل مجلس العموم. ومع ذلك يمكن لجماعة أن تحرز نجاحا ثابتا فى التأثير على السياسة لأن قادة الجماعة فى بريطانيا يمكن مع حلفائهم داخل مقر البرلمان أن

يتركوا المنصب دون قلق ولكن وأعينهم مصوبة تجاه مقر مجلس الوزراء فاذا كانت الجماعة من هذا النوع وتتبع الجماعة الراسخة فانها تغص بالفوضى فى بريطانيا، لكن جماعة جديدة أو غير راسخة قد ترى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر جاذبية.

وتستطيع جماعات المصلحة أن تمارس الضغط حينما تشاء، لكن ميادين ضغطها عامة تعتمد على تقديرها لواقع النفوذ داخل النظام السياسى. وقادة الجماعات محترفون وما يقومون به سيكون دليلا لدارس السياسة يشير الى نسق النفوذ داخل النظام الحاكم. فمثلاعدم الاهتمام بالشرعية خارج الحكومة فى بريطانيا يدل على مواقع النفوذ وبطريقة مماثلة فان جماعة المصلحة اذا أعارت الجماهير الواسعة اهتماما كبيرا كان ذلك دليلا على أن النفوذ تابع من الشعب. وفى مجتمع صغير حيث يجب على النواب اثبات استجابتهم للمطالب العامة أما بسبب المقاعد الهامشية أو للمفهوم السائد عن واجبات النائب تستطيع جماعة المصلحة أن ترسى دعائمها. والحالة السطحية قد لا تصمد للفحص وقد ينتج الاهتمام بالجمهور الواسع لأن المصلحة جديدة وتسعى لتحقيق القبول والاتصال بعد ذلك بالحكومة، أو لأنها لا تتمتع الآن بهذا النجاح (الذى قد تحققه أو لاتحققه بعد ذلك) وهى لذلك تناشد الجماهير من فوق رؤوس الذين يشغلون مناصب الحكومة. ومناشدة الجماهير من هذا النوع شائع جدا فى أوقات الانتخابات، والاستجوابات المقدمة في تأكيد الصلة بين النواب ومن ينوبون عنهم، وغالبا ما تخصص الجماعة الموارد للتأثير على الجمهور فى فترة معينة لتخلق مناخا مناسبا، مثل تخصيص الموارد العامة الجوهرية فى اتجاه معين مثل مجمع جديد للسيارات. وكل أنواع النشاط الموجبة للجمهور فى شكل خطابات دورية أو منشورات صحفية أو ارسال الخطباء فى الاجتماعات ومجموعات المناقشة والاعلانات فى الصحف أو اللافتات والمظاهرات كل هذا يحقق شهرة التنظيم ذاته وقد يزيد من أعضائه مايضيف الى قوته للعمل فى المستقبل. واذا ماجلبت هذه

الأنشطة بعض قادة الرأى مثل المهنيين والنساء والمشاهير من نوع أو آخر فمن الممكن اعتبارها أنشطة ناجحة لهذا السبب وحده.

العلاقات مع الأحزاب السياسية : Relations with Political Parties

تنمى جماعات المصلحة العلاقات مع الأحزاب السياسية بهدف التأثير على السياسة العامة وهى بهذا تؤثر فى جمهور عريض وجماعة نفوذ هامة. وأحيانا يكون الحزب نفسه حصيلة مصلحة مثل حزب العمال البريطانى وهو وليد حركة النقابات العمالية التى كثيرا ماتختلف معها وهى الأصل. ويمكن العثور على الروابط الوثيقة بين الجماعات والأحزاب فى كل مكان وعلى وجه الخصوص حين تكون الاتحادات العمالية أو الجماعات الدينية بأعضائها مؤيدة لحزب دون الآخرين. ومع ذلك فالاتجاه الحديث فى كل المجموعات حتى التى لها صلات تاريخية بحزب معين أن تفضل الاتصال بالحكومة بغض النظر عن لونها السياسى ومحاولة النجاح مع الحكومات القائمة بدلا من العمل على عودة حكومة أخرى. لكن هذا الاتجاه ليس محبذا فى الحالات المتطرفة، وعلى سبيل المثال حملة مستر كوب التى نظمتها شركة Tate and Lyle تيت ولايل التى كانت تهدف الى مقاومة تأميم صناعة السكر على يد حكومة عمالية مقبلة. وكانت الحملة تعنى أن مال الشركة كان يستخدم لمساعدة حكومة محافظة على العودة مما كان هدفا معقولا من وجهة نظر الشركة.

وتتبنى جماعات المصلحة ذات الصلة بحزب سياسى معين المرشحين المفضلين مثل أعضاء تنظيماتهم وأولئك الذين يتعاطفون مع جماعتهم. وحين لاتكون هناك صلات مع الحزب فان الجماعة ترغب فى أن يكون مثل هؤلاء الرجال فى المنصب وهناك أمثلة عديدة لجماعات مصلحة تساعد فى تمويل المرشحين للمنصب بغض النظر عن انتمائه الحزبى ومثال ذلك مايقوم به اتحاد المدرسين القومى فى بريطانيا. والمهم هو النفوذ الذى يتم ممارسته عن طريق حزب

بعينه أو أحزاب عديدة أو أى حزب. والأفضل أن تأمل الجماعة أن تكون سياساتها مجسدة فى برامج الأحزاب ومن هنا تضمن تنفيذها. لكن غالبا ما يكون هذا غير ممكن. ومهما كان قدر نجاح هذا الأسلوب فهو مستخدم فى السياسة وداخل فى أسلوب سياسة الاحزاب الى جانب الحكومة والادارة. وهذا صحيح اذا كانت ثمة صلات رسمية بالأحزاب أو لم يكن رغم أن وجود الصلات الرسمية يعنى أنها متضمنة فى سياسات الحزب بطريقة معينة وكل جماعات المصلحة تشترك فى السياسة لكنها تستخدم خططا مختلفة بهدف تحديد الطريقة التى تدخل بها الجماعة الى سياسة الحزب.

وتتفاوت أهمية جماعات المصلحة تفاوتا واضحا. ويعتمد الاختلاف على عدة عوامل من بينها الفرص المتاحة لنشاطها والقيمة التى يعلقها على اسهامها والقوة النسبية للتنظيمات الأخرى وتقرير هذا لايعنى أن هذه الجماعات ليست الا ظواهر فى الديمقراطيات الغربية. فالواقع أن جماعات المصلحة تمارس بعض النفوذ فى ظل كل التنظيمات السياسية بما فيها الأنظمة الشيوعية والقومية. وفى مثل هذه الحالات من الضرورى أن تصاغ المصالح بلغة الايديولوجية مع التركيز على وحدة المجتمع وامتياز الحزب ومع ذلك فيتم تنظيم المصالح العمالية والثقافية والعسكرية وغيرها، وتساهم رغم سيطرة الحزب المحتكر للسلطة فى صياغة السياسية بشكل محدود، (أما فى أوقات الهدوء فقد لايكون أسلوبها محدودا) وتقوم المصالح بهذا العمل مثلما تقوم جماعات المصلحة فى البلاد الأخرى عن طريق التأثير على الحزب أحيانا أو عن طريق التأثير على أحد أجهزة الحكومة أو فى الأغلب بطريق التأثير عليهما معا.

السيطرة، التسامح أو التشجيع :

Control Toleration or encouragement

ان الرأى العام يتفاوت بخصوص وجود جماعات المصلحة ونشاطها من مكان

لآخر ومن وقت لآخر وقد كان دارسوا السياسة فى بريطانيا يعتبرونها غير محبذة لفترة من الوقت أما الآن فهى فى نظرهم ليست حتمية فحسب ولكنها مفيدة. وفى الفترة الأولى من تاريخ الجماعات كان هناك من ينادى بالسيطرة القانونية عليها على أساس أنها تركز على المصلحة الذاتية أكثر من المصلحة القومية، وتنادى الحكومة عن طريق ممثليها الجغرافيين الذين تم اختيارهم بالانتخاب العام، مما قاد الحكومة الى أن تأخذ صف الأثرياء وأولئك الذين وجدوا من السهل تنظيم تلك الجماعات. وقد أشار المؤيدون للسيطرة الى القانون الأمريكى الفيدرالى فى سنة ١٩٤٦ الذى ينظم التأثير على أعضاء الكونجرس ليظهروا كيفية تحديد هذه الجماعات والنظر الى حقيقتها، بينما يستند خصومهم الى نتائج القانون ليدللوا على صعوبة تنظيم هذا العمل ويتخذ تنظيم نشاط جماعات المصلحة فى كل الأقطار التى تتمتع فيها بحق تكوينها بشكل قوانين التشهير والقذف العلنى والممارسات الخاطئة والارهاب وغيرها، والحكومات راضية على ترك الأمر على هذا الحال بالرغم من بعض المجادلات الموسمية عن نشاط جماعات المصلحة واعاقتها للعملية الديمقراطية أو بعض الأفكار المماثلة.

ان انتشار اتجاه الحرية بخصوص جماعات المصلحة نتيجة لاعتماد الحكومة عليها فى البلاد الحديثة المعقدة، فهى تساعد القيادة الحكومية فى امدادها بالمعلومات الفنية وفى تنفيذ السياسات وفى الدفاع عن السياسات ضد هجوم الآخرين وقد أدت هذه المساعدة بشكل أو آخر الى أن تمثل هذه الجماعات فى تكوين الحكومة الرسمى فى شتى المجالس واللجان وغيرها من الهيئات. وقد تكون وظيفة هذه الهيئات ابداء المشورة التى لاتلزم، ولكن الهدف من وراء كثير من هذه الجماعات هو ضمهم الى عملية صنع السياسة فى مرحلة مبكرة لكسب التزامها العام أو بضمان أن تفاعل هذه الجماعات سوف يؤدى الى سياسة مقبولة من جانب أولئك الذين يحتمل أن يهتموا بالدفاع عنها أو مهاجمتها. وبهذا الأسلوب يمكن الوصول الى سياسة متفق عليها مما يحمى الحكومة من النقد فيما بعد

ويساعدها على تفادى التعديلات التى يمكن أن تعوق سير الحكومة. ويساعد ضم جماعات المصلحة سياسيا أو اداريا تحقيق حياة هادئه يتفق عليها كثير من السياسيين ورجال الادارة.

وفضلا عن مساعدة الحكومة فى أن تكون أكثر تأثيرا عن طريق مدها بالمعلومات والمشورة يظهر دور مجموعات المصلحة فى البلاد التى تعمل فيها بحرية على الوجه التالى:

١- ضم أفراد أكثر الى عملية صنع السياسة.

٢- تأكيد التنوع فى مجتمع يكون الولاء فيه الى حزب قومى.

٣- اتاحة قنوات اتصال باستمرار بين الحكام والمحكومين.

٤- تشجيع احترام مطالب الآخرين والوقاية من مطالب الآخرين التى قد تسير بلا ضابط. والحكومة الممثلة والمسئولة عن تنفيذ سياسة عامة بواسطة نواب منتخبين قد يطردهم الشعب ليس فى الواقع أكثر من فرصة متاحة لابدال جماعة صغيرة بأخرى. وتبقى الفرصة أمام جماعة المصلحة النشطة فى علاقاتها لكنها تتعدل بدرجة كبيرة. ومازال الكثيرون خارج الحكم لكن كيف الطريق الى اشراكهم فى الحكم ؟ ان لهم مجموعة كبيرة من النواب الذين يعملون باستمرار على المستويات الرسمية للحكومة وهيئتها لهذا فهناك الحوار السياسى المستمر والتعود المتنوع والحكم عن طريق التوفيق فيما بينها أو الاجماع. أما الديمقراطيون فقد ركزوا على عيوب سياسة المصالح لأنهم يقدرون المشاركة فى السياسة والتسامح السياسى والمناقشة والسياسات المفيدة للكثرة وسياسة المصالح فى نظرهم بعيدة جدا عن المستوى التالى فالشخص لايرى أملا فى حكومة ديمقراطية بشكلها القديم يجب ألا يرفض نظاما تتمتع فيه كثرة من المصالح بالتنافس المتسامح ويستوعب نشاط قطاعات عريقة من الناس، بل انه يجب أن يحافظ عليه.

الفصل التاسع

الرأى العام والاتصالات السياسية

الفصل التاسع

الرأى العام والاتصالات السياسية

Political Opinion

And Political Communication

الرأى العام وآراء الجماهير:

يحيط كثير من اللبس مفهوم الرأى العام ورغم ؛أن المؤيدين والمعارضين لسياسة ما يتفقون على سيادة الرأى العام إلا أنهم على درجة قليلة من الوعى بتعقيد هذه الظاهرة فما الرأى العام بدقة؟ كيف يظهر نفسه؟ وكيف يمكن وضعه وقياسه؟ كيف يتأثر وبما وبمن يتم التأثير فيه؟ واللبس مصدره أن العبارة تعنى ضمنيا وجود جمهور واحد له رأى لكن أى جمهور يتكون من كثرة من الأفراد وإذا كان هناك رأى عام فلابد أن تتفق آراء الأفراد إلا أنه نادرا ما يجمع الأفراد فى أى تجمع على رأى واحد فمثلا إذا اقترح وضع كشك للتليفونات فى قرية فإن هذا سيثير كثيرا من الاختلافات ويشمل هذا الاختلاف الخدمة ذاتها مفضلين عنها خدمة اجتماعية أخرى. ومن غير المحتمل أن يتفق الجمهور على تحسين نظام الاتصالات، فقد يسأل سائل: على حساب أى خدمة فى أى ميدان غير الاتصالات، سيتم هذا؟ ومن الممكن فرض الاجماع بتوسيع عمومية اقتراح بتحسين نظام الاتصالات بنفقات معقولة، ولكن هذا الاتفاق لا فائدة منه فى تحديد سياسة، فهناك آراء الأفراد فإذا لم يتم الاتفاق على التفاصيل، وإذا كان هناك قدر من الاتفاق فهناك آراء الجماعات أى هناك آراء الجماهير.

ويهتم الساسة سواء الدراسون والممارسون بآراء الجماهير فى مضمونها وحجمها وكلا العاملين من الممكن التأكد منهما عن طريق الهيئات التى تقوم بقياس الرأى العام لكن قياس الرأى العام بخصوص موضوع معين سيبين مثلا ٤٣ ٪ نسبة تأييدو ٣٨ ٪ معارضة و ١٩ ٪ عدم معرفة أو شك مثل هذا القياس مشكوك فى

قيمته لأنه لم يأخذ في الاعتبار قوة اعتناق الرأى. وعادة تتراوح بين الرأى القوى الموافق وعدم المعرفة حتى يصل الرأى القوى المعارض. وعلاوة على ذلك فمثلما تتفاوت قوة اعتناق الرأى تختلف قوة الرأى بالنسبة لأهمية المشكلة. وقياسات الرأى المعقدة تأخذ فى اعتبارها هذه العوامل، ولكن القياسات المعلنة نادرا ما تقوم بهذا وعادة كلما كان القياس دقيقا كلما زاد نسق الآراء العامة. لهذا فإن دعاوى الإشارة إلى الرأى العام على نطاق واسع هى مشكوك فيها.

اللامنطقية واستمالة الجماهيرIrrasionality and manipulation:

يرتبط الرأى العام غالبا فى أدبيات السياسة بفكرة الرجل السياسى ككائن منطقى يصل إلى نتائج معتمدا على تقدير الأدلة. أما فى الواقع فالأفراد فى عالم السياسة ليسوا متفتحين للمعلومات والأفكار الجديدة حتى لو تم تداولها فى حرية – فغالبا ما يتم غربلة المعلومات لانتقاء الصالح منها لمعاضدة التزام قائم. أما تغيرات الرأى فغالبا ما تحدث لاعتناق آراء أخرى مثل أهمية الجماعة التى تدين لها بالولاء أو المكانة الرفيعة للقادة الذين يحترمهم الشخص. والرأى قابل لاستمالة الآخرين كما أنه خاضع للتعديل عن طريق الحقائق لأن هذا الولاء موجود ومفيد من الناحية النفسية. كما أنه صنع الآخرين الواعى، كما يجب استعراض الرأى العام كنمط مصطنع للآراء.

والذين يحبون صنع الآراء لديهم فى الوقت الحاضر الوسائل الفنية التى تفوق أحلام الماضى. فقد زاد من خلال الراديو والتيفزيون اعداد المشاهدين إلى الملايين واستطاع قادة الرأى الوصول إلى كل بيت تقريبا. ولهذا فإن الانسان يرى العالم من خلال عيون الاخرين بدرجة كبيرة وغالبا ما تكون فكرته عن العالم مشوهة.فالأخبار تذاع على شكل حقائق والتعليق على شكل خبر والأحداث العادية على أنها أحداث مثيرة سعيا وراء الكسب (مرتب أو ترقية ...الخ) من جانب المتخصصين (كتاب أعمدة الصحف والمخرجين).

وحيث تكون وسائل الاتصال الجماهيرية حكرا تسيطر عليه الدولة ويكون الرأى العام هو ما تصنعه الدولة – والقائمون على هذه الوسائل يهتمون بالتسلية والأعلام وأيضا بتوحيد المجتمع خلف حكامه وسياستهم، والتنافس بين هذه الوسائل أو داخلها بسيط جدا أن وجد لأن رأس المال المطلوب لانشاء أحد هذه الوسائل أو لتشغيلها غير متوفر إلا فى حالات استثنائية لدى الأغنياء جدا من الأشخاص والهيئات. ويتفاوت قدر المنافسة وأسلوبها ومدى السيطرة إلى درجة كبيرة حسب نظام الحكم. ومن التبسيط التمييز بين وسائل الأعلام التى تسيطر عليها الدولة سيطرة تامة فى البلاد الشمولية وبين الوسائل المتنافسة الحرة فى الديمقراطيات. ففى كل مكان نوع من السيطرة تقوم به الهيئات العامة، وفى كل مكان تستخدم هذه الوسائل للسيطرة على الرأى العام واستمالته كما تقوم بالاعلام والترفيه سواء كان ذلك نتيجة للتأييد الرسمى أو غير ذلك. وثمة فرق جوهوى بين موقف فيه عدد من الصحف تسعى وراء الربح من تلقاء نفسها أو تسعى إلى النفوذ وموقف آخر يكون في مضمون خاصة كلمة التحرير متناسقة مع رغبات الحكومة دائما أو الخط العام للحزب. ويشبه ذلك وجود عدد من شركات الراديو والتليفزيون التجارية بجانب هيئة عامة أقل استقلالا، فهو يختلف تماما فى نوعه عن البلاد التى تؤيد فيها كل الوحدات سياسة الحكومة. والفرق فى جوهرة كامن فى التنوع فالآراد المختلفة تجد وسيلة للتغير وفى حالة معينة تتنافس مع بعضها، والتنافس يضعف قوة الاستمالة عند الذين يسعون وراء السيطرة على الرأى وذلك لأن الحقيقة من الممكن انكارها ومن الممكن أن يواجه التعليق بآخر ضده أو أن يتم كشف التميز. وحين يتحدث كل الأعضاء بلسان واحد يكون أخفاء الحق والمنطق بسهولة.

أن قدر المنافسة ونوعها بين ملاك أو مديرى هذه الوسائل يعتمد على موضوع المنافسة فيمكن مثلا أن تجد الآراء الناقدة للسياسات والأفراد حيزا ووقتا فى نظام اعلامى إلا بعض المؤسسات تبقى فوق النقد مثل النظام الملكى. وكلما كان سعى

مالكى هذه الوسائل وراء المال بدلا من الموافقة الرسمية كلما زاد احتمال نقد السياسات العامة والتركيز على الصراعات بين الحكومة والمعارضة وكشف عيوب الأفراد العاملين فى ميدان السياسة. ويغلب الاتجاه فى مثل هذه الوسائل إلى تعقيد المشاكل السياسية وابداء حلول براقة، فمثلا يمكن حل مشكلة الاسكان إذا تم معرفة الأساليب الفنية وتطبيقها فى صناعة البناء.

أهمية صنع الصور ومصدرها:

The importance of the Source and the creation of inages

أن ميل الفرد إلى اعتناق رأى الاخرين متصل بالقيمة التى يضيفها على المصدر. فإذا اعتبر شخص ما أن الأمير فيليب إذا تحدث عن مجموعة من الموضوعات تحدث عنها كخبير بها وبموضوعية سياسية فهناك قدر كبير من الأحتمال أنه يمنحه الاهتمام ويغير رأيه، والعكس صحيح اذا ظن الشخص أن الأمير يعرف القليل عن أشياء كثيرة لكنه لا يتقن واحد منها. ويجب أن يستغل المصدر بعناية، فالخط الفاصل بين الاحترام والتهكم دقيق جدا، فحين تزيد اللامسئولية من منشور صحيفة معينة فقد تتأثر قيمته كمصدر للرأى تأثرا عكسيا بين قراء آخرين ليسوا عملاءها المتمسكين بها. ومن الصعب التأثير فى أفراد جماعة لها تراثها القوى من التضامن مثل اتحادات العمال. لكن بعد أن يتم الانقسام داخل الجماعة ويبدو نوع من التأييد الملموس من جانب المجموعة الموافقة فهى تستطيع هزيمة الجماعة كلها. فالنجاح يؤدى إلى نجاح.

أن القادة السياسيون ينقلن المعلومات والرأى، وحصيلتهما وثيقة الصلة، فبينما تسبق المعلومات فى بعض الأحيان وتكون أساس الرأى، يسبق الرأى أحيانا أخرى ويكيف ردود الأفعال فالمعلومات عن الطريق من نقطة «أ» إلى نقطة «ب» قد تؤدى مباشرة وبسرعة إلى تغيير فى الرأى بخصوص أسرع الطرق، ولكن المعلومات الجديدة عن معاملة الأقلية قد لا تؤدى إلى تغيير فى الموقف بل قد تؤدى إلى دفاع

أقوى عن الوضع القديم، ويميل الناس فى ميدان السياسة والأخلاق إلى اعتناق آراء راسخة فى الموضوعات التى يعرفون عنها القليل فالمعلومات عن اليهود أو الطبقة العاملة أو التدخل فى الاقتصاد وغير ذلك قد تستوعب وتقوم نتيجة للتغيير الجذرى فى البيئة مثل الانتقال من البيت إلى الجامعة وفيما عدا ذلك فإن نفس ألوان التحيز تلاحظها فى المصادر المختارة مثل ما ينقله قادة الحزب وزملاء العمل والأقارب من معلومات.

وكلما بدت صحة المعلومات للفرد وكان الاختلاف قليلا بينها وبين آرائه كلما زاد احتمال اعادة تقييم الرأى. فالفرد لذلك ليس مجرد عجينة فى أيدى من يبيعون المعلومات والرأى. فخبرته عن العالم وماضيه وعلاقته الحالية بالآخرين ورغبته فى الاحتفاظ برابط مع اصدقائه ومصلحته الاقتصادية تمنحه نوعا من الحماية ضد أذكى خبراء الاعلام وحتى العصر الحديث لم يكن هؤلاء الخبراء وصحفيون وآخرون اكتسبوا خبرة العمل فى هذه المهنة، فعضو المجلس البلدى. بحساسيته السياسية السحرية لم يقرأ أى مؤلفات عن العلاقات العامة أو بحوث السوق، والاعلان وعلم النفس الإجتماعى والموضوعات المتصلة بها مع ذلك قد اكتسب المهارات فى تقديم السياسات التى قد تختلف ظاهريا مع رغبات الجماعة حتى يمكن قبولها، ويستطيع أن يحول سخط مؤيديه ضد معارضية وأن يقلل من شأن منافسيه كمصادر للمعلومات، وكذلك يستطيع التوفيق بين المؤيدين المختلفين بالتركيز على التحيز المشترك وغير ذلك – وبنفس المعنى ليس بناء الصور جديدا. أن صورة الأب الزعيم فى وقت الكارثة مثل فيضان أو زلزال، وصوة «الاله العادل» عن الحاكم الذى يقضى على معارضيه بلا رحمة كلها صور تقليدية وحتى صورة الخبير عن رئيس وزراة يستخدم احصائيات بمهارة وله ذاكرة قوية يضرب بها المثل هى من بناء الصور. والجديد فى هذا الصدد هو المصادر المستخدمة خاصة استخدام الخبراء للأنواع العديدة لبناء هذه الصور للعب على الولاءوالدين الاحترام وغيرها من العواطف.

ويتخذ نقل المعلومات إلى القاعدة أشكالا عديدة تشمل البيانات والخطب فى البرلمان من خلال النشيطين من الجماعة أو فى اتصال مباشر مع الجماهير ويعتمد الشكل الأخير على الوقت المحدد له وحجم الوحدة السياسية وتوزيع السكان وحين تكون الوحدة صغيرة نسبيا فمن الممكن مقابلة القائد لكثير من أتباعه والاتصال بهم اتصالا مباشرا والجولات السريعة فى الولايات المتحدة والرحلات الطويلة لكثير من القادة الأفارقة وحتى بين الانتخابات دليل على الأهمية المتصلة بهذه الطريقة. ومهما كانت وسيلة الاتصال فإن العملية يقوم بها جيش مدرب يستخدم فى اختيار الوسائل والأهداف لكى يحقق أكبر قدر من التأثير والوصول إلى الجماهير.

شبكة الاتصالات the Communication network:

أن فنوات الاتصال عديدة فى كل المجتمعات المعقدة، سواء كانت متعددة الأحزاب أو شمولية ولكن سيرها مختلف لأنه فى النوع الأخير من المجمتعات غالبا ما يكون من القمة إلى القاع ومع ذلك ففى كلا الحالين فهناك بعض الحركة من القاع إلى أعلى أو على الحواف من الداخل لأن ردود فعل الاتصالات من أسفل يمكن تجاهلها على حساب الاستقرار السياسى أو عدم القدرة على صياغة سياسات مقبولة وعملية. أن عادة اطلاق طائرة الأطفال أو تسريب فكرة أو سياسة مفتوحة لاختبار المشاعر يدل على الحاجة للاتصال إلى أعلى وعلى قصور الجهاز الاخر.

وفى ميدان شبكة الاتصالات يعلق بعض المراقبين أهمية على جماعة تعتبر قادة للرأى العام رغم أنها ليست مجموعة حكام وطبيعة هذه الجماعة تعتمد على المجتمع ففى الريف البريطانى من الممكن أن تكون القس والطبيب والمدرس. ورغم أن عمل هؤلاء كقائمين بالاتصال ليس مؤكدا إلا أنه ممكن. فمثلا يمكن لهذه الجماعة أن تلعب دورا هاما فى ظروف مثل تحسين القوة الانتخابية لحزب معين.

والعامل الهام ليس من هم القائمين بالاتصال ولكن مكانهم أى وجودهم فى مفترق الطرق بين الجماعات الصناعية والإجتماعية المختلفة على سبيل المثال.

والحزب السياسى من أهم قنوات الاتصال إلى القاعدة وإلى القمة. وتتضح هذه العملية فى مناسبات خاصة مثل مؤتمرات الحزب ففى هذا الوقت تنقل خطب القادة تفكير الحكومة أو المعارضة كما تنقل التوصيات التى تلقوها من فروع الحزب والتى تمت مناقشتها مما يسمح للبسيط منهم بالاعلان عن آرائه. وحين تكون ثمة انتخاب للزعماء فإن الاختيار قد يعكس تغييرا فى اتجاه الحزب إلى مجموعة أخرى من المواقف بعيدة عن اتجاه آخر. وفضلا عن مؤتمرات الحزب فهناك تدوال فكر الحزب وظهور بعض من فى القمة عند القاعدة يساعد على اعلام الأعضاء بكل جديد ويحشد التأييد للسياسات القائمة والمستقبلية.

ويعتبر عضو البرلمان فى أوقات الازدحام السياسى أحد خطوط الاتصال بينه وبين الدائرة الانتخابية وبين الحزب المحلى والحزب القومى، بين الحزب البرلمانى وجماعات معينة كتلك التى ترعى الترشيح أو مع جماعات أخرى قد يكون وثيق الصلة بها. فالضغوط الجماعية قد تمارس عليه وبواسطته هو وزملاؤه على الحكومة عن طريق أصوات الحزب مما يؤدى إلى تغيرات فى اتجاه السياسات أو تسوية بعض أنواع الاستياء السياسى. وعضو البرلمان حلقة اتصال أيضا بين مجتمعه المحلى وأجهزة الحكومة مثل المصالح المختلفة. وقد يكون تدخله كما فى بريطانيا، وقد لا يؤخذ بجدية كما فى البلدان حديثة الاستقلال أو البلاد الشمولية التى ليس لها تراث يعتبر النواب وسائل هامة فى حل المشاكل.

وقد يكون النائب فى الواقع مثل زعيم جماعة من جماعات الضغط غير ناجح فى الاتصال بالناس، وليس بسبب الكسل أو نقص فى المهارة، ولكن فى الواقع لأنه ليس على اتصال وحتى حين يكون على اتصال فهو يميل إلى القيام به بلا عناية، فهو يعتقد أن الاتصال لابد أن يكون مفيدا له ولحزبه من الناحية السياسية. ونواب

البرلمان أو ممثلو جماعات المصلحة يقومون بوعى أو بغير وعى بتوصيل آراء ليست فى الواقع هى آراء مـؤيديهم إلى الحـد الذى يمكن التـأكـد منه. والتطرف فى المجتمعات المستعمرة ضعيف، ومع ذلك فالآراء المتطرفة يعبر عنها أشخاص كما لو كان يعتنقها جمهور عريض من الناس مثلما يقال «عندما عدت إلى الأهل» أو «فى داخل مؤسستى».

ويوجد اعقد جهاز للاتصالات داخل الحكومة، وبينها وبين الجماعات السياسية غير الحكومية فاللجان داخل المصالح الحكومية، واللجان الملكية، ولجان تقصى الحقائق، والهيئات الاستشارية كلها فى المجتمعات الناضجة محيرة فى تعقيدها. ودراسة هذه الهيئات لابد أن تكون ناقصة وغير دقيقة لأن الهيئات تتغير باستمرار وكثير من الاتصال على المستوى العالمى يتم مع الجمهور العريض. فالتقليد البريطانى للدبلوماسية السرية يعنى أن كثرة من الناس وعددا من القلة يجب أن تحجب عنهم أمور أكثر بكثير مما يحجب عن أمثالهم فى الولايات المتحدة حيث التقليد مختلف، وفى الاقطار الأخرى قد يكون ما يظهر من السياسة أقل من ذلك. وبقدر ما يتم الكشف عنه فى كل حالة يعكس آمال المجتمع يتم فيه اتصال مفتوح ولو كان ثمة خلاف فسيكون هناك ضغط يزيد من الاتصال، ويتوقع فى الحالات القصوى أن يتم الكشف عن القليل، ولكن حتى ما يكشف ليس وصفا صادقا لما حدث أو على الأقل مشكوك فيه كما يؤدى إلى فقدان الثقة فى الاتصالات العامة العامة.

وكثير من الاتصال يجرى فى مستوى مبسط لا يرتفع كثيرا عن مستوى الحث بالموعظة فشرح الموقف الاقتصادى بين الخبراء فى شكل غير مفهوم لمعظم السكان يصل إلى الكثير منهم فى شكل مناشدة إلى أنها السياسة التقشفية أو المطالبة بشق طريقنا وكثير من الناس على استعداد لقضاء الوقت لمناقشة هذه الأمور ولديهم المقدرة على فهمها حتى بعد دراستها تجعل هذا الموقف أما مقبولا أو سيئا.

والالتزام بمشاركة الجماهير كجزء من الثقافة السياسية يعنى أنه لابد من جود قنوات اتصال والمحافظة عليها حتى لو تم عن طريقها قليل من الاتصال. ويختلف هذا اعتمادا على نوع الصلة بين اعضاء النظام الحاكم.

وصلة العضو فى المجتمعات الجامدة نسبيا ذات الكثافة السكانية القليلة غالبا ما تكون مع عدد قليل من الناس أما فى المجتمعات الكبيرةفيكثر عدد الصلات رغم صغره بالنسبة لمجموع السكان. ومع ذلك فكل الأفراد مرتبطون ببعضهم عن طريق وسطاء ويمكن نقل الرسائل فى كل انحاء النظام، لأن كل الاعضاء هم فى حقيقتهم أجهزة استقبال وأجهزة أرسال وتظهر الدراسة وجود شبكة من الاتصالات بها طرق معينة يسلكها الناس أكثر من غيرها وبها حركة اتصال أكبر من غيرها، ولكن الامكانيات تعتمد على المعرفة الفنية لدى الدولة، مثلا هل لدى النظام الحاكم اتصالات لا سلكية أو حاسب آلى يساعد فى نظام الاتصال اللاسلكى؟ أن نقل الحقائق والأفكار والآراء والرموز فى شكل مطبوع أو فى صور أو عن طريق الطاقة الكهربية هام جدا بالنسبة لعالم النفس وعالم الإجتماع وعالم اللغة وآخرين بالاضافة إلى دارس علم السياسة. فهم يشتركون فى نفس المادة ولكنهم يفحصونها بأساليب مختلفة ونحن هنا مهتمون على وجه الخصوص بالنتائج المتصلة بالسياسة العامة وبالتالى بتوزيع النفوذ ويتم الآن دراسة من هم القائمون بالاتصال ووسائلهم المتصلة، وحجم المنافسة بينهم مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه أمور هامة جدا لفهم عملية التغير السيياسى.

الفصل العاشـر

التغير السياسي والتنمية والاستقرار

Political Change, Development and Stability

الفصل العاشر

التغير السياسى والتنمية والاستقرار

POLITICAL CHANGE, DEVELOPMENT AND STABILITY

يحدث التغير فى كل العصور، لكن العالم الحديث يتسم بسرعة التغير وحجمه. فالتغيرات تشمل أساليب الاتصال والحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فما يحدث فى نيويورك والقاهرة أو سيدنى يمكن مشاهدته فى نفس الوقت فى لندن أو يمكن قراءته فى الصحف فى غضون ساعات أو دقائق. والتغير المحيط بنا ونوعه وحجمه يؤديان إلى مستقبل لم يتوقعه أحد.

وقد زادت سرعة التغير فى البيئة الطبيعية نفسها حيث يتوقع استقرار معين. وصحيح أن كتلة الأرض تبقى ثابتة لكن التغيرات التى تحدث فى البيئة الطبيعية هى إلى حد كبير تغيرات فى حجم السكان، وفى الاقتصاد والتكنولوجيا وهذه عادة تغيرات سريعة. فالانفجار السكانى سيؤثر فى حاجة الانسان لتغيير بيئتة بتفضيل الحياة على جوانب الطرق، وسيؤثر فى سرعة تدهور المساكن فى الاحياء الفقيرة وكذلك سيؤثر فى أمور كثيرة أخرى، والتكيف مع هذه الحاجات قد يؤدى إلى تغيير فى أساليب الانتاج والتوزيع مما يؤدى إلى تغيرات أكثر فى البيئة الطبيعية تضفى آثاراً أخرى على الترتيبات الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدى إلى صياغة أفكار جديدة عن شكل التنظيم الاجتماعى وما يجب أن يكون عليه.

وكل هذه العوامل تؤدى إلى التغير السياسى، لأن عملية التوصل إلى سياسة عامة والسياسة نفسها تتأثر بالتغيرات الطبيعية والاجتماعية، ويتم التفاعل بين رجال السياسة والمؤسسات السياسية والأفكار السياسية فى العالم الذى يحيط بها. ويختلف حجم التغير السياسى واتجاهه وسرعته. ويجب أن نعى هذه الأفكار وأن نضع فى الاعتبار الفرق بين الاصلاح والثورة.

الاصلاح والثورة : Reform and Revolution

يزداد التوتر السياسى فى أى نظام يقل فيه التكيف مع قوى التغير، وتتخذ الجماعات الساخطة مواقف ضد الحكومة مما قد يتطور إلى نشاط غير دستورى. وقد يهدف هذا النشاط إلى مجرد جذب الاهتمام والاعلان عن متاعب معينة، فالمظاهرات ضد القنبلة النووية على سبيل المثال لها هدف محدود – وهو تغيير السياسة واذا تم تحقيق ذلك فإن السياسة تعود لما كانت عليه من قبل. والسماح بهذه الاحتجاجات السياسية من جانب النظام الحاكم يعتمد فى رسوخه على رأى الجماهير، وعلى قدر الخطر الذى يتهدده من وجود هذه المظاهرات. وقد تتطور الاحتجاجات السياسية من النوع الذى ذكرناه إلى ثورات اذا ما اتسعت الأهداف وتغيرت الأساليب، ولكنها فى البداية تسعى إلى تحقيق الاصلاح.

والمعارضة على نطاق واسع أمر مختلف تماما. فالمقاومة السلبية الجماهيرية فى الهند قبل الاستقلال لم تكن موجهة ضد سياسات معينة، ولكنها كانت ضد فكرة الحكم الاستعمارى بأكملة. وكان الهدف هو الاستقلال وحكم الهند بواسطة ابنائها. والموقف فى مثل هذه الحالة موقف ثورى لأنه يهدف إلى الاطاحة بالنظام وتغيير كل السياسات تغييراً جذرياً.

والتمييز بين الاصلاح والثورة على أساس قدر التغيرات المقترحة وأهميتها شئ واضح الأهمية، لكن لابد من الأخذ بعين الاعتبار الأسلحة المستخدمة وسرعة التغيير. فالتغير حتى لو كان فى أمر بالغ الأهمية مثل توسيع قاعدة الانتخابات شئ طبيعى فى الاصلاح اذا ما تحقق بوسائل سلمية مثل الالتماسات. وقد يعجل التهديد بالثورة من الاصلاح وقد يحول العجز عن تحقيقه إلى ثورة. ومع ذلك فمن الممكن أن نطلق على هذا اصلاحا اذا كانت الأسلحة المستخدمة تتسم بالاجراء الخالى من العنف، وتستمر فى حالها هذا حتى لو حدث عنف بسيط أدت إليه الحماسة وليس سبق الاصرار. وقد كانت انتفاضة المجر والمتاعب فى أيرلندا ثورات

وليست حركات اصلاح لأن العنف كان مقبولا وليس شيئاً عارضا ولأن الهدف الأساسى كان الفوز وليس السعى وراء تنازلات.

ويعتمد كون الحادث ثورة أو اصلاحا على السرعة أو الايقاع، فالثورة سواء كانت صناعية أو سياسية ترتبط فى الاذهان بسرعة التغير. واذا كان قدر التغير بسيطا ولم يكن العنف موجوداً فأننا نميل إلى وصفه بالثورة بسبب سرعة التغير الكبيرة فالثورة داخل قصر قد لا تهتم الا بتغير طاقم العاملين فيه لكن مصطلح الثورة يتناسب مع قدر السرعة فى التغيير.

وليست الثورة والاصلاح حكراً على الثوريين أو المصلحين المعروفين. فغالباً ما يكون دعاة التغيير على غير وعى بالنتائج التى تؤدى إليها أفعالهم، فمن الممكن أن يفجر أى شخص أو جماعة ثورة أو يبدأ اصلاحا اذا كانت الظروف الحالية مواتية لكن المستقبل قد يبدو غامضاً. ولوثر Luther مثال للمصلح الذى بدأ ثورة. فالأمر يعتمد أذن على من يجد الظروف الحالية، ولسنا فى مجال الدخول فى مناقشة عن الارادة الحرة لكننا متفقون أن المستقبل غامض اذا جاء قائل وقال بعد عمل ما «كان من الأفضل أن يتصرف المصلح أو الثورى بأسلوب آخر». وقد يكون الثورى أو حركات الاصلاح مخططة أو غير مخططة بواسطة رجال أو قوى اجتماعية تشعل الفتيل.

ومن المحتمل أن يتولد التغير السياسى بواسطة القلة. فالثورات عادة هى حصيلة نشاط يقوم به عدد قليل يستطيع عن طريق استخدامه للعنف أو التأييد السياسى أن يحرز السبق، مثلما حدث فى العصر الحديث فى أفريقيا وجنوب أمريكا حيث يتصدر العسكريون قائمة الثوار. وهذا مفهوم فى ظل هذه الأنظمة حيث يشكل العسكريون الجماعة الوحيدة المنظمة التى تتمتع بالتعليم العالى، والمهارة الفنية، وأسلحة الدمار الحديثة. أما المهتمون بالاصلاح فمن الصعب تحديدهم وخاصة فى الأنظمة السياسية المعقدة. وغالبا ما يشترك فى الاصلاح الأفراد والجماعات داخل

الحكم وخارجه كما يشتركون فى المسئولية.

ومهما كان جوهر التغيير فإن النتيجة ستعتمد على القوة النسبية لدى أطراف الصراع. وفى حالة معظم الثورات لا يوجد سوى طرفين فى الصراع يقومان بالقتال بينما يراقب الكثيرون الموقف، وفى النهاية تنتصر جماعة منهما. أما فى حالة الاصلاح فإن الحكومة غالبا ما تكون الطرف فى الصراع بين الذين يؤيدون الاصلاح من خارج الحكومة، وأولئك الذين يعارضون. وفى هذه الحالة تقوم الحكومة بالتحكم كما فى المجتمعات التى تعدد فيها الاحزاب، فتعلن الحكومة الفائز أو تقسم الجائزة بين الطرفين. وقد تنتظر الحكومة قبل التدخل للتقريب بين الطرفين وقد تحسم الصراع بناء على طلب الطرفين، وقد تعلن هدنه ، أو تحيل الأمر إلى هيئة تقصى الحقائق. فالأصلاح اذن مسابقة فيها حكم ولها قواعد، لكن الثورة مطلقة للجميع.

التنمية والاستقرار : Development and Stability

ان دراسة التغيير فى الوقت الحاضر تتركز حول عملية التحديث. وقد أمتد اهتمام الاكاديمين ورجال الادارة والسياسيين وغيرهم فى الأقطار التى نالت استقلالها حديثاً فى فترة ما بعد الحرب إلى ميادين كثيرة لم تدخلها التنمية، وقد ساعد على هذا الاهتمام استعداد الدول المتقدمة على تقديم المعونة بدوافع انسانية وغيرها من الدوافع. ويعنى تحديث هذه البلاد استغلال الموارد المادية، وتغيير النبات والحيوان، وتقليل الأمراض وزيادة كهربة البلدان وتحسين الادارة وهكذا. وتكمن الصعوبة فى معرفة أفضل البدايات واتساع جبهة التنمية والنتائج المحتملة فى مجالها وأثرها فى المجالات الأخرى.

فقد تتضمن الزراعة على الأسلوب الحديث الاضرار بالوحدات الصغيرة مما يؤدى إلى أن تتحول القرية إلى سكن لمزرعة كبيرة وتتغير اتجاهات الناس نحو السلطة والعمل الذاتى. واذا لم يتم تنمية التعليم فان رجال الادارة والمدرسين

سيفدون من خارج القرية ويدخلون ثقافات فرعية جديدة مما تؤدى بدورها إلى نتائج اقتصادية وغير اقتصادية. وإذا تقدم التعليم بسرعة، فإنه يساعد الاتصال الداخلى والخارجى، ويشجع النشاط السياسى، ويزيد من طموحات الأفراد مما يعوض عن عدم الاستقرار والاضرار بالتقدم فى قطاعات اخرى، والمحافظة على الاستقرار ضرورية اذا استهدفنا القيام بعملية التحديث، وقد تحقق الاستقرار فى بلاد كثيرة تمر بهذه العملية على حساب المؤسسات الحرة.

واستخدام السلطة فى الدول النامية قد يكون لفترة مؤقتة تزول حين يصل التحديث إلى مرحلة تسمح بالحرية مع الاستقرار. وفى كثير من الدول المتقدمة توجد أنظمة سياسية مستقرة تجسد المؤسسات الحرة. ويبقى أن ترى اذا كانت هذه المؤسسات هى محصلة تضافر ظروف خاصة أم النتائج السياسية والاجتماعية للتنمية بطبيعتها وميلها فى ذلك الاتجاه.

الأفراد والتغير : Individuals and Change

أن عملية صنع السياسة يقوم بها أفراد، والسياسات هى انعكاس لنشاطهم ورغباتهم. وتعتمد سياسات أى هيئة إلى حد ما على نسق عضويتها. وقد يؤدى انضمام المتطرفين أو نقل الكسالى من الاعضاء إلى خارج المنطقة إلى تغيرات فى سياسة الجماعة. ويتوقع أن يكون التغيز جذرياً اذا تغيرت شخصيات كبيرة مثل من فى يدهم السلطة أو قادة حزب ائتلافى، وخاصة اذا كانت الشخصيات الجديدة لها صفات واهتمامات واتصالات من نوع مختلف تماما.

أن التغيرات فى العاملين فى شتى المستويات هامة جدا. فالاعضاء فى هيئة قومية لهم الحق فى الاهتمام بمن يصل إلى السلطة. والاستخدام المحدود لمكبر الصوت منسوباً إلى تدخل رجل واحد فى موقع يمكن استغلاله فى أوجه عديدة. وفى مستوى آخر عندما يزيد الحزب من ممثلية فى المجلس النيابى يبدأ الاهتمام بالاعضاء الجدد. فهم سيضمون بعض من سيعارضون القيادة، وبعض الاكفاء

سياسياً بنسبة قد تكون أقل أو أكبر من الذين سبقوهم. ورغم أن نتائج عضويتهم الجديدة غير معروفة بدقة الا أن التغير فى الضغط على الحكومة ورغبتهم فى مناقشة الاصلاح دليل على أنهم مصدر لبعض التغير. وتتضح آثار التغير فى أعضاء المستويات العليا حيث يقل عددهم. وحتى قيصر أو ديجول عليه أن يترك المنصب فى النهاية. وقد يكون الأسلوب أو التوقيت حاسماً. فالتغيرات العديدة فى القيادة السوفيتية بعد موت ستالين والتى أدت إلى حرية النظام بعد ذلك فى اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية كان لها آثارها لا على المستوى القومى فحسب ولكن على المستوى العالمى.

فالأفراد اذن لهم أهميتهم وان كان ثمة حدود لتأثيرهم. والسؤال يدور حول هذه الحدود. وإلى أى مدى يكون القادة مجرد انعكاسات للقوى خارج السيطرة أو النفوذ لأفراد؟ فلا يستطيع أى رئيس وزراء بريطانى أن يجعل من بريطانيا القوة الأولى حاليا، وكذلك لا يمكن لأى رئيس جمهورية أمريكى أن يلغى بين ليلة وضحاها الصراعات الطبقية والعنصرية فى الولايات المتحدة. لكن يمكن لأى بريطانى أو أمريكى أن يحرز تقدماً فى الاتجاه المطلوب أكثر من الآخرين. أن نمط المنصب الذى يشغله الشخص هام لأنه يؤثر فى النفوذ الذى يمارسه هذا الشخص. ويظن البعض أن نفوذ المنصب عادة يكون أكبر اذا كان المنصب قد تحقق عن طريق الانتخاب، والبعض الآخر يرى أن أكبر المناصب نفوذاً ذلك الذى يشغل عن طريق التعيين وليس هناك سبب ضرورى يميز بين الأفراد الذين يتمتعون بنفوذ أكثر من غيرهم أو أقل منهم. فالتغيرات التى تنتج عن عدم كفاءة قائد عسكرى أو تألق أحد البيروقراطيين فد تفوق التغيرات التى تنبع من أعمال عضو برلمان أو أحد الوزراء. أن صياغة شعار وراء الكواليس فى مناسبة معينة قد يحدث تغييراً سياسياً يفوق بكثير ما يحاوله أولئك الذين يحتلون مركز السلطة.

تؤثر الأفكار السياسية التى يسهم فيها الناس فى العملية السياسية. وأكثر الأفكار تأثيراً فى علم السياسة تلك التى تضمنها مؤلفات المنظرين السياسين الكبار. ومنهم السياسون النشيطون مثل ادموندبيرك Edmund Barke عضو البرلمان التابع لحزب Whigs فى القرن الثامن عشر، والفكر المحافظ الذى تناسب نظرياته سياسة المحافظين الحديثة، وكارل ماركس الذى غير اتباعه سياسة ربع الكرة الأرضية، لكنه نفسه مارس السياسة دون تأثير كبير، ومنهم جون لوك John Locke الذى دافع عن نجاحه فى القرن السابع عشر، ومنهم الثورة اتباع حزب Whigs الانجليزى وهم يبررون أفضلية البرلمان البريطانى عن التاج (الملكية) ويقدرهم الأباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، ومن هؤلاء المفكرين جان جاك روسو Jeon Hacques Rousseau الذى كانت كتاباته فى القرن الثامن عشر عن الحرية المطلقة فى ظل أرادة عامة الدعامة الفكرية للثورة الفرنسية. وتقدم كتابات المنظرين عديداً من الآراء حول عدد محدود من الأسئلة مثل «لماذا يجب على الانسان أن يطيع القانون؟ أو بشكل آخر ما هى أسس الالتزام السياسى؟ ما هى المساواة؟ متى يفضل الأمن على الحرية» ؟.

وليست الأفكار السياسية رغم ذلك مقصورة على المنظرين السياسيين، لأن الانسان وهو يعمم خبرته وآماله ويصنف أفكاره فهو أنما يقوم بنشاط له نتائج سياسية. وثمة تباين كبير فى الأفكار التى يعتنقها مختلف الناس فى درجة تعقيدها وتناسقها. وفى كثير من الأحيان تتسم هذه الأفكار بالبساطة والسذاجة وهى أما عامةأو تتخذ خطاً معيناً فى كلمات مثل «هم» و «نحن» و «الديمقراطية» و «الدكتاتوريه». وقد تنسب الاضرار الحقيقية أو الوهمية إلى هيئات خاصة مثل اتحادات العمال أو اتحاد الصناعات وأنواع من العلاج مثل العمل الحر أو ديمقراطية العمال التى تقدم كحلول للمشاكل. ويتم اعتناق كثير من الآراء دون دليل حتى فى مواجهة الدليل. وبعض الآراء قابل للاختبار مثل «المهاجرون الملونون عمال غير

مدربين» والبعض الآخر من الأراء غير قابل للاختبار. فمثلاً حين نقول «سيحال التعاون محل المنافسة فى مجتمع لا طبقى» فهذه عبارة تتعلق بالمستقبل وتعبر عن أمل الشخص الذى يدعى هذا الغرض.

وينمى السياسى المحترف مهارته فى ربط الأفكار العامة بالأفكار العملية. فمثلاً اذا كان تركيب تليفون مطلوبا فى منطقة جديدة فليس هناك أفضل أمام الناخبين من الحصول عليه. ومثل هذا العمل يعتبر مظهراً من مظاهر تكافؤ الفرص (فى الاتصال بالآخرين). وليس هذا اتهاما لكل السياسيين بالنفاق رغم أن السياسى كلما زادت خبرته عن الحكومة كلما ربط بين المبدأ وأنتهاز الفرص السانحة.

والأفكار تنتشر. ويتحول المجتمع نتيجة لعملية معقدة إلى طريق سيارات يفصل عن وعى أو عن غير وعى المارة من حركات السيارات. ومع أن الأفكار قد لا تكون جديدة وقد تكون موجودة فى شكل مجسد الا أنها تصبح بسرعة موضوعاً لتعليق وتأييد هامين. فالفكرة يتم أعلانها وتظهر حاجة الجماهير لها، ويبدأ وعى الجماهير بالحاجة يضفى على الفكرة الأهمية السياسية العاجلة. وأحيانا لا تلقى الأفكار، وخاصة المستوردة منها، قبولاً لأن الظروف ليست مناسبة. فتصدير الديمقراطية البرلمانية إلى دول متخلفة اقتصاديا وينقصها رجال الادارة المدربين ونظام الاتصال المناسب قد أدى إلى رفضها دون اختبارها، وفضلت عنها الثورة أو الانقلاب. وقد تم تعديل كبير لنظرية الديمقراطية البرلمانية لمواجهة الواقع فى مجتمع انتشر فيه التصنيع بسرعة وأصبحت هناك مطالب استهلاكية زائدة من جانب ناخب أكتسب نفوذاً جديداً.

وقد تفشل الأفكار فى الرواج بسبب الشك فى مصدرها وهو ما يستغله معارضو الأفكار. فقد نجح الأطباء فى الولايات المتحدة باشارتهم المستمرة إلى الطب الاشتراكى فى مجتمع لا يحبذ الاشتراكية فى معارضة نظام التأمين الصحى الذى

تدفع تكاليفه ميزانية الدولة، ولم ينطبق هذا النظام الا فيما يختص بجمع وعلاج الفقراء وعلاج الفقراء والخدمة الطبية المحدودة. ورغم ذلك يمكن التغلب على هذه العقبات، فمثلاً يمكن أن نبين عن طريق الاستخدام الذكى للمصطلحات أن ما يعتقد أنه اشتراكية ليس الا مساعدة للعمل الحر ويمكن أن تقدم الجداول لاثبات هذه الحقيقة.

وفى الاوضاع التى تنعدم فيها المنافسة السياسية يستطيع من يحتكر الأفكار توزيعها بلا منافسة فعالة. أما فى الأوضاع التى تتميز بالمنافسة فهناك عدد من الأفكار المطروحة أمام الأفراد. ففى مثل هذه الظروف لا يمكن بذر الأفكار بنجاح دون الاتفاق مع الحقائق، وأحيانا ملائمة الحقائق مع الأفكار. واذا كانت الحقائق على عكس الأفكار مستقبلاً، حتى لو كان هذا المستقبل بعيداً فمن المحتمل رفض الأفكار.

المؤسسات والتغير : Institutions and Change

يتم تطبيق الأفكار فى مواقع توجد بها مؤسسات سياسية يستمر الكثير منها فى الوجود فى المستقبل. وأطار المؤسسات فى شكل مجلس الوزراء، والبرلمان، والاحزاب السياسية والأشكال الأخرى يضع حدودا لما هو سياسى، ومن ثم يضع حدوداً للتغيير. ولا يوجد نص فى معظم أنظمة الحكم على تغيير هذا الاطار عن طريق التعديل الدستورى. وهذا بالغ الصعوبة. فحتى فى بريطانيا حيث يتسم الدستور بالمرونة أى أن عملية سن القانون تكفى لتغييره، الا أن من المحتمل هو مقاومة التغيير اذا كان البرلمان هو المقصود بالتغيير. فكل أطار للمؤسسات يتجه إلى أن يكون عقبة أمام التغيير لأنه يجسد علاقات النفوذ فى الحاضر فى أحسن صورها كما يجسد علاقات الماضى فى أسوأ صورها. ويتم تضييق الفجوة إلى حد ما عن طريق أعادة النظر التشريعى فى حالة الدساتير المدونة بطريقة رسمية. واذا كانت الفجوة واسعة قد ترتفع درجة الحرارة السياسية وقد يحدث عنف. وحتى فى حالة الفجوة

الضيقة ليست المؤسسات الثابتة حليفاً للمصلحين الا فى حالة مؤسسات خاصة يمكن أن تتم السيطرة عليها. وأكبر هدف للاصلاح فى نظام سياسى مستقر يتم بالمنافسة هو النجاح فى السيطرة على الحزب الحاكم، لكن الاحاديث الموجزة مع الوزراء التحررين تكفى لكشف العقبات التى تقف أمام الاصلاح.

وبالرغم من قدرة المؤسسات على الاستمرار الا أننا نبالغ فى ثباتها فى مواجهة ضغوط التغيير. فتدهور القوانين الذى أشرنا اليه مثال لأحد التغييرات الهامة التى حدثت. ونتيجة لهذه العملية تركز النفوذ مما جعل استعادة المؤسسات أمراً صعباً، وفى نفس الوقت بدأ الامر أكثر فائدة. وتختلف النسبة التى تكون فيها المؤسسات عقبات أمام التغيير. وليس من الصعب التعميم بشأن نمط معين من المؤسسات. فعلى سبيل المثال فإن المجالس النيابية كانت دائماً محافظة ورجعية، ولايدعو ذلك للدهشة فقد انشئت هذه المجالس أصلاً لخدمة هذه الوظيفة ويشبه ذلك وجود مؤسسات فيدراليه مع زيادة مراكز النفوذ فهو يؤدى إلى نفس النتيجة. ومجلس الشيوخ الأمريكى حالة هامة عكس ذلك فى الوقت الحاضر، فهو مجلس ثان فيدرالى لكنه تقدمى إلى حد ما فى حالة الولايات المتحدة، ومن ناحية أخرى يمكننا أن نقول القليل عن وجود الجهاز التنفيذى التابع لرئيس الجمهورية والذى يعارضه الجهاز التنفيذى التابع لمجلس الوزراء فى هذا السياق، لأن الدليل يختلف وقد يبالغ فيه بوجود عوامل أخرى مثل نظام الاحزاب وقطاع جماعات المصلحة.

والتغيير فى مجال المؤسسات يؤدى إلى مزيد من التغيير. فجوهر القرار فى تعيين مندوب برلمانى فى بريطانيا غير واضح، ولكن اذا كان الماضى دليلاً فأن أنشاء هذا المنصب ووجوده سيؤثر فى مؤسسات أخرى، وفى مثل الحالة سيؤثر على تشريع القوانين والخدمة المدنية. وقد أدى نجاح القوميين فى بريطانيا فى الانتخابات الفرعية فى بداية عام ١٩٦٧ إلى مزيد من التدهور، وهذا التغير فى المؤسسات قد يبدأ سلسلة من ردود الأفعال فى تأثيره على المؤسسات الأخرى، والأفراد وأفكارهم.

أن تأثير التغير فى اطار مؤسسات معينة يتفاوت حسب الأفراد الذين يكونون هذه المؤسسات وحسب الأفكار التى تجسدها. وقد لا يهم نوع المؤسسات بقدر ما يسمح به النظام من الاختلاف معه وحرية الحركة للمنشقين عليه. واذا كان بقاء الحكومة معتمداً على تأييد جماعة من المصلحين فمستقبل التغيير مناسب جداً. ومهما كان نسق المؤسسات وكان بقاؤها لا يهدده خطر فلن يشجع أى أطار من المؤسسات التغيير.

والتغيير السياسى عام، ولكنه يتفاوت فى الدرجة والسرعة والاتجاة. والتغيير فى كل مكان هو نتيجة تفاعل الأفراد والأفكار والمؤسسات، وسيكون التغير فى أى مكان نتيجة لنسق معين فى ذلك الوقت.

الفهـــــرس

الجزء الثانى : مقدمة فى دراسة السلوك